جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية



مركز
الدراسات
والبحوث

الإرهاب

دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته

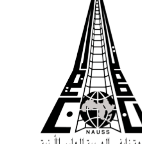
مقاربة إعلامية

أ. د. محمد مسعود قيراط

الرياض
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences



الإرهاب

دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته

مقاربة إعلامية

أ. د. محمد مسعود قيراط

الرياض
الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م

المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض : ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (٩٦٦ـ١ـ) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (٩٦٦ـ١ـ)
البريد الإلكتروني : Src@nauss.edu.sa

ISBN 1- 51 - 8006- 603- 978

KSA 2463444 (1+P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966
.Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa

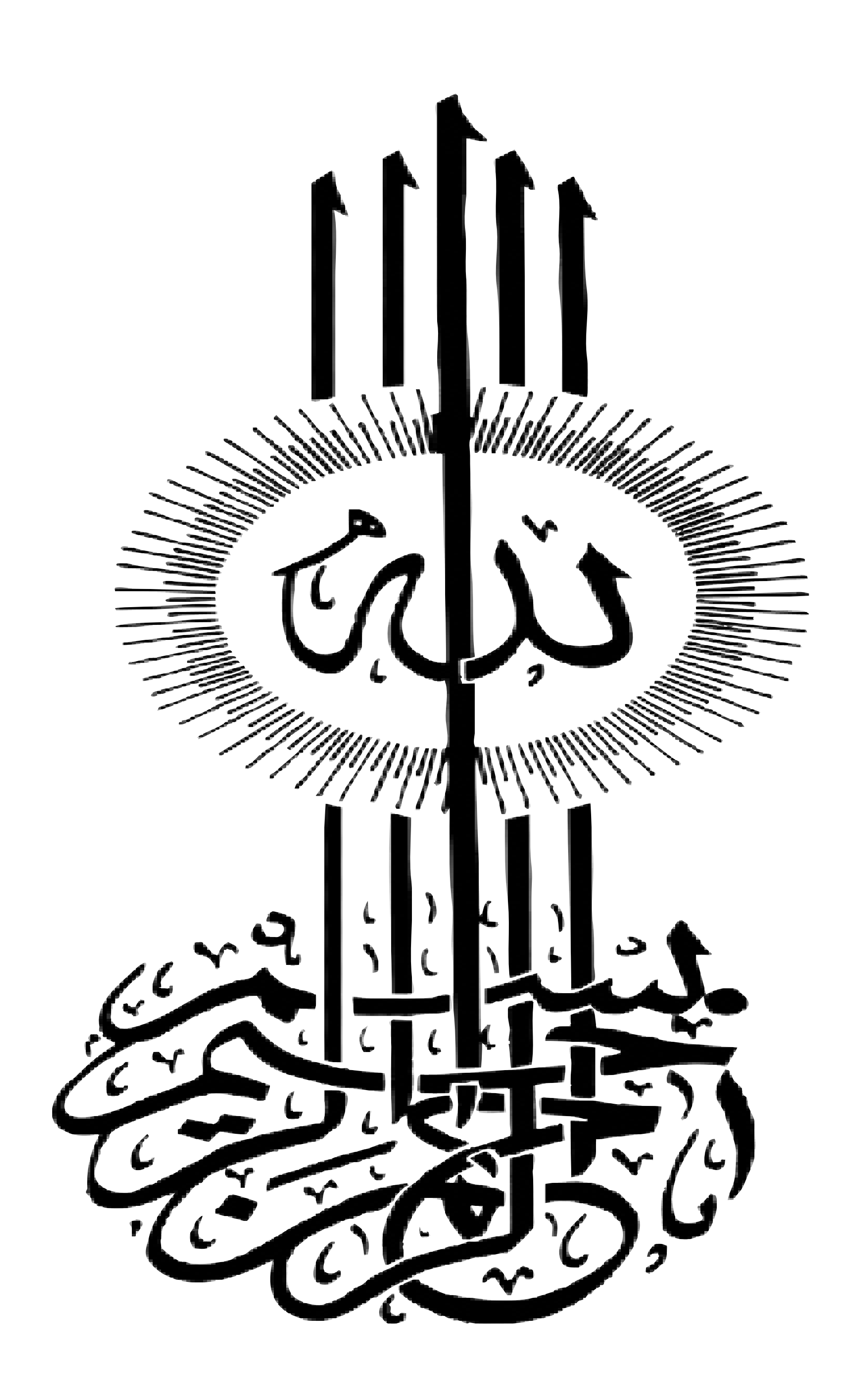
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

فيراط، محمد مسعود

الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية وإستراتيجيات مكافحته «مقارة إعلامية»/
محمد مسعود قيراط، الرياض ١٤٣٢هـ
٣٨٣ ص ، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ١ ـ ٥١ ـ ٨٠٠٦ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ ـ الإرهاب ـ السعودية ٢ ـ مكافحة الإرهاب أ ـ العنوان
ديوي ٣٦٤,٣ ١٧٧٣ / ١٤٣٢

رقم الايداع: ١٧٧٣ / ١٤٣٢

ردمك: ١ ـ ٥١ ـ ٨٠٠٦ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــات

المقدمــة

أصبحت ظاهرة الإرهاب تتصدر الصفحات الأولى للصحف والجرائد ونـشرات الأخبار في القنوات الفضائيةفي مختلـف أنحاء العالم وأصبحت من القيـم الإخبارية التـي تعتمدها الجرائد والمجلات ومختلف وسـائل الإعلام. وهكـذا أضحت نـشرات الأخبار تتفنـن في تقديم صور مختلفـة عن الأعمال الإرهابية التي أصبحت تنتشر يوما بعد يوم في دول عديدة من العالم، وكنتيجة لـكل هذا تصـدرت ظاهرة الإرهـاب جداول وأجنـدة المؤتمـرات الإقليمية والقارية والدولية.

الأحـداث المروعـة في الجزائر، حادثـة «أوكلاهوما» والمركـز التجاري العالمـي بنيويـورك، وأحـداث ١١ سـبتمبر ٢٠٠١م، بأمريـكا وحادثة مترو باريـس، وحادثة الأقـصر... والقائمة لا تزال طويلة كلهـا عمليات إرهابية تصـدرت الصفحـات الأولى وأوقـات الذروة في وسـائل الإعـلام المختلفة ووصل صداها إلى جميع أنحاء العالم.

السـؤال هنا ما هي أسـباب الإرهاب؟ ما هي أشـكاله ومميزاته؟ ما هي أهدافـه؟ مـا هو موقعـه في الخريطة السياسـية العالمية؟ ما هـو موقف الدول منـه؟ هل هناك دول تمارس الإرهاب؟ هل هنالك دول تسـتعمل الجماعات الإرهابيـة لتحقيـق أهدافها؟ هل هنالك دول تـؤوي الإرهاب؟ هل هنالك دول أو قـوى تسـتعمل الإرهـاب كأداة للسياسـة والدبلوماسـية والضغط لتحقيـق أهدافها ومصالحها والتأثير في الـرأي العام؟ ما هي التحديات التي تواجههـا المنظومة الدوليـة في معالجة هذه الظاهرة الخطـيرة التي لم تنج منها معظم دول العالم؟

تهـدف هـذه الدراسـة إلى تحليـل وتقييم التجـارب العربيـة في مكافحة الإرهاب، وكذلك تقديم مجموعة اقتراحات عملية في إطار وضع استراتيجية لتفعيل البرامج الوطنية لمكافحة الإرهاب.

للإجابـة عـلى الأسـئلة السـابقةوغيرها ولمعالجـة ظاهرةالإرهـاب من مختلـف جوانبها ودراسـة البرامـج الوطنية لمكافحتها تم تقسـيم المؤلف على النحو التالي:

يسـتعرض الفصل الأول الإشكالية والمقاربة المنهجية للدراسة وتحديد المصطلحـات ومراجعـة الأدبيـات السـابقة وحقيقة الإرهاب على مسـتوى المفاهيـم والتطـور التاريخـي للظاهرة وعلى مسـتوى الفكـر والأيديولوجية والمقاربات المختلفة لمعالجة ودراسة الإرهاب.

يعالـج الفصـل الثـاني ظاهرة الإرهاب من خلال اسـتقصاء الأسـباب والجذور والبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تفرز هذه الظاهرة. فالمنظومـة الدوليـة اليـوم تعـاني مـن خلـط والتبـاس وغمـوض في تعريف الإرهاب وماهيتـه، فهناك مقاربات عديدة ومتضاربـة لتحديد المفهوم نظرا للاختلاف السياسي والأيديولوجي والفكري في النظر إلى الظاهرة. فمشكلة تعريف الإرهاب ما زالت قائمة إلى حد السـاعة نظرا لخطورتها وانعكاساتها وتداعياتهـا ورهاناتها الكبيرة. فالإرهاب ظاهرة معقدة تجتمع فيها السياسـة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والفكر والأيديولوجية.

يبحـث الفصل الثالث من الكتاب الإرهاب والعولمة والتناقضات التي تحكـم تعامل القوى العظمى في العالم مع ظاهرة الإرهاب كحقوق الإنسـان ومعايير تصنيف الإرهاب والدول التي ترعاه والكيل بمكيالين...الخ.

يتطرق الفصل الرابع إلى إشكالية الإرهاب والإعلام وكيف تتعامل وسائل الإعلام المختلفة مع هذه الظاهرة. فالعلاقة حساسة تحكمها عدة اعتبارات منها الابتزاز والاستغلال والإثارة والسبق الصحفي والاعتبارات الأخلاقية والتوظيف السياسي والأيديولوجي والتعتيم والتضليل والتلاعب.

يستعرض الفصل الخامس من الكتاب واقع التجارب الوطنية في مكافحة الإرهاب (مصر والجزائر والمملكة العربية السعودية)، وكذلك المساعي الأمريكية لمعالجة الظاهرة، والاتفاقية العربية لمحاربة الإرهاب والمساعي الدولية المختلفة لاحتواء الظاهرة والقضاء عليها دوليا.

أما الفصل السادس فهو عبارة عن مقترح لتفعيل البرامج الوطنية لمكافحة الإرهاب والذي يقوم أساسا على تضافر وتكاتف أعمال وأنشطة عدة جهات وفعاليات داخل المجتمع ابتداء من الفرد إلى الأسرة إلى المسجد والمدرسةوالجامعة والنوادي والجمعيات ووسائل الإعلام ومختلف مكونات المجتمع المدني. كما يتحتم على الدول المبادرة باستراتيجية الإصلاح الشامل والإصلاح السياسي وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتناوب على السلطة والمشاركة الواسعة لمختلف شرائح المجتمع في صناعة القرار. بالإضافة إلى تضافر الجهود على المستوى الدولي لاحتواء ظاهرة الإرهاب واستئصالها نظرا لبعدها الدولي ولتداعياتها وانعكاساتها على معظم دول العالم.

في الختام يقترح الكاتب مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها أن تساعد في معالجة «سرطان العصر»، ظاهرة الإرهاب.

الفصل الأول

الإشكالية والمقاربة المنهجية للدراسة

١ . الإشكالية والمقاربة المنهجية للدراسة

١ .١ مشكلة الدراسة

تعتبر دراسة ظاهرة الإرهاب وتبعاتها وانعكاساتها المختلفة من الدراسات الصعبة لكونها مرتبطة بعوامل سيكولوجية، وسوسيولوجية، وثقافية، وسياسية، واقتصادية، وأمنية متشابكة ومتداخلة تتأثر وتؤثر في مختلف المتغيرات المحلية، والإقليمية، والدولية، خصوصا وأن العولمة في أبعادها السياسية والاقتصادية، والأمنية جعلت ظاهرة الإرهاب تتجاوز الحدود الجغرافية بل أضحت تشكل تحديا حقيقيا ومصيريا للمجتمع الدولي بكامله.

ولقد أدركت جل دول العالم والمنظمات الأممية أن هذه الظاهرة لا تعترف بالحدود الجيوسياسية، بل يمكنها أن تهدد أي منطقة من العالم وأن تضرب مصالح وأهدافاً مدنية في أي مكان منه، خصوصا وأن الثورة المعلوماتية قد وفرت العديد من التسهيلات وقنوات التواصل والتفاعل الافتراضي ما بين مختلف المنظمات الإرهابية محليا ودوليا.

وتعتبر الإنترنت حاليا من أكثر وسائل الاتصال الجماهيري استخداما لنشر البيانات، والمعلومات، والأخبار، والإعلانات، والصور، والمخططات ما بين المنظمات الإرهابية بل هناك منظمات إرهابية إلكترونية هدفها نشر الفوضى وتدمير ممتلكات ومصالح الآخرين إلكترونيا، لاسيما وأن التكنولوجيا التفاعلية والمتكاملة ما بين الإنترنت والهاتف النقال تسمح بتمرير العديد من الرسائل الإرهابية بشكل سريع وفعال.

وفي حقيقة الأمر، فإنه لا يمكن فهم طبيعة وماهية ظاهرة الإرهاب سواء عربيا أو دوليا، إلا من خلال استقراء ونقد طبيعة النظم السياسية المهيمنة،

وتحليـل الظروف الاجتماعية والاقتصادية، واسـتقصاء البيئة الثقافية المحيطة بهذه الظاهرة؛ فكل ظاهرة اجتماعية ما هي إلا انعكاس ومؤشر لطبيعة الحراك الاجتماعـي المتأثر بمختلف المتغيرات الديموغرافية والسوسـيولوجية، وعلى رأسـها مسـتوى التعليم، وظـروف المعيشـة، والعدالة الاجتماعيـة، وحقوق الإنسـان، ونـشر ثقافـة المواطنة، وبناء أسـس الدولـة العصريـة التي تضمن الحقوق لجميع أفرادها.

إن فهـم طبيعة البيئة والسـياق الذي تظهر فيه ظاهـرة الإرهاب في العالم العـربي قـد أصبح عنـد العديد مـن الباحثـين الغربيـين، ومنهم جيـل كيبال Kepel Gilles، أمرا مهما لمحاربتها واجتثاث جذورها؛ إذ لا يمكن أن يتأتى ذلك بتقديم أنصاف الحلول أو فرض حلول مسـتوردة وشبه جاهزة للتطبيق وفي غالـب الأحيـان لا تراعي طبيعة البيئة والسـياق الذي ظهر فيه الإرهاب وبالتـالي تقضي عـلى مظاهره وتجلياتـه ولا تقضي عليه تمامـا لأن هذه الحلول المستوردة قد تعالج القشور وتقضي عليها ولا تستأصل الإرهاب وتقضي على البذور التي تفرزه.

مـن هنا، تبرز لنا جليا طبيعة مشـكلة الدراسـة والمتمثلـة في البحث عن ماهيـة، ومفهـوم، وتطور الإرهاب وعلاقته بطبيعـة التحولات الكبرى التي تشـهدها المنطقـة العربية في سـياقات العولمـة، وحركات الإصلاح السـياسي والديمقراطـي، والانفتـاح الاقتصادي؛ إذ أن للمنطقـة العربية خصوصيات ثقافيـة وحضارية تجعلهـا تتعامل مع ظاهرة الإرهاب مـن منطلق الدفاع عن المصلحة العامة وعلى رأسها حماية مؤسسات الدولة.

١ .٢ أهمية الدراسة

إن الإرهـاب ظاهـرة خطيرة تهدد الاسـتقرار الاجتماعي والسـلم المدني وتعيـق في معظم الحـالات عجلة التنمية خصوصا في المناطـق الجبلية والنائية التـي تحتاج لاسـتثمارات كبـيرة في البنية التحتية في شـتى المجـالات لتتخطى عتبـات العزلة والفقـر والتخلف؛ إذ تدفع بأعداد كبيرة من السـكان للنزوح نحو المدن الكبرى طلبا للأمن والاستقرار والعيش الكريم، فسكان الأرياف والمناطق المعزولة يهاجرون إلى المدن طلباً للأمن والاستقرار وبحثاً عن العيش الرغيد والخدمات التي تقدمها المدينة.

كما تكمن خطورة الظاهرة في قدرتها على تخدير عقول الشباب، خصوصا ممـن لا يملكون حصانة دينية وفكرية ونفسـية وتزج بهم في غياهب الظلامية والعنف والحقد والكراهية والإقصاء.

من هنا تظهر أهمية دراسـة ظاهرة الإرهاب بشـكل علمي بهدف تقديم بعض الحلـول التي يمكن تطبيقها لمحاربتها، خصوصـا وأن معظم المكتبات العربيـة تعـاني فقرا كبـيرا في عدد البحوث والدراسـات التي تـدرس ظاهرة الإرهـاب دراسـة علمية ومنهجية متعمقـة آخذة بعين الاعتبـار كل العوامل والمتغيرات المؤثرة والفاعلة في ظهور وانتشار ظاهرة الإرهاب في العالم العربي ومبتعـدة كل البعد عـن العاطفة والارتجـال، والذاتية، والخطابات الحماسـية التـي تجـتر في نهايـة الأمر نفـس المعلومات بـل وتقدم نفـس الوصفات، وفي بعض الحالات لا تقدم حلولا واقعية علمية وناجعة.

وتحاول الدراسة أن تكون إضافة نوعية لا عددية، خصوصا وأنها تسعى إلى فهـم طبيعة تركيبة وخلفية ظاهرة الإرهـاب وأن تقدم قراءة نقدية لبعض التجارب العربية في محاربة الإرهاب.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة في قدرتها على تحليل ظاهرة الإرهاب ليس من منطلقات أمنية وقانونية وتشريعية فحسب، بل من خلال فهم المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية المؤثرة في الظاهرة محليا ودوليا من جهة، وفهم وتفسير ونقد بعض التجارب الميدانية التي تبنتها بعض الدول العربية من جهة أخرى.

١ .٣ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية والتي تخدم طبيعة مشكلة ومضمون الدراسة، ويمكننا حصر أهم هذه الأهداف في النقاط التالية:

أولاً: تحديد مفهوم الإرهاب لغويا، ودلاليا، واجتماعيا.

ثانياً: تحديد الأسباب والدوافع الكامنة وراء ظهوره وانتشاره في العالم العربي.

ثالثاً: رصد واقع التجارب العربية في مكافحة الإرهاب.

رابعاً: التعرف على أهم الاستراتيجيات المستخدمة لمحاربته.

خامساً: تقييم دور وسائل الإعلام الجماهيرية في تعاطيها مع ظاهرة الإرهاب.

سادساً: معرفة مدى تأثير ثورة المعلومات على ظاهرة الإرهاب.

١ .٤ تساؤلات الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١ـ ما الإرهاب لغويا ودلاليا واجتماعيا؟

٢ـ ما الأسباب والعوامل التي تسهم في نشأته وتطوره في العالم العربي بشكل خاص وفي العالم بشكل عام؟

٣ـ هل يمكننا الحديث عن تجارب عربية في محاربة الإرهاب؟ فإذا كان الأمر كذلك فما سماتها؟ ووسائلها؟ وخصوصياتها؟ وفاعليتها؟

٤ ـ هل توجد استراتيجيات عربية موحدة لمحاربة الإرهاب؟

٥ ـ كيف تتعامل وسائل الاتصال الجماهيري مع ظاهرة الإرهاب؟

٦ ـ ما طبيعة وماهية الإرهاب في عصر العولمة وثورة المعلومات؟

٧ ـ ما الاستراتيجيات الممكن تقديمها لاستئصال الظاهرة من جذورها؟

١ .٥ فروض الدراسة

تعتبر دراسة ظاهرة الإرهاب من الدراسات الاستكشافية، وما يجعلها كذلك هو غياب معرفة نظرية، بسبب ندرة الدراسات والبحوث في العالم العربي التي تناولت موضوع الإرهاب بشكل علمي ومنهجي، وهذا ما دفعنا لطرح عدد من الفروض العلمية وتجميع معلومات ومعارف نظرية وميدانية بهدف فهم واستقراء الظاهرة في مختلف أبعادها، ومكوناتها، ومظاهرها:

١ ـ إن ظهور وانتشـار ظاهرة الإرهاب في العـالم العربي مرتبطة ارتباطا وثيقا بطبيعة البنيات الاجتماعية والسياسـية والاقتصادية السـائدة. وعليـه، فـإن تحديد مفهـوم وطبيعة ظاهـرة الإرهاب يسـتلزم فهم البيئة المحيطة بظهورها وتطورها.

٢ـ ترتبـط اسـتراتيجيات الدول العربيـة في محاربتها لظاهـرة الإرهاب بطبيعة الإيديولوجيات والقيم السياسية التي تحكمها. وعليه، تتبنى الدول العربية اسـتراتيجيات متباينة ومتعددة في محاربتها للإرهاب تبعا لمصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية الضيقة.

٣ـ إن ظاهـرة الإرهاب في العـالم العربي هي ظاهرة جديدة ودخيلة على القيم الحضارية العربية والإسـلامية. وعليه فإن كل اسـتراتيجيات محاربة الإرهاب لابد وأن تركز على توظيف قيم الحوار، والتضامن، والتفاهـم، والوئـام المـدني، وقيـم التسـامح التـي جـاء بهـا الدين الإسلامي الحنيف.

٤ ـ لا يمكـن فصـل ظاهـرة الإرهـاب في عصر ثـورة المعلومـات عن وسائل الاتصال الجماهيري، خصوصا وأن الإرهابيين يسعون دائما إلى التأثـير المبـاشر على الـرأي العام المحلي والدولي لكسـب تأييده، كما أن وسـائل الاتصال الجماهيري من جانبها تسعى لتحقيق السبق الإعلامي من خـلال نشرها لأخبار وبيانـات الجماعات الإرهابية. وعليه تقع على وسائل الإعلام العربية مسؤولية اجتماعية عظيمة في تعاملها مع هذه الظاهرة الخطيرة أساسها حماية المصلحة العامة وفق قيم أخلاقية واجتماعية ودينية.

١ .٦ المقاربة المنهجية وإجراءات التحليل

لقد استخدمنا ضمن هذه الدراسة منهج المسح الوصفي Descriptive Survey باعتباره يسعى إلى وصف واقع ظاهرة الإرهاب في العالم العربي، ويحدد أهم الحلول المقترحة لمواجهتها. ويعتبر هذا المنهج نموذجا معياريا لخطوات جمع البيانات من المفردات البشرية (محمد عبد الحميد، ٢٠٠٤م: ١٥٨)؛ «وأحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة وإخضاعها للدراسة» (Fraenkle J. wallen. N. 1993).

إن من أهداف البحث الوصفي فهم الحاضر من أجل توجيه المستقبل. فالبحث الوصفي يوفر بياناته وحقائقه واستنتاجاته الواقعية باعتبارها خطوات تمهيدية لتحولات تعتبر ضرورية نحو الأفضل. ومن خصائص البحوث الوصفية توضيح العلاقة بين الظواهر المختلفة والعلاقة في الظاهرة نفسها. (ملحم، ٢٠٠٢م: ٣٥٣).

١ .٦ .١ إجراءات التحليل

تفرض طبيعة الموضوع تحليل ونقد الأدبيات، والدراسات، والأنشطة الإعلامية التي تناولته بالشرح والتحليل من الناحية المعرفية والنظرية بغرض تقييم ونقد ما تم انجازه ضمن سياسات واستراتيجيات محاربة هذه الظاهرة في المنطقة العربية، خصوصا وأن تجربة محاربة الإرهاب عربيا هي تجربة حديثة تحتاج لتقييم ونقد بناء لتوجيهها نحو ما يخدم مصلحة المجتمع ومؤسساته المختلفة.

كما تضمنت إجراءات التحليل الميدانية شرح، ونقد، واستقراء الإطار والسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والسيكولوجي الذي نشأ وتطور فيه. إن فهم طبيعة ومكونات البيئة التي أفرزت ظاهرة الإرهاب يعد من مسلمات ومستلزمات وضع استراتيجيات محاربته، ذلك أنه لا يمكن تصور عملية محاربته من دون القيام بإصلاحات جوهرية وقاعدية تشمل مختلف مؤسسات المجتمع حتى تضمن للجميع فرص الحياة الكريمة.

١ . ٦ . ٢ مجتمع البحث

يستهدف مجتمع البحث دراسة واقع التجارب العربية في مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال التعرض بالشرح والتحليل لواقع وتجارب بعض البلدان العربية التي تتواجد بها جماعات إرهابية أو تعرضت لأحداث مؤلمة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الجزائر، ومصر، والمملكة العربية السعودية.

١ . ٦ . ٣ الفترة الزمنية للدراسة

تمتد فترة الدراسة من عقد تسعينيات القرن العشرين إلى شهر نوفمبر من سنة ٢٠٠٨م. وتعتبر هذه الفترة الزمنية من أهم الفترات التي ظهرت وانتشرت فيها ظاهرة الإرهاب في العالم العربي، حيث بدأت خلال سنوات التسعينيات الجماعات الإرهابية تهدد السلم المدني والأمن العام بشكل مباشر.

١ . ٧ تحديد مصطلحات الدراسة

١ . ٧ . ١ الإرهاب

لقد حاولت العديد من الجهات والدراسات والمؤسسات العربية والأجنبية أن تضع تعريفا محددا لمصطلح الإرهاب؛ إلا أنها في بعض الحالات تقع في متاهات الغموض وعدم الدقة ونجد هذا الخلط والغموض واضحين ومنتشرين خصوصا عند بعض المنظمات والجهات الغربية التي لها علاقة بالصهيونية بهدف إدراج مقاومة الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة التي هي في تماس مباشر مع دولة إسرائيل ضمن الوصفة الجاهزة لكل مقاومة باتهامها بأنها إرهاب، وفي حقيقة الأمر فإن دولة إسرائيل تمارس إرهاب الدولة على شعب أعزل.

تحاول هذه الدراسة أن تلتزم بتحديد مصطلح الإرهاب تحديدا دقيقا لتسهيل فهم واستيعاب محتوى وتفاصيل هذه الدراسة على القارئ. ويقول اللغويون بأن «الرهبة والرهيب»: مخافة مع تحرز وخوف، والإرهاب هو فزع الإبل. وبالتالي فإن معنى الإرهاب لغويا هو الخوف والفزع.

«إن الإرهاب هو» كل سلوك عدواني ماديا كان أم معنويا؛ سواء أكان ظاهريا أم باطنيا ينتج عنه تهديد، وتخويف، وترويع للأبرياء وإيذاؤهم وإعاقتهم جسديا أو فكريا أو نفسيا أو روحيا أو حتى في ممتلكاتهم ومصالحهم بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة بما فيها الوسائل الإلكترونية الحديثة كالإنترنت والهاتف لتحقيق أطماع ومآرب سياسية أو عقائدية أو اقتصادية. وقد يصدر فعل الإرهاب من «أشخاص، أو جماعات، أو دول متسلطة وظالمة».

١ . ٧ . ٢ العدوان

نزعة مرضية تحرك صاحبها إلى سلوك «يقصد منه» إيذاء أو إقلاق شخص آخر أو موضوعات مستهدفة يوجه إليها السلوك العدواني.

وقد يتضح العدوان في تعبيرات صريحة أو في أشكال رمزية. وكثيرا ما يكون العدوان استجابة للإحباط (الزغلول، الهنداوي، ٢٠٠٧م: ٤٥٠). وفي حقيقة الأمر فإن من أهم مظاهر ظاهرة الإرهاب هو العدوان والانتقام من الأبرياء من دون أسباب واضحة. ويأخذ العدوان أشكالا وأنواعا مختلفة منها ما هو فكري، أو مادي، أو نفسي، أو معنوي.

١ . ٧ . ٣ حق تقرير المصير

إن عدم وجود تعريف موحد لظاهرة الإرهاب قد أدى إلى عدم التمييز والتفريق بين الإرهاب والمقاومة الشرعية لتحقيق تقرير مصير الشعوب المستعمرة. ولقد كفل ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٢م، حق شعوب العالم في تقرير مصيرها؛ إذ جاء في نص المادة الأولى، الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ما يلي: «إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحق تقريرها لمصيرها، واتخاذ التدابير الأخرى المناسبة لتعزيز السلم العام».

لقد كفلت المواثيق الدولية حق الشعوب المضطهدة والمستعمرة في تقرير مصيرها والدفاع عن مصالحها الشرعية. وللأسف فإن بعض الجهات والمنظمات المشبوهة وذات العلاقة مع الصهيونية العالمية تتحرك عبر وسائل الإعلام ودوائر اتخاذ القرار لإحداث خلط بين مفهومي الإرهاب وحق

تقريـر المصـير لإلحـاق الأذى والضرر بالقضايـا العالمية العادلة وعلى رأسـها القضية الفلسطينية.

وبالتـالي فـلا يمكـن أن نعتـبر مقاومة شـعب من الشـعوب للاسـتعمار والاضطهـاد الخارجي والأجنبـي إرهابـا، لأن المواثيق والنصـوص الدولية واضحة وفاصلة في مسألة حق تقرير المصير.

١ . ٨ الدراسات السابقة

لا يمكـن تصـور دراسـة ظاهـرة الإرهـاب وتحديـد أبعادهـا وتقييـم اسـتراتيجيات محاربتهـا من دون تقييـم ونقد بعض الدراسـات التي تناولت موضوع الإرهاب بالبحث والتحليل، ومنها ما يلي:

حقيقة الإرهاب المفاهيم والجذور (الحربي، ٢٠٠٦م).

لقد ركز الباحث في هذه الدراسة على مختلف الأبعاد والمكونات اللغوية والدلاليـة لمصطلـح الإرهاب، واعتبره مصطلحـاً محدثاً، لم يجد لـه تعريفا في المصطلحـات الشرعية لـدى العلماء القدامى؛ لأن أول ظهور واسـتخدام له، بهـذه الصورة، لم يسـتعمل إلا منـذ قرنين إبان الثورة الفرنسـية عام ١٧٨٩ ـ ١٧٩٤م. وهذا يعني أنه نابع من فكر أوروبي، وبذلك يرد على المزاعم الباطلة التي تصف الإسلام بالإرهاب.

كما أكدت الدراسة أن الإرهاب الذي يمارس في مجتمع ما يسعى لتحقيق هـدف معين ترسـمه الجماعة القائمة به، وفي الغالـب الأعم يكون هذا الهدف سياسيا، كالوصول إلى السلطة، أو تقويض السلطة القائمة لصالحه أو لصالح غيره.

بالرغم من أهمية هذه الدراسة في تحديد مفهوم الإرهاب لغويا ودلاليا؛ إلا أنها لم تتطرق لمختلف العوامل والأسباب التي قد تؤدي لنشأته وتفشيه في بعض البلدان العربية والإسلامية.

التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب: الأطر والآليات (البشرى، ٢٠٠٤م).

تطرق هذا البحث لموضوع التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب مع التركيز على الأطر والآليات التي تؤدي إلى تفعيل المواثيق الدولية التي وفرها المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية.

ولقد توصل الباحث في نهاية الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها: إنه بالرغم من وجود كم هائل من المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية التي عولت كثيراً على التعاون الدولي لمواجهة الإرهاب؛ ظلت ظاهرة الإرهاب دون معالجة علمية أو أمنية أو سياسية أو اجتماعية واضحة. بل ظلت مخاطر الإرهاب تتضاعف عاما بعد عام، حتى بلغت قمتها بأحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م. ولعل أكثر نقاط الضعف في محاولات مكافحة الإرهاب هي مسألة ضعف التعاون الدولي خاصة فيما يتصل بتبادل المعلومات.

الفكر الفلسفي الغربي والإرهاب (الجبر، ٢٠٠٥م).

حاولت هذه الدراسة التركيز على الأبعاد الفكرية والفلسفية المرتبطة بمناقشة ونقد ظاهرة الإرهاب في الفكر الغربي. وتعتقد الفلسفة الغربية أن التعصب والتحيز الديني أو القومي أو العرقي وما يؤديان إليه من تطرف هما الجذر الوحيد الملموس للإرهاب في عصرنا، وأن هذا الجذر قد أنبت ونمت فروعه في التربة التي صنعتها الحداثة الغربية نفسها وصاغتها في تاريخها الفعلي السياسي والاقتصادي والإيديولوجي العدواني، لأن هذا التاريخ

تجاهل القيم القانونية، والخلفية الاجتماعية الإنسانية التي أقام عليها فلاسفة التنوير الغربيون الحداثة ذاتها، والتي تجمعت دلالاتها مؤخرا فيما أصبح يعرف بالتسامح.

أما فكر مناهضة التمييز فيرى أن تجاهل التكافؤ بين البشر في الحقوق والكرامة وفي الفرص القانونية المتساوية يؤدي إلى التمييز بين الناس. وتجاهل المساواة والعدل بينهم هو المصدر الأساس لكل أنواع الإرهاب، سواء كان إرهابا معنويا أو ماديا، سواء جاء التمييز للإرهاب التابع له من مصدر حداثي أو من مصدر تقليدي، وسواء ارتدى قناع الدين أو قناع القانون والأمر الواقع أو حتى قناع العلم. الدين والحكمة والقانون والعلم جميعها تؤكد القيم ذاتها: أي المساواة والعدل، وهو ما يطرح المعنى العملي لمفهوم التسامح.

الإرهاب والقانون الدولي (الغزال، ١٩٩٠م)

تناول المؤلف في هذا الكتاب تعريف الإرهاب وأنواع الإرهاب ومقاومة الإرهاب الرسمي والنضال ضد الإرهاب الرسمي والخارجي. كما ناقش الكاتب إشكالية الإرهاب وقواعد القانون الدولي العام حيث استعرض المؤتمرات الدولية وقرارات منظمة الأمم المتحدة وعدم شرعية العمليات العسكرية للإرهاب الرسمي. كما استعرض الباحث الإرهاب والمسؤولية الدولية.

يستهل إسماعيل الغزال كتابه باستغراب كبير حول موقف المفكرين الغربيين من الإرهاب وتجاهلهم للدور الذي لعبته الدول الغربية الاستعمارية في تصدير الإرهاب بشكل خاص والعنف بشكل عام. يقول الكاتب:

«لقد غاب عن بال مفكري الغرب أن دولهم صدّرت الإرهاب بشكل خاص والعنف بشكل عام، وأن المجتمعات كافة قد عرفته، ومارسته جميع

الأنظمـة عـبر التاريـخ. وقـد مُورس عـلى الصعيـد الداخلي ضمـن المجتمع الواحد من السلطة الحاكمة ضد الطبقات المحكومة، أو من فئة كبيرة ضد فئة قليلة أو العكس، أومن تسـعى إلى مقاومة ظلم السلطة الحاكمة. وقد مُورس عـلى الصعيد الخارجي باعتداء الدول القوية على الشـعوب الضعيفة. ناهيك عـن تدخل الدول الأجنبية في الصراعات المحلية التي تنشـب ضمن المجتمع الواحد». (الغزال،١٩٩٠م: ٧).

بالنسـبة للإرهاب وقواعد القانون الدولي يرى الكاتب أنه وحتى القرن العشرين لم تظهر محاولات جادة على صعيد المنظومة الدولية والتعاون الدولي لمعالجة مشـكلة العنف والإرهـاب لأن الدول الاسـتعمارية الكبرى هي التي كانت تمارسـه ولم تكن حينذاك منظمات قوية ومجتمع مدني ومؤسسـات تقوم بإدانتـه وتدينه. لكـن بمجيء عصبة الأمـم بعد الحرب العالميـة الأولى وعلى إثر اغتيال ملك يوغوسـلافيا ألكسـندر الأول ووزير خارجية فرنسـا، دعت عصبة الأمم إلى عقد مؤتمر دولي سنة ١٩٣٧م، لدراسة مشكلة الإرهاب. بعد الحـرب العالمية الثانية وبعد الخسـائر الكبيرة وعـشرات الملايين من الضحايا جاء ميثاق الأمم المتحدة الذي ركز على الأمن والسـلم وحظر الحروب ومنع الاسـتعمار واغتصاب أراضي الغير بالقوة وضرورة احترام سـيادة واستقلال الـدول. إن انقسـام العـالم إلى معسـكرين بعد الحـرب العالميـة الثانيـة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عن المعسـكر الرأسـمالي والاتحاد السـوفييتي عن المعسـكر الاشـتراكي وكذلك رضوخ عديد مـن دول العالم تحت الاسـتعمار والتبعية والحماية والوصاية لم يوفر الجو الأمثل لوضع معايير وقوانين صارمة للتعامل مع ظاهرة الإرهاب.

في سـبتمبر ١٩٧٢م، قـدم الأمين العام للأمم المتحـدة كورت فالدهايم تقريـرا حـول قضيـة الإرهاب أشـار فيـه إلى تعقيد المشـكلة وصعوبـة حلها

وضرورة النظـر في الخلفيات المسـببة للإرهاب والعنـف في أنحاء عديدة من العـالم. كـما حمّل فالدهايم الدول العظمى القسـط الكبير من مسـؤولية تفشي ظاهرة الإرهاب في العالم. ولخص فالدهايم أسباب الإرهاب فيما يلي:

- ممارسة حق النقض في مجلس الأمن الدولي وتهاون الدول الكبرى عن القيام بواجباتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.
- تواطـؤ الدول الكبرى وتحيزها أدّيا إلى فشـل المنظمة الدولية في تحقيق التعاون الدولي وحل المشاكل.
- اغتصاب الشـعوب المسـتضعفة ألحق بها ظلما وحرمانا أخفقت الأمم المتحدة في التعويض عنه. (الغزال، ١٩٩٠م: ٥٢).

يخلص الكاتب إلى أن شرعية الإرهاب أو عدم شرعيته بقيت تسـتقطب الجدال والنقاش والاختلاف على مر السـنين بين الفقهاء والسياسيين ورجال القانون. فبعضهم يقر بشرعية الكفاح المسـلح، ويدين إرهاب الدول ويعتبره عمـلا غير مشروع ومخالفا لقواعد القانون الدولي لكونه يشـكل تهديدا لأمن وسـلامة المجموعة الدولية وخاصة عندما تمارسه الدول العظمى ضد الدول الصغـرى. أمـا البعض الأخر فيسـتغل قوته ونفوذه ويـمارس القوة و العنف والإرهاب لتحقيق أهدافه متذرعا بحماية حقوق الإنسـان ونشر الديمقراطية والدفـاع عـن النفس وحمايـة الرعايا...الخ من الحجج الواهيـة. يختم الغزال كتابه بالتأكيد على ضرورة النظر إلى الإرهاب ودراسـته وفهمه ووضع حلول له من خلال بحث الأسباب والدوافع والأهداف.

التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع (رشوان،١٩٩٧)

تنـاول الكتـاب مشـكلة التطرف والإرهـاب من منظور علـم الاجتماع باعتبارهمـا ظاهرتـين اجتماعيتـين تلعـب العوامـل الاجتماعيـة دورا محوريـا

فيهـا. يحتـوي الكتاب على سـبعة فصول، تنـاول الباحـث في الفصل الأول مفهـوم التطرف والفرق بينه وبـين الإرهاب واختلافه عن الجريمة و الجناح. اسـتعرض الفصل مجـالات التطرف ومظاهره وأسـبابه وشـخصية المتطرف وسبل مواجهة التطرف. أما الفصل الثاني فخصصه الباحث للإرهاب كفكر وإدراك ثـم كفعـل، فعـرف الإرهـاب وأنواعـه وعلاقته بالسـلطة وبالحرب وكذلـك علاقتـه بالإعلام والإشـاعات وأخـيرا علاقة الإرهـاب بالجريمة. وفي الثالـث يسـتعرض الدكتور رشـوان خصائص الإرهـاب وأهدافه حيث يتطرق لعنـاصر الإرهاب وأهدافه وتصنيف العمليـات الإرهابية كما يناقش الإرهاب في الشريعة الإسلامية وسمات الإرهابي. أما الفصل الرابع فخصصه لاستعراض تاريخ الإرهاب وأهم المراحل التي مر بها. وتناول الباحث منظمة الألويـة الحمراء ومنظمة «الحكم الذاتي العمالي» في إيطاليا كنموذج للمنظمات الإرهابية في القرن العشرين.

اسـتعرض الباحـث في الفصل الخامـس الإرهاب في مـصر والعمليات الإرهابية المختلفة التي طالت السياسيين ورجالات الفكر المصريين في القرن الماضي ومن أهمها اغتيال الرئيس السادات، وبطرس غالي و«قضية الصهيونية الكبرى« وحسـن البنا، ومحاولات عديدة لاغتيال جمال عبد الناصر، واغتيال الشـيخ محمـد الذهبي وزيـر الأوقاف الأسـبق. وعالج الفصل السـادس من الكتـاب عوامل الإرهاب حيث ناقش الكاتب الأسـباب الطبيعية للإرهاب والعلاقة بين المناطق الشـعبية والعشـوائية وبين الإرهاب. كما ناقش العوامل السـيكولوجية وأوضـح العلاقة بـين الحالة الاجتماعية ومعـدلات الإرهاب والعلاقـة بـين الظروف الأسريـة والإرهـاب والعلاقة بين جماعـة الأصدقاء ومعـدلات الإرهاب والعلاقة بـين التعليم والإرهاب والعلاقة بين الظروف الماديـة والإرهـاب. كما اسـتعرض الكاتب أحـد أهم دوافـع الإرهاب وهو

العامـل السـياسي حيـث شرح العلاقـة بـين غيـاب الديمقراطيـة والـصراع السـياسي وتهميـش الفرد في المجتمـع وانعـدام العدالة الاجتماعيـة والتوزيع العـادل للثروة الوطنية. وفي الفصل الأخير من الكتاب ناقش الباحث سـبل مواجهـة التطرف والإرهـاب كالتعاون الدولي لمكافحـة الإرهاب والمواجهة العسكرية وإجراءات الأمن. كما استعرض موضوع الحكومة والحل السياسي والتشريعات والقوانين ومعالجة المشـكلة الاقتصادية وكذلك العلاج الديني لظاهرة الإرهاب والتعليم والإعلام ومعالجة مشكلة الأحياء الشعبية.

الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة(بوادي،٢٠٠٥م)

يناقش الدكتور بوادي في هذا الكتاب مشكلة الإرهاب الدولي كجريمة والسبل المختلفة لمكافحته ومعالجته. حيث يرى أن المتتبع للأحداث الدولية في السـنوات الأخـيرة يرصد بوضوح النشـاط الدولي غير المسـبوق لمكافحة الأعمال الإرهابية من خلال العديد من الاتفاقيات والمعاهدات على المستوى الثنائـي، أو الجماعي أو على المسـتوى الإقليمي أو القـاري أو الدولي. لمعالجة إشـكالية كتابه اسـتخدم الباحـث أربعة فصول، حيث تنـاول الفصل الأول تاريـخ الإرهـاب وتعريفـه والعوامـل والدوافـع لممارسـته. وعـن الدوافـع الإعلاميـة يقـول الكاتـب: «المقصـود بالدوافـع الإعلامية هو نـشر القضية أمـام الرأي العـام العالمي. فالدافع الإعلامي للعمليـات الإرهابية يهدف إلى طرح القضية أمام الرأي العام العالمي والمنظمات العالمية ـ فقد ترى الجماعات التـي تقـوم بالعمليـات الإرهابية أن هنـاك تجاهلا مـن الرأي العـام العالمي لقضيتهـم فيقومـون بمثل هـذه العمليات لجـذب الانتباه إليهـم وإلى الظلم الـذي يتعرضـون إليه ومحاولة كسـب تأييـد دول وجماعات أخـرى لمناصرة قضاياهم». (بوادي،٢٠٠٥م: ٢٥).

في الفصل الثاني يعالج الكاتب تجريم الإرهاب الدولي من خلال الاتفاقيات الدولية كاتفاقية جنيف لمنع ومعاقبة الإرهاب لعام ١٩٣٧م، والاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب لعام ١٩٧٧م، ومن خلال قواعد القانون الدولي الجنائي. يرى الكاتب أن الإرهاب الدولي هو إحدى الجرائم الدولية التي تستهدف النظام الدولي عن طريق الأعمال الإجرامية الوحشية بهدف التعبير عن الاستياء وعدم الرضا عن العلاقات الدولية سواء في شقها السياسي أو في شقها الاقتصادي.

في الفصل الثالث يستعرض الباحث بالدراسة والتحليل الإرهاب الدولي والاستخدام المشروع للقوة. ينطلق الكاتب في هذا الفصل من مبدأ «حق الحرب»الذي كان معترفا به في العصور القديمة واُعتبر وسيلة لتسوية المنازعات فيما بين الدول. كما تطرق إلى حق استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي. وفي هذا المقام يستعرض الدكتور بوادي حق الدولة في سلامة الإقليم وحق الاستقلال السياسي وحق تقرير المصير. أما الفصل الرابع من الكتاب فخصصه المؤلف لمكافحة الإرهاب الدولي حيث تناول فيه ماهية التعاون الأمني الدولي وأسس التعاون الأمني الدولي ووسائله وجهود الأمم المتحدة لمواجهة الإرهاب الدولي. كما استعرض الباحث المواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب واتفاقيات ومنع ومعاقبة الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الدول وضد الأفراد والأشخاص ذوي الحماية الدولية. كما تناول المؤلف في هذا الفصل التنظيم الدولي الأمني العربي والتنظيم الدولي الأمني على مستوى المرافق الدولية الأمنية المستقلة.

القانون الدولي لمكافحة الإرهاب(الأشعل،٢٠٠٣م)

ينطلـق مؤلف هذا الكتاب من تسـاؤل محوري حـول وجود قانون دولي كامـل لمكافحـة الإرهـاب من عدمـه، وهل هـذا القانـون وُجد قبـل أم بعد الحادي عشر من سبتمبر. في الفصل الأول الموسوم «نحو قانون دولي لمكافحة الإرهاب». يرى الكاتب أن هناك إدراكا متناميا على المستوى الوطني والدولي بـأن ظاهرة الإرهـاب أمر خطير يهدد الجميع ولذلك سـارعت معظم الدول إلى وضـع إجـراءات وتشريعات وطنية لمعالجـة هذه الظاهـرة وللتعاون على المستوى الدولي لمكافحتها. ويرى الكاتب أن الإرهاب ظاهرة عرفتها البشرية منـذ القـدم وكانت دائما مرتبطةبظـروف التطور الاجتماعـي والاقتصادي في المجتمعات المختلفة. ويضيف:

...غـير أن الإرهاب كظاهـرة بدأ يلح على المجتمع الـدولي تارة في إطار أزمـة الديمقراطيـةفي الـدول الديمقراطيـة، وتارة أخرى في محيـط العلاقات الدولية وفي الدول النامية خصوصاخلال مراحل البناء السياسي والاجتماعي ثـم مـا صادفته من أزمـات في النظم السياسـية وأزمـة الحريات، ثـم ما لبث الإرهـاب أن ارتبط بحركات التحرر الوطني والأسـاليب التي اسـتخدمتها في سـبيل نيل اسـتقلال بلادها، كما ارتبط تارة ثالثة بأزمـة الحريات في معظم الدول. (الأشعل، ٢٠٠٣م: ٢٠).

وبالنسبة لموضوع منظمة الأمم المتحدة ودورها في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب فإن المنظمة الدولية مطالبة بالتأطير لهذه الحملة وقيادتها لضمان العمل الـدولي المشـترك وعدم ترك المجال لدولة أو حفنة مـن الدول للانفراد بها. في الفصل الثاني من الكتاب استعرض الأشعل المنهج العربي والأوروبي المقارن لمكافحـة الإرهاب حيث قارن بـين الاتفاقيات الأوروبيـة والاتفاقية العربية لمكافحـة الإرهاب مـن حيث نطـاق التجريم وإجـراءات مكافحة الإرهاب

وموانع التسليم وحظر تسليم الرعايا وتقادم الفعل الإرهابي وسقوط عقوبته وتسوية المنازعات ونظام التحفظات والانسحاب والضمانات المقررة للمتهم وأخيرا الإرهاب واللجوء السياسي. في الفصل الثالث ناقش الكاتب تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وبعدها. وجاء في الفصل الرابع موضوع التحكيم في معاهدات مكافحة الإرهاب. وختم الأشعل كتابه بالفصل الخامس بعنوان الاتجاهات الحديثة في الدراسات الخاصة بالإرهاب الدولي. يخلص الكاتب في الأخير إلى أن سلوك أمريكا ومساعيها من خلال الحرب على الإرهاب أدى إلى عسكرة سياستها الخارجية وتراجع الوظيفة الدبلوماسية وهذا يعتبر خطراً كبيراً على العلاقات الدولية. كما أن السلوك الأمريكي إزاء الإرهاب يعتبر على حد قول الكاتب:

«...إهدارا لأحكام القانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة واستخفافا بدور المنظمة الدولية ومحاولة استخدامها في خدمة المصلحة الأمريكية الضيقة، وقد ظهر ذلك جليا في حالة العراق. وفي نقد الموقف الأمريكي في أفغانستان، وكان نفس النقد في ظروف مختلفة قد وجه إلى قصف أفغانستان عام ١٩٩٨م. صحيح أن المطالبة باحترام القانون الداخلي والدولي في عمليات مكافحة الإرهاب كانت قائمة قبل أحداث سبتمبر لكنها أصبحت أشد إلحاحا بعدها بما يناسب الانقلاب الأمريكي الواضح، مما أثار قلق الحلفاء، وقلق الاتجاه القضائي الفيدرالي». (الأشعل، ٢٠٠٣م: ١٢١).

ظاهرة الإرهاب المعاصر: طبيعتها وعواملها واتجاهاتها (الصالح، ٢٠٠٢م)

جاء الكتاب في ثلاثة أبواب، تناول الباب الأول مفهوم الإرهاب وتصنيفاته والباب الثاني عوامل الإرهاب المعاصر والباب الثالث اتجاهات ظاهرة الإرهاب وتطورها عالميا. في مقدمة الكتاب يقول الصالح:

إن مـا يميز الإرهاب الحديث عن الإرهاب التاريخي أيضا تأثير الإعلام بشـكل كبير في هذه الظاهرة سـواءً من حيث الأهداف أو النتائج، فكثير من أعـمال الإرهـاب الحديث تسـتهدف التعريـف بالقضية أو الموقف السـياسي للإرهابيـين، كـما أن موقف الجمهور يتشـكل غالبا من خلال ما تبثه وسـائل الإعـلام عن العمـل الإرهابي وهذا زاد مـن مخاوف الباحثين من أن وسـائل الإعـلام تسـهم في تشـويه فهـم وإدراك النـاس لقضايـا معينـة. (الصالـح، ٢٠٠٢م: ٨).

يقـترح المؤلـف التصنيـف التـالي للإرهـاب: الإرهـاب الأيديولوجي، الإرهـاب المـرضي النفسي، الإرهـاب النفعي. أمـا الإرهـاب الأيديولوجي فيقسـمه إلى سياسي وديني وعنصري عرقي. كما يقسم الإرهاب السياسي إلى دولي، محـلي، إرهـاب الدولة والإرهاب الثوري. أما عـن العوامل الاجتماعية للإرهـاب فيحددها الصالح في انفتـاح المجتمع، التعصب العقدي والتطرف الدينـي، العدوان، عوامل التحديث، ثقافة العنف، ضعف الضمير، العوامل العنصريـة. أمـا العوامـل الاقتصاديـة فيحددهـا في الحاجة الماديـة (الحرمان الاقتصـادي)، والتباين الاقتصادي(عدم المسـاواة)، والاسـتغلال الأجنبي. كـما يحـدد المؤلف عـشرة عوامـل سياسـية للإرهاب هـي: البنـاء الاجتماعي والإرهاب السياسي، معتقدات وأيديولوجيات الإرهاب الثوري، الاستبداد السـياسي، العوامل الانفصالية، عدم المسـاواة في الحقـوق المدنية، تبني بعض الأنظمة السياسـية للإرهـاب، الأوضاع الدولية غير العادلة، العولمة، سـيادة التوتـر في مناطـق مختلفة من العـالم ومناوأة الأحلاف العسـكرية والدعوة إلى السلام. يختم الصالح كتابه بمجموعة من الاستراتيجيات يمكن أن تقلل من الخطر والكوارث على حد تعبيره.

الإرهاب في العقيدة الصهيونية (مركز زايد للتنسيق والمتابعة،٢٠٠١م)

تتناول هذه الدراسة التي جاءت في ستة فصول بالتحليل والتوثيق البعد الإرهابي العنصري عند الدولة الإسرائيلية. يستعرض الفصل الأول من الدراسة عوامل وأسباب الإرهاب الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني. فهناك أسباب مستمدة من الديانة اليهودية «التلمود» والقوانين العنصرية في دولة إسرائيل وعوامل التفوق الاسرائيلي في مجال الاستخبارات والاختراق في الجانب الفلسطيني والصمت الدولي تجاه إرهاب الدولة وموقف الولايات المتحدة من الإرهاب الإسرائيلي. كما استعرضت الدراسة تصريحات لبعض القادة الإسرائيليين حول عمليات الاغتيالات السياسية التي تمارسها إسرائيل من أمثال دافيد كمحي وإيهود باراك وأريال شارون وديفيد ليفي؛ وكذلك أبرز الجرائم الصهيونية وتاريخها. كما تطرقت الدراسة للآثار الانسانية والاجتماعية للعدوان الإسرائيلي والخسائر الاقتصادية الفلسطينية والشرعية الدولية وفلسطين.

الحرب الأمريكية الجديدة ضد «الإرهاب: من قسم العالم إلى فسطاطين» (أسعد أبو خليل،٢٠٠٣م)

يقول أسعد أبو خليل في تمهيد كتابه إنه سيتناول عدة قضايا وعددا من المناطق في العالم. يبدأ المؤلف كتابه بعرض طبيعة رُهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا) ويؤكد أن العالم العربي والإسلامي لا يستطيع الاستخفاف بأثر الخوف الغربي من الإسلام ولا الاستخفاف بالجهل الغربي للإسلام، في السياسة الخارجية الأمريكية. يرى الكاتب أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ غيرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأبد، كما أنها ستغير العالم أيضا بكل تأكيد. يستعمل أبو خليل مصطلح «رُهاب الإسلام» (الإسلاموفوبيا) ليستعرض

الفهم الخاطئ للإسلام من قبل الغرب والتعامل مع الإسلام على أنه تهديد فقط. وفي هذا الشأن يقول الكاتب:

ففي العالم الذي تصوره وسائل الإعلام الأمريكية نمت علاقة عضوية بين الإسلام والعنف. فإذا بعنف الإسلام إرهاب، وأما العنف الغربي فيعلن عنه ويفهم وفقا لمجموعة مختلفة من المعايير والمصطلحات. هذه النزعة تضاف إلى إيمان مركزية التحليل الفقهي بأن أعمال العنف التي يرتكبها المسلمون هي عنف «إسلامي» في حين أن عنف المجموعات الغربية نادرا ما يصور (هذا إذا صور على الإطلاق) وفقا لمصطلحات دينية. (أبو خليل، ٢٠٠٣م: ٤٠).

يناقش أبو خليل في كتابه السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والإسلام عشية ١١ سبتمبر والتي تتمحور أساسا حول الدعم اللامشروط للكيان الصهيوني في المنطقة ومصالح أمريكا مع الدول النفطية في المنطقة والتحالف مع الأنظمة العربية السلطوية التي تضمن مصالح واشنطن. يرى الكاتب أن الحرب الأمريكية الجديدة على الإرهاب لا تعتبر من وجهة نظر تاريخية أنها جديدة على الإطلاق، حيث يستدل بقصف أمريكا لليبيا بحجة مكافحة الإرهاب وكذلك قصف جنوب بيروت والعقوبات المفروضة على العراق وزرع الألغام في موانئ نيكاراغوا ودعم إسرائيل بحجة حمايتها من الإرهاب وتسليح وتمويل الأصوليين في باكستان وأفغانستان. يختم أبو خليل كتابه بالقول أن الحرب على الإرهاب لن تعرف نهاية واضحة وقد تستمر سنوات إن لم تكن عقودا كما يردف قائلا:

«قد تتساءل الولايات المتحدة قريبا عما إذا لم يكن هناك جواب أشد حكمة وأكثر تعقلا للرد على هجمات الحادي عشر من أيلول. وقد تجد أن حربها العسكرية لا تستطيع أن تستأصل الظروف اليائسة التي تفرخ

الإرهـاب؛ وعـلى الأرجح، لن تؤدي حربها إلا إلى مزيد من العنف، من جميع الأطراف. لقد كان من السهل على الولايات المتحدة شن «حربها الجديدة إلا أنه لن يكون من السهل وقفها، إنها بالفعل حرب من نوع خاص، وقد تكون حربا بلا أجل ولا نهاية». (أبو خليل، ٢٠٠٣م: ١١٩).

الغلو والتطرف والعنف والإرهاب في نظر الإسلام (الألمعي،٢٠٠٥م)

ينطلـق الكاتـب من فكـرة أن الغلـو والتطرف والعنـف والإرهاب كل مذموم ومنهي عنه ويؤدي إلى البعد عن الدين الحنيف وانتشـار التشدد الذي يفـرز الخلافـات والفتـن والاضطرابـات والفـوضى في المجتمعات المسـلمة وغيرهـا ويعطـي الفرصة لأعـداء الإسـلام وغيرهم للتحامل على الإسـلام والمسـلمين. اسـتعرض الدكتـور الألمعي في كتابـه التعريفـات المختلفة للغلو والتطـرف والعنف والإرهاب وشرح الأسـباب التي تؤدي إلى هذه الظواهر كالجهـل بأحـكام الدين واتباع الهـوى وصحبة المغالين. كـما تطرق إلى علاج الغلـو والتطرف والعنـف والإرهاب من خلال علاج الجهـل بأحكام الدين وعلاج اتباع الهوى وعلاج صحبة المغالين.

كما استعرض الباحث وجوب احترام حقوق المسلم عن طريق حرمة دم المسلم وحرمة شتم المسلم وحرمة ترويع المسلم وحرمة لعن المسلم ووجوب الدفاع عن المسلم. ويخلص الباحث في كتابه إلى ما يلي:

إن الغلـو في الدين والتطرف والعنـف والإرهاب هي مجاوزة لحدود الله تعـالى، وكثيرا مـا تؤدي بأصحابهـا إلى الانحـراف والضلال، وأهم أسـبابها الجهـل بأحـكام الدين، واتبـاع الهوى والانسـياق وراءها، وصحبـة المغالين والمنحرفـين... أرى أنـه لا بد أن يتعـاون المجتمع بأفراده وأسره بمؤسسـاته العلمية والعملية بمراكزه الفكرية والدعوية، على العمل جميعا لإنشـاء الجيل

المسلم الواعي في أفكاره، المتبع للشرع في أعماله، المعتدل في توجهاته وأن يكون الكتاب والسنة هما النبراس المضيء الذي يهتدي بضيائه المرشد إلى الصراط المستقيم، وأن نعمل جميعا على وحدة الأمة الإسلامية في كل مكان والوقوف أمام الإرهاب وأمام كل من تسول له نفسه العبث بوحدة هذه المجتمعات والنيل من مقدراتها وكل هذا يحتاج إلى توجيه دائم ومستمر في المدارس والجامعات والتجمعات. (الألمعي، ٢٠٠٥م: ١٢٣ و ١٢٨).

الإرهاب وأثره على الأفراد والأمم(المدخلي،٢٠٠٠م)

في هذا الكتاب يقدم المدخلي مقاربة إسلامية لمعالجة ظاهرة الإرهاب، حيث يرى الحل في التوعية الإسلامية الرشيدة. كما يرى أن للمجتمع دورا مهما في تقديم الوقاية والعلاج لداء الإرهاب بشرط أن يتمتع بفطرة سليمة وثقافة إسلامية قويمة. يقدم المدخلي أمثلة عديدة لأحداث إرهابية داخل المملكة العربية السعودية وفي أقطار عديدة. ثم يقدم صورا من الإرهاب الفكري الخلفي. كما يتأسف الكاتب على الدول الإسلامية التي قلدت الدول الغربية في معالجة الإرهاب بالحكم بالقوانين الوضعية. يشير الكاتب كذلك إلى ظاهرة الإرهاب الفكري من خلال الكتب المضللة والإصدارات الثائرة على منهج السلف وأهله ويستدل على ذلك بأمثلة من تاريخ الإسلام والحضارة الإسلامية، حيث يقدم صورا من الإرهاب الفكري عند المرتدين في عهد أبي بكر الصديق وفكر السبئية في عهد عثمان رضي الله عنه وامتداده إلى خلافة علي بن أبي طالب، ثم فكر الخوارج والمعتزلة. في خاتمة الكتاب يشير المدخلي إلى وجود ثلاثة مواقف إزاء الإرهاب: فالطرف الأول هم أعداء الإسلام ومقلدوهم الذين يطلقون كلمة إرهاب وإرهابي على كل ملتزم بالإسلام. أما الطرف الثاني حسب الكاتب فيمثل الفئة التي نفت وجود أي

إرهـاب واعتبرت تداول هذه الكلمـة من قبل اليهـود والنصارى ومقلديهم من العلمانيين. أما الطرف الوسط حسب الكاتب فيتمثل في الفئة التي تقر بأن الإرهاب بنوعيه موجود وواقع لا ينكره إلا أصحاب التضليل.

الإرهـاب الدولي بـين الاعتبارات السياسـية والاعتبـارات الموضوعية، الخشن، ٢٠٠٧م)

يسـتعرض الخشن في مستهل كتابه أهمية تعريف الإرهاب الدولي وكيف تطـورت هذه الظاهرة وأصبحت عالميـة. تناول الكاتب تعريف اللغة العربية والانجليزيـة والفرنسـية للإرهـاب وكذلـك التعريـف اللغـوي والقانـوني للإرهاب. كما ناقش إشـكالية الإرهـاب الدولي والفرق بينـه وبين الإرهاب الداخلي. وتطرق الخشـن كذلك للإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسـية و المبادئ القانونية. وفي هذا الشـأن يرى الخشـن أن عدم الوصول إلى تعريف جامـع وشـامل للإرهـاب يعـود سـببه إلى غلبـة الاعتبـارات السياسـية على الاعتبـارات القانونيـة عند تعامـل كثير من الدول مع القضايا المحسـوبة على الإرهـاب الدولي ويسـوق مثالا على ذلـك بين الحركة الانفصالية في كشـمير ـ التـي يعتبرهـا البعض إرهاباً، والحركة الانفصاليـة في تيمور الشرقية والتي يعتبرهـا آخرون عمليـة تدخل في إطار حق تقرير المصير. وفي الأصل نلاحظ أن الحركتين لا تختلفان. ويختم الخشـن كتابه بتقديم تعريف مقترح للإرهاب الدولي على النحو التالي:

ـ الاستخدام العمدي للقوة أو العنف أو التهديد بهما.

ـ يلجـأ إليـه الجاني من الأفـراد العاديين (بصورة فرديـة أو جماعية) غير المرتبطين بعلاقة وظيفية بدولة ما، أو بأحد أجهزتها الأمنية.

- يقصد الاعتداء على مصلحة يحميها القانون الدولي، وذلك باستهداف المدنيين أو العسكريين أو الأموال العامة أو الخاصة.
- في غير حالة المقاومة المسلحة المشروعة من أجل التحرر وتقرير المصير، والتي تبيح استخدام القوة ضد أفراد ومصالح الدولة الاستعمارية داخل الأراضي المحتلة فيما عدا المدنيين غير أصحاب الصفة العسكرية.
- بهدف إحداث فزع أو رعب عام في دولة أو مجموعة من الدول من أجل بلوغ أهداف سياسية. (الخشن،٢٠٠٧م: ١٩٨).

مستقبل الإرهاب في هذا القرن (العموش،٢٠٠٦م)

تناول العموش في هذا الكتاب بالشرح والتحليل اتجاهات الإرهاب في القرن الحادي والعشرين من خلال الأطر النظرية والمنهجية والتطبيقية. استخدم الكاتب الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الإرهاب من الناحية السوسيولوجية (الباثولوجيا الاجتماعية، التفكك الاجتماعي، صراع القيم، النظرية الوظيفية، النظرية الصراعية، النظرية الانحرافية، نظرية التفاعل الرمزي، النظرية النقدية، نظرية الرأي العام والمشكلات الاجتماعية والمنظور الأمني في تحليل الإرهاب)، وكذلك من خلال البناء الوظيفي والانحرافي والنفسي والنقدي كأهم الأطر النظرية في تفسير اتجاهات الإرهاب في القرن الحادي والعشرين. كما تناول الباحث سبل مكافحة الإرهاب في القرن الحادي والعشرين والتي حددها في دور مؤسسات المجتمع المدني ودور الدولة والتعاون الدولي والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب. كما استعرضت الدراسة الأشكال المستحدثة للإرهاب في القرن الحادي والعشرين كالإرهاب الإلكتروني والإرهاب النووي وإرهاب الجمرة الخبيثة. يرى العموش أن

إشكالية المصطلح تتمحور حول عدد من الأبعاد النظرية والمنهجية وأن مفهوم الإرهاب مفهوم دينامي وتتباين أنماطه وأشكاله وأهدافه من دولة إلى أخرى. أما الإشكالية الثانية حول مفهوم المصطلح فتتمثل في إشكالية غياب الموضوعية والحياد القيمي في التحليل البنيوي للظاهرة، أما الإشكالية الثالثة فتتصل بغياب التكوين المعرفي الذاتي حول الإرهاب، أما الإشكالية الرابعة فيحددها العموش في عدم وجود منهج علمي قائم بذاته يعالج الظاهرة موضوعيا. وخلص الكاتب إلى أن الإرهاب العالمي ما زال يشكل خطرا على النظام المجتمعي والدولي الذي يتسم بالتعقيد والتنظيم ويشكل خطرا على الإنسانية ومستقبلها. ويوصي في خاتمة كتابه بالآتي:

١ـ وضع تعريف محدد وشامل لمصطلح الإرهاب تتبناه كافة المجتمعات.

٢ ـ التمييز بين الإرهاب والظواهر الإجرامية التقليدية المستحدثة.

٣ ـ وضع الأسس الأمنية العلمية لمواجهة صور الإرهاب المستحدثة.

٤ـ دعوة المؤسسات الأكاديمية العربية الأمنية إلى تبني مساق الإرهاب.

(العموش، ٢٠٠٦م: ٢٢٢).

الإرهاب والجريمة المنظمة: التجريم وسبل المواجهة (سليمان، ٢٠٠٦م)

قسم الباحث دراسته إلى بابين، باب عالج فيه العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، والباب الثاني خصصه لاستعراض إجراءات مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة حيث ركز على الدور المحوري للإعلام في مواجهة الجرائم الإرهابية وأكد على ضرورة التعاون الدولي للتعامل مع مشكلة عويصة كمشكلة الإرهاب. ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي: إن مكافحة ظاهرة الإرهاب لا تعتمد فقط على تشديد العقاب، وإنما علاجها

يشـمل أيضا محاولة البحث عن أسباب الإرهاب ومواجهتها، وتطبيق الأمن الشـامل بالتعامل مع المسـببات، وكذلـك ضرورة النظر إلى البيئـة التي تفرز الإرهـاب والإرهابيـين والظروف الصعبة التي يعيشـها الشـباب الذي يُغرر بـه وينضم إلى الجماعـات الإرهابية. كما ركز الباحث في اجتهاده للسـبل المثلى لمحاربـة الإرهاب، حماية حقوق الإنسـان وسـيادة القانون واحـترام الفرد في المجتمع. أشـار الكاتب كذلك إلى انتشار الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة واسـتغلالها مـن قبل الجماعـات الإرهابيـة والعصابات الإجراميـة للتواصل وتبـادل المعلومـات وتنفيـذ الأعـمال الإرهابيـة. أمـا في موضـوع الإعـلام والإرهاب، فيرى سليمان مايلي:

تـؤدي التغطيـة الإعلاميـة لحوادث الإرهـاب -في بعـض الأحيان- إلى خلق جو من الخوف والقلق في المجتمع، مما يمكن الإرهابي من فرض قضيته وموضوعـه على الرأي العام، مسـتغلا حالة الخوف والقلق السـائد، كما تتيح الأجهـزة الإعلامية الفرصـة للإرهابيين لإذاعة ونـشر أفكارهم ومعتقداتهم عـلى نطاق واسـع، لم يكن ليتاح في ظـل القنوات الشرعية نظـرا لعدم تمتعهم بالتأييد الشعبي اللازم، وعلى الجانب الأخر يؤدي الإعلام الفعال دورا مؤثرا في رسـالة الأمن، ويحقق المزيد من الفهم المشـترك والتعاون الوثيق بين الأمن والجماهير، ما يؤدي إلى تهيئة رأي عام مسـتنير وواعٍ يسـاند الدور الذي تؤديه الأجهـزة الأمنيـة، ويعزز الجهـود المبذولة لإقـرار الأمن والنظام. (سـليمان، ٢٠٠٦م: ٤٣٤).

أما بالنسـبة للعقبـات التي تواجه عقد مؤتمـر دولي للإرهاب تحت مظلة الأمـم المتحـدة فيحددها سـليمان في ثلاث: عـدم الوصـول إلى تعريف محدد للإرهـاب، الخلـط المتعمد بين الجريمـة الإرهابية وحـركات التحرر الوطني

وحق تقرير المصير، وأخيرا إرهاب الدولة. فبين هذه الحواجز والعقبات الثلاث تبقى قضية الإرهاب تقلق العالم بأسره ويبقى الإرهاب ينشط أينما شاء ومتى شاء، ويختم سليمان كتابه بسلسلة من التوصيات على المستوى الوطني (مصر) وعلى المستوى الدولي.

الإرهاب يسيطر على العالم: دراسة موضوعية سياسية علمية نافذة غير منحازة (عبيدات، ٢٠٠٤م)

تناول عبيدات في هذا الكتاب من خلال ٤ أبواب و١٣ فصلاً تاريخ الإرهاب، وتعريف الإرهاب وأشكاله وخصائصه ومميزاته، والإرهاب في المحافل الدولية والإرهاب والمقاومة الوطنية المشروعة والإرهاب وصراع الحضارات. كما استعرض الكاتب جذور الإرهاب وأسبابه وسبل معالجته ومكافحته، والإرهاب والإسلام والموقف العربي تجاه الإرهاب. وفي الفصلين الأخيرين تطرق الباحث للإرهاب والمملكة الأردنية الهاشمية، والإرهاب والولايات المتحدة الأمريكية.

يرى الباحث أن القضاء على الإرهاب يتطلب أولا القضاء على الظلم والقهر والهيمنة والسيطرة والفساد وانعدام العدالة والمساواة على الصعيد المحلي والدولي، الأمر الذي يتطلب تطبيق ديمقراطية حقيقية على المستوى الوطني وداخل المنظومة الدولية. يرى عبيدات أن الإرهاب رافق البشرية منذ نشأتها وبالرغم من تطور الإنسان وتحضره إلا أن الإرهاب بقي يستخدم كوسيلة لتحقيق أهداف مختلفة وبقي سائدا لا وطن له ولا دين ولا زمان ولا هوية. أما عن تاريخ الإرهاب فيرى الكاتب أنه ارتبط بوجود الإنسان فوق الأرض وعرفته الديانات القديمة والحضارات السابقة والفلسفات العتيقة وله عدة مراحل تتمثل في المرحلة القديمة جدا ومرحلة القرن التاسع عشر بظهور «العدميين» و«الفوضويين»، ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

يـرى الكاتـب أن الفقـر والقمـع وغيـاب الديمقراطيـة داخليـا أو على المسـتوى الدولي البيئة الخصبة لاحتضان الإرهاب وتلقيحه وتفريخه ومن ثم استفحاله وانتشاره. وعن موضوع الإسلام والإرهاب يقول الكاتب:

«يأمر الإسـلام بالعدل والإحسـان ويرفض الإرهـاب لأنه يخالف نهج الإسـلام في صون مقومات الحياة ولأنه يأخذ البريء بإثم الجاني. لقد وضح الموقف الرسـمي للدول الإسـلامية على جميع الصعد، فهو يشجب الإرهاب ويدعو إلى مكافحته، وكل إدعاء عكس ذلك لا يمت للإسلام والمسلمين بأية صلة إلا بمن تأبط الإسلام!!» (عبيدات، ٢٠٠٤م: ٤٩٤).

وعـن الحمـلات الغربيـة ضد الإسـلام والمسـلمين فالأمر أصبح سـيئا للغايـة بعـد أحداث ١١ / ٩ في أمريكا حيث لم يسـبق أن نظـر العالم بارتياب وحقد وكراهية إلى الإسـلام مثل نظرته إليه الآن. وأصبحت كلمة إرهاب لا تعني لدى المضللين في الغرب والشرق غير الإسـلام والمسلمين وأنهما مصدر الإرهاب. يقول عبيدات:

يتعامـى بعض المؤولين عن جوهر الإسـلام الرافض للإرهاب بلا لبس و لا غموض، فبدأوا حملةً حاقدةً منذ عقود اسـتهدفت «تعريب» و«أسـلمة» الإرهـاب في خطاب إعلامي مكتسـح تهيمن عليه أيـادٍ خبيثة معادية للعرب والمسـلمين. فأصبح العرب والمسـلمون الضحية النموذجيـة تطبيقا للقاعدة الإعلاميـة المعروفـة لـدى دهاقنـة الإعـلام: «شـيطنة العـدو». (عبيـدات، ٢٠٠٤م: ٤٩٤).

يحـدد الكاتـب سـبل مكافحة الإرهـاب في القضـاء على الظلـم والقهر والفسـاد والهيمنة جنبـا إلى جنب مع تطبيق ديمقراطيـة حقيقية داخل الدولة وداخل المنظومة الدولية. كما أن الانسـداد لـدى بعض أنظمة الحكم واهتزاز

سيادة الدولة أمام الهيمنة الخارجية يشكلان فجوة تفرز الإرهاب. إن فشل البرامج التنموية في العديد من الدول، إضافة إلى سوء استغلال الثروات الوطنية وسوء الإدارة والتوزيع غير العادل للموارد عوامل تؤدي إلى نمو الإرهاب وانتشاره في العديد من دول العالم.

الإرهاب الدولي والعدالة الجنائية (شلالا،٢٠٠٣م)

تناول شلالا في هذا الكتاب ماهية الإرهاب واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واتفاقيات مراقبة الأسلحة وخطر التجارب النووية، وموضوع التمييز بين الإرهاب والمقاومة ودور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. كما ناقش الكاتب أبرز الاتفاقيات الصادرة عن الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتنظيم عمل المحاكم الجنائية في المعاقبة على الإجرام وتهديد الأمن والسلام الدولي.

يعتبر الكتاب محاولة لتفسير الإرهاب الدولي واستعراض أبرز ما توصلت إليه الأسرة الدولية من محاولات قانونية عقابية أو تنظيمية رادعة لاستئصال هذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت تؤرق العالم بأسره.

اشتمل الكتاب على ملاحق مهمة للباحث والمهتم بالإرهاب والاتفاقيات الدولية بشأنه وهي على النحو التالي: منع الجريمة المنظمة ومكافحتها، الأنشطة الإجرامية الإرهابية: التدابير لمكافحة الإرهاب الدولي، معاهدة نموذجية بشأن تبادل المساعدة في المسائل الجنائية، معاهدة نموذجية بشأن نقل الإجراءات في المسائل الجنائية، تجميد مصادر تمويل الإرهابيين المشتبه فيهم، مكافحة الإجرام والعدالة الجنائية، الأنشطة الإجرامية الإرهابية، تدابير لمكافحة الإرهاب، وأخيرا نظام روما الأساسي.

وظيفة العلماء والدعاة في احتواء السلوك الإرهابي(الخليفي، ٢٠٠٨م)

في هـذا المقال يناقش الكاتب موضـوع دور العلماء والدعاة في مواجهة مشـكلة سـلوك الإرهاب والعنف والتطرف ويسـتعرض دور حكومة خادم الحرمـين الشريفين في تهيئة مجالات الدعـوة وتأييدها ودعمها من أجل تحقيق الأهـداف المناطة بها للتوجيه والإصـلاح. ويحدد الخليفي هذه المجالات على النحو التالي: المجال القيادي ويتمثل في:

١ـ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

٢ ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

٣ ـ الرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٤ ـ مجلس الدعوة والإرشاد.

مجال تأهيل الدعاة:

١ـ كلية الدعوة والإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢ـ معهد الأئمة والخطباء.

٣ ـ المعاهـد والكليات الشرعية خارج البلاد التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤ـ الملتقيات الدعوية.

مجالات المنشآت الدعوية:

١ـ المساجد في كل مكان.

٢ ـ المراكز الإسلامية في البلاد الإسلامية.

٣ ـ الأكاديميات السعودية في الخارج والكراسي العلمية.

٤ ـ الندوة العالمية للشباب الإسلامي.

٥ ـ مجمع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

كما يستعرض الكاتب ستة أسس للاحتواء الحكيم لسلوك الإرهاب والتي تتمثل في التخطيط المتقدم لبرنامج احتواء هذا السلوك؛ وإعلام الناس بغاية الشريعة الإسلامية؛ وإعلام الناس بالمنهج التوجيهي الصحيح؛ وتحديد الأسباب التي تشجع على السلوك الإرهابي؛ وتوجيه أفراد المجتمع للمحافظة على هويتهم وانتمائهم وأخيرا بيان انعكاس السلوك الإرهابي على صورة الإسلام وأهله عند غير المسلمين. يختم الخليفي مقاله بالتأكيد على أن عدم القيام بالواجب والتقاعس من قبل العلماء والدعاة وغيرهم من المسلمين إزاء معضلة الإرهاب يؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة وتعاظمها وانتشارها. كما يرى أن احتواء السلوك الإرهابي عمل يجب أن يقوم على أسس علمية ومنهجية حتى يحقق الهدف المرجو منه.

التغطية الصحفية لأحداث التفجيرات الإرهابية في مدينة الرياض (البشر، ٢٠٠٨م)

يطرح البشر في هذه الورقة إشكالية العلاقة بين الصحافة المحلية والأزمات الأمنية التي شهدها المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة. يستهل الباحث دراسته بالتعريفات الإجرائية للإرهاب والأزمة الأمنية وإعلام الأزمات. من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن المراسلين اتبعوا الطريقة التقليدية في التغطية الصحفية لأحداث الرياض:

وهي أن يجمع المحرر ما يتحصل عليه من معلومات ويلتقط المصور ما يتاح له من مشاهد في ميدان الحدث ثم يعود المحرر ومعه المصور لإعادة كتابة وصياغة الوقائع والأحداث في مقر الصحيفة بطريقة مرتجلة لا تخضع لأية

سياسـة تحريرية وهـذا الأمر بالإضافة إلى فقدان الهـدف الواضح من التغطية ومـا ينبغـي أن يكون عليـه مضمونها ينعكس على سرعـة التعامل مع الحدث بوصفه حدثا مهما يهم القارئ المواطن...(البشر،٢٠٠٨م: ٢١).

أما عـن معوقـات التغطية الصحفيـة المحلية لأحـداث التفجيرات ليلة وقوعهـا فـيرى الكاتـب أن التشـديد الأمنـي والرقابـة الصارمة عـلى حركة الصحفيـين في مكان الحـدث أعاقت بدرجة كبـيرة التغطيـة الصحفية المهنية لأحـداث التفجـيرات ليلـة وقوعهـا. أمـا عـن مسـتوى الرضا عـن التغطية الصحفيـة لأحـداث التفجـيرات بعد وقوعها فيسـتعرض الكاتـب جملة من الأسـباب التـي أدت إلى عدم التعامل المهني مع الظاهـرة، من أهمها التقليدية الموروثـة في التغطيـة الصحفية، غيـاب المبادرات الصحفيـة والاعتماد على ما يصدر من الجهـات الأمنية وبيانات القيادة السياسـية والتعليق عليها ورصد ردود المسـؤولين والمواطنين تجاهها. كما أشـار الباحث إلى غياب رؤية فكرية واضحة أدت إلى تصفية حسـابات فكرية سـابقة بدلا من التركيز على أسباب وخلفيات وانعكاسات الأحداث على المجتمع السعودي.

من جهة أخرى أعاقت قضية الحرية في الطرح الإعلامي المهنية الصحفية في طـرق جوانب الحدث المختلفـة. أما عن نوع التغطيـة الصحفية وحجمها فتشـير نتائـج الدراسـة إلى أن الحجم و الكم قـد طغى على نوع المـادة المقدمة للقراء وهذا بسبب غياب رؤية استراتيجية للصحف السعودية في تعاملها مع الظاهرة، إضافة إلى غياب صحفيين متخصصين في تغطية مثل هذه الأحداث. في نهايـة دراسـته قدم البشر ثـلاث توصيات تضمنـت الأولى منها الحاجة إلى وضع سياسات فكرية وخطط مهنية للتعامل مع مثل هذه الأحداث، وركزت التوصية الثانية على ضرورة اقتراح اسـتراتيجيات عملية من قبل المؤسسـات

الأمنية تراعي الحفاظ على سرية المعلومات والاستجابة لحاجات الرأي العام مـن المعلومات والأخبار المتعلقة بأمنه وحياته. أما التوصية الثالثة فتؤكد على الحاجة إلى تكوين فريق وطني متكامل التخصصات والتمثيل يعهد إليه القيام برسـم اسـتراتيجية فكرية إعلامية تتضمن البعد الأمني والفكري في التعامل مع أحداث الإرهاب.

الإعـلام والإرهاب في ضوء أحداث الحادي عشر من سـبتمبر (حوات، ٢٠٠٢م)

اسـتعمل الباحث في دراسـته المنهج الوصفي النقدي المرتكز على تحليل المضمون السـياسي في رصد الأحداث الناجمة عن تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وتداعياتها وانعكاساتها وردود الأفعال إزاءها. يرى حوات أن يـوم ١١/ ٩/ ٢٠٠١م، هـو بـكل المعايـير حدث حاسـم بـين مرحلتين: مرحلـة الإيهام بأن أمريكا هي الدولة الأعظـم في العالم التي لا تخترق أية قوة في العـالم أمنهـا القومي وهـذا من خلال الآلـة الإعلامية الأمريكيـة وماكينة الدعايـة الغربية. أما المرحلة الثانية فهي مرحلـة ما بعد ١١/ ٩ مرحلة تحطيم رموز القوة الاقتصادية والسياسـية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. كما يسـتعرض الكاتب أمثلة عن السـجل الإرهـابي الأمريكي وبعض جرائم الإرهاب الصهيوني المدعوم أمريكيا وأوروبيا ضد العرب والفلسطينيين.

بخصـوص اسـتغلال أحـداث سـبتمبر ٢٠٠١م، مـن قبـل الإعـلام الصهيوني والاستراتيجية الأمريكية طويلة المدى يقول حوات ما يلي:

«عمـدت أجهـزة الإعـلام الصهيونيـة في إسرائيـل والولايـات المتحدة إلى اسـتغلال أحـداث سـبتمبر ٢٠٠١ فوجهـت أصابـع الاتهـام إلى العرب والمسـلمين مشـعلة بذلك فتيـل صراع الديانـات الذي عبر عنـه بوش بدون

تحفظ عند إعلانه الحرب الصليبية في اليوم الثاني للحادث، وتدخل التغطية الإعلامية المقصودة ضمن المرحلة الثالثة في الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى إخضاع العالم للشركات، عابرات القارات...والتي لا يمكن تحقيقها إلا إذا تمت عملية إخضاع العالمين العربي والإسلامي وتغيير الأيديولوجية الدينية التي ستظل الحاجز المنيع أمام إدخال العالم في قالب العولمة».(حوات، ٢٠٠٢م: ٤٢).

يستنتج الباحث في الأخير أن الإعلام الإسرائيلي ابتز الولايات المتحدة الأمريكية واستغل أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتحويل النخبة المثقفة ورجال العلم والفكر في الولايات المتحدة والغرب إلى جبهة أمامية معادية للعالم العربي والإسلامي ومن ثم خلق مواجهة ثقافية وفكرية بين الغرب وكل ما هو عربي وإسلامي. وهكذا أصبح الإعلام يلعب دورا سلبيا في نشر الإرهاب من خلال زرع أفكار تتسم بالحقد والكراهية و الضغينة والصراع بين الديانات والحضارات والثقافات بدلا من البحث عن الأسباب الحقيقية للتطرف والإرهاب ومحاولة إيجاد أسلوب عمل متفق عليه دوليا لمحاربة الإرهاب الذي لا دين له ولا جنسية ولا دولة محددة ينتمي إليها.

Alexander, Yonah (2006) (ed.) Counterterrorism Strategies: Successes and Failures of Six Nations.

الاستراتيجيات المضادة للإرهاب: نجاحات وإخفاقات ست دول.

يستعرض هذا الكتاب تجارب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ومصر وسريلانكا مع الإرهاب والاستراتيجيات المختلفة التي استعملتها هذه الدول لمواجهة الإرهاب. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يرى ألكسندر أنه من خلال تحليل ودراسة تطور

الاستراتيجية الأمريكية المضادة للإرهاب خلال الـ٢٣٠ سنة الماضية تتضح جليا صعوبة تحديد الإرهاب وماهيته وأسبابه وجذوره والإجراءات التي يجب اتخاذها لمواجهة الإرهاب داخليا وخارجيا. أهم ما يميز الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، هو اعتماد قانون المواطنة Patriot Act بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١م. وحسب المشرع الأمريكي فإن هذا القانون يهدف إلى تزويد الحكومة الأمريكية بالوسائل والإمكانات اللازمة والضرورية للبحث والاستقصاء والمتابعة والتوقيف والتنفيذ ومعاقبة الإرهابيين.

في الفصل الثاني من الكتاب يناقش غيوم بارمانتيي التجربة الفرنسية في مواجهة الإرهاب ويؤكد على أن هذه الظاهرة ليست جديدة على فرنسا بل إنها تعود إلى قرون خلت. على عكس دول عديدة تعاني فرنسا من خطر الإرهاب الداخلي المتمثل في الحركات الانفصالية في كورسيكا وبريطانيا إضافة إلى خطر الإرهاب الخارجي والذي يتمثل في جماعات إرهابية عديدة تهدف إلى ضرب المصالح الفرنسية داخل فرنسا. تتمثل الاستراتيجية الفرنسية لمكافحة الإرهاب من الناحية التنظيمية الإدارية في رئيس الوزراء الذي يترأس المجلس وعضوية كل من وزراء الداخلية، الدفاع، الخارجية، العدل والمالية. يقوم المجلس بتقييم الأخطار ويحدد الوسائل لمواجهتها. أما عن الناحية التنفيذية فهناك تجنيد لقوات الشرطة والدرك الوطني والقوات المسلحة لحراسة المواقع الحساسة في فرنسا. يختم بارمانتيي مقاله عن الاستراتيجية الفرنسية لمكافحة الإرهاب بالتنويه إلى التجنيد الدولي والاهتمام السياسي للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م. ويشير الكاتب إلى دور فرنسا في هذا المجال والخبرة التي اكتسبتها على المستوى الأوروبي في إطار عملية شنجان للتعاون الأوروبي لمكافحة الإرهاب. كما يؤكد على أن

فرنسا اقتنعت من تجربتها الطويلة مع الإرهاب أن محاربة هذه الظاهرة تحتاج أكثر من الإجراءات العسكرية والردعية. إن تفكيك الشبكات الإرهابية العالمية يتطلب تجنيد مجموعة من الوسائل والسبل وحجم كبير من الصبر.

يستعرض في الفصل الثالث من الكتاب أولريش شنيكينر تجربة ألمانيا في مكافحة الإرهاب. كغيرها من بعض الدول الأوروبية عانت ألمانيا خلال الـ٣٥ سنة الماضية من أشكال وأنواع من العمليات الإرهابية الداخلية والخارجية من قبل مجموعات مختلفة ولأغراض متعددة، فكان من هذه الأعمال الإرهابية ما هو محلي وما هو دولي وما هو متعدد القوميات. يرى شنيكينر أن الاستراتيجية الألمانية لمكافحة الإرهاب قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، كانت مركزة على الداخل معتبراً أن خطر الإرهاب هو خطر داخلي بالدرجة الأولى. اضطرت ألمانيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أن تضع جملة من القوانين والإجراءات للتعامل مع المعطيات الجديدة للإرهاب التي ركزت على إلغاء الامتيازات الدينية وتجريم الانتساب أو التعاون مع أي مجموعة إرهابية، مراجعة قانون الهجرة، مراقبة حركة الأموال بين المجموعات المشتبه فيها. وبموجب هذه القوانين الجديدة لم تعد مشكلة الإرهاب مشكلة محلية بل أصبحت من أولويات السياسة الأمنية والسياسة الخارجية الألمانية. إن التعامل مع الظروف الجديدة للإرهاب الدولي أدى إلى مجموعة من الأسئلة المثيرة للجدل ولبعض التناقضات كإشكالية الحريات المدنية مقابل الاهتمامات الأمنية، وتناقض الأهداف فيما يخص السياسات الداخلية والخارجية، ومسألة الاختلاف بين الأمن الداخلي والخارجي وكذلك مشكلة تجزئة الشبكة الأمنية وأخيرا المستويات المتعددة للعدالة والشؤون الداخلية.

تعتبر إيطاليا من الدول التي عانت كثيرا من الإرهاب الذي يتمثل في هذا البلد بالخصوص بإرهاب اليسار وإرهاب اليمين. فإرهاب اليسار كان

يحارب الدولة الرأسمالية وإرهاب اليمين كان يدفع بالدولة إلى انتهاج نظام شمولي. ففي فترة السبعينيات تمثلت استراتيجية إيطاليا في مكافحة الإرهاب في أسلوبين: الأسلوب الأول يعتمد على الاختراق والثاني على التوبة. لكن منظمات المافيا في إيطاليا جعلت الأمر أكثر تعقيدا حيث إنها استعملت الجماعات الإرهابية في تحقيق أهدافها. تشير ميرلو في هذا المقال إلى المخاطر الجديدة التي زادت من تضخم مشكلة الإرهاب في إيطاليا والمتمثلة في الإسلام السياسي والإرهابيين المهاجرين وتحالفهم مع المجرمين المحليين. من جهتها زادت العولمة من تعقد معضلة الإرهاب حيث أعطتها أبعاداً دولية. تقول الكاتبة إنه بالإمكان الحد من الأنشطة الإرهابية عن طريق ضمان تنمية اقتصادية مستقرة، الاستجابة للطلب المتنامي على العمل، حقوق الإنسان، الديمقراطية، وسلطة القانون في تلك الدول التي تشكل مصدر المخاطر على الأمن الدولي.

في الفصل الخامس من الكتاب يستعرض أحمد أبو الوفاء تجربة مصر في مكافحة الإرهاب ويشير إلى الأسباب الداخلية والخارجية للإرهاب في مصر. بالنسبة للأسباب الداخلية يحددها في الأسباب الاقتصادية والاجتماعية (الفقر، تدني الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، البطالة والفجوة الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية) والأسباب السياسية والمؤسسية (عدم احترام الحريات الفردية وبعض الحقوق، عدم فعالية الأحزاب السياسية، غياب مؤسسات الدولة في بعض المناطق) والأسباب الثقافية والدينية (غياب التسامح الثقافي والديني). أما بالنسبة للعوامل الخارجية فيحددها في الاعتداء على المسلمين في بعض مناطق العالم بدون تدخل بعض دول المنظومة الدولية والكيل بمكيالين. كما توجد هناك الرغبة في إضعاف اقتصاد مصر بهدف إخضاعها لسيطرة دول خارجية. أما بالنسبة لطرق مواجهة الإرهاب من قبل مصر

فهنـاك عدة وسـائل وسـبل، كالمواجهة عن طريـق الشرطة وأجهـزة الأمن، وعن طريق المؤسسـة الدينية التي تركز على أن الإسلام ينبذ العنف والتطرف والإرهـاب، وكذلـك عن طريـق المؤسسـة القضائية من خـلال التشريعات والقوانين المختلفة كالمصادقة على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م. من الوسائل التي تستعملها جمهورية مصر كذلك وسائل الإعلام. وهناك كذلك المواجهة الخارجية عن طريق الأنشطة الدبلوماسية والتعاون الدولي وتبادل المعلومات حول الشـبكات الإرهابية. كما تسـتخدم مصر وسـيلة المواجهة الداخلية عن طريـق تبني البرامـج الاجتماعية والاقتصادية المختلفـة كالمواصلات والتربية والتعليـم وتوفـير المياه والكهربـاء والخدمـات الصحية والعمـل على تطوير الظروف المعيشية للطبقات المحرومة.

في الفصل السـادس من الكتاب يناقش فرنون منديس مشكلة الإرهاب في سريلانكا والتي تتمحور أساسـا حول المشـكل القائم بين الأغلبية المتمثلة في السـينهاليين (٧٣٪ مـن السـكان) والتاميـل (١٢,٦ ٪). قبل الاسـتعمار البريطـاني للجزيـرة، كان السـينهاليون والتاميـل يعيشـون في تـآخ وتناغـم كبيرين، لكن بمجيء الاسـتعمار الذي أصبح يفضل التاميل على السينهاليين تغيرت هذه الوضعية. وبعد الاسـتقلال حاول السينهاليون إعادة الأمور إلى ما قبل الاسـتعمار والمسـاواة بين الجميع، الأمر الذي لم يتقبلـه التاميل واعتبر تمييزاً وفصلاً وهكذا بدأت الأعمال الإرهابية في الجزيرة منذ ١٩٥٦م.

في الفصل الختامي للكتاب يرى ألكسـندر أن تجارب الدول الست التي شملتها الدراسـة (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، مصر، وسريلانكا) مع الإرهاب تشير إلى جوانب النجاح ونقاط الفشل في مكافحة الإرهاب ويستنتج ما يلي:

أولاً: المنظومة الدولية مطالبة بتطوير الإمكانات والوسائل اللازمة للمواجهة والتقليل من المخاطر المستقبلية.

ثانياً: لا توجد حلول جاهزة ومثالية للأخطار الناجمة عن الإرهاب. فمع التطورات التي تشهدها التحديات الأمنية للدول يتوجب إعادة النظر وتكييف الاستراتيجيات المضادة للإرهاب للاستجابة للمعطيات الجديدة.

ثالثاً: الصبر، الحلول، المثابرة والإرادة السياسية والمتابعة المستمرة للإرهابيين وحلفائهم تشكل العناصر الرئيسة للاستراتيجية المضادة للإرهاب. كما يجب على الدول أن تتجنب ردود الأفعال المبالغ فيها والتي قد تؤدي إلى الردع واختراق الحريات المدنية وبذلك إضعاف المؤسسات الديمقراطية التي تهدف إلى المحافظة عليها.

رابعاً: «الممارسات الأمثل» لمحاربة الإرهاب ـ محليا، وإقليميا ودوليا ـ تتمثل في مجموعة واسعة من الأعمال كإقصاء القيادات العملية، القضاء على الوسائل والإمكانات المادية واللوجيستية، القضاء على وسائل الاتصال، تجفيف المنابع المالية وفرض معاقبات صارمة على الدول الراعية للإرهاب.

خامساً: يقترح نواه مجموعة من الإجراءات القانونية محليا ودوليا وكذلك إشراك جمعيات المجتمع المدني كالمؤسسات الدينية والمهنية وجمعيات ومؤسسات التربية والتعليم للمساهمة في الحرب ضد الإرهاب. (نواه، ٢٠٠٦م: ٢١٦).

Nacos, Brigitte L. (1994) Terrorism and the Media: From the Iran Hostage Crisis to the World Trade Center Bombing.

ـ الإرهاب ووسـائل الإعلام: من أزمة الرهائن في إيران إلى أحداث المركز التجاري العالمي

تستعرض ناكـوس في هذا الكتاب كيف تعاملت واسـتجابت وسـائل الإعـلام والجمهور وصنـاع القرار مع أهم الأعـمال الإرهابية ضد الولايات المتحـدة الأمريكيـة خلال الـ ١٥ سـنة الماضية. وتنطلق الكاتبـة من فكرة أن الإرهابييـن يحاولـون اسـتغلال الروابـط بين وسـائل الإعلام والـرأي العام وصناعـة القـرار الرئاسي وهـم ينجحون في تحقيـق أهدافهم حيـث يقومون بالأعـمال الإرهابيـة. لا تكمن أهميـة الإرهاب الدولي في عـدد الأرواح أو في الدمار والخسائر، بل تكمن في حجم الرعب والخوف الذي يحدثه.

تـرى الكاتبة أن من خلال وسـائل الإعلام يصـل الإرهابيون الدوليون إلى الجمهـور وإلى صنـاع القـرار في مجتمعهـم المسـتهدف لأن الصحافة الحرة هـي القنـاة الأساسـية في إيصـال الإرهابيين بالجمهـور والحكومـات. تحقق أحـداث العنف أهـداف الإرهابيين إلا إذا اسـتقطبت هـذه الأحداث تغطية إعلامية كبيرة. ولهذا يرى الكثيرون أن وسائل الإعلام هي حياة وأوكسجين الإرهابيين ومن دونها سـيتوقف الإرهاب. يقوم الإرهابيون بأعمالهم لتحقيق ثلاثة أهداف: للحصول على الاهتمام، الاعتراف وكذلك درجة من الاحترام والشرعية. فإن تقوم وسيلة إعلامية بمقابلة مع إرهابي فهذا يعني أنها وضعته في نفس مقام السياسي والدبلوماسي وصانع القرار وهذا يعني أن الإرهابي في هذه الحالة لا يقل أهمية عن غيره من رجال السياسـة. وبالنسـبة للجمهور ما دام أن وسـائل الإعلام خصصت مسـاحة زمنية أو تحريرية لهذا الشخص أي الإرهابي فهذا يعني أنه يستحق كل هذا الاهتمام والاحترام والشرعية.

Combs, Cindy C.(2003) Terrorism in the Twenty-First Century.

الإرهاب في القرن الحادي والعشرين

ينقسم الكتاب إلى خمسة أجزاء. تناولت الكاتبة في الجزء الأول ماهية الإرهاب وتاريخه والإرهاب والأيديولوجية. أما الجزء الثاني فركز على من هم الإرهابيون؟ وإرهاب الدولة والبعد التجاري لشبكات الإرهاب وتدويل الإرهاب في أوروبا. ناقش الجزء الثالث من الكتاب موضوع عمليات الإرهاب من تدريب وتكتيكات والإعلام كسلاح يستعمله الطرفان: الإرهابيون من جهة والصحافيون من جهة أخرى. كما تطرقت الكاتبة في هذا الجزء إلى الإرهاب المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية. يناقش الجزء الرابع من الكتاب الاستجابات القانونية والتشريعية والتنظيمية للإرهاب وكذلك الاستراتيجيات المضادة للإرهاب واستعمال القوات الخاصة والمبادرات القانونية لمواجهة الإرهاب واستعمال الاستخبارات والاستعلامات لمواجهة الشبكات الإرهابية وأخيرا الإجراءات الأمنية للتعامل مع مخاطر الإرهاب. أما الجزء الأخير من الكتاب فهو عبارة عن دراسة استشرافية للإرهاب في القرن الحادي والعشرين والمخاطر العديدة التي ستواجهها المنظومة الدولية من أسلحة الدمار الشامل. كما يستعرض هذا الجزء الاتجاهات الجديدة للإرهاب في القرن الحادي والعشرين والحرب على الإرهاب.

ترى الكاتبة أن الإرهاب في القرن الحادي والعشرين سيكون مختلفا عن القرن الماضي وسيستمر وسينتشر في ربوع المعمورة ما دامت الفجوة قائمة بين الشمال والجنوب وما دام أن هناك ٢,٨ مليار إنسان فوق المعمورة يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وما دام أن الغرب ما زال لم يفهم الإسلام وأن العالم الإسلامي ما زال لم يفهم ثقافة وديانة الغرب. تختتم كومبس كتابها بالتأكيد على أن المنظومة الدولية مطالبة بمواجهة الإرهاب الدولي الذي يثير

عـدة قضايـا ذات الطابع الإنسـاني، والأخلاقـي والقانوني والسـياسي، هذه القضايـا في الوقـت الحاضر، ومع الأسـف الشـديد لم يُتفق عـلى إيجاد قوانين وحلول لها.

L.Windsor، (2003) «Promoting Democratization Can Combat Terrorism».

تنطلق الباحثة في هذا الدراسـة من إشـكالية مهمـة، وهي: هل نشر قيم الديمقراطيـة في العـالم سـيمنع مـن تجـدد الأعـمال الإرهابية ضـد الولايات المتحدة والعالم الحر؟

ترى ويندسـور بـأن نـشر الديمقراطية هي أحسـن اسـتراتيجية مضادة للإرهـاب في أعقاب هجـمات سـبتمبر ٢٠٠١م، خصوصا وأن المؤسسـات الديمقراطية تعمل على حل المشـاكل والمنازعات بطرق سـلمية، كما أنها توفر سبل المشـاركة في عملية صنع القرارات السياسة والتنموية. أضف إلى ذلك، فإنهـا يمكن أن تسـاعد في التعامل مـع الظروف الراهنة التـي أدت إلى ظهور وانتشـار التطـرف الإسـلامي.وترى الباحثـة أن الشرق الأوسـط قد أصبح مصـدرا للأعـمال الإرهابية لأنه غـير ديمقراطي بشـكل عام، وجـل أنظمته وحكوماته تفتقر إلى الشرعية والقدرة على الاسـتجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة.إن نشر الديمقراطية كجزء من استراتيجية أوسـع، يمكن أن يسـاعد على حل معظم القضايا والأزمـات التي يظهر فيها الإرهـاب. إن تشـجيع الديمقراطيـة في الشرق الأوسـط سـيمكن من طرح أفكار بديلة بوسـعها التأثير على التطرف والنشـاط الإرهابي الذي يسـتهدف المصالـح الأمريكية في الشرق الأوسـط.إن مواجهة الإرهاب في المنطقة يجب أن لا تكـون أحاديـة الجانب لأنها ستسـفر عـن نتائج جزئيـة، إذ لا بد من أن تكون المواجهة شاملة وقائمة على السياسة الديناميكية لمحاربة الإرهاب.

إن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت بعد هجمات سبتمبر في وضع برامج ومبادرات لنشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بتعزيز الجهود الدبلوماسية التي تظهر للشعوب والحكومات أن حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية هي من أهم أولوياتها في المنطقة ككل. ويتعين عليها لتحقيق ذلك ربط الأنشطة الدبلوماسية بالمساعدات الاقتصادية الموجهة استراتيجياً لمساندة القوى المؤيدة للإصلاحات الديمقراطية في الشرق الأوسط. إن هذه الدراسة تركز على جزء واحد مهم لمعالجة ظاهرة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وتتجاهل كليا بقية المشاكل الأساسية المغذية للخطاب المتطرف الذي تتبناه الجماعات الإرهابية في المنطقة العربية وهو حل القضية الفلسطينية وإعطاء الشعب الفلسطيني كل حقوقه المشروعة ومنها قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وضمان حق العودة للمهجرين.

أضف إلى ذلك، فإن المنطقة، خصوصا بعض الدول الفقيرة، تحتاج لمشروع «مارشال شرق أوسطي» ينقذها من الأزمات الاقتصادية الناتجة بعضها عن الهيمنة والسيطرة الغربية على دواليب الاقتصاد العالمي والبنوك العالمية ومنها صندوق النقد الدولي الذي يملي سياساته على البلدان الفقيرة.

كما فشلت الباحثة في استعراض إخفاق وفشل سياسة الإدارة الأمريكية في عهد بوش في محاربة الإرهاب حيث تأكد أن الكيل بمكيالين ومحاولة فرض الديمقراطية على ظهر الدبابات لا جدوى منه.

١ . ٨ . ١ ملاحظات عامة على الدراسات السابقة

إن التطرق لمختلف هذه الدراسات والبحوث قد ساعدنا في رصد الملاحظات التالية:

١ـ حاولت مختلف هذه الدراسات أن تحدد مفهوم الإرهاب تحديدا دقيقا مركزة على طابعه العدواني والظلامي، واستهدافه للمدنيين العزل، واستخدامه لمختلف وسائل التأثير والتخريب والأذى النفسي والفكري والجسدي والروحي.

٢ـ أبرزت جل الدراسات العربية الفروق القائمة ما بين مفهوم الإرهاب والمقاومة المشروعة وحق الشعوب المستعمرة والمظلومة في تقرير مصيرها، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني.

٣ـ أكدت مختلف الدراسات العربية أن هناك اختلافا جوهريا واضحا بين الإسلام والإرهاب، إذ ليس هناك علاقة ما بين القيم الإسلامية النبيلة وظاهرة الإرهاب، وأن الإسلام بريء كليا وتماما من الأعمال الإرهابية.

٤ـ لم تتطرق مختلف هذه الدراسات لأهم السياسات والاستراتيجيات والآليات التي تبنتها مختلف الدول العربية لتصديها لهذه الآفة الخطيرة.

٥ـ ساعدت هذه الدراسات في تحديد الإطار العام للبحث والأبعاد المختلفة التي تؤثر في تطور ظاهرة الإرهاب في المجتمعات العربية.

٦ـ ساهمت مختلف هذه الدراسات في صياغة إشكالية وفروض الدراسة، من حيث التركيز على أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية في تصديها لهذه الآفة الخطيرة.

١ .٨ .٢ أوجه الخلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

على عكس معظم الدراسات السابقة، تناولت هذه الدراسة ظاهرة الإرهاب من جوانبها وأبعادها المختلفة: الاجتماعية و السياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والدينية حيث إنها ظاهرة متعددة الأبعاد وظاهرة معقدة وتتشابك فيها العديد من العوامل والأسباب. كما اهتمت هذه الدراسة باستعراض البرامج الوطنية لمكافحة الإرهاب بالدراسة والتحليل حيث ركزت على جوانب القوة والضعف فيها ونقاط التشابه والاختلاف فيما بينها. فمنها من ركز على معالجة الإرهاب بالردع والقوة ومنها من ركز على التوعية والعلاج النفسي والسيكولوجي والتركيز على دراسة أسباب الإرهاب ومعالجتها. كما تختلف هذه الدراسة عن سابقاتها في أنها ركزت على البعد التوعوي الإعلامي بحيث إن مشكلة الإرهاب هي مشكلة في ذهن هؤلائك الذين يمارسونه ويستعملونه لتحقيق أهدافهم. من جهة أخرى، تناولت هذه الدراسة بالشرح والتحليل إشكالية الإرهاب والإعلام والعلاقة الصعبة والمعقدة بينهما، والسبل والطرق المختلفة التي تستعملها المؤسسات الإعلامية المختلفة لتغطية الإرهاب والتعامل معه. فمن يستغل من؟ ومن يبتز من؟ فالإرهابيون يبحثون دائما عن الحضور الإعلامي والاهتمام الإعلامي الكبير للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الرأي العام وتدويل قضيتهم. أما وسائل الإعلام فتترقب الأعمال الإرهابية لأنها تحتوي على الغرابة و الإثارة والاهتمام الكبير من قبل الجمهور والشعوب والدول والأمم.

الفصل الثاني

الإرهاب: المفاهيم والأسباب والجذور

٢ . الإرهاب: المفاهيم والأسباب والجذور

أصبحت ظاهرة الإرهاب ظاهرة القرن الحادي والعشرين بكل امتياز؛ فالمشكلة أصبحت أداة للسياسة والعلاقات الدولية والحضور الإعلامي والوصول إلى الرأي العام مما جعلها مادة دسمة تتفنن وسائل الإعلام في تناولها وتغطيتها ومناقشتها.

ومن أهم التحديات التي تفرضها ظاهرة الإرهاب على المنظومة الدولية هي تعريف كلمة «إرهاب» حيث إلى حد الآن لا يوجد تعريف شامل ومانع للكلمة.

٢ . ١ تحديد المفهوم

يثير مجرد الكلام عن الإرهاب عدة تساؤلات وجدال بسبب المشكلات التي تحيط بتعريف هذه الظاهرة وتحديد دوافعها وأبعادها وأهدافها. ونلاحظ هنا اختلاف نظرة كل مجتمع وكل دولة للمفهوم، وقد ساهم هذا الإشكال في الالتباس والتداخل والفوضى في الطرح والمعالجة والتحليل. فحتى اليوم لا يوجد تعريف للإرهاب متفق عليه دوليا وذلك لأسباب تتعلق بتباين المصالح واختلاف المعايير والقيم بين الدول والمجتمعات ما أدى على سبيل المثال لعدم التمييز في الكثير من الحالات ما بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال.

ويرتبط إطلاق تسمية إرهابي بالرؤية السياسية والفلسفة الاجتماعية التي تؤمن بها المؤسسات والمنظمات ووسائل الإعلام، كما تلعب المصالح المختلفة التي تدافع عنها تلك المنظمات دورا كبيرا في ذلك.

٢. ١. ١ التعريف اللغوي

يؤكد علماء اللغة أن أصل كلمة إرهاب مشتقة من الفعل: رهب يرهب؛ ويقصد منها التخويف، والفزع. والإرهابي هو الذي يحدث الخوف والفزع عند الأبرياء.

٢. ١. ٢ التعريف الدلالي

عرفته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بأنه: «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أيا كانت دوافعه أو أغراضه، يقع تنفيذه لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم وأمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق أو الأملاك (العامة والخاصة) أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر» (المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ١٩٩٨م). بالرغم من أن هذا التعريف يبرز مظاهر وطبيعة النشاط الإرهابي؛ إلا أنه لم يتطرق للوسائل والأساليب المستخدمة من طرف الإرهابيين وهي عديدة ومتنوعة، بل قد تأخذ أشكالا حديثة: كالرسائل الإلكترونية، والرسائل القصيرة (SMS). كما أن هذا التعريف لم يتطرق لمختلف القطاعات، والمجالات، والأنشطة الإرهابية، وهو ما ركز عليه تعريف المجمع الفقهي الإسلامي، وذلك بتحديده للجوانب والقطاعات التي يستهدفها الإرهاب؛ إذ يؤكد التعريف بأن الإرهاب هو: «عدوان يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيا على الإنسان (دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه). ويشمل صنوف التخويف والأذى، والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصورة الحرابة وإخافة السبل، وقطع الطريق، وكل فعل من

أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم، أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية، أو الطبيعية للخطر. فكل هذا من صور الفساد في الأرض التي نهى الله سبحانه وتعالى عنها». (قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ـ اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الإرهاب لسنة ١٩٩٩م).

وقد جاء في قرارات الأمم المتحدة بأن الإرهاب هو: «تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو تهدد الحريات الأساسية، أو تنتهك كرامة الإنسان». وفي السياق نفسه، عرفه خبراء الأمم المتحدة بأنه: «استراتيجية عنف محرم دوليا، تحفزها بواعث عقدية (إيديولوجية) تتوخى إحداث الرعب داخل المجتمع لتحقيق الوصول إلى السلطة أو تقويضها». لقد ركز هذا التعريف على الهدف الجوهري للإرهاب وهو الوصول للسلطة أو تقويضها، ولكن في بعض الحالات فإن الإرهاب يستهدف خلق بلبلة وفوضى في المجتمع. كما أن بواعث وأسباب الإرهاب لا تكون دائما إيديولوجية بل قد تكون اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية.

من خلال التطرق لهذه التعاريف فإنه يتبين لنا بأن هناك اختلافا وتباينا واضحا في تحديد تعريف للإرهاب، وهذا راجع لعدة أسباب، ولعل أهمها: الالتباس القائم بينه وبين المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بحقوق شعوب العالم في النضال والكفاح والجهاد والمقاومة من أجل تحقيق استقلالها والدفاع عن مصالحها.

كما أن بعض البلدان ليس لديها تشريعات وقوانين تحدد الفروق القائمة ما بين السلوك الإجرامي والعدواني وآفة الإرهاب، إذ ليس هناك فرق من

الناحيـة التشريعيـة والقانونيـة مـا بين الجريمـة خصوصا المنظمة والسـلوك الإرهابي.

أضـف إلى ذلـك، فإن مصالـح الجهات والمؤسسـات التي تحـدد وتضع التعاريف المختلفة للإرهاب تستمدها وتستلهمها بشكل مباشر أو غير مباشر من مصالحها الذاتية، وقد تتعارض هذه المصالح مع مصالح شـعوب أو دول أو مؤسسـات أخـرى، ونحـن نعلم بأن بعـض الدول الكبرى تحـدد وتعرف الإرهاب، والسلوك الإرهابي، والمنظمات والجماعات والشخصيات الإرهابية وفق مصالحها الحيوية والاستراتيجية.

فالإرهاب هو حـدث مفاجئ وغير متوقع، منظم، وهو عنف وعدوان غـير مـشروع يقوم به فرد أو جماعـة ويكون عادة موّجها ضـد مدنيين أبرياء ويسـتهدف الحضور الإعلامي والعلنية والدعاية للفت انتباه أكبر عدد ممكن مـن الناس بهدف الوصول إلى الـرأي العام من أجل التأثـير في صانع القرار لتحقيق غايات اجتماعية وسياسية واستراتيجية.

٢ . ٢ الإرهاب: الأسباب والجذور

الإرهاب ظاهرة معقدة ومتشـابكة تفرزها جملة من العوامل والأسباب حيـث تتداخـل العوامـل الشـخصية والنفسـية مـع الثقافيـة والسياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة لتشـكل ظاهـرة الإرهاب التي تهـدف إلى تحقيق الأهـداف من خـلال العنف والقتـل والجريمـة وإلغاء الآخـر وإقصائه من الوجود.

أمـا عـلى الصعيد الـدولي فتتلخـص الأسـباب السياسـية والاقتصادية والاجتماعية التي تفرز الإرهاب حسب لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة فيما يلي:

«سيطرة دولة على دولة أخرى، واستخدام القوة ضد الدول الضعيفة، وممارسة القمع والعنف والتهجير، وعدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي والاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية للدول النامية، وانتهاك حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعذيب أو السجن أو الانتقام، والجوع والحرمان والبؤس والجهل، وتجاهل معاناة شعب ما يتعرض للاضطهاد، وتدمير البيئة».

إن استعراض الأسباب والعوامل التي تولد الإرهاب لا يعني محاولة تبريره وإيجاد حجج لانتشاره وتوسعه في العديد من المجتمعات وإنما الهدف تحدده طبيعة الظاهرة التي لم توجد هكذا من العدم وإنما هناك دائما أسباب وآليات لأي ظاهرة من الظواهر سواء كانت اجتماعية أم سياسية أم غير ذلك. تتعدد أسباب الإرهاب وتختلف حسب ظروف وطبيعة كل مجتمع، وظاهرة الإرهاب ظاهرة معقدة ومتشعبة، الوقوف عند أسبابها وأبعادها ليس بالعملية السهلة. فالإرهاب ظاهرة تعكس وضعا غير سوي في المجتمع، يكون في معظم الأحيان تعبيرًا عن الاستياء والتهميش والإقصاء والتنكر للواقع وللقيم السائدة في المجتمع. فهو إذن ظاهرة لا تؤمن بالآخر ولا تؤمن بالحوار ولا حتى بالقيم الإنسانية. الإرهاب يكون بعيدا كل البعد عن المنطق والبصيرة ويؤمن بالنفي الكامل لجميع القيم الأخلاقية. فالعقلية الإرهابية إذن تجد مصدرها في رفض ما هو موجود في المجتمع والثورة عليه، وتتسم بالكراهية والحقد والإنكار الأخلاقي لكافة القيم. ومما زاد في تعقيد الظاهرة وتشابك أطرافها استعمال الإرهاب من قبل بعض الدول للإطاحة بدول أخرى أو تقويض عمليتها التنموية وتطورها والحد من عملها الدبلوماسي ونشاطها السياسي على المستوى الإقليمي أو الجهوي...الخ

وقبـل التطـرق إلى أسـباب الإرهاب يجـب الوقوف عنـد أهدافه، ففي غالب الأحيان تلجأ الجماعات السياسـية التي تفشـل في الوصول إلى الحكم والسـلطة والتأثير في القرار السـياسي بالطرق السياسية المعروفة إلى استعمال العنف والتطرف للتعبير عن استيائها وعدم قبولها بالأمر الواقع. فالإرهاب إذن أصبح نوعًا من التعبير السياسي الذي يعكس فشل تنظيم معين في التأقلم والتفاعل مع المجتمع بمؤسساته ومكوناته المختلفة.

وتعـود أسـباب الإرهاب إلى عوامل عـدة داخلية وخارجية. فبالنسـبة للعوامـل الداخلية تمر العديد من دول العالم بتغيرات جذرية وهامة فرضتها الظروف التي تمر بها المنظومة الدولية مثل انهيار الشيوعية والكتلة الاشتراكية وبذلـك زوال القطبيـة الثنائية وظهور مؤشرات نظـام عالمي جديد لم تتحدد معالمه بعد، لكن تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بمقاومة شـديدة وصراع كبير من قبل بعض الدول الفاعلة على الساحة الدولية. أضف إلى ذلك، فإن معظـم التجـارب التنموية في العـالم الثالث والذي يضم أكثـر من ٧٥٪ من سـكان العالم فشـلت ولم تحقق الأهـداف المرجوة منها مما عمـق الهوة ما بين الدول المتقدمة، المسـتعمرة (بكسر الميم) سـابقا والدول المتخلفة، المستعمرة (بفتـح الميم)، كما أدى فشـل المشـاريع التنموية داخل دول العـالم الثالث إلى اتسـاع الهوة بين الفئة القليلة جدًا التي تتقاسـم ثروات البلاد وعامة الجماهير التـي تعاني يومًـا بعد يوم مـن الفقر وصعوبـة تأمين لقمة العيش. فأسـباب الإرهـاب في الـدول الناميـة وبالتحديد في الـدول العربية تتحـدد في عوامل سياسـية، أيديولوجية، اقتصادية، ثقافية، واجتماعية. فالمشـاكل التي ظهرت عـلى هـذه المسـتويات مجتمعـة أدت إلى ظهـور التطرف والإرهـاب ورفض الآخـر، هذا على المسـتوى الداخلي، أما على المسـتوى الـدولي فهنالك بعض الـدول تعمـل عـلى إيـواء الإرهابيـين والبعض الآخـر يعمل على اسـتعمال

الإرهـاب لإضعاف بعض الدول النامية والقضاء على معنوياتها ونشـاطاتها حتـى يتحكـم في مصيرها كما يشـاء، أما النوع الثالث فهي تلـك الدول التي تمـارس إرهاب الدولة مثل الكيـان الصهيوني حتى يضمن بقاءه ويقضي على كل مـن يقـف في طريقه. فعـلى الصعيد المحـلي نلاحظ الأسـباب والعوامل التالية:

٢. ٢. ١ الأسباب السياسية

إن الإقصـاء السـياسي وضعـف الحريـات السياسـية وعـدم المشـاركة السياسية من قبل فئات عريضة من المجتمع والناجم عن انتشار وسيادة النظم السياسـية العربية السـلطوية أديا إلى فجوة كبيرة جدًا بـين الحاكم والمحكوم وأصبـح بذلـك المجتمع المدني محرومًـا من أدنى حقوقـه للتعبير عن مطالب ومشـاكل واهتمامات الجماهير الاقتصادية والسياسـية والاجتماعية. فانعدام المشـاركة السياسـية للغالبية العظمى للجماهير يؤدي إلى الإقصاء والتهميش ويفتـح المجـال أمام المؤسسـات الحكومية للتلاعب في الفضاء السـياسي كما تشاء ومن أجل خدمة حفنة من السياسيين والعسكريين.

٢. ٢. ٢ الأسباب الأيديولوجية

ترتبط كثيرًا بالأسـباب السياسـية وتتمحور أساسًا في الخلاف الجذري لرؤية الأمور وغياب مشروع المجتمع أو المشروع القومي، فهنالك العلمانيون الذيـن يؤكدون على ضرورة فصل الدين عن الدولة، وهنالك من يتسـترون وراء الديـن ويؤكدون على رؤية كل شيء مـن منظار ديني لكن بدون تقديم مشروع متكامل لمعالجة القضايا المختلفة وبناء المجتمع. والفئة الثانية لا تؤمن بالدولة الراهنة ولا بمؤسساتها ولا بسلطتها وهذا ما دفع بها للقيام بعمليات

إرهابية ضد الدولة ومؤسساتها المختلفة وكل رموزها وبعد ذلك ضد أفراد المجتمع. ومما زاد في خطورة الموضوع أنه في بعض الأحيان ردّ العلمانيون بالإرهاب على العمليات الإرهابية وأصبح المجتمع يدور في حلقة مفرغة خطيرة.

٢. ٢. ٣ الأسباب الاقتصادية

إن فشل المشاريع التنموية في معظم الدول النامية أدى إلى تفشي الفقر والجهل والمشاكل الاقتصادية في المجتمع وهذا نظرًا للزيادة المطردة في عدد السكان وفي احتياجاتهم المتزايدة من مأكل ومشرب وبنية تحتية ومدارس ومستشفيات ...الخ، هذه الأمور كلها أدت إلى تفاقم البطالة ومشاكل أخرى تزداد تعقيداً يوما بعد يوم كما أن المرحلة الانتقالية التي تمر بها معظم الدول النامية من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر أدت إلى العديد من المشاكل كتسريح العمال واللجوء إلى الخصخصة التي لا ترحم... إلى غير ذلك من المشاكل. فالفجوة الطبقية الضخمة التي توجد في غالبية الدول النامية تزيد يومًا بعد يوم من غنى الأغنياء وفقر الفقراء وزيادة عدد المهمشين وانعدام الحد الأدنى للحياة الكريمة عند نسبة كبيرة من السكان. فالشباب المهمش في معظم دول العالم الثالث فقد كل أمل في الحياة وهو المتعلم الجامعي الذي لم يحصل على منصب شغل ولذلك لا يستطيع الحلم لا بمسكن ولا بحياة كريمة ولا بحياة زوجية ونظرًا للعولمة ولعالمية الصور والأنماط الاستهلاكية الغربية ومعيشة وحياة الوفرة والثراء التي تقدمها المسلسلات والأفلام الغربية يصبح المهمش في العالم الثالث قاب قوسين أو أدنى من التطرف، وإلغاء الآخر وبذلك الإرهاب والثورة ضد كل ما هو قائم في المجتمع.

٢. ٢. ٤ الأسباب الثقافية

تعـاني الكثير من الدول النامية مـن الانفصام الثقـافي، والتبعية الثقافية وفي بعض الأحيان من أزمة هوية. وهذه الأمور كلها مجتمعة تؤدي إلى صراع داخل المجتمع إذا لم يكن مبنيًا على التسـامح والتفاهم واحترام الرأي الآخر وانعـدام المجتمع المـدني تكون نتيجته الحتمية تصفيـة الآخر والتخلص منه. ومـن مخلفات الاسـتعمار وجود نخبة مـن المثقفين وأشـباه المثقفين والتابعين في الـدول النامية منسـلخة تمامًا عن الأمـة تدافع وتمثل مصالـح دولة المركز أو «المتروبـول» المركز، والصراع الثقافي هذا أدى في الكثير من الدول النامية إلى وجـود دويلات داخل دولة وهويات ثقافيـة مختلفة، الأمر الذي انعكس بالسـلب عـلى الإنتاج الثقافي وعلى هويـة الصناعات الثقافيـة المختلفة وعلى مخرجـات وسـائل الإعـلام. وهكـذا أصبـح الخطـاب الثقافي يعكـس عدة اتجاهات متناحرة ومتناقضة تمثل مختلـف التيارات الأيديولوجية والعقائدية والتي لا يربط بينها قاسم مشترك واحد، وهذا ما من شأنه أن يغذي التطرف والحركات الإرهابية حيث إن هذه التيارات الثقافية المختلفة لا تؤمن ببعضها البعـض وكل واحد منها يعمل على إقصاء الآخر بشـتى الطرق والوسـائل. ونلاحـظ هنا الغياب الكلي للمؤسسـة الإسـلامية حيث تركـت فراغا كبيرًا وأصبح كل من هب ودب يفتي حسب هواياته ومعتقداته ومصالحه الخاصة ضاربا عرض الحائط كل من لا يرى العالم كما يراه هو.

٢. ٢. ٥ الأسباب الاجتماعية

إن فشل المشاريع والخطط التنموية في معظم الدول النامية، والخلل الذي نجم عن هجرة سكان الأرياف إلى المدن، وعدم الاهتمام بتطوير البنية التحية

في المناطق الريفية والنائية، نجم عنه ظهور الأحياء العشوائية و(الغيتوهات) وتدهـور حالة المـدن حيث انعدمت فيهـا مقومات الحياة الكريمة وتفشـت فيهـا الأمراض والأوبئـة وتفاقمت فيها أزمة السـكن وانعدمت فيها الراحة والطمأنينة والأمان والشروط الأساسية للمدينة الحديثة. أضف إلى ذلك أن الأسباب السالفة الذكر، اقتصادية، سياسية، أيديولوجية وثقافية كلها أدت إلى انتشار وتفشي أمراض اجتماعية خطيرة قضت على مفهوم الأسرة والعائلة والتلاحـم الاجتماعي... الخ هـذه الأمور كلها هيأت الظروف لظهور جيل من الشـباب حاقد على المجتمع وعلى الدولة والسـلطة ومختلف مؤسسـاتها، جيل مهيأ للعنف والتطرف وإقصاء الآخر في غياب الوسـائل والإمكانات. إن غيـاب البرامـج الاجتماعية في الدول النامية أو اسـتغلالها من قبل الفئات التي ليست بحاجة إليها في واقع الأمر زاد في تفاقم أوضاع الفئات المحرومة في معظم هذه البلدان.

أصبح الإرهاب في هذا العصر الشـغل الشاغل للكثير من الدول سواء كانـت متقدمة أو نامية، والإرهاب قـد يهم الغالبية العظمى من الدول وهذا نظرًا لخطورته وسرعة انتشـاره وتشـابك أسـبابه ودواعيه وصعوبة التحكم فيه والسيطرة عليه. إن المنظومة الدولية بأسرها ليست في منأى من الإرهاب وانعكاسـاته الخطـيرة. فالإرهاب ونحـن في بداية القرن الحـادي والعشرين أصبـح يسـتعمل وسـائل تكنولوجيـة متطـورة وأصبـح ظاهرة عالميـة تمتد خيوطه وقنواته في عدد كبير من العواصم العالمية. كما أصبح الإرهاب جزءا مـن «المافيا العالمية»التي تعتمد على المتاجرة في المخدرات وتهريب الأسـلحة وغسيل الأموال وتزوير الهويات والوثائق وغير ذلك. فما يحدث من عمليات إرهابيـة في دولـة ما قد يحـدث في أي دولـة في العالم وفي أي لحظـة، والدليل عـلى ذلك حادثـة أوكلاهوما، وحادثـة المركز التجـاري العالمـي بنيويورك،

وحادثـة مترو باريس، ومـترو طوكيـو، والقائمة مازالت طويلـة. وما يعقد من خطورة ظاهرة الإرهاب سـواء على الصعيد المحـلي أو الدولي هو تعامل وسائل الإعلام معه، فنلاحظ الاستغلال الكبير للإرهابيين لوسائل الإعلام بمختلف أنواعها وأشكالها فما من عملية إرهابية إلا وتتصدر نشرات الأخبار التلفزيونية، والصفحات الأولى في الجرائد وهذا من شأنه أن يخدم الإرهابيين بالدرجة الأولى حيث إنهم يصلون بكل سـهولة إلى أهدافهم ويتواصلون مع الـرأي العـام مباشرة وعلى الهواء. وفي غالب الأحيان تخدم وسـائل الإعلام الإرهاب أكثر من خدمتها للحقيقة والكشـف عن الواقع حيث إن معظمها يعتمد على الإثارة والتسـطيح والتبسيط ويتجاهل التعمق في المشكلة وإبراز أسبابها وانعكاساتها وخباياها المختلفة، وفي غالب الأحيان يبقى الرأي العام تائها بين الواقع والخيال وبين الحقيقة والإثارة.

٢. ٢. ٦ البدايـات الأولى لتاريـخ الإرهـاب: القـرن الأول ـ القرن الرابع عشر

رافق العنف البشرية منذ نشـأتها وسـادت قاعدة «البقـاء للأقوى» منذ العصـور الغابـرة، فرغم صعوبـة تحديد متى أُسـتعمل الإرهـاب لأول مرة في تاريـخ البشريـة إلا أن المختصـين والمؤرخـين يرجعـون الظاهـرة إلى أكثر مـن ٢٠٠٠سـنة خلت. حيث يـرى بعضهـم أن البدايـات الأولى للإرهاب كانـت عـلى يد الحركة الإرهابيـة اليهودية في القدس والتـي كان يطلق عليها «السـيكاريون» (sicarii). هذه الحركة كانـت تمثل طائفة دينية منظمة تنظيما محكـما مما جعلها تلعـب دورا كبـيرا في العمليات الإرهابيـة لـ«الزيلوت» في فلسـطين في القـرن الأول للميـلاد بين سـنة ٦٦ – ٧٣. كان «السـيكاريون» ينفـذون أعمالهـم الإرهابيـة في ضـوء النهـار في الأماكـن العامة التـي تكتظ

بالحشـود وخاصـة في الأعيـاد والمناسـبات. (http://www.terrorism-research.com/history/early.php). وعن انتشـار الظاهرة تاريخيا وعبر الحضارات والأمم يرى الدكتور خالد عبيدات:

أن الإرهاب لا دين له ولا وطن له ولا زمان له ولا جنسية له ولا شكل محدد له. كانت هناك جمعيات سرية تتبع أسـاليب مختلفة وأهداف مختلفة منذ عدة قرون في الصين والهند وفي البلاد الإسلامية وكذلك في أوروبا وأمريكا. ولكن الإرهاب المنظم بدأ في القرن التاسع عشر ـ ولا داعي لإسقاط مفاهيم آنيـة عـلى عصور غابرة– إذ شـهدت المعمورة أعمال عنـف متفرقة منظمة لها محركات عرقية أو عنصرية أو سياسية ترتكب في مواجهة أنظمة أو حكومات أو سيطرة أجنبية استعمارية. (عبيدات، ٢٠٠٤م: ٧).

إلى جانـب «السـيكاريين» ظهـر «الحشاشـون» في البدايـات الأولى للإرهاب حيث استخدموا الأعمال الإرهابية لاغتيال قادة العدو. بالرغم من أن «السـيكاريين» و«الحشاشين» استعملوا الإرهاب في القرن الأول والثالث عشر من الميلاد إلا أن تقنياتهم ومناهج عملهم وأسـاليبهم ما زالت قائمة إلى الآن فيـما يتعلق بمجالات التحفيـز والتنظيم والأهـداف والنتائج. وبالرغم أنهـم لم يفلحـوا في تحقيـق أهدافهـم، إلا أننـا نلاحـظ وبعـد مـرور عشرات القرون، ما زال الكثير يتذكرهم وهذا يدل على الآثار السـيكولوجية العميقة التي أحدثوها وما زالوا حتى الساعة.

٢. ٢. ٧ القرن الرابع عشر ـ القرن الثامن عشر

من عصر «الحشاشين» ـ نهاية القرن الثالث عشر ـ حتى ١٧٠٠، أُستعمل العنـف والأعـمال الهمجية والبربرية بنسـبة كبيرة في النزاعـات والصراعات والحروب، لكن مسـببات ودواعي الإرهاب كانت غائبة. فالسلطة المركزية

والمجتمع المترابط والمتماسك الذي يريد الإرهاب التأثير فيهما لم يعرفا الوجود بعد. حسب مؤرخي الإرهاب تعود كلمة «إرهابي» و«إرهاب» إلى الثورة الفرنسية التي وفرت استعمالهما في سنة ١٧٩٥م، بالإشارة إلى الرعب والخوف اللذين انتهجتهما الحكومة الثورية Le Regime de la Terreur. كما أُطلقت كلمة «إرهابي» على عناصر لجان الأمن المدني والمؤتمر الوطني الذين طبقوا ونفذوا سياسات الإرهاب والعنف. وهكذا قدمت الثورة الفرنسية مثالا للدول القادمة لاضطهاد شعوبها. (http://www.terrorism-research.com/history/early.php). ففي هذه الفترة أُستعمل الإرهاب كأداة في يد السلطة لدعم الحكومة الثورية الجديدة وحمايتها من قوى المعارضة والعناصر التي كانت تعتبر معادية للنظام الجديد. فالإرهاب في هذه الفترة كانت لديه قيمة إيجابية وكان القائد الثوري الفرنسي ماكسيميليان روبسبيار يرى فيه القوة الحيوية للجمهورية الفرنسية حتى تقف على رجليها وتفرض وجودها بين أعدائها، حيث صرح سنة ١٧٩٤م، قائلا:

العنف ما هو إلا العدالة، الفورية والقاسية وغير المرنة، وهو بذلك نتاج الحكمة؛ فهو ليس بالضرورة مبدأ خاص، بل إنه أحد تداعيات المبدأ العام للديمقراطية، تم تطبيقه للاستجابة لأهم الاحتياجات العاجلة لبلدنا. (http://www.cdi.org).

وهكذا قضى أكثر من ٤٠ ألف شخص حتفهم شنقا، وتطورت الأحداث إلى أن التهمت الثورة نفسها وأصبح قادتها يخافون عن أنفسهم وأن تكون أسماؤهم بين هؤلائك المحكوم عليهم بالإعدام شنقا. وهكذا وبتطور الأحداث إلى السالب تحول مفهوم الإرهاب الإيجابي عند روبسبيار إلى مفهوم سلبي انعكس وقتذاك في كتابات الفيلسوف الإنجليزي إدموند برك.

لعبت أعمال الشغب الباريسية دورا محوريا قبل وخلال وبعد الثورة. فكانت اغتيالات القادة السياسيين والأرستقراطيين من الأعمال الإرهابية التي كانت تستعمل آنذاك لتحقيق أهدافا سياسيا.

٢. ٢. ٨ القرن التاسع عشر مرحلة النضج والانتشار

أدت النظريات السياسية الراديكالية والتطورات التي شهدتها تكنولوجية الأسلحة إلى انتشار مجموعات صغيرة من الثوار الذين هاجموا الدول القائمة بفعالية. فاستطاع «الفوضويون» تحقيق ضربات قاضية باغتيال رؤساء دول في كل من روسيا وفرنسا واسبانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية. لكن بالمقابل فشلت مساعي «الفوضويين» في تحقيق الأهداف السياسية التي كانوا يصبون على تحقيقها وهذا نظرا لضعف تنظيمهم ورفضهم التعاون مع حركات اجتماعية أخرى. لكن بالمقابل نلاحظ أن دور الشيوعية كقاعدة أيديولوجية للإرهاب السياسي بدأ يشق طريقه إلى مناهج العديد من المناضلين والثوار حيث أصبح قوة ذات دلالة كبيرة في القرن العشرين.

كما شهدت نهاية القرن التاسع عشر تصاعد مد الوطنية عبر العالم والذي أدى إلى زواج سعيد ما بين الأمة (هوية الشعوب) والدولة السياسية. في هذه الفترة ظهر نمو الوعي السياسي التحرري والاستقلالي أو الاندماجي عند الكثير من الشعوب التي عانت من الاستعمار والتمييز والتهميش. ومن أهم الجماعات الإرهابية في هذه المرحلة، جماعة «إرادة الشعب» الروسية (Russian Narodnya Volya) التي حاربت النظام القيصري واغتالت ألكسندر الثاني في مارس ١٨٨١م. تأثرت عدة حركات راديكالية بجماعة «إرادة الشعب»

الروسية كالجماعات الوطنية في ايرلندا والبلقان، وبسط الإرهاب نفوذه ووصل إلى كل من اليابان والهند والإمبراطورية العثمانية واغتيال رئيسين في الولايات المتحدة الأمريكية واستعمال الإرهاب في الحرب الأهلية وظهور الفوضويين وحركة الكو كلوكس كلان Ku Klux Klan ـ الحركة العنصرية الأمريكية التي كانت تحارب عمليات إعادة البناء مستعملة مختلف أساليب الدمار والعنف والانتقام والإرهاب.

٢ . ٢ . ٩ الإرهاب في القرنين العشرين والحادي والعشرين

شهد النصف الأول من القرن العشرين حدثين مهمين أثرا تأثيرا بالغا في طبيعة الصراع حتى يومنا هذا. حربين عالميتين أشعلتا وأججتا أحلام ورغبات الوطنيين وحطمتا شرعية الحكومات والنظام الدولي. شهد القرن الماضي تصاعد الوطنية عبر العالم، حيث أصبحت الشعوب المستعمَرة في العديد من الإمبراطوريات الاستعمارية تنشط على مختلف الأصعدة لتغيير أوضاعها والتخلص من الاستعمار والحماية و الوصاية و التبعية وأدى تطور مفهوم العرق والأقليات وارتباط العديد من الدول بهما إلى دعم هذين المفهومين من قبل المنظومة الدولية والتطورات السياسية العالمية. وهكذا اقتنعت عناصر من حركات الأقليات المضطهدة والتي غابت من الخريطة الجيوسياسية بأنه حان الوقت لتحقيق المطامح الوطنية. واختار العديد من هؤلاء العناصر العنف والتخويف والإرهاب كمنهج للقيام بكفاحهم ونضالهم والتعريف بقضيتهم ووضعهم للقوى الدولية بهدف كسب ودها وتعاطفها. في أوروبا، على سبيل المثال، استعمل الايرلنديون والمقدونيون منهج العمليات الإرهابية كجزء من صراعهم من أجل الاستقلال. إلى حد ما نجح الايرلنديون، أما المقدونيون فقد فشلوا.

شـهدت فترة الحربين تصاعد الحـركات التحررية في مختلف بقاع العالم، حيث اسـتعملت هذه الحركات كحقها الشرعي القوة والعنف والاغتيالات والترهيـب والتخويـف من أجل تحقيق اسـتقلالها مـا دام أن معظـم الطرق السلمية الأخرى لم تجد آذانا صاغية من قبل المستعمر الغاشم. في هذه المرحلة مـن التاريـخ وبعد الحرب العالميـة الثانية شـهد العالم حربا بـاردة بين الكتلة الغربية و الكتلة الشرقية. وكان الاتحاد السوفييتي قطب الكتلة الشرقية يقدم كل مـا أوتي مـن قوة من أسـلحة وعتـاد وتدريب للحـركات التحررية التي تناضل من أجل استرداد أرضها وسيادتها وحريتها.

٢. ٢. ١٠ تدويل الإرهاب

أهـم ما يميز الإرهاب في نهاية القـرن العشرين وبداية الألفية الثالثة هو تدويل الإرهاب، وهذا من خلال التعاون الدولي بين العديد من المجموعات الإرهابيـة وكذلـك إقامة شـبكات قوية عـبر القارات لهـذه المجموعات من أجل التمويل والتدريب وتوفير الوسـائل اللوجيستية والأسلحة والأموال إلى غـير ذلـك. سـتبقى أحداث ١١ سـبتمبر ٢٠٠١م، من دون أدنى شـك، الحـدث الإرهـابي الأهم في هذا القرن وهـذا نظرا لعدة اعتبـارات من أهمها عـدد الضحايا وطريقة التنفيذ ودقة التخطيط والبلد المسـتهدف وهو الدولة الأعظـم والأقـوى في العالم. دلالات أحداث ١١/ ٩ تشـير إلى قراءة جديدة للإرهـاب في القـرن الحـادي والعشرين حيـث إنه يهدد ويصـل إلى أي دولة في العـالم بغض النظر عن قوتهـا وحجمها وخبرتها في الأمن القومي والدفاع عن نفسـها. فالرسـالة واضحة وهي أنـه لا توجد دولة في العـالم بمنأى عن الإرهـاب. ضرب الإرهـاب كذلـك في السـنوات الأخيرة الهنـد (البرلمان) إندونيسـيا (بـالي)، بريطانيـا (مـترو الأنفـاق في لنـدن)، إسـبانيا (القطار في

مدريد) وومومباي في الهند (فنادق ومحطة القطار). أما مركز العمليات الدولي للإرهاب هذه الأيام فهو يتمحور بين باكستان وأفغانستان.

٢. ٢. ١١ إرهاب الدولة

نظرا للرهانات والتحديات والتداعيات التي يحتويها الإرهاب فإنه كان دائما محل مساومات واستخدامات العديد من الدول في العالم. فحتى قبل الحرب العالمية الأولى كانت هناك قوى سياسية تستخدم الإرهاب لتحقيق أهدافها ولدعم ومساندة طرف ضد طرف آخر. وخير مثال على ذلك المسؤولون في الحكومة والجيش الصربي الذين كانوا يدعمون ويدربون ويسلحون المجموعات البلقانية المختلفة التي كانت تنشط قبل اغتيال الدوك «فرانز فرديناند» عام ١٩١٤م، في سراييفو. كما يرى والتر لاكور أن الحكومة البلغارية استعملت «المنظمة المقدونية الثورية» ضد يوغوسلافيا وضد الأعداء المحليين. إن ظاهرة إرهاب الدولة ليست وليدة البارحة وليست جديدة على المجتمع الدولي. حيث يرجع مصطلح «إرهاب الدولة» إلى أنظمة الرعب التي أفرزت الثورات الكبرى مثل إرهاب «ماكسيميليان روبسبيار» و«ستالين» وسلوكيات الدول الشمولية والسلطوية والعنصرية كالجرائم التي ارتكبها «هتلر» ونظامه في ألمانيا، وموسوليني في إيطاليا الفاشية، و«عيدي أمين» في أوغندا، و«موبوتو» في الزائير، و«بوكاسا» في إفريقيا الوسطى و«بول بوت» في كمبوديا، وممارسات الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية بتوجيهات ودعم وكالة المخابرات الأمريكية، وإرهاب الدولة الذي يمارسه الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني. هذا لا يعني أن الدول الديمقراطية لا تمارس الإرهاب ولا تستعمله، بل إنها تمارسه بحجة أنها تحارب الإرهاب أو تحمي مصالحها وأمنها. فالحرب

القائمـة على الإرهاب هذه الأيـام ما هي إلا مكافحـة الإرهاب بالإرهاب، فهـي إرهـاب في آخر المطـاف وهي تناقض صـارخ مع مبـادئ الديمقراطية وحقوق الإنسـان وما حصل في أفغانسـتان والعراق وجوانتنامو وباكسـتان لخير دليل على ذلك.

فأمريكا تصدر سنويا قائمة بالدول التي ترعى الإرهاب حسب معاييرها ومقاييسـها ووفق تطور علاقاتها مع هذه الدول بالسـلب أو بالإيجاب، وهذه القائمـة تتبناهـا العديـد من الـدول مقتنعة بذلـك أم مرغمة. وهكـذا أصبح الإرهاب متغيرا أساسيا في العلاقات الدولية وأصبح أداة في يد الدول الفاعلة في النظام الدولي لتحقيق مصالحها وأهدافها. وعملا بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، فهنـاك العديد من الـدول، البعض منها يدعي الديمقراطيـة والحرية واحترام حقـوق الإنسـان، يسـتعمل الإرهاب كجهـاز وإدارة مثل مؤسسـات الدولة الأخرى لكن في السر والخفاء. يقول الدكتور عبيدات في هذا الشأن:

إن فهـم ظاهرة إرهـاب الدولة يتطلب فهم أجهزتها الإسـتخبارية التي تقـوم سرا بـما عجزت عـن تحقيقـه الدولة علنـا أو الـذي لا ترغـب الدولة بـأن يُنسـب إليها مبـاشرة كتمويل بعـض المنظمات الموجـودة في دول أخرى لاسـتخدامها كوسـيلة للتخريـب أو الضغـط، أو للتصفيـات الجسـدية كما عملت فرنسـا حينما دعمت منظمة «الجيش الـسري» لتفتك بحركة التحرير الوطني الجزائرية. (عبيدات، ٢٠٠٤م: ١٠٠ـ ١٠١)

يكتسي الإرهاب في عالم اليوم أهمية كبرى في المحافل الدولية والعلاقات بين الشـعوب والأمم وأصبح أداة محورية من أدوات السياسة والدبلوماسية والعلاقـات الدولية. لقد غـيرت أحداث سـبتمبر ٢٠٠١م، مفهوم التاريخ والأمـن القومـي والاسـتراتيجي ومنذ ذلك الحـين أصبح الإرهـاب يرتبط

بفكرة أن لا أحد في هذا الكون بمنأى عنه والأخطر من هذا أن الخوف الآن يرتكز حول إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل المجموعات الإرهابية. وما زاد في المشكلة تعقيدا وخطورة هو أن نظرة الولايات المتحدة للإرهاب ومكافحته نظرة ضيقة، مركزية الذات والهوية، ذات أبعاد محلية وداخلية، بعيدة عن الموضوعية والبعد الدولي. فالإرهاب لا يتحدد في أسامة بن لادن و القاعدة ولا ينتهي عند طالبان؛ كما أن محاربة الإرهاب بالإرهاب لا جدوى من ورائها، أضف إلى ذلك أن القوى العظمى في النظام العالمي لا ترى في حلول الإرهاب (الأسباب والجذور)، بل تركز على القشور وعلى الانعكاسات والنتائج والحلول التجميلية الظرفية التي سرعان ما تختفي ويعود الإرهاب من جديد كالنار من تحت الرماد. وهذا ما يعني أن المنظمة الدولية مطالبة بإعادة النظر في التعامل مع الظاهرة وفي عقد مؤتمر دولي صريح وموضوعي وهادف من أجل أمن واستقرار البشرية جمعاء ومن أجل التعاون و التكامل بدلا من الصراعات والنزاعات التي توفر الأرض الخصبة لانتشار الإرهاب وعدم القدرة على مكافحته وإيجاد الحلول الناجعة للحد منه.

٢. ٢. ١٢ الإسلام والإرهاب

عرّف مجمع الفقه الإسلامي الإرهاب بأنه:

العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول، بغيا على الإنسان في دينه ودمه وعقله وماله وعرضه، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي

أو جماعـي، ويهـدف إلى إلقاء الرعـب بين النـاس، أو ترويعهـم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الـضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأمـلاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد المـوارد الوطنيـة أو الطبيعيـة للخطر. فكل هذا من صور الفسـاد في الأرض التي نهى الله ـ سبحانه وتعالى ـ المسلمين عنها بقوله: ﴿... وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾﴾ (سورة القصص).

يحـرم الإسـلام الإرهـاب والفسـاد في الأرض ويعاقـب عقابا شـديدا الإرهابيـين. ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ (سورة المائدة). وهذا ما يؤكد أن الإسلام هو دين السلم والأمان، على عكس ما تدعي الآلة الإعلامية الغربية و الأوساط السياسية المناوئة للإسلام متهمة إياه باعتماد منهج العنف في التغيير واسـتعمال أساليب إرهابية في التعامل مع الأعداء ونـشر الدعوة. ويبررون كلامهم وإدعاءاتهم الباطلة ببعض الآيات القرآنية التي تحث المسلمين على الجهاد في سبيل الله.

قال عز وعلا: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ... ﴿٦٠﴾﴾ (سـورة الأنفـال). وهـذا يعنـي الاسـتعداد للعـدو ومقاومته بقـوة واقتدار والهدف هنا هو إرهاب العدو منعا لعدوانه علينا. وهنا يجب الإشـارة إلى أن الإسـلام هو دين السلام و السـلم والآمان. فالإرهاب بدون سبب مشروع فهـو محرم. قال سـبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً

وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿٢٠٨﴾ (سورة البقرة). فالإسلام يقوم على السلم والأمن وهما نعمة من نعم الحياة الأساسية كما في الحديث الذي رواه الترمذي «من أصبح آمنا في سربه معافى في بدنه، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها».

لقد امتن الله بالأمن والطمأنينة والسلم على قريش بقوله، ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾﴾ (سورة قريش)، وجعل مكة حرما آمنا وأقسم أنها البلد الأمين ووعد المؤمنين والذين عملوا الصالحات أن يؤمن لهم الأمن بدلا من الخوف، كما جعل سلب الأمن عقابا لمن كفر بالله. فالإسلام جاء بهدف تحقيق أهداف عظيمة تتمثل في حفظ الضرورات الخمس وهي مقاصد الشريعة والتي تتمثل في حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ العرض وحفظ المال. وهذه المقاصد كلها تتنافى مع الإرهاب والاعتداء على أمن وحرمة الآخر. فكل عمل تخريبي أو إجرامي أو إرهابي يستهدف أمن الأبرياء والعزل والآمنين مخالف لشرع الله. فالشريعة تركز وتؤكد على عصمة دماء المسلمين والمعاهدين وعلى حماية الأرواح والممتلكات. فالإرهاب هو جريمة من أكبر الجرائم في نظر الشرع الإسلامي. ﴿... وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾﴾ (سورة القصص).

بالرغم من أن الإرهاب ليس جديدا على الإنسانية بل ظاهرة متعددة المصادر والأهداف والأشكال والأسباب والنتائج، فقد كرست الآلة الإعلامية والسياسية وحتى الدينية الغربية جهودها في السنوات الماضية لحملة منظمة ومتعمدة لربط الإرهاب بالدين الإسلامي الحنيف انطلاقا من الهجمات التي ضربت الولايات المتحدة ومدريد ولندن والسعودية والعراق وغيرها من الدول. وإن كنا نظن بأن الإرهاب ليس مشكلة العصر الوحيدة

ولا أكثرهـا فتكا وأهمية فإننا نرى بأن المحاولات الخبيثة في إيجاد أصول لهذه الظاهـرة في الإسـلام كديانة وثقافة هي الأخطر عـلى الإطلاق. نحن في هذا السـياق لا نضع الإسـلام في قفص الاتهام في محاولة لتبرئته وإسـقاط التهمة عنـه، بل نلجأ لأسـلوب نفتقد إليه في زمن اختنق فيـه الحق في بطون الكتب وصدور الشرفاء، ألا وهو: توضيح الواضحات.

تكمن المشكلة الأساسية بعدم وجود تعريف واضح ودقيق ومتفق عليه لمصطلـح الإرهـاب أو صـور محددة لمعالجتـه. هذا اللا معرف واللا مسـمى أصبـح ذريعة لاسـتهداف أفراد ودول وحتى معتقـدات. فإن كان الإرهاب هو القتل العشـوائي الذي لا يفرق بين مدني وعسـكري ولا بريء أو مسيء ولا مظلـوم أو ظـالم ولا يبالي بـالأرواح ولا الممتلكات فـلا يمكن أن يكون لهـذه الأعمال صلة بينها وبين الإسـلام كما سـنوضح لاحقـا. فهذا المصطلح لم يـرد أصـلا في القـرآن الكريم وإنما ورد لفـظ «الرهبة» من خلال مشـتقاته التي تختلف في معناها عن المقصود به والشائع اليوم. فقد اقتصرت دلالته في النص القرآني على ما يعرف بالـ«ردع» الذي يهدف إلى تخويف الطرف الآخر وثنيه عن الإضرار بمصلحة المسلمين.

لقد تحول الإرهاب إلى صفة لصيقة بالعرب والمسـلمين لدرجة ارتباطه بصورة ذهنية مشوهة لرجل عظيم اللحية قصير الثوب مقطب الجبين بغيض الملامح وهو بلا شـك عربي ومسلم. حتى اسـتثنيت باقي الأعراق والأديان مـن هذه التهمة على الرغم من أن تاريخ العديد من الدول المتشـدقة بالحرية والعدالـة والديمقراطية حافل بالمجـازر والجرائم التي أقل ما يقال عنها أنها إرهابيـة. يكفـي أن نشـير إلى أن أول جماعة قامت بأول عمـل إرهابي كبير في الولايـات المتحـدة هي جماعـة أمريكية مسـيحية أصيلة. ولا ننسـى الجرائم

المرتكبة ضد الهنود الحمر واضطهاد السود وقتل مئات الآلاف في هيروشيما وناجازاكي ومحاكم التفتيش والتمييز العنصري وجرائم الاستعمار. وفي الوقت الذي يتهم فيه العرب والمسلمون بالإرهاب نجد بأنهم في الحقيقة ضحايا الإرهاب الاستعماري والاستيطاني والفكري والاقتصادي والثقافي والسياسي.

وقد صُنفت العديد من الحركات والمنظمات في العالم بأنها إرهابية كحركة «كاخ» الإسرائيلية، وجماعة النظام الجديد اليمينية الإيطالية، ومنظمة أبناء الحرية الأمريكية، ومنظمة نوكاها اليابانية، وحركة شباب لاوتار التشيلية، وحزب العمال الكردستاني، ومنظمة تحرير الباسك، ومنظمة جيش التحرير الوطني الإيرلندي وغيرها الكثير. السؤال الذي يطرح نفسه هو، لماذا لا تذكر ديانة أو إيديولوجية هذه الجماعات كما يحدث مع العرب والمسلمين حين تتحدث عنهم ألسن السياسيين والإعلاميين؟ لماذا لا نسمع عن إرهاب مسيحي أو يهودي أو شيوعي في وقت يضج فيه العالم بالحديث عن الإرهاب الإسلامي؟

ارتبط ظهور ما يسمى بالإرهاب الإسلامي بمرحلة انهيار القطبية الثنائية وقد أصبح بديلا يعيد العالم إلى الثنائية ولكن ليست القطبية التنافسية بل التصارعية نظرا للتفوق العلمي والتكنولوجي والاقتصادي الغربي. وقد تحول مصطلح الإرهاب بعد ١١ سبتمبر إلى ظاهرة إعلامية تشبث بها الكثيرون للحصول على الاسم الرمزي ويحشدون الشباب تحت مظلته. بدأ في الانتشار بشكل مخيف ليأخذ في كل دولة صبغة محلية وصدى عالمياً لا يعرف من يمولها ومن ينظمها وآلية تحركاتها. لم تكتف هذه المجموعات باستهداف الدول الغربية بل تعدت ذلك لتضرب في العمق العربي والإسلامي دون أن تفرق بين مسلم وغير مسلم أو عسكري ومدني.

لقد تسببت هذه الهجمات بتأثيرات بالغة الخطورة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. فقد أحدثت شرخا في الهيكل الاجتماعي بما تفرزه من خوف وقلق وتوتر واضطراب وعدم استقرار وإحباط بين المواطنين والتوترات النفسية والآلام الاجتماعية الأخرى، إذ تفقد الأفراد والجماعات الثقة فيما بينهم. ومن الناحية الاقتصادية، فقد أدى الإرهاب إلى تهديد الاستقرار والتدمير المباشر لموارد الدول والتأثير على خطط التنمية ومعدلات الإنتاج وعجلة التنمية وموارد السياحة والاستثمار، وإضعاف حركة التجارة الخارجية والداخلية. هذا الاختراق لفكرنا وثقافتنا ومجتمعنا لا بد أن يواجه بالإنكار على جميع المستويات لما فيه من سفك للدماء وإزهاق للأرواح والعبث بضرورات المجتمع من أمن وطمأنينة واستقرار، وتشويه للإسلام وعرقلة للتنمية وفساد في الأرض وعدوان على الشرعية والإنسانية.

إن الاعتقاد بأن هذه الهجمات قد تحدث إصلاحا في المجتمع خطأ وأمر غير منطقي ومعقول، بل مثل هذه الهجمات ستعمل على تعميق المآسي والصراعات والمشاكل الداخلية مما سيشغلها عن التنمية وتقوية البنية التحتية. فالاستقرار والأمن والطمأنينة من الشروط الأساسية في حضارة الأمم والشعوب والأمن ضرورة لإنتاج المجتمعات وازدهارها.

إن الإرهاب الذي يشيع باسم الإسلام اليوم ليس هو الوارد بالقرآن الكريم. ففي حين تحدثت الآيات الكريمة عن رد العدوان أو ما يعرف بتوازن القوة، يستخدم مصطلح الإرهاب اليوم للحديث عن التخويف وزعزعة الأمن والإفساد في الأرض. وهذا ما يناقض روح الشريعة ومقاصدها، فقد أكد الإسلام على حرية الاعتقاد ويرفض استخدام القوة لمبررات تبشيرية ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ... ﴿٢٥٦﴾﴾(سورة البقرة)، والعدل والإنصاف مع أعدائنا

والمخالفين لنا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ للهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾ (سورة المائدة)، كما أكدت على قيم التسامح والرحمة: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾(سورة الأنبياء).

من يناقض هذه القيم والمبادئ باسم الإرهاب يعيش حتما تشويش وخللاً في العقول والضمائر، يقول المصطفى الأمين، ﷺ: «يحقر أحدكم صلاته إلى صلاتهم، وقيامه إلى قيامهم وقراءته إلى قراءتهم، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم». فلم يفهم هؤلاء القرآن بشكل صحيح وبأنه قد منع الإرهاب بكل أشكاله، ابتداء من العنف الكلامي الذي نهى عنه الرسول ﷺ وطلب من المسلمين الالتزام بالرفق واللين والكلمة الطيبة، وصولا إلى القتل وهو أشد أنواع الاعتداء﴿... أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ...﴿٣٢﴾﴾(سورة المائدة).

لقد حرم الإسلام جميع أنواع الإرهاب وأشكاله وممارساته، واعتبرها ضمن جريمة الحرابة، أينما وقعت وأياً كان مرتكبوها، فقد يكون الإرهاب من دولة أو دول على دول أخرى. إن المتفحص لآيات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة سيلمس حرصا منقطع النظير على سلامة الإنسان وأمنه، حتى أن الرسول ﷺ، قال: «من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه حتى ينتهي وإن كان أخاه لأبيه وأمه» (رواه مسلم) وقال: «من أخاف مؤمنا كان حقا على الله ألا يؤمنه من فزع يوم القيامة»، وروى أبو داوود أن بعض الصحابة كان يسير مع النبي ﷺ فنام رجل منهم، فانطلق بعضهم إلى حبل معه فأخذه ففزع فقال ﷺ: «لا يحل لمسلم أن يروع مسلما»، وفي حديث رواه الترمذي بسند حسن «لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لاعبا أو جادا»، وفي حديث رواه البزار الطبراني وغيرهما عن عامر بن ربيعة أن رجلا أخذ نعل

رجل فغيبها وهو يمزح فذكر ذلك لرسـول الله ﷺ فقال «لاتروعوا المسـلم فإن روعة المسلم ظلم عظيم» وروى الطبراني أن عبدالله بن عمر سمع النبي ﷺ يقول «من أخاف مؤمنا كان حقا على الله ألا يؤمنه من فزع يوم القيامة»، بل إن النظرة المخيفة نهى عنها الحديث الذي رواه الطبراني «من نظر إلى مسلم نظرة يخيفه بها بغير حق أخافه الله يوم القيامة» وبخصوص الإرهاب بالسلاح جاء الحديث الذي رواه البخاري ومسـلم «لا يشر أحدكم إلى أخيه بالسلاح فإنه لا يدري لعل الشـيطان يترع في يده فيقع في حفرة النار». بالنظر لما سـبق من النصوص يتبين لنا مدى تأكيد الإسلام وحرصه على عدم التعرض لأمن المسـلم، فكيف بمن يفجر ويفتك بالمسـلمين ويخل بأمنهم وسـلامتهم، أين هؤلاء من روح الشريعة السمحاء؟.

الفصل الثالث

الإرهاب والعولمة

٣. الإرهاب والعولمة

٣. ١ تناقضات العولمة وظاهرة الإرهاب المحلي والعالمي

تعـد مرحلـة العولمـة Globalization مـن أكثر المراحـل التاريخية التي برزت فيها مظاهر وتجليات الأنشطة والأعمال الإرهابية في العالم بشكل عام وفي وطننا العربي بشـكل خاص، فهل لأن العولمة وفرت البيئة المشـجعة على ظهور وتطور الإرهاب؟ أم لأن التناقضات التي تحتويها قد أسهمت في زيادة نسـبة العمليات الإرهابية؟ أم لأنها قد سـمحت من خلال قنوات التواصل والتفاعـل الإلكترونية وحرية تنقل المال والسـلع والخدمـات والبشر بتوفير سبل وأساليب صناعة الرعب في العالم؟.

مما لا شـك فيـه، أن العولمة قد أفـرزت الكثير من التناقضات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة في العـالم، بـما في ذلك المنطقـة العربية، لاسيما وأنها لم تكن مؤهلة في يوم ما لقبول مختلف التغييرات والتحولات التي فرضتها وأفرزتها العولمة في ظرف زمني قصير مما أسـهم في زيادة نسبة الفقراء والمهمشـين، والعاطلين عن العمل، والفروق الطبقية والجهوية، وسـيادة قيم المنفعة والربح السريع، والفردية...الخ.

في السنوات القليلة الماضية شهدت العديد من المدن العربية مظاهرات، ومسـيرات، وتجمعات مختلفة منددة بفشل السياسات الاقتصادية التي أدت إلى زيـادة نسـبة الفقـر والبطالـة في العـالم العربي؛ بـل أدى غلاء المعيشـة إلى مشـادات شـعبية، وفوضى في مراكز بيـع الخبز المدعوم من طـرف الحكومة، ومواجهـات مبـاشرة مع قـوى الأمن ممـا أدى إلى وقوع عدد مـن الضحايا، ومنهم «ضحايا الخبز».

ويـرى المواطـن العـربي بأن جـل الحكومـات العربيـة لم تبـذل الجهود الكافية للقيام بإصلاحات أساسـية وهيكلية للنهوض بالقطاع الاقتصادي، والتجـاري، والمـالي. كما أنه لا يمكن تصور تجاوز العقبات والسـلبيات التي أفرزتها العولمة من دون وضع خطط وبرامج تنموية مبنية على اسـتراتيجيات محكمة.

وفي نهايـة الأمر، بقي المواطن العربي ينتظر بشـغف نهاية برامج التنمية، والإصـلاح، والتطويـر، والعصرنـة للدخـول في رحـاب العولمـة ومجتمـع المعلومـات وقطـف ثـمار التنميـة المسـتدامة، ولم تتحقق، للأسـف، الوعود القديمة المتجددة في تحسـين ظروف المعيشة، وتوفير فرص التنمية، والعمل، والتعليم، والحياة الكريمة، والعدالة الاجتماعية للجميع.

إن العولمة بمختلف أبعادها وأشـكالها ومظاهرها قد كرست في الوطن العربي القيم الاجتماعية التي تعمق السلوكيات الطبقية وتقدس الأنا الفردي على حسـاب الأنا الجماعي والانفتاح اللامحدود عـلى الآخر بغض النظر عن من يكون؟ وماذا يمكن أن يقدمه من فكر وثقافة؟

وبالرغـم مـن كل هذا، فإننا لسـنا بصـدد محاكمة العولمـة والبحث عن سـلبياتها والتركيـز عـلى نقائصهـا بقدر مـا نريـد أن نحدد عنـاصر التداخل ومجالات التماس القائمة ما بين العولمة كسياق جيوسياسي واقتصادي وثقافي جديد غير محدد زمانا ومكانا وظاهرة الإرهاب كسلوك غير سوي وعدواني، لاسيما وأن هناك جهات عربية وعالمية أصبحت تندد في الكثير من المناسبات بسـلبيات العولمة الليبرالية القاتلة للاقتصاديات المحلية الصغيرة وللثقافات الوطنية والعادات والتقاليد والقيم المحلية.

٣. ٢ الإرهاب والعولمة في الوطن العربي

لا يمكــن الجزم بأن هنــاك علاقة إيجابية ما بين زيادة الســلوك العدواني والإرهــابي في المجتمعــات العربية وتنامي الأطر المعولمــة للاقتصاد والثقافة، خصوصــا وأن هــذه المعادلــة تحتاج إلى دراســة منهجيــة متعمقــة تأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل والمكونات السوسيو ـ ديموغرافية التي يبنى ويوجه عــلى أساســها الســلوك الإرهــابي، ذلــك أن وضع معايــير القيــاس والمتابعة والارتبــاط تبقى نســبية وذاتية يصعب تحديدها وقياســها وتحويلها من فكرة مجردة ومعان إلى نسب إحصائية. وبالرغم من ذلك، فإنه يمكننا رصد بعض المجالات ذات العلاقة الارتباطية ما بين العولمة والإرهاب في الوطن العربي، ومنها:

٣. ٢. ١ الفقر والجوع الأرضية الخصبة للإرهاب

لقد تطرقنا في النقطة الســابقة إلى الآثار السلبية التي أنتجها التحول من الاقتصاديــات الموجهــة والمرتبطة بأنــماط التســيير والإدارة المركزية إلى أنماط ليبرالية مما نتج عنه ارتفاع نسب البطالة والفقر والتهميش في الوطن العربي.

فالكثير من البلدان العربية تشــهد مســتويات مرتفعة من البطالة وزيادة عــدد الفقــراء والمحرومــين. ولا نقول بأن الســبب الرئيس يعــود بالضرورة للعولمــة الاقتصاديــة فحســب بــل تتعــدد الأســباب وتتشــابك بالمتغــيرات والعوامل السياســية والاجتماعية والثقافية وليــس هناك مجال للحديث عنها بالتفصيل.

لقد فرضت العولمة في شقيها الاقتصادي ـ الليبرالي أنماط تسيير وانفتاح اقتصــادي لم تكن اقتصاديات معظم الدول العربيــة مؤهلة للقيام به؛ مما نتج

عنه زيادة نسبة الفقر، والتهميش، والبطالة، وتدني مستوى المعيشة مما شكل الأرضية الخصبة والجذابة بامتياز لدعاة الأفكار الإرهابية والعدوانية؛ لأنهم استغلوا الظروف السيئة والصعبة والقاسية التي تعيشها بعض الفئات والطبقات الاجتماعية المحرومة والمعوزة وعلى رأسها الشباب، لا سيما الذين يسكنون في الأحياء الشعبية الفقيرة والمحرومة من أبسط الخدمات، وعملت الكثير من الجماعات والمنظمات الإرهابية في البلدان العربية على غرس أفكارها الهدامة والرافضة للعصرنة والعولمة في الأحياء والمناطق الفقيرة مستغلة ظروف المعيشة الصعبة لتجنيد الشباب وكسب تأييد الجماهير الفقيرة والمهمشة.

٣. ٢. ٢ الثقافة الغربية أساس الثقافة المعولمة

سعت البلدان الغربية منذ بداية القرن العشرين لفرض ثقافتها ورؤيتها وفلسفتها على العالم مستغلة سيطرتها ونفوذها واستعمارها لمعظم مناطقه، مستخدمة في ذلك الآلة الإعلامية كأداة مهمة وأساسية في عملية الترويج لثقافتها وأفكارها ونمط حياتها ومعيشتها.

ولعبت المؤسسات الثقافية والإعلامية، خصوصا السينما والتلفزيون، دورا مهما في نشر القيم والعادات وأنماط الاستهلاك والسلوك والتفكير الغربي القائم على تقديس الحرية الفردية والرغبات المادية والجنسية والمنفعة الشخصية على حساب المنفعة العامة.

وساعد على ذلك بروز العولمة كعهد جديد لا يؤمن بالخصوصية الثقافية والحضارية ولا بحق الشعوب الضعيفة والفقيرة في الحفاظ على هويتها ومكوناتها القومية والحضارية، بل يفرض طرق تفكير لا تتماشى في

أغلب الأحيان مع القيم الاجتماعية السائدة في الكثير من بلدان العالم بما في ذلك البلدان العربية والإسلامية.

وتلعب تكنولوجيات الاتصال عن بعد، كالإنترنت، والأقمار الصناعية، والألياف الضوئية Fiber Optics، دورا مهما في عولمة الثقافة الغربية وتكريس الهوة الإعلامية والمعلوماتية والرقمية ما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وتمثل هذه الأخيرة سوقاً ضخمة ومربحة تتكالب عليها أكبر الإمبراطوريات الغربية النشطة في مجال صناعة الإعلام والثقافة والترفيه: كوالت ديزني Walt Disney، وأوال تايم ورنر Aol Time Warner، وفيفندي يونفرسل Vivendi Universal، ولا تسمح هذه الإمبراطوريات بالمنافسة الشريفة والعادلة.

أكدت العديد من الدراسات أن صناعة الإعلام والثقافة والترفيه تسيطر عليها حفنة من الإمبراطوريات الإعلامية العملاقة ووكالات الأنباء الدولية؛ وهذا ما يطرح إشكالية قديمة «جديدة» حيث تمت مناقشتها منذ بداية سبعينيات القرن العشرين والمتمثلة في فكرة تدفق المعلومات في اتجاه واحد والتي تغرق السوق العالمية بمنتجاتها الثقافية والإعلامية وتتحكم بالتالي في صناعة الرأي العام وتحديد اتجاهاته؛ «وبالرغم من أن التكنولوجيا الجديدة تبدو غزيرة الخدمات، ومتنوعة القنوات؛ إلا أنها قد تنطوي على مخاطر الهيمنة والاحتكار، فإمكانية التنوع والاختيار من بدائل متعددة من وجهة نظر أفراد الجمهور قد تكون قناعا للاحتكار من جانب المسيطرين على هذه الوسائل الجديدة» (مكاوي، ٢٠٠٣ م: ٢٨٧).

ولقد جاء في دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فاو FAO قدمت في القمة العالمية الثانية لمجتمع المعلومات بتونس من طرف بيار أنطونيوس Pierre Antonios:

«أن الفجوة المعلوماتية تحول دون مشاركة نحو مليار إنسان من أشد الشعوب فقرا، في المجتمع العالمي للمعلومات (...) وتتمثل الفجوة المعلوماتية في الريف بسلسلة معقدة من المشاكل، بما فيها نقص الاتصالات السلكية واللاسلكية وبنى أخرى تعنى بالاتصالات، والمهارات وقدرات المؤسسات، والتمثيل الفعال والمشاركة في عمليات التنمية، ناهيك عن نقص الموارد المالية (Pierre Antonios, 2005).

انطلاقا من هذا الواقع طرحت الكثير من الدول النامية والمنظمات غير الحكومية بمؤتمر جنيف مشكلة الهوة الرقمية من حيث أبعادها التعليمية والتنموية باعتبار أن الدول الغربية التي تمثل ٢٠ ٪ من سكان العالم تستحوذ على ٩١ ٪ من استخدامات تكنولوجيا المعلومات. وبالعكس فإن ٨٠ ٪ من سكان العالم لا يستخدمون، إلا ٩ ٪ من هذه التكنولوجيا.

وتشير إحصاءات منظمة اليونسكو إلى أن الدول الغنية تسيطر على ٩٢ ٪ من الطيف اللاسلكي ومن المدار الذي تطلق إليه الأقمار الصناعية. كما أن هذه الدول تحتكر ٩٠ ٪ من إمكانات الحاسب الإلكتروني.

وفي السياق نفسه، جاء في البيان الختامي لمؤتمر جنيف أن ١٩ ٪ فقط من سكان دول الجنوب يستخدمون الإنترنت، وذلك بسبب الفقر والأمية. إذ أن ٢٠ ٪ من سكان العالم يستحوذن على ٨٥ ٪ من الدخل العالمي. وإذا ما بقينا على نفس الوتيرة فإن الهوة الرقمية ستزيد اتساعا. فعدد مستخدمي الإنترنت مثلا في إفريقيا لا يزيد على ١ ٪ وهذا راجع لسبب الفقر والأمية. فإذا كان شراء جهاز الكمبيوتر يكلف المواطن في بنغلاديش ما يتجاوز دخله في ثماني سنوات؛ فإنه يكلف الفرد الأمريكي العادي أجره في شهر واحد فقط.

وقد طالب بعض المهتمين بنشر تكنولوجيا المعلومات في العالم الثالث بإنشاء صندوق تضامن رقمي، من أجل مساعدة الدول النامية في الحصول

على الحد الأدنى من استخدام تكنولوجيا المعلومات. ففي هذا الإطار اقترح الرئيس السنغالي عبد الله واد Abdullah Wade مساهمة مالية مفتوحة للشركات العمومية والخاصة العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصال من خلال تخصيص واحد يورو Euro على كل جهاز كمبيوتر يباع في العالم. كما اقترحت بعض المنظمات غير الرسمية تخصيص سنتيم واحد من كل يورو Euro على كل مكالمة هاتفية دولية مهما كانت مدتها من أجل خلق نوع من التضامن في استخدام التكنولوجيا الرقمية؛ إلا أن كل هذه المطالب قوبلت جميعها بالرفض من طرف الدول الغنية وهذا لاعتبارات مالية. فالدول الغنية لم تستطع الخروج من دائرة الدفاع عن مصالحها المادية، حتى وإن كانت المصلحة الدولية تقتضي ذلك. واكتفت بقبول فكرة المساهمة المفتوحة من دون التزامات محددة في صندوق التضامن الرقمي. فمن مؤتمر جنيف ٢٠٠٣م، إلى يومنا هذا لم يتم جمع إلا ٥ , ٥ ملايين يورو Euro فقط. وهذا دليل واضح على أن مجتمع المعلومات هو فضاء تحتكره الدول الغنية للحفاظ على سيطرتها في عملية صناعة واستخدام وتوزيع المعلومات. هذه الوضعية تطرح مشكلة نوعية الأخبار والترفيه والمعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام والاتصال؛ إذ أن الجمهور الإعلامي في البلدان الغنية يحصل على نوعية عالية من الخدمات الرقمية ومضمون متميز، وبالعكس فإن الجمهور الموجود في البلدان النامية سيبقى يستخدم وسائط الاتصال التقليدية.

إن عملية إنتاج الترفيه والثقافة قد أصبحت عبارة عن صناعة تسوق بأساليب العرض والطلب. فالمؤسسات التي تعمل ضمن نطاق تكنولوجيا المعلومات هي من أكثر المؤسسات النشطة والناجحة، بل ويتزايد نفوذها الثقافي محليا ودوليا.

ومنذ بدايـة ثمانينيات القرن العشرين عملت بعـض القوى الغربية على التخطيـط المحكم من أجل بسـط نفوذها على صناعة الإعـلام والثقافة وقد فرضـت على العديد مـن دول العالم فتح حدودها الجغرافيـة، وحتى الثقافية أمام المؤسسات الإعلامية الكبرى بحجة تقوية نظام السوق الحرة (العولمة)، وخصخصة الصناعات والخدمات في مجال المعلومات.

اسـتطاعت الإمبراطوريات الإعلامية الغربية كذلك أن تغرق وسـائل الإعلام، خصوصا السـمعية البصريـة ببرامج الترفيه والتسـلية؛ وذلك على حسـاب المضمون الجاد الذي قد يسـاعد الجمهور الإعلامي في تكوين رأي موضوعـي عن مختلـف القضايا التي تهمه محليا أو دوليا. وبالرغم من الزخم الإخبـاري والمعلوماتي؛ إلا أن الجمهور الإعلامـي زاد جهله بخلفية العديد من القضايا التي تهمه مباشرة.

كما أن الاحتكارات الإعلامية التي تمارسـها الإمبراطوريات الإعلامية الغربية لا تسمح ببقاء المؤسسات الإعلامية والاتصالية الصغيرة والمتواجدة في البلـدان الناميـة بما فيهـا البلدان العربيـة؛ لأنها لا تملـك الإمكانات المالية والتقنية والبشرية الكافية للمنافسـة العادلة. مما يزيد من حجم تبعية البلدان النامية لهذه المؤسسات العملاقة.

كـما أن هذه الاحتكارات تؤدي إلى توحيـد المضمون الإعلامي، وحتى اللغـة المسـتخدمة، إذ أن لغة أكثر مـن ٦٩٪ من مواقع شـبكة الإنترنت هي الإنجليزيـة وهـذا مـا يؤدي إلى توحيـد الرؤية في عملية عرض واسـتهلاك المضمون المعرفي والثقافي والإعلامي.

إن تضخـم إمكانات الإمبراطوريات الإعلامية الغربية، وتزايد نفوذها قد ساعدها في التأثير على صناع القرار على المستوى الوطني، وغالبا ما يتعدى هذا النفوذ الحدود الوطنية إلى المستوى الدولي، وهو الأمر الذي أصبح يهدد

ديموقراطية الاتصال، ويعكس الاختلال الواضح في توزيع موارد الاتصال والمعلومات (مكاوي، ٢٠٠٣م: ٢٨٤).

إن هـذه الاحتكارات تشـكل تحديـا كبيرا لدول العـالم؛ لأن العديد من الدراسات الإعلامية أثبتت أن هذه المؤسسات الاحتكارية العملاقة لا تهتم بإبـراز التنـوع الثقافي والحضاري لشـعوب العـالم. وأنها تقدم مـادة إعلامية أحادية الاتجاه بعيدة في بعض الأحيان عن الموضوعية والمصداقية.

كما تشـكل هذه المؤسسـات الاحتكاريـة العملاقة خطـرا واضحا على التنـوع الثقـافي وحـق الشـعوب، خاصـة الناميـة، في التعبـير عـن مصالحها وخصوصياتهـا الثقافية، وكذلك مسـاهمتها الفعلية في اسـتخدام تكنولوجيا الاتصال وفي عملية تدفق المعلومات.

ومن هنا، يمكننا فهم الآثار السلبية التي أوجدتها العولمة في جانبها الثقافي والإعلامـي وصناعـة الترفيه في تشـجيع ظاهرة الإرهـاب في الوطن العربي بشـكل خاص وفي العالم بشكل عام حيث إنها أوجدت حججاً وقدمت أدلة للجماعات الإرهابية لانتقاد ورفض المضامين الإعلامية والثقافية والترفيهية المشبعة بما لا يتوافق وقيم المجتمعات العربية والإسلامية.

إن إغراق الفضائيات والمواقع الإلكترونية ودور السـينما بالقيم الثقافية الجديدة التي تروج لها العولمة: كصور الجنس، وبرامج الشـعوذة، والتنجيم، والتدجيـل، والقـمار، والربح السـهل، وتقديـس المادة قد أعطـى للخطاب الإرهـابي في البـلاد العربية الفرصـة لانتقاد ورفض كل ما لـه علاقة مباشرة بالثقافـة المعولمة؛ بل نجد أن هناك بعض الجهات والشـخصيات والجماعات الإرهابيـة مـن يتهم وسـائل الإعلام العربيـة، خصوصا بعـض الفضائيات المحليـة، بأنها قـد أصبحت أداة لغرس القيم الغربيـة الهابطة بحجة أنها تبثها

ليل نهار من دون احترام خصوصيات وقيم وحرمة المجتمع العربي. كما تصف هذه الجهات الثقافة الغربية المعولمة بأنها أداة مقصودة ومدبرة لهدم قيم المجتمعات العربية والإسلامية وأنها تستهدف إفساد أخلاق وأفكار ومعتقدات الشباب العربي والمسلم وإغراقه في الشهوات والماديات والملذات وإبعاده عن قضاياه المصيرية.

أضف إلى ذلك، فإن الخطاب الإرهابي يصف الثقافة الغربية المعولمة بأنها تشكل خطرا على عقيدة المجتمع وذلك لما تبثه من أفكار وقيم تتنافى مع العقيدة الإسلامية: كالاحتفال بالهلوين Halloween مثلا.

إن الجماعات الإرهابية لا تفوت أية فرصة لانتقاد مساوئ العولمة وما أفرزته من أفكار وسلوكيات جديدة وغريبة على المجتمعات العربية والإسلامية، وقد اتخذتها حجة وفرصة لانتقاد وسائل الإعلام العربية المدعومة من الحكومات والدوائر الرسمية العربية بل اعتبرتها موالية وخادمة وراعية للمصالح الثقافية والإعلامية الغربية في المنطقة، والهدف من ذلك، بطبيعة الحال، هو تجنيد المزيد من الشباب العربي والزج به في غياهب الظلامية والتطرف والعنف بحجة أن الدفاع عن ثقافة وعقيدة وقيم المجتمع المسلم هو واجب ديني وأخلاقي وعقائدي.

٣. ٢. ٣ تقديس حرية التعبير

من أكثر المبادئ والأفكار التي تؤكد عليها العولمة تقديسها لحرية التعبير؛ إذ أصبح هذا المبدأ الأساس الذي تشترطه الدول الغربية على معظم المجتمعات الأخرى لقبول انضمامها وانصهارها في فضاءات العولمة.

إن مبدأ حرية التعبير هو مبدأ قديم لا يمكن تحديده وحصره في فترة زمنية أو منطقة جغرافية معينة؛ ولعله يمكننا القول: إنه برز وتطور بظهور

الصحافة المنتظمة في أوروبا وبالضبط في فرنسا مع ظهور أول صحيفة منتظمة وهي صحيفة لغازات La gazette في عام ١٦٣٩م.

ومنذ الثورة الفرنسية (١٧٨٩م) بدأت معظم دساتير دول العالم تعترف به، بل وتم اعتماده رسميا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في سنة ١٩٤٨م، والذي أكد على حق كل شخص في حرية الرأي والتعبير ويشمل ذلك حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستيقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية.

وترتبط فكرة حرية التعبير مباشرة بحرية الصحافة والإعلام وهي امتداد لحرية الفكر والمعتقد. فحرية التفكير هي حرية شخصية ينتج عنها الاعتقاد بالفكرة وممارسة هذه الحرية هي التي يطلق عليها حديثا «حرية الرأي»، و«حرية التعبير».

وباسم حرية التعبير نشرت صحيفة «جيلاندز بوستن» الدانمركية في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٥م، رسوما كاريكاتورية مسيئة للرسول محمد ﷺ، مما أثار غضب المسلمين داخل الدانمرك وفي جميع أنحاء العالم. وفي ١٠ يناير ٢٠٠٥م، أعادت صحيفة «مغازينات» النرويجية نشر الرسوم الكاريكاتورية للرسول ﷺ.(قيراط، ٢٠٠٧م: ٥٦).

تحدث هذه الإهانة والسخرية والانتقاص من قيمة الآخر والمساس بقدسية الرموز الدينية باسم حرية التعبير وحرية الصحافة. إن شتم الديانات الأخرى وأنبيائها يتناقض جملة وتفصيلا مع حرية التعبير وحرية الصحافة حيث إنه لا توجد ديمقراطية أو نظام سياسي يسمح ويبيح التحريض على كراهية أو شتم أوالانتقاص والاستهزاء يقيم ورموز الآخرين المقدسة.

إن ما قامت به الصحيفة الدانمركية وغيرها من الصحف والمجلات الأوروبية (الهولندية، والفرنسية، والإيطالية، والنرويجية) يتنافى جملة وتفصيلا مع العمل الإعلامي الحرفي، المسؤول والملتزم. يتنافى مع رسالة الإعلام الشريفة والنبيلة، يتنافى وقدسية الرموز الدينية مهما كانت وأينما كانت.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو لصالح من؟ مثل هذه الاستفزازات والتصرفات غير المسؤولة، وما هي أهدافها وماذا ستضيفه لخدمة الإنسانية ومبادئها وقيمها، وماذا ستضيفه لتأسيس وبناء قنوات التواصل والتفاهم بين الشعوب والأمم والحضارات؟ إلى أي مدى ستخدم هذه الصور حوار الحضارات والثقافات والديانات؟ مثل هذه التصرفات بدلا من التقريب بين الشعوب تعمق الفوارق والالتباسات وسوء التفاهم وانعدام الحوار وانتشار الصور النمطية التي تفرز الحقد والكراهية والبغضاء والعنصرية والجهل.

والمؤسف للحادثة هو أن السلطات الدنماركية والمجتمع الرسمي والمدني في الدانمرك وفي العالم الغربي لم يحرك ساكنا أمام ما حدث، وكأن شيئا لم يحدث، وهذا يعني أن الأمر عادي بالنسبة لهم وأن الإساءة للآخرين ولمقدساتهم ودياناتهم لا تعني شيئاً. والدليل على ذلك أن استطلاعا للرأي العام كشف أن أغلبية الدانمركيين لا يحبذون الاعتذار للمسلمين لما يحدث كمخرج وكحل للأزمة التي بدأت تشهد تداعيات وتطورات لا تحمد عقباها. فأجاب ٧٩ ٪ من عينة عشوائية شملت ٥٧٩ مفردة أن رئيس الوزراء «أندرس فوغ راسموسن» لا يجب أن يعتذر نيابة عن الدانمرك لما حدث. ومن جهة أخرى قال ٦٢ ٪ من المبحوثين إنه لا يتعين على صحيفة «جيلاندز بوستن» تقديم

اعتذار لما يزيد على ١,٣ مليار مسلم في أرجاء العالم لما تسببت فيه الجريدة من نشر الرسوم الكاريكاتورية الـ ١٢ المعادية للرسول ﷺ والمسيئة للدين الإسلامي وللعقيدة الإسلامية باسم حرية التعبير.

ما نجم عن الصحف الدانمركية والنرويجية والأوروبية يخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق وأخلاقيات العالم في معظم دول العالم، كما يتنافى مع مبدأ حرية الصحافة الذي يقوم على الالتزام باحترام الآخر واحترام معتقداته ودياناته. كما تخالف تلك التصرفات مقررات منظمة الأمم المتحدة في حوار الأديان والحضارات والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في سنة ١٩٤٨م.

الأخطر في القضية كلها هو نتائج استطلاعات الرأي العام التي جاءت لتؤكد ماذا يدور في أذهان الناس العاديين. إذ أكدت عدم الاعتراف بالخطأ وعدم احترام معتقدات وديانات الآخرين وهذا أمر خطير لأنه يشير إلى ضعف درجة التسامح والتفاهم والحوار بين الشعوب.

وهنا نلاحظ الدور العكسي والسلبي والخطير الذي تلعبه وسائل الإعلام في عصر العولمة والثورة المعلوماتية والمجتمع الرقمي، وعصر القرية العالمية. فبدلا من تشجيع الحوار الثقافي والتفاهم والتعرف على خصوصية الآخر وثقافته نلاحظ أن الآلة الإعلامية في المجتمع المعاصر أصبحت تهدم أكثر مما تبني وأصبحت تساهم في إثارة الفتن والحروب والنزاعات أكثر من مساهمتها في نشر السلم والأمن والأخوة والمحبة والتلاحم والتفاهم بين الشعوب والثقافات.

الحرية التي تطالب بها معظم المؤسسات الإعلامية في العالم والتي يتغنى بها الكثير أصبحت فارغة من محتواها الحقيقي حيث إنها آلت إلى أشخاص

لا يعرفـون المعنـى الحقيقـي للحريـة ولا يعرفـون الالتـزام باحـترام الآخر وخصوصيتـه. فالغريـب في الأمـر أن الغرب يكيـل بمكيالين فالإسـاءة إلى رموزه أو قيمه ومعتقداته يعد خروجا عن الأصول وعن الأخلاقيات والمهنية والحرفية، أما المسـاس بمعتقدات وقيم الآخـر فهي من المبيحات. والغريب في الأمر أن الذي يجرؤ على الكلام في موضوع المحرقة «الهولوكوست» يحاكم قضائيا وهذا لا يعد مساسـا بحريـة التعبير وحرية الصحافة، أما الذي يسيء للرسول محمد ﷺ والأنبياء والأديان والمعتقدات فهذا شيء طبيعي وممارسة لحرية التعبير والصحافة.

والسؤال هنا هو ما الفائدة من كل هذا؟ وما هو الدور الحقيقي لوسائل الإعـلام في عـصر العولمـة؟ هـل أن ممارسـة حريـة التعبير والصحافـة تعني المساس بمعتقدات الآخر؟ هل أن حرية التعبير في عصر العولمة قد أصبحت أداة لنشر الحقد والكراهية والصور النمطية والتضليل والتشويه؟

إن هـذه الصور المسـيئة جدا لنبي هذه الأمـة محمد ﷺ قد قدمت فرصاً وحججاً للجماعات المتطرفة والإرهابية في الوطن العربي والإسلامي لكسب المزيد من المؤيدين والتضليل بهم بحجة محاربة الكفار والطغاة وأعداء الدين الإسلامي سواء في الداخل أم في الخارج.

كـما أنهـا مكنت هـذه الجماعات مـن تضليل عقـول الشـباب بالخطاب المسيء للعولمة وما جاءت به من أفكار جديدة وغريبة عن المجتمعات العربية والإسـلامية، وأصبحـت العولمة الثقافيـة وحرية التعبـير والصحافة أدوات ووسـائل هدم حسـب زعمهـم تهدد قيـم وأخلاقيـات المجتمعـات العربية والإسلامية.

إن الغلو في تقديس قيم الحرية وخصوصا حرية التعبير والصحافة التي لا تحترم معتقدات ومقدسـات وثقافات شـعوب العـالم هي مصيبة مضارها

وسلبياتها أكثر بكثير من منافعها، لا سيما وأن الجماعات الإرهابية ترتقب أية زلة أو خطيئة لتوظفها وتستخدمها لانتقاد ما جاءت به العولمة وحرية التعبير.

إننا في هذا السياق لا ندعو لرفض العولمة التي تخدم مصالح شعوب العالم وتحترم خصوصياته الثقافية والحضارية وتعمل على بناء جسور الحوار والاحترام المتبادل وتسعى لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وعادلة ومستدامة للجميع، بل نرفض الوجه الآخر للعولمة، بخاصة التي تسعى لزرع بذور الفتنة والشقاق وعدم احترام مصالح وقيم وخصوصيات ومقدسات الآخر.

وما أجمل أن تكون حرية التعبير والصحافة في عصر العولمة أداة أساسية للحوار والتفاهم وخدمة مصالح شعوب العالم، وأداة للتعريف بمختلف الثقافات والحضارات. وأن تلتزم بأخلاقيات العمل الإعلامي خدمة للمهنية والاحترافية والموضوعية والمصداقية.

٣. ٤ الإرهاب والسياسة

أصبح الإرهاب في عصر العولمة عنصرًا مهما من عناصر السياسة الدولية وأصبحت قوى عديدة ومختلفة تستعمله وتمارسه لتحقيق أهدافها المختلفة ومما زاد الأمر خطورة ما يلي:

٣. ٤. ١ حقوق الإنسان وظاهرة الإرهاب

إن العناصر الإرهابية تستغل مبادئ حقوق الإنسان واللجوء السياسي وتستعمل بعض الدول، وخاصة الأوروبية منها كقواعد خلفية لجمع المال

وتهريب الأسـلحة المختلفة، وتبييض الأموال وبيع المخدرات وغيرها وهذا لجمع الوسـائل الضرورية للقيام بأعمالها الإرهابية والتخريبية، أضف إلى أن وسـائل إعلام هـذه الدول ـ وخاصـة الغربية منها ـ تفتـح قنواتها الإعلامية المختلفـة للإرهابيـين للتجريـح والشـتم والقـذف في بلدانهـم باسـم الحرية وحقـوق الإنسـان وتعد المملكـة المتحدة من الـدول التي لعبت هـذا الدور حيث أصبحت العاصمة العالمية للإرهاب وبدون منازع، والغريب في الأمر أن بريطانيا نفسـها اتهمت دولاً مختلفة بمساندة ودعم الأعمال الإرهابية التي كانت تدبر ضدها.

٣. ٤. ٢ معايير تصنيف الإرهاب

تتفنن الولايات المتحدة كل سـنة في إصدار قائمة بالدول الإرهابية مثل السـودان وسوريا وليبيا وإيران... الخ، وتتناسى وتتجاهل الربيبة إسرائيل التـي تتفنـن دائما وتبدع فيما يسـمى بإرهـاب الدولة، وإسرائيـل كما لا يخفى عـلى أحد تمارس الإرهاب ضد الشـعب الفلسـطيني وضـد كل ما هو عربي وإسلامي خارج فلسطين، ومن أهم الفضائح التي واجهها الكيان الصهيوني هـي محاولـة اغتيـال خالد مشـعل أمـام المنظومة العالميـة وباعـتراف الدولة الإسرائيلية وهنا نلاحظ انحياز الغرب وإعلامه لإسرائيل ولكل ما هو غربي والسـؤال الذي يطرح نفسـه هنا هو على أي أسـاس يتم تصنيف الدول بأنها إرهابية وتسـاند الإرهاب وما هي المقاييس التي تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول في تصنيف الدول على أنها إرهابية.

٣. ٤. ٣ الكيل بمكيالين

الـدول العظمى والقويـة والفاعلة في النظام الدولي تسـتعمل الإرهاب في ضوء النهار سـواء ضد الحركات المناهضة والرافضة للنظام داخل الدولة نفسـها ويسـتحضرنا هنا اغتيالات الزعماء الأمريكيين السـود أمثال (مالكم إكس) و(مارتـن لوثركينـج) وغيرهمـا مـن زعماء (البـلاك بانـترز) أو على المسـتوى الـدولي حيث إنها تحـاصر وتضايق الـدول التي تخرج عـن طاعتها وتقف أمام مصالحها وهنا نلاحظ التناقض الصارخ على مسـتوى العلاقات الدولية والدبلوماسية، حيث الكيل بمكيالين واستعمال الإرهاب كوسيلة من وسائل الدبلوماسـية والتواصل، وتجدر الإشارة هنا أن (المجاهدين الأفغان الجزائريين) قد تدربوا على يد وكالة المخابرات الأمريكية في أفغانستان لمحاربة الشـيوعية والإطاحـة بالاتحاد السـوفييتي باسـم الإسـلام، وعندمـا انتهت مهمتهم وكللت بالنجاح أرسـلوا إلى الجزائر لإقامة الجمهورية الإسـلامية، والمخابـرات الأمريكية هنا على دراية أن العمليـة تؤدي إلى إضعاف دولة لها مكانتها الاسـتراتيجية عـلى الصعيد العربي والإفريقي وعلى مسـتوى حركة عـدم الانحياز، وهذا ما تعرضت له مصر عندما ضربت صناعتها السـياحية في الأقصر حيث تم التخطيط والتدبير للعملية من لندن.

٣. ٤. ٤ العولمة الإعلامية وصناعة الرأي العام

تثير الصورة في وسـائل الإعلام إشـكالية التثبيـت والإقصاء، حيث إن الأشـياء التي تركـز عليها الكاميرا تبقى عالقة في أذهـان الجمهور وإدراكهم ومخيالهـم والأشـياء التي تهمشـها وتتجاهلهـا وتتخلى عنها وسـائل الإعلام فإنهـا تزول للأبد مـن إدراك الجمهور. فالصورة تسـتخلف الواقع في الكثير

مـن الأحيان بل تصبح هي الواقع نفسـه. وهذا يعني أن الصورة تسـتحضر الغائـب وتُغيّب الحـاضر. الصورة أصبحت سـلعة في الصناعـة الإعلامية، لكنها بدلا من السعي من أجل تقديم الواقع وإثراء الحوار والنقاش وتبادل الآراء والأفـكار مـن أجل خلق مناخ ديمقراطي أصبحت وسـيلة للتلاعب والفبركة وبناء الواقع حسـب ما يريده أصحـاب الإمبراطوريات الإعلامية ومن ورائهم أباطرة المال والسياسة. ومن هنا نلاحظ أن في العديد من الأحيان يتم التلاعـب بالصور وإعادة تركيبها وإخراجها وإضافة أشـياء وتعديلات عليهـا حتى تعكس ايماءات وإيحاءات معينـة لا تعكس الواقع بالضرورة كما هـو، وإنما تعكس واقعا مختلفا تماما وفق معايير تحددها الأبعاد الأيديولوجية والسياسـية لصاحب المؤسسـة الإعلامية. يحدث هذا في الحروب والأزمات والأعمال الإجرامية والإرهابية للتأثير والتلاعب بمشاعر الناس ولتشكيل وعي ينسـجم مـع أيديولوجيـة ومصالح القـوى التي تتحكـم في الاقتصاد والسياسة والإعلام.

يتسـاءل الكثيرون عن واقعية وموضوعية مخرجات الوسائل الإعلامية وإلى أي مدى تعكس هذه الرسائل الواقع كما هو وإلى أي مدى تشكله وتبنيه و«تفبركه» وفق أطر ومرجعيات واتفاقيات محددة. ففي بعض الأحيان يُقدم الحـدث من زوايا مختلفة وبرؤى متناقضة وكأن الأمر يتعلق بحدثين مختلفين تمامـا. تعامل وسـائل الإعـلام مع الكثير مـن القضايا والأحـداث يثير عدة تسـاؤلات وملاحظات مـن أهمها أن الإعـلام بصفة عامـة والصورة بصفة خاصـة أصبحا جزءا لا يتجـزأ من بعض القضايا والأزمـات والحروب. ما قدمته وسائل الإعلام أثناء الاعتداء الصهيوني على لبنان وعلى غزة، وحرب أمريكا على العراق وممارسات الكيان الصهيوني في فلسطين لا تخرج عن هذه القاعدة.

شهدت الساحة العربية والعالمية خلال السنوات القليلة الماضية أحداثا مهمة تفاعلت معها وسائل الإعلام من مختلف أنحاء العالم بطرق مختلفة وفي بعض الأحيان يتبادر للقارئ أو المشاهد أن الأمر يتعلق بأحداث مختلفة وليس بنفس الحدث، لكن عملية النظر إلى الحدث ومعالجته وتحليله وتقديمه للجمهور هي التي اختلفت وبذلك يكاد الحدث نفسه يختلف رغم أنه واحد. أصبحت وسائل الإعلام في القرن الحادي والعشرين «تفبرك» الواقع أكثر مما تقدمه وتنقله للجمهور كما هو. إن الكلام عن الموضوعية والبراءة وتقديم الأشياء والأحداث والحروب والأزمات كما هي في الصناعة الإعلامية يعد ضرباً من الخيال. وسائل الإعلام وبفضل المكانة الاستراتيجية التي تحتلها في المجتمع وبفضل قوتها ونفوذها في عملية تشكيل وصناعة الرأي العام وفي إعلام وإخبار الجماهير بما يحدث ويجري من حولهم وفي العالم بأسره أصبحت تستقطب اهتمام القوى الفاعلة ـ السياسية، الاقتصادية، الدينية، جماعات الضغط، المجتمع المدني ـ في المجتمع سواء محليا أو دوليا. هذه القوى تعمل جاهدة على تشكيل الوعي وفق معايير ومقاييس تخدم وجهة نظرها ورؤيتها للأحداث وبذلك مصالحها.

لا يحرك وسائل الإعلام في أي مجتمع المال فحسب، بل هناك قوى أخرى تتنافس فيما بينها للاستحواذ والسيطرة عليها من أجل إعلاء كلمتها ووجهة نظرها وإيصالها للرأي العام. لأن في نهاية المطاف السلطة الحقيقية في أي مجتمع يؤمن بالديمقراطية والشفافية هي سلطة الشعب أي الرأي العام. والقوى الاستراتيجية التي تشكل الرأي العام في أي مجتمع هي وسائل الإعلام. حسب «ثيودور أدورنو وماكس هوركهايمر» أصبحت الثقافة في القرن العشرين صناعة مثلها مثل الصناعات الأخرى تخضع لقوانين العرض والطلب وبذلك قوانين السوق. فالمنتجات الثقافية أصبحت

منتجات معلبة تُصنع وفق معايير الإنتاج المتسلسل ووفق أنماط معينة تؤدي في النهاية إلى أحادية الأسلوب والمحتوى. وبذلك اُختصرت الثقافة في التسلية «والاستهلاك العابر» الذي يعمر لفترة زمنية محدودة ثم يزول للأبد. فالصناعات الثقافية أصبحت مرادفة للتلاعب بأذواق الأفراد وحسهم، كما أصبحت نموذجا للتعليب والتنميط والتسطيح وإفراغ الثقافة من محتواها الحقيقي ومن بعدها الجمالي والإنساني.

أثرت العولمة الليبرالية في المؤسسات الإعلامية في جميع أنحاء العالم وأفرغتها من دور الرقابة والسلطة الرابعة والدفاع عن مصالح المحرومين والضعفاء والمساكين في المجتمع من خلال إبراز الحقيقة والبحث عنها بدون كلل أو ملل. فالسلطة الحقيقية في المجتمع أصبحت في أيدي حفنة من المجموعات الاقتصادية العالمية وهذه الشركات الكونية يزيد حجمها الاقتصادي أحيانا على ميزانيات بعض الدول والحكومات، بل مجموعة من الدول والحكومات. إن التطور الجيواقتصادي الذي شهده العالم خلال العقود الأخيرة أدى إلى تغييرات وتطورات حاسمة في الصناعات الإعلامية والثقافية على المستوى العالمي، وبذلك أصبحت المؤسسات الإعلامية العملاقة الواسعة الانتشار محليا ودوليا من صحف ومجلات ومحطات الإذاعة والشبكات التلفزيونية والانترنيت تتمركز أكثر فأكثر في يد شركات عملاقة مثل «فياكوم» و«نيوزكورب» و«مايكروسوفت» و«فودافون» و«برتلسمان» و«يونايتد غلوبال كوم» و«ديزني» و«تلفونيكا» و«آ أو أل تايم وارنر» و«جنيرال إليكتريك» وغيرها. هذه الشركات العملاقة أصبحت تملك، وبفضل التوسع الهائل والسريع في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والمعرفة إمكانات وقدرات هائلة في جمع المعلومة ونقلها وتداولها في جميع أنحاء العالم وبسرعة فائقة. فالثورة الرقمية قضت على الحدود الكلاسيكية

لأشكال الاتصال التقليدية الكتابة، والصوت ـ والصورة وفتحت المجال أمام الانترنيت والوسائط المتعددة والثورة الرقمية التي جسدت مفهوم القرية العالمية في أرض الواقع. وبهذا أصبحت الاحتكارات الإعلامية العملاقة أو المجموعات الإعلامية تهتم بمختلف أشكال المكتوب والمرئي والمسموع، مستعملة لبث ونشر ذلك قنوات متعددة ومتنوعة من صحف ومجلات وإذاعات وقنوات تلفزيونية وكوابل وبث فضائي وشبكات بث رقمي عبر الألياف البصرية والانترنت. كما تتميز هذه المجموعات ببعدها الكوني العالمي حيث إنها تتخطى الحدود والدول والجنسيات والثقافات، فهي كونية وعالمية الطابع.

لقد أصبحت هذه الشركات العملاقة ومن خلال آليات الهيمنة والتمركز تسيطر على مختلف القطاعات الإعلامية في العديد من الدول والقارات وأصبحت بذلك الرافد الفكري والأيديولوجي للعولمة الليبرالية. فلا عولمة بدون عولمة وسائل الإعلام الجماهيرية وعولمة الصناعات الإعلامية والثقافية. وحسب رأي «إغناسيو راموني»، رئيس تحرير «لو موند ديبلوماتيك» فإن العولمة هي أيضا وسائل الإعلام الجماهيرية ووسائل الاتصال والأخبار. وفي سياق اهتمامها بتضخيم حجمها واضطرارها لمغازلة السلطات الأخرى فإن هذه الشركات الكبيرة لا تضع نصب أعينها هدفا مدنيا يجعل منها «السلطة الرابعة» المعنية بتصحيح التجاوزات على القانون واختلال العمل بالنظام الديمقراطي سعيا إلى تحسين النظام السياسي وتلميعه. فلا رغبة لهذه الشركات في التحول إلى «سلطة رابعة» أو التصرف كسلطة مضادة. وهي لا تخوض فقط في سلطتها الإعلامية بل تمثل الذراع الأيديولوجي للعولمة ووظيفتها هي احتواء المطالب الشعبية وصولا إلى محاولة الاستيلاء على السلطة السياسية (كما توصل إلى ذلك ديمقراطيا في إيطاليا السيد سيلفيو

برلوسكوني،صاحب أكبر مجموعة إعلامية ما وراء جبال الألب)... هكذا تضاف السلطات الإعلامية إلى السلطات الأوليغارشية التقليدية والرجعية الكلاسيكية. وتقوم معا، وباسم حرية التعبير، بمهاجمة البرامج التي تدافع عن حقوق الأكثرية من السكان. تلك هي الواجهة الإعلامية للعولمة وهي تكشف بأكثر الصور وضوحا وبداهة وكاريكاتورية عن أيديولوجية العولمة الليبرالية.

تفاءل الكثيرون خيرا وظنوا أن ثورة المعلومات وتكنولوجية الاتصال ستردم الهوة بين الشمال والجنوب وبين الأغنياء والفقراء وستؤدي إلى الديمقراطية وانتشار حرية التعبير وحرية الصحافة وبذلك مشاركة الجماهير في السوق الحرة للأفكار وفي الممارسة السياسية وفي صناعة القرار، لكن الواقع يفند ذلك تماما حيث إن ظاهرة الاغتراب والتهميش وانتشار ثقافة الاستيلاب والاستهلاك أصبحت من مميزات الألفية الثالثة سواء في الشمال أو الجنوب.

الفصل الرابع

الإرهاب ووسائل الإعلام

٤ . الإرهاب ووسائل الإعلام

٤ . ١ التغطية أم المقاطعة؟

ينفذ الإرهابيون الأعمال الإرهابية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة: الحصول على الاهتمام، الاعتراف وكذلك درجة من الاحترام والشرعية. وغالبا ما تقوم وسائل الإعلام للرضوخ والاستجابة لتحقيق هذه الأهداف من خلال التغطية الإعلامية والاهتمام المبالغ فيه من قبل الصحافيين لتحقيق السبق الصحفي والتميز والانفراد في تقديم المعلومات والتحليلات والتأويلات المختلفة للأفعال الإرهابية.(ناقوس، ١٩٩٤م: ١٣).

ويقوم الإرهابيون عادة بالجرائم وأعمال القتل والتخريب وحجز الرهائن الأبرياء وخطف الطائرات للضغط على الحكومات للاستجابة لمطالبهم وأهدافهم، وحتى يصلوا إلى الرأي العام فإنهم يعتمدون على وسائل الإعلام التي تباشر في التهافت على نقل الوقائع والأحداث الإرهابية والتفنن في تضخيم هذه الوقائع.

وفي نهاية الأمر، نلاحظ أن العملية كلها دعاية وتدويل لرسالة الإرهابيين الذين كانوا يعملون جاهدين على توصيلها للمسؤولين والساسة وأصحاب القرار والرأي العام محليا ودوليا.

ونلاحظ هنا أن الإرهابيين استغلوا وسيلة استراتيجية تتمثل في وسائل الإعلام واستعملوها كوسيلة للتواصل والتعبير عن مطالبهم وأهدافهم.

والإشكالية الصعبة التي تطرح نفسها على وسائل الإعلام هنا ما العمل؟ وما هو الموقف الذي يجب اتخاذه؟ هل يجب القيام بالتغطية وعرض

المطالب والأهداف؟ أم مقاطعة التغطية تماما وتجاهل الأعمال الإرهابية؟، وإذا قامت الوسائل المحلية بالمقاطعة هل ستتبعها وسائل الإعلام الأجنبية؟ وإذا لم تقم وسائل الإعلام بالتغطية من يضمن عدم تسرب الأخبار وانتشار الإشاعة؟.

أسئلة كثيرة ومختلفة ومتشعبة تمس جوانب تنظيمية وأمنية وأخلاقية يجب أن تطرح بجدية وتدرس بتأن لتجنب مشاكل قد تكون انعكاساتها وخيمة على المجتمع بكامله.

الأمر معقد ويتطلب التنسيق مع أجهزة الأمن والحكومة لاتخاذ القرار السليم ومحاولة المساهمة في إقصاء وتهميش أطراف تستعمل طرقاً غير شرعية وغير قانونية وغير أخلاقية لتحقيق أهدافها ومصالحها على حساب أمن وسلامة الأبرياء.

٤ . ٢ الابتزاز والاستغلال

من أهم الانتقادات التي وجهت لوسائل الإعلام في تعاملها مع الإرهاب أنها أصبحت طرفا مهما في أزمات وعمليات الإرهاب وأصبحت طرفا يُستغل لخدمة مصالح وأهداف قد تتعارض تماما مع الرسالة النبيلة للإعلام في المجتمع. فبقوتها وإمكاناتها الاتصالية الهائلة تعطي وسائل الإعلام فرصة ذهبية للإرهابيين للوصول إلى ملايين البشر محليا ودوليا للتعبير عن ما يريدونه. فالقنوات الفضائية والقنوات التلفزيونية الأرضية تصّعد الأزمات وتضخمها وتزيد من هلعها وخوفها وقوة آثارها وهذا من شأنه أن يخدم قضية الإرهابيين ويضع ضغوطا كبيرة وقوية على الحكومة للتنازل والتفاوض من مركز ضعف، حيث إنه بعد التدويل والإثارة

والتضخيم يجد صاحب القرار نفسه ضعيفا أمام تأثيرات الرأي العام على الصعيد الداخلي والدولي. والوصول إلى الرأي العام الدولي يعد من أهم أهداف الإرهابيين حيث محاولة الوصول إلى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من التنظيمات العرقية والإثنية وتجمعات الأقليات وغيرها. وهذه المعادلة الاستغلالية تعد من الممارسات السلبية التي تقوم بها وسائل الإعلام واضعة في الحسبان أنها تقدم خدمة جليلة للرأي العام وأنها تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية على أحسن وجه، إلا أنها في آخر المطاف تخدم قضايا بعيدة كل البعد عن المصلحة العامة ومصلحة المجتمع بأسره.

القرار هنا أخلاقي ومن واجب وسائل الإعلام أن تتخلص من أي اعتبار تجاري أو أي فكر تنافسي أو أي سبق صحفي لأن الموضوع أهم من ذلك بكثير حيث يتعلق بأمن الدولة وسلامتها وسلامة سكانها.

٤ . ٣ البعد الأخلاقي

على مسؤولي وسائل الإعلام النظر في ظاهرة التفاعل والتعامل مع عمليات الإرهاب بشيء من الحيطة والحذر والجدية والتعمق لأن فكرة حرية الصحافة والتدفق الحر للمعلومات والطاعة العمياء لمبدأ حق الفرد في المعرفة لا مجال لها عندما يتعلق الأمر بأمن المجتمع وسلامته. المطلوب هنا هو وضع مقاييس صارمة للتعامل مع الأعمال الإرهابية وإذا استطاعت وسائل الإعلام أن تهمش هذه الأعمال ولا تعطيها أية أهمية تذكر فإنها تخدم بذلك المجتمع بأسره وتقصي الإرهابيين وأعمالهم. في هذه الحالة لا يجب أن تفكر وسائل الإعلام بمنطق الربح والتجارة والتنافس ولا بمنطق الحرية وعدم تدخل الدولة في شؤونها الخاصة أو غير ذلك من الاعتبارات لوضع قيود وتوجيهات للتعامل مع الإرهاب.

إن ضرورة تعاون أجهزة الأمن والحكومة ووسائل الإعلام في كيفية التعامل مع الإرهابيين وتغطية نشاطهم مهمة جدا لتجنب عملية الاستغلال وتجنب الدعاية والتضخيم والإثارة. إن تضافر الجهود يؤدي إلى نجاح احتواء الإرهاب وإقصائه إعلاميا وهذا يعني موته ولأن الإرهاب بدون دعاية وإعلام لا يساوي شيئا ولا يحقق أهدافه ولا يستطيع أن يصل إل مئات الآلاف، بل الملايين من البشر.

فعندما تقوم وسائل الإعلام بتغطية الأعمال الإرهابية تقوم بتضخيم الأحداث وتجعلها علانية مشحونة بالانفعال والتوتر، وفي الكثير من الأحيان تؤدي هذه التغطيات وخاصة التلفزيونية منها إلى تعاطف الرأي العام مع الإرهابيين، وهنا تجد وسائل الإعلام نفسها أمام وضع لا تحسد عليه: العمل بحرية التعبير، والقيام بدور الإبلاغ والإخبار وإشباع مطالب الجمهور، وبين تسخير خدماتها الإعلامية للإرهابيين الذين يستعملون العنف والقوة للوصول لوسائل الإعلام ومنها إلى الرأي العام وإلى أكبر عدد ممكن من الجمهور داخليا ودوليا.وكما أسلفنا يجب التعاون والتنسيق بين الأطراف المختلفة لتهميش الإرهابيين وأعمالهم وهذا لصيانة المصلحة العامة وسلامة المواطنين وأمن الدولة.

٤ . ٤ وسائل الإعلام الغربية والإرهاب

بالنسبة لمعظم وسائل الإعلام الغربية وخاصة تلك التي تركز على الإثارة وعلى بيع الغرابة والعنف والجريمة فإن الإرهاب يعد مادة دسمة مربحة تساعد المؤسسة على زيادة المبيعات وجني أرباح طائلة (Brigitte 1. Nacos,1994). فالإرهاب أصبح لغة هذا القرن

وانتشـــر في جميـع أنحاء العالم، وتركز وسـائل الإعلام الغربيـة بدرجة كبيرة عـلى مـا يحدث في الـدول النامية والـدول الإسـلامية بدرجة كبيرة مسـتغلة الإثارة والجريمة لتكريس أفكار معينة والمحافظة على صور معروفة وتدعيم وضع راهـن فارض وجوده على العالم بأسره. ومع ظهور «الإسـلاموفوبيا» أصبحت وسائل الإعلام الغربية تتفنن في إيجاد علاقة وطيدة ما بين الإسلام والإرهـاب ومـا بين كل من يخـرج عن طاعـة أمريكا والغـرب والإرهاب. والغريب في الأمر أن المهتمين من الصحافيين والمختصين في شؤون الإسلام والشرق الأوسـط والعرب لا يفرقون بين أمـور كثيرة ويمزجون بين الدول والأمـم ومختلف المذاهب والاتجاهات في الديانـات والثقافات والحضارات المختلفة خاصة الحضارة العربية الإسلامية.

وانطلاقا من الصور النمطية والأفكار المسـبقة والمشـوهة تقوم وسـائل الإعـلام بتقديم أخبار ملونة الهدف منها النيل من العرب والمسـلمين وربط الإرهـاب بالإسـلام ومـا حـدث في «أوكلاهومـا» على سـبيل المثـال يؤكد الانحياز المقصود والمتعمد ضد العرب والمسـلمين، وكل ما يحدث من أعمال إرهابية في معظم الدول الأوروبية ينسب بالدرجة الأولى للعرب وللمسلمين دون سـابق إنذار أو بحث أو تحريات، وعندما تكشـف نتائج الاستجوابات المختلفـة والحقائق والأدلة القاطعة أن المسـلمين والعرب ليس لديهم علاقة بالموضـوع تتجاهل المؤسسـات الإعلاميـة غلطتها وتمر عليها مـرور الكرام وتنسـى الأضرار النفسية والسـيكولوجية والمادية التي تسببت فيها ولاتجرؤ على الاعتذار عن الأخطاء التي ارتكبتها في حق أمة أوديانة أوحضارة. وهنا تسـتغل وسـائل الإعلام الإرهاب لترسـيخ صور نمطية معينـة وتعمل على تأكيد تفوق الحضارة الغربية وتخلف باقي الحضارات.

ويبقى الصراع دائما بين الغرب الذي يريد بكل الوسائل والطرق والتصرفات غير الأخلاقية إقصاء الآخرين وفرض ثقافته وأفكاره وقيمه على العالم بأسره.

٤ . ٥ العرب والغرب ووسائل الإعلام

المتأمل في الإعلام العربي في السنوات الماضية وتعامله مع ظاهرة الإرهاب يلاحظ غياب استراتيجية واضحة وهادفة ويلاحظ أن وكالات الأنباء العالمية هي التي تحدد الأجندة والأولويات حسب ما يحلولها وحسب مفهومها للإرهاب وحسب قيمها ومعتقداتها وسياساتها وأيديولوجيتها. من الملاحظ كذلك غياب استراتيجية إعلامية عند الدول العربية ضحية الإرهاب الأمر الذي أدى إلى عدة مغالطات وإلى حجم كبير من التشويه والتزييف سواء للإسلام أو للعرب بصفة عامة.

ومن المعروف أن أحد الأهداف الرئيسة للإرهابيين هو الوصول للرأي العام والتأثير فيه لكسبه سواء محليا أو دوليا. وهنا نلاحظ التعامل العشوائي وغير المسؤول لوسائل الإعلام العربية مع الأحداث الإرهابية المختلفة، وفي بعض الأحيان نشكك حتى في أهداف ونوايا الكثير من المؤسسات الإعلامية العربية. وهنا نلاحظ أن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب جاءت في وقتها المناسب لتدفع بوسائل الإعلام العربية للتفاعل والتعاطي مع الأحداث الإرهابية بروح المسؤولية والمصداقية والموضوعية ودراية تامة بالخلفيات والأبعاد وعدم الخضوع والتبعية التامة لوسائل الإعلام ووكالات الأنباء الغربية. فوسائل الإعلام العربية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالدفاع عن العقيدة الإسلامية والحضارة العربية الإسلامية والعادات والتقاليد التي تتسم بالتسامح والمحبة والوئام وتفند فكرة الربط بين الإرهاب والإسلام.

لقد افتعلت وسـائل الإعلام الغربية ظاهرة «الإسـلاموفوبيا» وراحت تشـوه الدين الإسـلامي وتحرفه من خلال الأفلام والمسلسلات والتغطيات الإعلامية المختلفة وأضحى المواطن العربي المسـلم يقترن بالجريمة والسرقة والعنف، ومع الأسـف الشديد نجد وسـائل الإعلام العربية تنجر وراء هذا التيار وتتمسـك بمصطلحات فارغة اصطنعها الغرب مثل حقوق الإنسـان وحريـة الصحافـة وحرية الـرأي وحرية التعبـير وحرية المعتقـد وغيرها من المصطلحات التي يوظفها الغرب كما يشاء لخدمة مصالحه.

اعتمدت معظم وسـائل الإعلام العربية في تعاملها مع الإرهاب اعتمادا كليـا عـلى وكالات الأنبـاء العالمية ولم تجرؤ عـلى الخروج للميدان ومعايشـة الواقع ثم تقديمه للرأي العام سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، والأمثلة هنـا كثيرة كم هي وسـائل الإعلام العربيـة التي انتقلت بفرقها للاسـتقصاء والبحـث عـن الأعـمال الإرهابيـة في الجزائـر أو في مـصر؟، وكـم هـو عدد المؤسسـات الإعلاميـة العربية التـي قامت بدراسـات وأبحـاث ومتابعات موضوعيـة علميـة وتحليليـة للمشـكلة وخلفياتهـا وأبعادهـا؟، وهنا يكمن جوهر الإشـكال في العلاقة ما بين الإرهاب والإعلام؟ هل نكتفي بالتقديم أم أنه من واجبنا أن نقوم بالبحث والدراسـة والتنقيب وإعطاء كل ذي حق حقه وليس الاستسلام للإرهابيين وتوفير منبر لهم على طبق من ذهب.

وحتى تنجح وسـائل الإعـلام في مهمتها الاسـتراتيجية في التعامل مع الإرهاب يجب إنشـاء بنك معلومات مشـترك، ويجب إنشـاء قنـوات تعاون لتبـادل المعلومـات وتوفـير المعطيـات اللازمـة والضروريـة عن الشـبكات الإرهابيـة المختلفة من حيـث الخلفية والتكويـن والأيديولوجية والأهداف وإلى غير ذلك من المعلومات التي قد تتوفر لدى البعض وتغيب عن الغالبية

العظمى من وسائل الإعلام العربية. فما يجري من أعمال إرهابية في بعض الدول العربية الشقيقة عولج مع الأسف الشديد بطريقة عشوائية تنقصها الدقة في المعلومات والحدس الصحفي البارز، وجاءت معظم الكتابات حول ظاهرة الإرهاب مبسطة مسطحة خدمت الإرهاب أكثر مما أنها حاولت أن تقوضه أو تنير الرأي العام بطريقة عقلانية هادفة وناجحة عن خلفية الجماعات الإرهابية وأيديولوجيتها وأهدافها.

في خلفية الصراع الحضاري بين الشرق والغرب وخاصة في إطار تقويض الإسلام وتشويهه تأتي ظاهرة الإرهاب في الوطن العربي كالمبرر الضروري واللازم لإطلاق عنان الحقد والكراهية وكل أنواع وأشكال الصور النمطية على «بربرية العرب والمسلمين وكذلك جهلهم وتخلفهم وهمجيتهم». وكلما كانت هناك حادثة إرهابية في الغرب إلا ووجهت أصابع الاتهام للعرب وغالبا ما يسجن الشاب العربي المغترب في فرنسا أو في بلجيكا أو في أمريكا وغيرها من الدول الغربية الأخرى لا لشيء إلا لأنه يتميز بملامح العربي. وهذا ما حدث ويحدث في الكثير من الأعمال الإرهابية في الغرب رغم أن المسؤولين عن هذه الأحداث هم شبكات إرهابية غربية. أما ما يحدث من أعمال إرهابية في الدول العربية والإسلامية فحدث ولا حرج حيث نلاحظ هنا تفنن الغرب في تشويه كل ما يمت بصلة للعرب وللإسلام والمسلمين، وكأن السبب الرئيس في أعمال الإرهاب داخل الدول العربية هو الدين الإسلامي.

نخلص إلى القول إن العرب ومؤسساتهم الإعلامية بمختلف أنواعها وأشكالها وسواء كانت خاصة أم عامة مطالبة بوضع استراتيجية إعلامية فعالة تتناسب مع خطورة الظاهرة وأهميتها وانعكاساتها.

٦.٤ ظاهرة الإرهاب وإفلاس النظام الدولي

هل انقلب السحر على الساحر؟ وهل أكتوت اليد بالنار التي أوقدتها؟ أسئلة عديدة تخطر ببال الملايين من البشر. بعد أحداث ١١ سبتمبر من ٢٠٠١م، أصبح الإرهاب سلاحاً مهماً يستعمل في السياسة الدولية كما في المطالب الداخلية على مستوى كل دولة، ومن أشهر الأمثلة على ذلك منظمة الباسك في اسبانيا وجبهة تحرير كورسيكا في فرنسا والجيش الإيرلندي الجمهوري في أيرلندا، والقائمة طويلة.وبذلك أصبحت قوى عديدة ومختلفة تستعمل الإرهاب وتمارسه لتحقيق أهدافها ومطالبها ومما زاد الأمر خطورة ما يلي:

في السنوات الأخيرة نجد دولاً عريقة في الديمقراطية عانت الكثير من ويلات الإرهاب تؤوي الإرهابيين باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان واللجوء السياسي. وهكذا أصبحت لندن وباريس وبروكسل وبون وواشنطن من العواصم المحبذة للشبكات الإرهابية تجعل منها قواعد خلفية من أجل تجميع الأموال والسلاح وكل الوسائل الضرورية واللازمة لتنفيذ عملياتها. ونلاحظ هنا أن العديد من الأفغان العرب أستقبل بالأحضان في هذه العواصم وغيرها رغم الاحتجاجات المتكررة لدول مثل مصر والجزائر التي عانت الكثير من ويلات الارهاب خلال السنوات الأخيرة.

إن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، توحي وتشير إلى إفلاس النظام العالمي وضرورة إيجاد أكثر من قوة وتكتل لإدارته وكذلك ضرورة النظر في إعادة ترتيب القوى والآليات التي تحكم البشرية حتى يتمعن العالم بأسره ويسأل لماذا ضربت أمريكا بالذات دون سواها؟ وما هي أسباب الإرهاب؟ ومن يستعمل الإرهاب؟ وهل النظام الدولي العالمي نظام عادل ينصف الشعوب

والأمم؟ وماذا عن إرهاب الدولة الذي يمارسـه الكيان الصهيوني يوميا ضد أطفـال أبرياء أغتصبت أرضهم أمام مرأى ومسـمع العـالم بمنظماته وهيئاته ومؤسسـاته التي تتغنى بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ثم تنصر الظالم على المظلوم.

٤ . ٧ التلاعب الإعلامي والإرهاب الفكري

كشـفت أحداث ١١ سـبتمبر ٢٠٠١م، في الولايات المتحدة الأمريكية ومـن بعدها الحرب على الإرهاب عن الإرهاب الفكري الذي تمارسـه الآلة الإعلاميـة الغربية على عقـول الناس والبشر والرأي العـام، حيث أصبحت كلمـة العـرب والمسـلمين مرادفـة للإرهـاب وأصبحـت وسـائل الإعلام بمختلـف أنواعها تنسـج وتخيـط صورا نمطيـة وأنظمة فكريـة ومعتقدات تجعل من العربي ومن المسـلم معادياً للإنسانية وللبشرية وللأخلاق وللقيم السامية. والغريب في الأمر أن الآلة الإعلامية الغربية لم تطرح أسئلة جوهرية في تعاملها مع أحداث نيويورك وواشنطن، أسئلة مهمة ومحورية لو طرحت ستسـاعد من دون شـك على اكتـمال الصـورة الحقيقية لخلفيـات الأحداث وتداعياتهـا. لمـاذا ضرب الإرهاب أمريكا دون سـواها؟ لماذا لم تتحرك الآلة الأمريكيـة الغربية عندمـا كانت دول مثل بريطانيا وفرنسـا وبلجيكا وألمانيا تؤوي إرهابيين من مختلف الدول والجنسـيات تحت سـتار اللجوء السـياسي وحقـوق الإنسـان وحريـة التعبـير وغـير ذلـك...؟ لمـاذا لم تتفاعـل الآلـة الإعلامية الغربية مع إرهاب الدولة الذي يمارسه الكيان الصهيوني يوميا على الشعب الفلسـطيني؟ وهل تستطيع أمريكا اجتثاث الإرهاب والقضاء عليه بضرب الشـعب الأفغاني والقضاء على أسـامة بن لادن وغـزو العراق؟ هل تطرقت الآلة الإعلامية الغربية للأسـباب الحقيقية للإرهاب؟ هل تسـاءلت

الآلـة الإعلامية الغربية عن من هو الـذي صنع بن لادن «والأفغان العرب» و«المجاهدين» والجماعات الإسـلامية المسـلحة و«أمراءها» وغيرهم؟ وهل عالجت وسـائل الإعلام التناقضات القائمة على مسـتوى العلاقات الدولية وعلى مسـتوى منظمة الأمـم المتحدة والبنك الدولي وصنـدوق النقد الدولي والقائمة طويلة؟ كيف تجرؤ هذه الآلة على تفريغ قضايا وأحداث ومشكلات من محتواها الحقيقي ومن جوهرها والتركيز على الشكل والقشور فقط؟ إلى متى تبقى وسـائل الإعـلام العالمية تتلاعب بعقول النـاس وبمصيرهم؟ إلى متى تبقى هذه الوسائل تفبرك الواقع وتزيّف الحقائق من أجل مصلحة حفنة من أباطرة المال والسياسة وتجار الحروب؟

تلعب وسائل الإعلام دورا رئيسا في رؤيتنا وتصورنا للآخر وهذا وفق مـا تقدمه لنا مـن صور وأفكار عنهم، وما يقال عن الأفـراد يقال عن الدول والمجتمعات. فما نشـاهده في الأفلام وما نتصفحه في الجرائد والمجلات وما نشـاهده في التلفزيون وما نسـمعه في الراديو عـن المجتمعات الأخرى وعن شعوبها يحدد إلى حد كبير موقفنا من هذه الثقافات ومن هذه الدول وشعوبها وهذا نظرا لاعتبارات عديدة من أهمها أن معظمنا يعتمد على وسائل الإعلام لتكوين مخزون معرفي معين وصور ذهنية. وفي الكثير من الأحيان لا يستطيع الفـرد أن يصمد أمام ما يقدم له، يقف مستسـلما ولا يقـاوم بل يتبنى ويتقبل خاصة الأمور التي تخرج عن اختصاصه ومعارفه.

لقـد أكـدت الدراسـات العديـدة أن هناك علاقـة ارتباطيـة إيجابية بين الصـور الذهنيـة والنمطيـة حول الـدول وتأثيراتهـا في العلاقات السياسـية والاقتصاديـة والثقافيـة فيـما بينهـا. فهذه الصـور تؤثر في الـرأي العام الذي يؤثـر بـدوره في صنـع السياسـة الخارجية نحـو هـذا البلـد أو ذاك. وأغلب الظـن فإن الدولة التي تصوّر بطريقة سـلبية وتعرض بصـور نمطية وأفكار

مضللة متحيزة ستجني رأيا عاما سلبيا وبذلك ستكون في آخر قائمة الدول الصديقة والدول التي تتمتع بتبادل تجاري واقتصادي وثقافي معتبر، بل على العكس ستكون في أول قائمة الأعداء الذين تطبق عليهم سياسات التهميش أو الاحتواء والحصار الاقتصادي...الخ.

من هذا المنظور نحاول أن نلقي الضوء على سلوكيات وتصرفات وسائل الإعلام الغربية تجاه العرب. وهذه المسألة بطبيعة الحال ونظرا لأهميتها يجب أن تحظى باهتمام كبير من قبل الساسة العرب وأصحاب القرار السياسي لما تحتويه من أهمية استراتيجية. وفي هذا الإطار نلاحظ أن الأمة العربية تواجه منذ عقود عديدة من الزمن مواجهات وتحديات خطيرة ترتبط بصورتها القومية في وسائل الإعلام الغربية. والغريب في الأمر أن الدراسات التي عالجت موضوع صورة العرب في وسائل الإعلام الغربية جاء معظمها على يد باحثين غربيين، وقلة قليلة من العرب فقط اهتمت بدراسة هذه الإشكالية. وأكدت الدراسات والأبحاث العلمية في معظمها أن وسائل الإعلام الغربية وخاصة الأمريكية منها من صحافة وإذاعة وتلفزيون وسينما وحتى الكتب ترسم صورة مشوّهة وسلبية وغير صحيحة عن العرب في مختلف المجالات والمضامين. وهذه الصور النمطية تكون في معظم الأحيان نتيجة لأفكار مسبقة ولحقد على الأمة العربية ولجهل تاريخ العرب وحضارتهم وثقافتهم وأخيرا للصراع الحضاري بين الغرب والإسلام.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما هي الآليات والميكانيزمات التي تحكم التغطية الإعلامية للعرب في الوسائل الإعلامية الغربية وما هي المحددات التي توّجه تلك التغطية في هذا الاتجاه أو ذاك. إن اهتمام الغرب بتغطية الشؤون العربية ارتبط باكتشاف البترول بالمنطقة والحروب التحريرية التي خاضتها بعض الدول وكذلك القضية الفلسطينية ثم حربي ١٩٦٧م،

و١٩٧٣م، ثم ثورة الحجارة والانتفاضة في السنوات القليلة الماضية. وبطبيعة الحال فإن أي تغطية إعلامية تحددها عوامل عدة أهمها العلاقة التي تربط الدول العربية بالدول الغربية في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي... الخ وكذلك الأبعاد الثقافية والحضارية والدينية، فكلما كان هنالك تقارب في هذه العوامل كلما كان هنالك تفهم للطرف الآخر والعكس صحيح. وهذا يعني أن وسائل الإعلام هي مؤسسات تعكس النظام الذي تعيش فيه والتي هي جزء منه ولا تستطيع الخروج عنه والواقع هذا يتمثل في القيم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها وهذه القيم قد تتناقض مع مجتمعات وثقافات أخرى كما هو الحال بالنسبة للإسلام مثلا.

إن وسائل الإعلام مقيّدة بآليات سياسة الدولة حيث إنها بطريقة أو بأخرى تمثل هذه السياسة وتدافع عن النظام الذي تعمل في إطاره. فلو نأخذ الولايات المتحدة كمثال نلاحظ أنه خلال العقود الخمسة الماضية اتسمت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بولائها الأعمى لإسرائيل وعدائها الشديد للعرب. حتى أصبح نجاح المرشح للرئاسات الأمريكية مرهونا بولائه للوبي الصهيوني وللكيان الإسرائيلي وبتعهده ووفائه لخدمة الدولة العبرية. وهنا يأتي بدون شك دور جماعات الضغط والأحزاب السياسية واللوبيات التي تعمل جاهدة للتأثير في صناع القرار لاتخاذ الموقف الذي يخدم مصالحها وأهدافها. فالحركة الصهيونية عبر تنظيماتها المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تسيطر على الصناعات الثقافية ووسائل الإعلام ودور النشر وهذا عملا بتوجيهات وتوصيات برتوكول حكماء صهيون، والأخطر من هذا أن رؤوس الأموال الصهيونية توّظف في المقام الأول في وسائل الإعلام والصناعات الثقافية وفي الوسائط التي تؤثر في الرأي العام، فالنفوذ الصهيوني في وسائل الإعلام

الغربيـة وظف بطريقـة منظمة ومنهجية من أجل تقديـم صور ذهنية وصور قوميـة عن العـرب بما يخدم المصالـح الصهيونيـة بالدرجـة الأولى. وبطبيعة الحال ما يخدم المصلحة الصهيونية وهو تشـويه سـمعة العرب وتقديم صور نمطيـة تجعل الـرأي العام يتخـذ موقفا معاديا وسـلبيا ضد كل مـا هو عربي ومسـلم وهذا الرأي العام يسّهل بطبيعة الحال مهمة المشرع وصاحب القرار في عمليـة اتخـاذ إجراءات وقرارات تضر بالعرب وبالمسـلمين وبمصالحهم وتساند وتساعد الكيان الصهيوني بدون نقاش ولا مساءلة.

الـكلام عن مخرجات المؤسسـات الإعلامية يقودنـا للنظر في الضغوط التنظيمية والقوانين والأعراف والأحكام والقيم التي تسيّر العمل الصحفي. فالمؤسسة الإعلامية هي مؤسسة تجارية بالدرجة الأولى تمثل وتعبر عن البنية الفوقيـة والتي هـي عبارة عن جملـة المعتقـدات والقيم والعـادات والتقاليد وغيرها، والمؤسسة الإعلامية مطالبة بالمحافظة عليها وترسيخها. والصحافي مـا هـو إلا نتاج المجتمـع ونتاج هذه القيـم والتقاليد وبذلـك فإننا نجده من خلال الميكانيزمات التي تربطه بالمؤسسة الإعلامية يعمل على تثبيت وترسيخ شرعيـة النظـام والقيم التي تحكم هـذا النظام، وللعلم قـد تكون بعض هذه القيم أو المبادئ غير سليمة أو تتناقض مع القيم الانسانية العالمية.

ونظرا للضغوط المهنية المختلفة ولضيق الوقت ولسرعة العمل وتنفيذه يجد القائم بالاتصال نفسه في صراع دائم مع الزمن ومع هذه الضغوط الأمر الـذي يحرمه من التأمل ومسـاءلة الواقـع والآلية والوتيرة التي تسـير وفقها الأحداث. ونتيجة لكل هذا يذوب هذا الصحافي في النظام ويصبح جزءاً لا يتجزأ منه لا يفكر أبدا في تحديه أو رفضه أو مقاومته، وبذلك تصبح الصورة الذهنيـة والصـور النمطية عـن العرب جزءاً مـن المخزون المعـرفي والإطار المرجعي اللذين يملكهما هذا الصحافي ويتقيد بهما في عمله وإنتاجه.

وحتى مبدأ الموضوعية في الغرب كان دائما مرتبطا بعملية تنظيم الخبر وترتيب عناصره وإبراز مختلف وجهات النظر لكن دون مساءلة الأفكار المسبقة والأفكار القيمية والصور النمطية. فالموضوعية عندهم أصبحت عملية حسابية أكثر من أي شيء آخر. من أهم المشكلات التي تواجه التغطية الإعلامية للعرب هو التباين الثقافي بين العرب والغرب. فالقائم بالاتصال الغربي الذي يغطي منطقة الشرق الأوسط أو المغرب العربي لا يعرف الكثير عن تاريخ وثقافة العرب لكن أكثر من هذا فإنه يستند إلى أفكاره المسبقة وقيم وأحكام وتقاليد نظامه في تغطية العرب والمجتمع العربي. والكثير من هؤلاء الصحفيين الذين يرسلون إلى الشرق الأوسط لا يعرفون اللغة العربية. ومن غرائب وعجائب الإعلام الأمريكي أنه تجمع ثلاثمائة (٣٠٠) صحافي في طهران لتغطية أزمة الرهائن الأمريكيين ولم يكن ولا صحافي واحد من بينهم يعرف اللغة الفارسية فما بالك بالثقافة والحضارة الفارسية.

وحسب إدوارد سعيد فإن التشويه والتضليل والانحياز في تغطية العرب من قبل وسائل الإعلام الغربية إنما يعود بالدرجة الأولى إلى الصراع الحضاري والثقافي بين الغرب والإسلام. وقد ظهر هذا الصراع جليا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانهيار القطبية الثنائية حيث ظهر النظام الدولي الجديد متحديا الثقافات المختلفة في العالم وخاصة الإسلام. وجاء مصطلح «الإسلاموفوبيا» للتعبير عن الهستيريا التي أصيب بها الغرب ضد الإسلام بعد انهيار الشيوعية، حيث أصبح هذا الأخير يتصدر قائمة أعداء أوروبا وأمريكا. كما أكدت دراسات تحليل المضمون أن كتب التاريخ المدرسية وكتب الاجتماعيات في المدارس الأمريكية أسهمت هي بدورها في إيجاد فكر باطني معاد لكل ما هو إسلام وعرب، وكانت النتيجة أن الأمريكي

يتعرض منذ نعومة أظافره إلى جملة من الصور النمطية ومن الأفكار المضللة والمزيفة ضد العرب.

في ظل هذا التزييف والتشويه والتغطية السلبية للعرب من قبل الإعلام الغربي نلاحظ أزمة في الإعلام العربي في عملية تسويق صورة إيجابية وصورة تصحح هذا الخلل. فالإعلام العربي لم يحدد استراتيجية يستطيع من خلالها تقويم هذا الخطأ وتقديم البديل أو البدائل للرأي العام الغربي والدولي. فالصناعات الثقافية العربية مازالت ضعيفة جدا لم ترق إلى العالمية ولم تعرف كيف توّظف اللغات العالمية للوصول إلى الآخرين. والإعلام العربي كما لا يخفى على أحد يتخبط في دوامة من المشاكل والضغوط قد لا تؤهله للقيام بدور فعّال على الصعيد الدولي، أضف إلى ذلك أن الأنظمة العربية ركّزت جهودها في استخدام الإعلام كوسيلة للسلطة وتثبيت الشرعية والتحكم والمراقبة، ولم تول أي اهتمام للبعد الخارجي أو الدولي الذي من المفروض أن يكون من المهام الاستراتيجية للنظام الإعلامي في كل دولة عربية.

من خلال ما تقدم نخلص إلى القول إنه حان الأوان بالنسبة للعرب أن يستثمروا وأن يخصصوا ميزانيات معتبرة للصناعات الثقافية بمختلف أنواعها حتى يجدوا مكانة لهم بين الأمم ويمكن تحقيق هذا عن طريق الإنتاج المشترك والتحالفات والتكتلات في الميدان الإعلامي. أضف إلى ذلك أن السفارات العربية في الغرب والمراكز الثقافية والبعثات المختلفة بإمكانها أن تساهم إلى حد كبير في تسويق صورة عربية إيجابية تصحح الأفكار المسبقة والصور المزيفة والمشوهة وتعرّف الآخرين بحقيقة العرب وتاريخهم وأمجادهم فإلى متى يبقى العرب يخسرون معركة الصورة والرأي العام؟

٨.٤ الحرب على الإرهاب والدبلوماسية العامة

اخترقت الحرب على الإرهاب كل مقومات ومبادئ الحريات وكل الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية. فالإدارة الأمريكية استعملت الكذب والتعتيم والتضليل وكل أنواع الدعاية لتبرير غزوها لأفغانستان وللعراق وإيقاف عشرات الآلاف من البشر بدون حق وسجنهم في غوانتنامو بدون محاكمة. وهكذا امتزجت الديمقراطية الأمريكية بالأنظمة الشمولية وامتزج الإعلام بالدعاية والدبلوماسية العامة والبروباغندا وسقطت السلطة الرابعة في يد جهاز الاستخبارات المركزية والبنتاجون.

ثماني سنوات مرت على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، هذا التاريخ أحدث تغييرات جذرية في الخريطة السياسية العالمية وفي العلاقات الدولية وفي أمور كثيرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. كتاب «الكذابون الحكوميون، وزعماء من يهللون لوسائل الإعلام، والناس الذين يهتفون ضدهم» لإمي وديفيد غودمان في أحد اجزائه يقدم بالدراسة والتحليل والأدلة كيف أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية مليارات الدولارات لممارسة الخداع والتزييف لتبرير غزو العراق ولنشر معلومات مضللة حول أوضاع العراقيين تحت الاحتلال. وهكذا مارست الإدارة الأمريكية ما تسميه «الدبلوماسية العامة» لتجميل صورة الولايات المتحدة في العالم بعد ما اكتشفت بعد ١١ سبتمبر أن صورتها سلبية جدا ومعظم شعوب العالم لها فكرة سيئة عن ممارسات الولايات المتحدة في العالم. كما استأجرت الإدارة الأمريكية أقلاما في دول عديدة من العالم لإبراز دور أمريكا في محاربة الإرهاب والتخلص من الدكتاتوريين أمثال الرئيس صدام حسين. أما داخل الولايات الأمريكية فلقد استعملت مختلف أساليب القمع وكبت الحريات

العامة بحجة الحرب على الإرهاب وشملت هذه الطرق والسبل حتى من يتظاهر للدفاع ومناصرة قضايا كالبيئة وحقوق الإنسان والحريات الفردية وحرية الصحافة والتعبير.

فمنذ وصول إدارة بوش إلى السلطة وهي تستعمل طرقاً ووسائل مختلفة وعديدة للوصول للرأي العام من أهمها إخفاء الحقائق والتركيز على ما يدعم سياستها وقراراتها. ومن أهم الوسائل التي استعملتها إدارة بوش حملات علاقات عامة سرية لكسب ولاء وسائل الإعلام الأمريكية والأجنبية للترويج لسياساتها. فإدارة بوش كانت ومازالت تبذل قصارى جهودها لإقناع الشعب العراقي والرأي العام الأمريكي والعالمي أن الأوضاع في العراق أحسن بكثير الآن عما كانت عليه في عهد صدام. والواقع بطبيعةالحال غير ذلك تماما. فكل وسائل الإعلام المأجورة والموالية للبيت الأبيض أصبحت تتغاضى عن الواقع اليومي المر الذي يعيشه الشعب العراقي حيث تدنى مستوى الخدمات بمختلف أنواعها ناهيك عن انعدام الأمن وسوء المعاملة والظلم والجرائم وغيرها. وبدلا من كل هذا ركزت وسائل الإعلام على الأخبار الإيجابية التي تزخرف وتلون صورة أمريكا محليا وعالميا وخاصة في الوطن العربي كالأموال المخصصة للتنمية والتحول نحو الديمقراطية. ولجأت إدارة بوش إلى إنشاء ما يسمى بإدارة «العمليات الإعلامية» لإنتاج مقالات وتقارير صحفية تكتب باسم كتاب عراقيين لتضليل الرأي العام. هذه الإدارة والتي تنشط تحت مظلة البنتاجون خصصت لها مئات الملايين من الدولارات من أجل نشر الدعاية السياسية والخطاب الإعلامي الإيجابي والمحابي لأمريكا من أجل إخفاء السلبيات والتركيز على الإيجابيات.

كما أعتمدت إدارة بوش على المعارضة العراقية التي كانت تزودها بأخبار مغلوطة وزائفة واشتهر الجلبي بالحصول على أموال طائلة لتقديم

أكاذيب للأمريكيين من أهمها وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق ولقاء الرئيس صدام حسين بأسامة بن لادن ووجود علاقات وطيدة بين العراق والقاعدة. هذه الأخبار تداولتها وسائل الإعلام الأمريكية بدون مساءلة ولا تحقيق ولا تمحيص في مصداقيتها. ففي حربها على الإرهاب وتحولها لأفغانستان والعراق جندت إدارة بوش إمكانات كبيرة لتجميل صورتها في العالم كما جندت عددا كبيرا من الصحفيين واستخدمت السلطة الرابعة بوقا دعائيا للحكومة. وبذلك جندت وكالة المخابرات المركزية عددا لا يستهان به من الصحافيين في عملية التضليل والتبرير والتلاعب الإعلامي من أجل كسب الرأي العام ومن جهة أخرى ومقابل التقرب والشراء وكسب ود الصحافيين، استعملت إدارة بوش إجراءات أخرى للتخلص وإبعاد الصحافيين الجادين المعروفين بالتزامهم بقضايا الجماهير، وكانت هذه الطريقة تستخدم في المؤتمرات الصحفية للرئيس بوش حتى لا يتم إحراجه بأسئلة جدية مبنية على معطيات وحقائق من الميدان وعملت المؤسسات الإعلامية الكبيرة على تبرير فشلها في حربها على الإرهاب وتقديمه للرأي العام سواء في أمريكا أو في العالم على أنه نجاح.

اشتهرت امريكا بانتقادها الموجه للدول السلطوية وللاتحاد السوفيتي سابقا بسبب سيطرتها على وسائل الاعلام والتحكم فيها كما تشاء، وأكثر من ذلك تسخيرها لتقديم الواقع كما تريده السلطة وليس كما هو. المتتبع لحرب أمريكا على الإرهاب يلاحظ أن إدارة بوش أصبحت تتعامل مع وسائل الإعلام كالدول الشمولية وأصبحت تتعامل مع السلطة الرابعة وحرية الصحافة وحرية التعبير وكأنها الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية. ففي ظل إدارة بوش أصبح الصحفيون الأمريكيون عملاء لحكومتهم، بدلا من مراقبتها والوقوف عند تجاوزاتها واستقصاء الحقيقة

ومساءلة كل الإدعاءات، أصبحوا يهللون ويصدقون كل التقارير وكل ما يصرح به السياسيون والجنرالات. فوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية استطاعت ومن أجل كسب الحرب الإعلامية الموازية للحرب على الإرهاب تجنيد العديد من الصحفيين واستكتابهم لتزييف الحقائق وتضليل الرأي العام وتقديم ما يخدم سياسات إدارة بوش وتوجهاتها حتى وإن كانت على خطأ. قالت صحيفة نيويورك تايمز في هذه الفصيلة من الصحافيين ما يلي: «تكفي ضغطة واحدة على الزر لتعزف تلك الأبواق ولتصبح أداة لأوركسترا الدعاية بأية لغة وفي أي بلد من بلاد العالم طالما أن مزاج السي آي أيه يتقبل الاستماع إليها. ويدعم تلك الأبواق أوركسترا كبيرة من الصحافيين». فإدارة بوش لم تقتصر على «شراء» الصحافيين الأمريكيين بل تخطت ذلك إلى أنحاء العالم حيث أشترت الأصوات والعملاء من الصحافيين والمؤسسات الإعلامية لإسماع صوتها وإسكات أي صوت من شأنه أن ينتقد الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ . ٩ تساؤلات وإشكاليات حول العلاقة بين الإعلام والإرهاب

من خلال التحليل السابق نلاحظ بأن هناك صعوبة في ضبط وتحديد الإطار المنهجي والنظري والقيمي الضابط للعمل الإعلامي، وخصوصا التغطيات الإخبارية والإعلامية اليومية لأنشطة ومطالب الجماعات الإرهابية المحلية والعالمية.

من هنا، تتجلى لنا عدة تساؤلات وإشكاليات منهجية يصعب تحديد إطارها والإجابة عنها بشكل دقيق، وذلك نظرا لطبيعة العمل والدور

الوظيفي الذي يجب أن تلعبه وسـائل الإعلام الجماهيري في خدمة المجتمع، وكذلـك طبيعة التشريعات والقوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي المعمول بها: فما العلاقة ـ إن كانت هناك علاقة ـ بين وسائل الإعلام والإرهاب؟ ولماذا يركز الإرهابيون دائما على استغلال وسـائل الإعلام للوصـول للرأي العام المحـلي والـدولي؟ كيف يجب أن تتعامل وسـائل الإعلام مع هـذه الظاهرة؟ هل بالتغطية أم بالتعتيم؟ وهنا نواجه مشكلاً أخلاقياً عويصاً ومعقداً هل إذا قمنـا بتغطية الأحداث الإرهابية نخدم الرأي العام أم أننا نخدم الإرهابيين؟ وهـل التغطية تفيـد في شيء الرأي العـام؟ كيف يمكن لوسـائل الإعلام أن تحدد متى يجب تغطية حادث أو واقعة ومتى يجب تجاهلها؟ وإذا تقرر تغطية الخـبر كيـف يجب أن يعالج وبأي طريقة وما هـي الجوانب التي يجب التركيز عليهـا والجوانـب التـي يجـب تجاهلهـا؟ متى يجب عـلى الصحافة ووسـائل الإعلام الالتزام بكتـمان معلومات وأخبار إذا تسربت ونشرت قد تؤدي إلى انعكاسـات وخيمة؟ هذه التسـاؤلات والاستفسـارات يطرحها كل رئيس تحرير ورئيس قسـم ومسؤول في مؤسسـة إعلامية عندما يتعلق الأمر بتغطية الأحـداث والوقائـع الإرهابية؟ الموقـف أخلاقي بالدرجـة الأولى ويتطلب القرار الرشيد والمسؤول قبل كل شيء.

٤ . ١٠ ماذا يريد الإرهابيون من وسائل الإعلام؟

لـو نفترض أن عمـلا إرهابيا ما لم ينل اهتمام وسـائل الإعـلام المختلفة ولم يحـظ بأيـة تغطية تذكر، فهذا يعني أن الحدث كأنـه لم يكن وبذلك فلا أثر للعمل الإرهابي لا على الناس ولا على الجمهور ولا على الرأي العام ولا على صانعي القرار والمسؤولين و السياسيين ولا على الرأي العام الدولي والمنظومة الدوليـة. فمصـير الإرهـاب بدون وسـائل الإعـلام هو التوقـف والأفول.

فـما يريـده الإرهابيون من وسـائل الإعلام هو الحضـور الإعلامي والتغطية الإعلاميـة التي تركز عـلى الإثارة وعلى نشر الذعر والخـوف ونشر حالة من الرهب بين الناس وحثهم على محاولة معرفة ماذا حدث ولماذا حدث وما هي الدوافع والأسـباب وما هي المطالب وما هو عدد الضحايا وما هي الخسـائر المادية...إلخ. فبالنسـبة للإرهابيين، الأعمال الإرهابية هي الوسـيلة الوحيدة لإثـارة اهتمام الناس والـرأي العام وصانع القرار حتى يسـمع الجميع عنهم ويعرف مشـاكلهم وقضاياهم ومطالبهم. الإشـكال المطروح هنا أن وسائل الإعلام في العصر الحديث وفي المجتمعات الديمقراطية لا تستطيع أن تقاطع تغطية الأعـمال الإرهابية لأن دورها في المجتمع، وعملا بمبدأ حق الجمهور في المعرفـة، هو إخبار وإبلاغ الجمهور والرأي العام بكل الأحداث والوقائع محليـا ودوليا. من جهة أخرى، لا تسـتطيع الدول الديمقراطية أن تتدخل في شؤون وسائل الإعلام وتضغط عليها للعزوف عن تغطية الأعمال الإرهابية وهذا عملا بمبدأ حرية الصحافة.

حسـب بريجيـت ناكـوس (Nacos,1994:54) هنـاك ثلاثـة أهـداف تعمل على تحقيقها الجماعـات الإرهابية من خلال التغطية الإعلامية لأعمالها الإرهابية: أولا الحصول على الاهتمام من خلال نشر الخوف والرعب وعدم الأمـن والاسـتقرار بـين الجماهير المسـتهدفة. وكذلك كشـف ضعف وعقم وعـدم قـدرة الحكومة المسـتهدفة عـلى حماية مواطنيهـا من الإرهـاب. ثانيا، تهـدف هـذه الجماعـات ومناصروهـا إلى الحصول عـلى الاعـتراف بمطالبها وأطروحاتهـا وقضاياها. أما الهدف الثالـث للجماعات الإرهابية الدولية هو الحصول على درجة من الاحترام والشرعية في المجتمعات المستهدفة.

فيـما يتعلـق بموضـوع الاهتمام فـإن أي عمـل إرهابي يسـتقطب اهتمام وسـائل الإعلام مـن جهة، وبدرجـة أكثر اهتـمام الجمهور مـن جهة أخرى

حيث إنه يصبح أسير وحبيس كل ما تقدمه وسائل الإعلام المختلفة وخاصة المرئيـة منها عن تفاصيل الحدث الإرهابي. هـذه الأخبار والمعلومات تصبح ذات أهمية قصوى بالنسـبة للجمهور. من جهة أخرى، تعد وسـائل الإعلام هي المؤسسـات الوحيـدة ذات الإمكانـات والقدرات لجمـع الحجم الكبير مـن المعلومات ونشرها في أسرع وقت. هـذه المعلومات تكتسي أهمية حيوية وقصـوى ليس للجمهور فقط وإنما للمؤسسـات الخاصـة والعامة. وعندما يصبـح الجمهور عـلى دراية بالعمل الإرهـابي يصبح يبحث عـن المعلومات وتفاصيلهـا عن طريق الرجوع إلى محطات الإذاعة و التلفزيون والجرائد على مدار السـاعة لمعرفة آخر التطورات وآخـر التدابير لمواجهة العمل الإرهابي. هـذه العلاقـة الحميمة بـين الجمهور ووسـائل الإعـلام وهـذا الاعتماد على وسائل الإعلام تؤكده زيادة مبيعات الجرائد والمجلات والإقبال الكبير جدا على مشـاهدة القنـوات التلفزيونية والاسـتماع إلى المحطـات الإذاعية عندما تنفذ العمليات الإرهابية. فإذا أخذنا أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران سـنة ١٩٧٩م، كمثال نلاحظ أن الشـبكات التلفزيونية الرئيسة الأمريكية الثلاث (سي. بي. أس، أي. بي. سي وأن. بي. سي) خصصـت نسـب تـتراوح مـا بين ٤٠ إلى ٦٠ ٪ مـن النـشرات الإخبارية للحدث. أما من جهة الجمهور فكان الأمريكيـون يتابعـون الحدث أولاً بـأول طيلة أربعة عشر شـهرا بدون كلل أو ملـل. وخلال هذه الفترة تصـدرت الأزمة الإيرانية الأخبـار في القنوات الثلاث وكانت الحدث الأكثر تغطية على الإطلاق.

إن التغطيـة الإعلاميـة التي تحظى بهـا الأحداث الإرهابيـة والمقابلات التي تجريها القنـوات التلفزيونية والمحطات الإذاعيـة والصحف والمجلات مع رؤسـاء ومسـؤولي الجماعات الإرهابية وقادتهم تقدم خدمة جليلة تتمثل بالاعـتراف بهـم وبمطالبهـم حيـث يصبحون في مرتبـة السياسـيين وصناع

القـرار وصنـاع الأخبار في أوسـاط الجمهـور والرأي العـام، وتصبح لديهم علانيـة وحضور إعلامي وحضور في أذهان وأفكار الناس وفي الرأي العام. وهـذا ما يعني أنـه ومن خـلال تغطيتها للأحـداث الإرهابية بطريقة تتسـم بالإثـارة والإطنـاب والتفاصيـل والسـبق الصحفـي تقدم وسـائل الإعلام الإرهابيـين ومطالبهـم للـرأي العـام مـا يعنـي الاعـتراف بهـم وبقضيتهـم وأطروحاتهم وحججهم. فبالوصول إلى وسائل الإعلام وإلى الرأي العام لا يختلف الإرهابي عن رئيس الحزب السياسي أو الوزير أو العضو في البرلمان. حيث إنه يدخل في اتصال مباشر مع الجمهور ويطرح قضيته ورؤيته للأمور ووجهة نظره وحلوله وأفكاره. ومن دون أدنى شك سيجد هناك بين الملايين مـن يتعاطـف معه أو من يشـاطره الرأي خاصة من بين أولئك المهمشـين أو المحرومين أو الفاشـلين في حياتهـم. هذه الفئة تثأر لنفسـها بمناهضة النظام القائم والسلطة وكل مؤسسات الدولة والتعاطف مع الإرهابيين حيث ترى فيهم الوسـيلة لتغيير أوضاعهم وحل مشاكلهم. وسائل الإعلام تعطي إذن الصبغـة الإنسـانية للجماعـات الإرهابية كـما تعترف بهم كفاعلـين في النظام السـياسي لهـم قضايا ومشـاكل يطرحونها ولهـم وجهات نظـر وحلول لهذه المشاكل تختلف عن الأطروحات الرسمية للنظام ولمؤسساته المختلفة.

يرى البعض أن مجرد إجراء مقابلة تلفزيونية أو صحفية مع مسـؤول أو قائـد أو رئيس جماعة إرهابيـة هو اعتراف وإضفاء للشرعيـة على الإرهابيين ومطالبهـم. تـرى ناكوس أن عملية وآليـة مقابلة إعلامية مهـما كانت طبيعة الوسـيلة الإعلامية لشخصية ما سـواء كانت إرهابياً أو دبلوماسياً أجنبياً أو مسـؤولاً حكومياً، هي في الأسـاس نفس العملية. إن مجرد إجراء مقابلة مع إرهابي من قبل ممثل وسـيلة إعلامية محترمة والتعامل معه كشـخصية تساهم

في النقـاش العـام هـو الاعتراف الضمني بـأن ما يدلي به ومـا يقوله موضوع اهتمام وهذا ما يرفع الإرهابي إلى مستوى السياسي الشرعي.

٤. ١١ ماذا تريد الحكومة من وسائل الإعلام؟

تهـدف الحكومات إلى الحصول على التفاهـم والتعاون والولاء من قبل وسائل الإعلام بهدف الحد من أضرار الأعمال الإرهابية على المجتمع ومعاقبة الإرهابيين والمسـؤولين على الأعمال الإرهابية. تريد الحكومات من وسـائل الإعلام عنـد تعاملها مع الأعمال الإرهابيـة شرح وتقديم وتبني أطروحاتها ورؤاها ووجهات نظرها وليس تلك القضايا والأفكار التي تتبناها الجماعات الإرهابية. فوسائل الإعلام مطالبة بمساندة ودعم مساعي الحكومة من أجل توفير الأمن والاستقرار وحماية أرواح وممتلكات الأبرياء. ومن أهم أهداف الحكومات فصل الإرهابي عن وسـائل الإعلام و حرمانه من منبر إذا وصل إليـه قد يتلاعـب بعواطف وعقـول النـاس الأبرياء. كما تحـاول الحكومات التأثـير على وسـائل الإعلام مـن أجل تقديـم الإرهابيـين كمجرمين وعدم الاعـتراف بهم وبأطروحاتهم وأفكارهم وتضخيمهم وجعلهم مناضلين من أجل العدالة والحق ومحاربة الظلم والاسـتبداد. فاختطاف شخصية مرموقة أو تدمـير بنايـة أو اختطاف طائرة هي أعمال إجراميـة بغض النظر عن قضية الإرهابي.

في حالات اختطاف الرهائن تتمنى الحكومات استبعاد وسائل الإعلام وغيرها من ساحة الصراع، لكنها تتمنى من وسائل الإعلام تزويد السلطات بالمعلومات في حال وصول الصحافيين إلى موقع الرهائن. تحرص الحكومات على المحافظة على الهدوء بينما يهدف الإرهابيون إلى الحصول على العلانية من

خلال نشر التوتر والارتباك. كما تفضل الحكومات عدم التضخيم والتهويل واستثارة مشاعر وعواطف الجمهور وخاصة أقارب الرهائن والضحايا. لأن مثل هذه التغطيات تؤدي إلى ضغط جماهيري كبير على الحكومات لتقديم تنازلات للإرهابيين. تهدف الحكومات كذلك إلى وضع قيود وضغوط على وسائل الإعلام من أجل الحد من المعلومات والأخبار عن الرهائن التي قد تؤدي إلى قيامهم بالمزيد من الأعمال الإرهابية والتخريبية والإجرامية. تفضل الحكومات أن لا تكشف وسائل الإعلام عن خططها واستراتيجياتها لمكافحة الإرهاب أو تزويد الإرهابيين بمعلومات قد تساعدهم في تحقيق أهدافهم. كما تريد الحكومات من وسائل الإعلام الحذر من التضليل والتشويه الإعلامي الذي يمارسه حلفاء وأتباع الإرهابيين والمتعاطفين معهم. ومن أجل المصالح القومية الحيوية والأمن القومي تريد الحكومات من وسائل الإعلام التعاون معها.

٤ . ١٢ ماذا تريد وسائل الإعلام من تغطيتها للإرهاب؟

تريد وسائل الإعلام أن تكون دائما حرة ومستقلة عن أي ضغط خارجي سواء كان من قبل مالكي وسائل الإعلام أو المعلنين أو رؤساء التحرير أو الحكومة. تحبذ وسائل الإعلام دائما أن تكون سباقة لتغطية الحدث فالسبق الصحفي هو القاعدة الذهبية للنجاح. فوسائل الإعلام تهدف دائما إلى التواجد في مكان الحدث في الثانية التي يحدث فيها الحدث وبالإثارة والصفة الدراماتيكية الممكنة. وبالرغم من أن معظم وسائل الإعلام تحاول أن تكون مهنية ودقيقة وأن لا تستسلم للتضليل والتشويه، إلا أن محاولات الابتزاز والاستغلال وضغوط العمل والظروف الاستثنائية لإنجاز العمل قد تحول دون ذلك في العديد من الحالات. فالصحافي الذي يتعامل مع

قضايا الإرهاب يعاني من مشاكل عدة تصل إلى التصفية الجسدية إذا كانت التغطية الإعلامية لا تسير في الاتجاه الذي يريده الإرهابيون. من خلال تغطيتها للأعمال الإرهابية تحاول المؤسسات الإعلامية حماية حق المجتمع في المعرفة وذلك من خلال تقديم صور للضحايا وردود أفعالهم وردود أفعال أهاليهم ومواقف الشارع من الإرهاب ومطالب الإرهابيين وكذلك تقديم المعلومات التي تحاول الجهات الأمنية و الحكومية التعتيم عليها.

٤ . ١٣ اتجاهات جديدة للعمليات الإرهابية

شهدت السنوات الأخيرة تصاعد العمليات الإرهابية في العديد من دول العالم شملت المتقدمة منها والمتخلفة والديمقراطية منها وغير الديمقراطية. ومن مميزات الإرهاب في الآونة الأخيرة انتشار العمليات الإرهابية المجهولة الهوية والتبني والتي تفتقد كذلك إلى مطالب محددة. هذا النوع من الإرهاب يعطي مساحة أكبر لوسائل الإعلام للشرح والتفسير والتحليل وكذلك مواجهة الإرهاب ومحاربته على الأقل في الذاكرة الجماعية للمجتمع.

يتميز إرهاب القرن الحادي والعشرين باستغلاله الكبير لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والوسائل المتطورة لبناء شبكات عابرة للقارات وقنوات اتصال جد متطورة وهذا ما يعد تحديا كبيرا جدا لوسائل الإعلام لمتابعة أعمال الشبكات الإرهابية وانتشارها عالميا. كما يتميز إرهاب هذا العصر بالعنف الكبير حيث إن أعداد ضحاياه تعد بعشرات الآلاف. فمثال الجزائر خير دليل على ذلك حيث لقي ما يزيد على مائتي ألف شخص حتفهم.وما تخافه المنظومة الدولية هو إقدام الإرهابيين على استعمال الأسلحة المتطورة وأسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي سيعقد أكثر فأكثر مهمة وسائل الإعلام في تعاملها مع قضايا الإرهاب.

٤ . ١٤ الهجوم على الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية

تجدر الإشارة كذلك إلى أن تغطية الأعمال الإرهابية أدت إلى سقوط مئات الصحافيين قتلى على يد المجموعات الإرهابية. دول عدة كانت مسرحا للتصفية الجسدية للصحافيين كالمكسيك والفلبين وإسبانيا وكولومبيا والجزائر وروسيا والشيشان والعراق...الخ. في بعض الدول يعاني الصحافيون من محاولات الاختطاف والاغتيال والتصفية الجسدية من قبل الإرهابيين ويعانون كذلك من ضغوط وتهديدات ومشاكل عديدة من قوات الأمن والبوليس والشرطة وقوات خفية أخرى وهذا ما يجعل مهمة الصحافي خطيرة وصعبة ومعقدة ومحفوفة بالمخاطر والتحديات.

من مصلحة وسائل الإعلام والحكومة أن لا تُبتز وتُستغل وسائل الإعلام من قبل الإرهابيين لتمرير رسائلهم والترويج لمطالبهم والحصول على العلانية و الحضور الإعلامي. من جهة أخرى لا يجب المساس بحرية الصحافة، التي تعد أحد أركان الديمقراطية، باسم الأمن القومي والدفاع عن أمن وسلامة المواطنين وممتلكاتهم. يعد التواصل والتعاون بين الحكومة ووسائل الإعلام من العوامل المهمة والرئيسة في أي استراتيجية لمواجهة ومكافحة الإرهاب والمحافظة على الديمقراطية.

ما هو العمل والسبيل لتوفير المعلومة عن الأعمال الإرهابية للجمهور وعدم الوقوع في فخ الابتزاز والاستغلال من قبل المجموعات الإرهابية. أوصى تقرير لجنة العمل عن الإرهاب بما يلي :

١ـ التقليل من المقابلات الصحفية في حالات الرهائن.

٢ـ تأخير توزيع المعلومات الحساسة والمثيرة للفتن والمشاكل.

٣ـ الحد من تدخل وسائل الإعلام في شؤون الإرهاب.

٤ ـ العمل على توفير تغطية متوازنة وبعيدة عن الإثارة والتضخيم. (Combs.2003:155)

الإشكال الذي يطرح نفسه في موضوع الإعلام والإرهاب هو استحالة تجاهل وسائل الإعلام للأعمال الإرهابية. فمن حق الجمهور معرفة ما يجري من حوله وما يؤثر في أمنه واستقراره وسلامة حياته. من جهة أخرى، ونظرا لثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فامتناع وسائل الإعلام عن التغطية قد يفتح المجال أمام جهات عديدة للقيام بالعمل ما يؤدي إلى انتشار الإشاعة والتضليل والتشويه والتضخيم إلى غير ذلك. لكن، ومن دون أدنى شك أن تغطية الإرهاب تفتح الشهية أمام التضخيم والتهويل والإثارة ما يعني إرهاباً أكثر. وهكذا تبقى إشكالية العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومة والإرهاب علاقة معقدة، حساسة، والتعامل معها يبقى محفوفاً بكثير من المخاطر والانزلاقات والمشاكل. فتجاهل الأعمال الإرهابية من قبل وسائل الإعلام له سلبياته ومخاطره وتداعياته؛ ومن جهة أخرى نلاحظ أن تغطية أعمال الإرهابيين تقدم كذلك خدمات جليلة للإرهابيين قد لا يستحقونها وقد تكون مضرة بالمصلحة العامة وأمن واستقرار الدولة والمجتمع الدولي.

الفصل الخامس

واقع التجارب الوطنية في مكافحة الإرهاب

٥ . واقع التجارب الوطنية في مكافحة الإرهاب

أصبح الإرهاب من أهم اللغات والاستراتيجيات المستعملة في الدبلوماسية والسياسة الدولية الأمر الذي يحتم على دول العالم قاطبة التنسيق والتعاون من أجل مكافحته على كل المستويات والجبهات ـ فكريا، وعقائديا، وأيديولوجيا، ولوجيستيا، وماديا، ودينيا ـ بغرض إقرار السلام والأمن في العالم. المسؤولية مسؤولية الجميع ولا أحد في مأمن من بربرية وهمجية وغطرسة الإرهاب والإرهابيين، فالجميع معني به ولا أحد في مأمن منه.

٥ . ١ المساعي الأمريكية

دفعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الولايات المتحدة الأمريكية إلى زعامة وقيادة المنظمات والتجمعات الدولية لمحاربة الإرهاب. واستطاعت توظيفها في شتى المجالات لتحقيق أهدافها ومحاصرة الإرهابيين أينما كانوا وحيثما وجدوا، وركزت التجربة الأمريكية في محاربتها للإرهاب على استخدام الطرق الأمنية والعسكرية في العديد من المناطق من العالم: كأفغانستان والعراق. وكذلك تجفيف منابع الإرهاب من خلال المراقبة والمتابعة الدقيقة لحركة المال، والأشخاص والاتصالات، سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، لا سيما في أوروبا والمنطقة العربية والإسلامية.

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن محاربة الإرهاب لا يمكن أن تؤتي ثمارها؛ إلا إذا كان هناك تنسيق وتعاون مع مختلف بلدان العالم، وهذا ما دفعها للاهتمام بمختلف الطرق والسبل التي تكفل لها تعزيز مكانتها وتحسين

صورتها في العالم بشكل عام وفي المنطقة العربية والإسلامية بشكل خاصة، وأن مختلف الإدارات الأمريكية ارتكبت مجموعة من الأخطاء الجسيمة بحق العديد من القضايا العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية. ومن بين البرامج التي جاءت بها لمصاحبة حملتها الدولية لمحاربة الإرهاب «تقرير تحديات الألفية» الذي أعلنت عنه في مارس ٢٠٠٢م، إذ ربط هذا المشروع عملية محاربة الإرهاب على المستوى العالمي بمختلف المساعدات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وبناء مجتمع ديمقراطي خصوصا في المنطقة العربية.

وتقرر في هذا المشروع تخصيص خمسة بلايين دولار سنوياً للدول التي تقوم بإصلاحات اقتصادية وتطبق قيم الحكم الراشد، وتلتزم باستقلالية العدالة، وتقوم بإصلاحات سياسية لتكريس قيم الحرية.

وبالرغم من أن القائمين على هذا المشروع يؤكدون أنه تم التفكير والتحضير له قبل أحداث ١١ سبتمبر، لكن في الواقع الهجمات الإرهابية هي التي كانت الدافع والحافز وراء ظهوره كجزء من الشروط التي وضعتها الإدارة الأمريكية لتقديم المساعدات الاقتصادية للدول، خصوصا العربية لمحاربتها للإرهاب.

حاول هذا المشروع إرسال رسالة قوية، خصوصا للدول العربية، مفادها أن الممارسات الديمقراطية وتطبيق قيم الحرية والإصلاح السياسي والاقتصادي ستستفيد من مكافأة، متمثله في المساعدات الاقتصادية والدعم الدبلوماسي. وفي نفس السياق، أكدت وثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنة ٢٠٠٢م على ضرورة الاهتمام بتطبيق الديمقراطية في العالم لأن أكبر مستفيد من ذلك هي السياسة الخارجية الأمريكية.

كما أشارت نفس الوثيقة إلى أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لا بد وأن تهتم بتوسيع مساحة الديمقراطية والحرية في العالم، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم وتوظف برامجها المتعلقة بالمساعدات الاقتصادية لفرض الحرية والديمقراطية، بل لا بد من أن تساعد الجمعيات والمؤسسات والشخصيات والمجتمع المدني لتحقيق وتطبيق الديمقراطية بالطرق السلمية.

نلاحظ بأن المساعي الأمريكية لمحاربة الإرهاب، خصوصا في المنطقة العربية، هي مساع غير ثابتة تتحكم فيها المصالح المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي التي تقرر وتحدد الخطط والبرامج من دون مراعاة خصوصيات المرحلة ولا طبيعة المنطقة. فباسم محاربة الإرهاب تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض خططها وبرامجها التي تخدم في نهاية الأمر مصالحها المباشرة في العالم.

الاتفاقية العربية لمحاربة الإرهاب

أصبح الإرهاب ظاهرة القرن الحادي والعشرين حيث أضحى لغة الدبلوماسية والسياسة وجماعات الضغط والأحزاب السياسية ومختلف التيارات والأيديولوجيات للمطالبة بالحقوق والوصول إلى السلطة وتفتيت الدول والفيدراليات والاتحادات انطلاقا من مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة»، وعجزت المعاجم والقواميس والمنظمات الدولية على توحيد المعنى والمفهوم والمصطلح، وبذلك اختلف معنى الإرهاب من دولة إلى أخرى ومن أيديولوجية إلى أخرى.

والإرهاب ظاهرة قديمة قدم البشرية وقد استعملت عبر العصور والأجيال لتحقيق ما عجزت على تحقيقه وسائل التفاوض والدبلوماسية والطرق السلمية.

نلاحظ في السنوات القليلة الماضية انعقاد اجتماعات ومؤتمرات وندوات جهوية وقارية ودولية لدراسة مشكلة الإرهاب ومحاولة تشخيص أسبابها وخلفياتها وأهدافها...الخ ويرجع الاهتمام بهذه الظاهرة لخطورتها وانتشارها وصعوبة التحكم فيها سواء من طرف الدول الكبرى والعريقة في هذا المجال مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وغيرها من الدول العظمى أو دول العالم الثالث التي هي كذلك فشلت في العديد من المرات في التصدي لضربات الإرهاب والإرهابيين.

بالنسبة للمنظومة الدولية نجد بعض الدول عانت من الإرهاب وقاست من ويلاته والبعض من الدول الأخرى سخرت الإرهاب وتعاطت معه لتحقيق مصالحها ولضرب دول أخرى قد تتعارض معها وتتناقض مع سياساتها وأهدافها وأيديولوجيتها. بعض الدول لعبت بنار الإرهاب واستفادت من خدماته لكن بعد ذلك أصبحت من ضحاياه ودفعت الثمن غالياً.

ما هي العدة التي أعدتها الدول العربية لمكافحة الإرهاب ولماذا من أصل ٢٢ دولة عربية نجد ٨ فقط التي وقعت على الاتفاقية العربية لمحاربة الإرهاب وهذا بتاريخ ٧/ ٥/ ١٩٩٩م، (الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والبحرين، والجزائر، والأردن، وفلسطين، والسودان). وتأتي هذه الخطوة السياسية الاستراتيجية في الوقت المناسب وفي ظروف صعبة يمر بها العالم العربي بصفة خاصة والمنظومة الدولية بصفة عامة. وحتى الدول العريقة والمعروفة بأنظمتها القوية سواء سياسيا أو اقتصاديا ذاقت مرارة الإرهاب وعانت منه وتكبدت الكثير من خسائره. ونستطيع القول هنا إن الدول العربية تأخرت نوعا ما في التوقيع على هذه الاتفاقية ووضع استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب.

فبالنسبة للدول العربية هناك عدد منها عانى وما زال يعاني من ظاهرة الإرهاب، وهناك البعض من الدول العربية من تعاطى مع الإرهاب بطريقة أو بأخرى الأمر الذي عكّر الأجواء بين دول صديقة وشقيقة. وهكذا وبموجب اتفاقية مكافحة الإرهاب تستطيع الدول العربية أن تتبادل المعلومات وترسخ سبل التعاون الأمني والقضائي فيما بينها. وهذه خطوة جبارة إلى الأمام في سبيل تقويض الإرهاب والقضاء عليه نهائيا. فالاتفاقية جاءت لتعبر عن سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وكذلك جاءت لتضع الضوابط اللازمة للفصل ما بين ضمانات حق اللجوء السياسي واستغلال هذا الحق من قبل العناصر الإرهابية وتوظيفه لمصالحها. وهذه النقطة أثيرت في العديد من المناسبات بين مصر وبريطانيا ودول أوروبية أخرى وبين الجزائر وبريطانيا وبلجيكا وغيرها من الدول الغربية حيث إن العديد منها يمثل معقلا حقيقيا للعناصر الإرهابية للنشاط كما يحلو لها وعلى مختلف الأصعدة. فالاتفاقية إذن من شأنها أن تضع ضغوطا على الدول التي تموّل الإرهاب وتؤويه وتكون قواعد خلفية له.

ومن أهم ميزات الاتفاقية أنها فرقت ما بين الإرهاب وما بين الكفاح المسلح المشروع ضد الاحتلال والعدوان لاسترجاع الحقوق المسلوبة. وهكذا جاءت هذه الاتفاقية بعد ١٢ سنة من المجهودات المتواصلة ومن التشاور لتؤكد الالتزام بالمبادئ السامية وبأحكام الشريعة الإسلامية والتراث الإنساني الحضاري للأمة العربية، هذا التراث الذي يتميز بالتسامح والمحبة والمودة والتضامن. كما جاءت هذه الاتفاقية لتلتزم بالتراث العربي الأصيل الذي ينبذ العنف والإرهاب والأعمال الإجرامية بمختلف أنواعها وأشكالها، وكذلك الالتزام بالمواثيق والقوانين الدولية التي يحتكم إليها المجتمع الدولي.

جاءت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب كخطوة استراتيجية مهمة لتعزز سبل التعاون بين الدول العربية لمكافحة الجرائم الإرهابية على مختلف الأصعدة ، هذه الجرائم التي تهدد أمن الدول العربية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا. فجرائم الإرهاب التي ظهرت في بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة كادت أن تعكر أجواء الصداقة وعلاقات الأخوة ما بين الأشقاء العرب. فتعهد الدول العربية بعدم تنظيم وتمويل الإرهاب وارتكاب الأعمال الإرهابية أو المشاركة فيها يؤكد الإيمان الراسخ لجميع الدول العربية في أنها تلتزم بالقانون الدولي وبمبادئ حقوق الإنسان وبالدين الحنيف البريء من كل أعمال العنف والإرهاب والتخريب، حيث قال عز وجل ﴿...وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾(سورة البقرة).

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾(سورة النحل).

٥ . ٢ محاربة الإرهاب دولياً

عند الكلام عن محاربة الإرهاب واجتثاث جذوره في أي مجتمع، يجب أولا فهم هذه الظاهرة ودراستها دراسة متأنية ومنهجية وعلمية من جميع جوانبها والوقوف على أسباب ظهورها حتى يكون التعاطي والتعامل معها مبنيا على أسس علمية صحيحة بعيدة عن الارتجال والعاطفة.

فالخطوة الأولى لاجتثاث الإرهاب هي فهم الأسباب التي أفرزته ومن ثم القضاء عليها للقضاء على الإرهاب وهذا ما يتطلب في معظم الأحيان القيام بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي على الصعيد

المحلي والدولي. فالإقصاء والتهميش والكيل بمكيالين والجهل والفقر والاستغلال والإهانة والاسترقاق والاستعباد والظلم كلها عوامل تفرز الإرهاب وتفرز الأفكار الاستئصالية الإقصائية المتطرفة.

اختلفت دول العالم في تحديد السبل والطرق لمكافحة هذه الظاهرة واحتوائها. فالإرهاب ظاهرة عالمية لا تقتصر على دولة واحدة أو شعب بعينه وإنما هي ظاهرة عصفت وتعصف بالعديد من المجتمعات والدول على حد سواء، الفقيرة منها والغنية بدون تمييز ولا اختلاف.

ما هي الطريقة المثلى، أو ما هي السبل الناجعة لمكافحة الإرهاب حيث إنه ظاهرة تضر بالدول سواء على الصعيد المحلي أوالدولي، كما لا توجد دولة واحدة في العالم تستطيع أن تكون في مأمن من العمليات الإرهابية، لكن المشكلة الرئيسة التي تعترض مكافحة الإرهاب هي تلك الدول التي تستعمله كوسيلة وكأداة لتحقيق أهدافها السياسية والدبلوماسية وغيرها، فعلى المستوى العربي، وبعد اجتماعات عدة لوزراء الداخلية العرب لم تستطع الدول العربية أن تتفق على الاستراتيجية التي من شأنها أن تسهم في تقويض الإرهاب لماذا عدم الإتفاق ؟ والجواب بطبيعة الحال، هو أن نظرة وفلسفة الدول العربية تجاه الإرهاب ليست واحدة، وتعاملها مع الظاهرة يختلف من دولة إلى أخرى، لكن رغم كل هذا فإنه بإمكانها أن تقوم وتعمل الكثير من أجل تفادي الخسائر والانعكاسات المختلفة للإرهاب، وللوصول إلى الاستراتيجية المثلى يجب تشخيص أسباب الإرهاب محليا ودوليا، لأن الاقتصار على الأسباب الداخلية فقط لا يؤدي إلى نتائج من شأنها أن تقضي على الظاهرة بطريقة نهائية وجذرية وأهم التدابير والإجراءات التي يجب أن تأخذها هي:

- معالجة المشاكل الداخلية وإعطاء مجال واسع للمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية وتضييق الفوارق الطبقية، والقضاء على التهميش والإقصاء السياسي.

- الامتناع عن استعمال الإرهاب وتوظيفه لمواجهة دول أخرى أو إضعافها أو الانتقام منها (وتجدر الإشارة هنا ومع الأسف الشديد إلى أن بعض الدول العربية لعبت هذه الورقة).

- التضامن عربيًا في التضييق على الإرهابيين وتقديمهم للقضاء وفرض الحصار على كل حركة إرهابية في أي بلد عربي.

- لا يجب في أي حال من الأحوال محاربة الإر هاب بالإرهاب.

- يجب على الدول العربية أن تقتنع أن الجماعات الإرهابية في الوطن العربي تتستر بالدين الإسلامي وتستعمل حقوق الإنسان والحريات الفردية وغيرها لتحقيق أهدافها باسم هذه المصطلحات الرنانة، وهذه الجماعات في حقيقة الأمر لا صلة لها بالدين الإسلامي الحنيف ولا بالحرية ولا بالكرامة الإنسانية.

- على الإعلام العربي أن يلعب دوره المطلوب في تنوير الرأي العام بإضفاء الحقائق المستقاة من الواقع العربي بعيون عربية وليس بالاعتماد على تقارير وكالات الأنباء العالمية ووسائل الإعلام الغربية الأخرى التي يهمها التجريح وتشويه صورة العرب والمسلمين عندما يتعلق الأمر بأعمال إرهابية في دولة عربية.

- إن إدانة الأعمال الإرهابية لوحدها لا تكفي وإنما يجب أخذ التدابير العملية الميدانية اللازمة، لأن ما يحدث لدولة عربية معينة قد يحدث

لأي دولـة أخـرى وفي أي وقت وهـذا نظرًا لأن العمليـات الإرهابية يخطـط لهـا في غالـب الأحيان من الخـارج وعلى أياد أجنبيـة لا تكتفي بـضرب دولـة واحـدة فقط، وإنـما تخطط دائـما للانتقال مـن دولة إلى أخـرى بعـد ما تنهـي مهمتهـا في الدولـة الأولى. وهنـا نلاحظ غياب الموقـف العربي إزاء ما عانت منه الجزائر وهذا يعتبر خطأ اسـتراتيجيا فادحا قد يضر بالجزائـر وبالدول العربية الأخرى على المدى الطويل، فمعظـم الـدول العربية اكتفت بالتنديد وبقيـت تتفرج على الأحداث والأخطر من هذا أن معظم وسائل الإعلام العربية رددت وجهة نظر الوسـائل الإعلامية الغربية حول ما يجـري في الجزائر وهذا أمر خطير مع الأسف الشديد.

ـ دوليـا يجب عـلى الدول العربيـة أن تحدد الآليات التـي يجب أن تحكم التعامـل مـع الإرهابيـين ويجب مطالبـة الـدول الأوروبيـة التي تمثل القاعـدة الخلفيـة للإرهابيـين والتي تؤويهـم بمراجعة سياسـتها تجاه هـؤلاء المجرمـين، وقد نلاحظ هنـا أن دولـة مثل بريطانيـا أصبحت تؤوي أنواعاً وأشـكالاً وأصنافاً من الإرهابيين بحجة حقوق الإنسان وحـق اللجوء السـياسي: كما نلاحـظ أن دولا مثل فرنسـا والولايات المتحـدة الأمريكيـة قد تتعاطف مـع الإرهابيين وتسـتعملهم لتحقيق مصالحهـا، الأمر الذي يفتـح المجال أمام العناصر الإرهابية للتسـلح ولتبييض الأموال ولنشر الدعاية والثقافة المغرضة التي تخدم مصالحها والغريـب في الأمر أن وسـائل الإعلام الغربية تتهافت على اسـتضافة هؤلاء الإرهابيين كسياسيين معارضين وكمنظرين للعدالة الاجتماعية وللحريات الفردية ولحقوق الإنسان... الخ.

- يجب التعامل مع الإرهاب على أساس أنه ظاهرة دولية وليس محلية تخص دولة بعينها فقط، فالجماعات الإرهابية عادة ما تعمل وتتعاون مع تنظيمات دولية لها المال والوسائل والجاه والإمكانات وتتاجر في الأسلحة والمخدرات وغيرها وتعمل على تبييض الأموال. فالإرهاب يجب أن يُنظر له على أساس أنه جريمة دولية منظمة ذات أهداف لا إنسانية ولا أخلاقية ينميها الحسد والبغضاء والكراهية والعنصرية ولا علاقة له بالأديان وبالحريات الشخصية وحقوق الإنسان.

- على مستوى القانون الدولي يجب تحديد معايير صارمة وواضحة في تحديد من هو الإرهابي ومن هو المناضل أو الثائر الذي يستعمل القوة لاسترجاع حقوقه وكرامته وسيادة وطنه.

- ضرورة احترام ثقافة الغير وخصوصية الدول والحضارات والثقافات. فالغرب لا يجب في أي حال من الأحوال أن يفرض نظرته ورؤيته للأمور، وإنما يجب التعامل مع الظاهرة في إطار عالمي كوني يحترم الجميع.

- الإرهاب جريمة دولية خطيرة يجب أن يحسب لها ألف حساب ويجب أن تؤخذ بجدية، حيث إنها تعتبر من التحديات الكبرى للقرن الحادي والعشرين، ويجب على الدول العربية أن تحدد استراتيجيتها إزاء هذه الظاهرة وأن تتلاحم وتلم شملها قبل أن يفوت الأوان ويتفشى المرض وينتشر ويصبح من الصعب جدًا استئصاله والقضاء عليه.

٥ . ٣ التجربة المصرية في محاربة الإرهاب

لقد أسهم ظهور «تنظيم الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» في سنة ١٩٧٩م، في تطور الأعمال والأفكار الإرهابية في مصر وبقية العالم العربي، وقد تزامن ذلك باغتيال الرئيس أنور السادات في سنة ١٩٨١م. ومنذ ذلك الحين ونشاط الجماعات الإرهابية في تزايد؛ إذ شهدت مصر فترات عنف قوية خصوصا في سنوات ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥م، وكذلك في سنوات ١٩٩٧، و٢٠٠٤، ٢٠٠٥، و٢٠٠٦م.

وفي أغلب الحالات استهدفت الأعمال الإرهابية ضرب عصب الاقتصاد المصري والمتمثل في السياحة التي تمثل المصدر الأساس لدخل الدولة من العملة الصعبة. كما استهدفت الجماعات الإرهابية مختلف المنشآت والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية: كالبنوك والفنادق والمطاعم الفخمة والمصانع ومحطات النقل. وهذا ما يبرز بشاعة المخطط الذي يهدف إلى تدمير مصادر الدخل الاقتصادي وتخويف الأجانب من زيارة مصر أو الاستثمار فيها وخلق حالة من الخوف والرعب في أوساط الشعب المصري.

ويحدد أحمد أبو الوفاء في كتاب مشترك بعنوان «إستراتيجيات محاربة الإرهاب» (Yonah, Yonah, 2006 : 128) مجموعتين من الأسباب التي تفرز الإرهاب:

أولاً: الأسباب الداخلية والمتمثلة في الفقر وانتشار البطالة بين الشباب، وعدم احترام حقوق المواطن، وغياب المؤسسات الديمقراطية، وضعف الأحزاب السياسية والتنظيمات الأهلية خصوصا التي تعنى بقضايا الشباب.

ثانياً: الأسباب الخارجية والمتمثلة في الظلم الذي يقع على المسلمين في بعض المناطـق مـن العالم مـن دون تدخل خارجي أو أممـي لحمايتهم. كما أن عودة المجاهدين الأفغان (المصريين) إلى مصر قد سـاعدت في انتشار الأفكار الجهادية المعادية للسلطة والغرب.

وحسـب نفس الكاتب فإنه يتم تمويل الجماعـات الإرهابية المصرية عن طريـق جمـع التبرعات غير المعلنة، وإنشـاء بعض الـشركات الصغيرة، وقتل رجال الأمن لسرقة أسـلحتهم وعتادهم. كما تتلقـى هذه المنظمات الإرهابية دعـما ماديـا وتقنيا كبيرين مـن منظمات وتنظيـمات جهادية عالميـة منتشرة في أوروبا وأفغانستان وباكستان.

تأخـذ الأعـمال الإرهابيـة في مصر صـورا متعـددة، منها ما هـو محدود كالنهب والسـطو عـلى الممتلكات العامة والخاصة، ومنهـا ما هو ديني كقتل المسيحيين وتدمير الكنائس والمساجد، ومنها ما هو اقتصادي كتدمير البنوك والفنادق وقاعات السينما وقتل الأجانب في المطاعم والحافلات.

كـما تعمل الجماعات الإرهابية في مصر على السـيطرة على بعض المناطق الصغـيرة والنائيـة حيث إنها تدمـر كل المؤسسـات الأمنية الرسـمية فيها مما يسمح لها بفرض وجودها وسيطرتها على الأهالي العزل.

كـما قامت هـذه الجماعـات بقتـل العديد مـن السياسـيين والإعلاميين والمفكرين والمثقفين، سـواء من المسـلمين أو المسـيحيين الذين لا يشاطرونها الرأي بل وقفوا ضد مشاريعها الظلامية سعيا وراء الظهور الإعلامي وكسب رهان الحرب الإعلامية لإدراك هذه الجماعات الإرهابية أهمية توظيف وسائل الإعـلام الجماهيري لكسـب مؤيدين وأتبـاع وفي نفس الوقـت زرع الخوف واليـأس في المجتمع وتشـويه صورة مـصر إقليميا ودوليـا بإظهارها بأنها لا تستطيع حماية مواطنيها فكيف لها أن تحمي المستثمرين والسياح الأجانب.

٥ .٣ .١ طبيعة الحرب التي تقودها الجماعات الإرهابية المصرية

إن الحرب التي تقودها الجماعات والتنظيمات الإرهابية في مصر هي حرب مدمرة وشاملة لجبهات كثيرة لا يمكن حصرها للأسف نظرا لبشاعتها وتنوعها وخططها الجهنمية خصوصا الدينية والفكرية منها التي تضلل وتكذب وتخدر عقول الناس خصوصا فئة الشباب وهذا هو الأخطر، ويمكن حصر بعض هذه الجبهات كالتالي:

أولاً: الحرب الفكرية:وذلك بنشر الأفكار والأطروحات السياسية الكاذبة والمضللة والتي تبرز حججهم في محاربة الطغاة وأهدافهم لنشر العدل والتمكين للدين.

ثانياً: الحرب الدينية: نشر الفتاوى والكتيبات والخطب الدينية الكاذبة والمضللة للرأي العام؛ لأنها تبيح القتل والتعدي على أعراض الأبرياء وتكفير المجتمع بغير حق وإباحة أرواح السياح والأجانب والمسيحيين. وتكفير المسلمين.

ثالثاً: الحرب الاقتصادية: هدفها الأساس تدمير المنشآت والمصانع والشركات الاقتصادية والتجارية والخدماتية وتدمير مصادر الدخل القومي من العملة الصعبة بقتل السياح واستهداف الفنادق والمطاعم ودور السينما ومحطات النقل.

رابعاً: الحرب الاجتماعية: تسعى الحرب الاجتماعية التي تقودها الجماعات الإرهابية إلى زرع ونشر الخوف والرعب بين أفراد المجتمع وإضعاف هيبة مؤسسات الدولة اجتماعيا، خصوصا في المناطق النائية وإجبار الناس على التبرع لهم ومساعدتهم ماديا.

خامساً: الحرب الإعلامية: تعتبر الحرب الإعلامية من أهم الاستراتيجيات والأساليب التي يستعملها الإرهابيون لتحقيق أهدافهم حيث إنهم أدركوا أهمية نشر الخوف والرعب بين أفراد المجتمع باستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية. كما أنهم يحاولون إبراز قوتهم وأنشطتهم وفعاليتهم وتحديهم للدولة ومؤسساتها بما فيها المؤسسات الأمنية من خلال التغطيات الإعلامية لكسب التأييد الجماهيري ونشر أفكارهم وأيديولوجيتهم.

كما تسعى الجماعات الإرهابية إلى كسب حضور إعلامي كبير بواسطة قتل الصحفيين ورجال الإعلام ونشر الخوف بينهم بالتهديد بالقتل وقتل أسرهم واستهداف ممتلكاتهم وحتى مؤسساتهم الإعلامية.

سادساً: الحرب السياسية: إن خطاب الجماعات والتنظيمات الإرهابية يقوم أساسا على تكفير الحاكم مهما كان أصله أو دينه أو عمله. كما يصور النظام السياسي المصري بأنه ظالم وقائم على النهب والرشوة والمحسوبية وممارسة الديكتاتورية في أبسط الممارسات السياسية وأنه موال وخادم للمصالح الصهيونية والغربية في المنطقة وأن محاربته وقتل مواليه واجب شرعي، وأن إصلاح أوضاع البلاد والعباد يقوم على محاربة الطاغوت وقتل كل من يدافع عنه.

سابعاً: الحرب الثقافية : إن خطاب الجماعات الإرهابية تجاه المثقفين والفنانين والمفكرين والنخب المتعلمة مشحون بالكره والبغض لإدراكها قوة هذه الفئات والجماعات الفاعلة في نشر الوعي وقيم التسامح والأمن والاستقرار والوئام والمحبة بين أفراد المجتمع؛ ولمساهمتها الواسعة والفعالة في محاربة الأفكار الظلامية والمدمرة والإرهابية سواء في الأفلام، أو المسرح، أوالشعر، أو القصة، أو الرسم، أو الموسيقى.

ولقد قامت الجماعات الإرهابية بتدمير دور السينما والنوادي والمؤسسات الثقافية واغتيال المثقفين والمفكرين والفنانين ونشر الرعب والخوف بينهم بحجة أنهم كفرة وأنهم يروجون للرذيلة بدل الفضيلة وأنهم يدمرون أخلاق وفضائل المجتمع المصري وينشرون الثقافة الغربية المعادية للإسلام وقيم العروبة.

ثامناً: الحرب الأمنية: وهي أقوى جبهة تستهدفها التنظيمات والجماعات الإرهابية كمراكز الشرطة والجيش وقتل رجال الأمن وسرقة ونهب العتاد الأمني والأسلحة التي عادة ما يتم استخدامها في عملياتهم الإجرامية والإرهابية، والسطو على الممتلكات العامة والخاصة بحجة أن رجال الأمن والجيش كفرة وظلمة وطغاة في خدمة النظام الظالم وبالتالي فهم طغاة مثله يجوز قتلهم واستهداف ممتلكاتهم وأسرهم.

ومن هنا، يتبين مدى وحشية وبشاعة الأفكار والعمليات والأنشطة الإرهابية التي تستهدف مصر وخطورتها على مستقبل البلد ووحدته، بل إن هذه الأنشطة قد ساعدت بطريقة مباشرة في تقزيم دور مصر الريادي في العالم العربي والإسلامي وفي إفريقيا حيث إنها أصبحت منشغلة بشكل أكبر بشؤونها الأمنية والتنموية والسياسية الداخلية أكثر من انشغالها بالسياسة الخارجية ومساهمتها في حل مشاكل المنطقة.

٥. ٣. ٢ الاستراتيجية المصرية في محاربة الإرهاب

نظرا لقدم تعرض مصر للأعمال الإرهابية منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، ونشأة أولى التنظيمات والجماعات التكفيرية والجهادية فيها، وتعرضها المتواصل والمتكرر للأعمال الإرهابية، ووجود شخصيات منظرة للفكر التكفيري بها فإنها تمتلك تجربة عريقة وغنية في محاربة ظاهرة الإرهاب.

وترتكز الاستراتيجية المصرية لمحاربة الإرهاب على مقومات ووسائل وأنشطة مدروسة ومخطط لها مسبقا، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

أولاً: الاستراتيجية الدينية: تسعى هذه الاستراتيجية إلى دحض حجج وفتاوى الجماعات الإرهابية وتبيان مدى خطورة الفكر التكفيري والممارسات والعمليات الإرهابية. وإبراز الموقف الشرعي الرافض جملة وتفصيلاً لقتل الأبرياء والتعدي على الأعراض وممتلكات الآخرين، وقتل السياح والأجانب من المسلمين ومن بقية الديانات الأخرى.

كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى التأصيل الشرعي ونشر ثقافة السلم والحوار وقيم العيش المشترك ورفض استخدام العنف في شتى المجالات. وضمن هذه الاستراتيجية تقوم وزارة الأوقاف بمراقبة ومتابعة كل أنشطة المساجد ودور العبادة والجمعيات الدينية.

ثانياً: الاستراتيجية التشريعية: تسعى هذه الاستراتيجية إلى سن قوانين وتشريعات تعاقب على استخدام العنف والتعدي على الأرواح والممتلكات المادية والمعنوية ونشر الخوف والرعب في المجتمع. ولأول مرة في تاريخ مصر التشريعي الحديث تم سن قانون محاربة الإرهاب (رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م) والذي تناول تعريف الإرهاب والأفكار والأعمال والأنشطة والممارسات الإرهابية قانونيا، كما قام نفس القانون بتحديد العقوبات المناسبة لكل نشاط أو سلوك إرهابي.

ويعرف قانون محاربة الإرهاب (رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م) الإرهاب بأنه استخدام شتى طرق العنف والقوة لأذية الأفراد أو الجماعات وتهديد أمن وسلامة المجتمع. كما تضمن القانون مجموعة من

الممارسات والسلوكيات الإرهابية: كالانضمام إلى مجموعة إرهابية، تشكيل جماعة تهدد الأمن العام، الانضمام إلى الجماعات المحظورة، التحضير أو القيام بأعمال إرهابية...الخ.

ولقد جاء في المادتين رقم ٢ و٧ من نفس القانون أن جريمة الإرهاب يعاقب صاحبها بالإعدام أو السجن المؤبد ونفس العقوبة تقع على كل فرد يتعاون أو يتعامل مع أي جماعة إرهابية.

ثالثاً: الاستراتيجية الإعلامية: ركزت وسائل الإعلام المصرية على بشاعة الأفكار والأعمال الإرهابية وخطورتها على مستقبل البلد وخطورتها في زرع ثقافة الخوف والشر. كما أبرزت وسائل الإعلام الجماهيري قضية استهداف السياح والمستثمرين الأجانب وعلاقة ذلك بتشويه صورة المجتمع المصري دوليا. هذا المجتمع الذي يتميز بقيم التسامح والسلم واحترامه لقيم العيش المشترك واحترامه للأقليات الدينية والعرقية.

كما لعبت وسائل الإعلام المصرية دورا كبيرا في نشر الفتاوى والأفكار والخطب الدينية التي تدعو إلى السلم المدني ونبذ العنف وإبراز الوجه الحضاري والإنساني للإسلام الذي يدعو إلى الأخوة ويحرم القتل والتعدي على الآخر مهما كانت عقيدته وأصله وأفكاره وجنسيته.

رابعاً: الاستراتيجية التنموية: لايمكن محاربة الأفكار والممارسات والجماعات الإرهابية بواسطة البرامج الأمنية والتوعوية والقانونية فقط؛ وإنما تحتاج العملية إلى وضع برامج وخطط تنموية تشمل جميع مجالات الحياة اليومية. وتسعى الحكومة المصرية لمحاربة الفقر والأمية والبطالة والتهميش وهي مهمة جد صعبة تتطلب مشاريع

وخططاً مهمة، ذلك أن الأفكار الإرهابية تنمو وتنتشر بين الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة وبين الشباب العاطل عن العمل.

خامساً: الاستراتيجية الأمنية: تمتلك قوى الأمن قاعدة بيانات ومعلومات Database دقيقة عن مختلف الجماعات والتنظيمات والشخصيات الإرهابية أو المشتبه فيهم. وتستخدم مختلف قوى الأمن المصرية طرقاً أمنية عديدة لمحاربة الجماعات الإرهابية وإفشال خططها الجهنمية. هناك متابعة دقيقة للمشتبهين وشبكة لجمع المعلومات.

ولقد وقعت مصر على ما يقارب ١٥١ اتفاقية ومعاهدة وطنية وإقليمية ودولية لمحاربة مختلف أوجه وأنشطة الجماعات والتنظيمات والشخصيات الإرهابية. (Yonah, 2006 :134).

ولمصر علاقات واتفاقيات قوية مع منظمة الأنتربول Interpol تسعى من خلالها إلى الاستفادة من الخبرة الدولية وكذلك في تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالجريمة المنظمة والمنظمات والشخصيات الإرهابية.

سادساً: الاستراتيجية الدولية: إن الإرهاب ظاهرة عالمية لا تعترف بالحدود الجغرافية والسياسية؛ وبالتالي لا يمكن تناسي أو تجاهل التنسيق مع مختلف الجهات الدولية ذات العلاقة بهذه الظاهرة الخطيرة.

وتشارك مصر في معظم المؤتمرات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الهادفة إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمحاربة الإرهاب. ولقد وقعت مصر - سبق ذكره - على ما يقارب ١٥١ اتفاقية ومعاهدة وطنية وإقليمية ودولية لمحاربة مختلف جرائم وأنشطة الجماعات والتنظيمات والشخصيات الإرهابية.

على المستوى الدولي قامت مصر بالتوقيع والانضمام للاتفاقيات والمعاهدات التالية:

- اتفاقية جنيف لمحاربة الإرهاب لسنة ١٩٣٧م.
- اتفاقية طوكيو لسنة ١٩٦٣م، لحماية الملاحة الجوية من العمليات الإرهابية.
- اتفاقية مونتريال لسنة ١٩٨٨م، ضد استخدام العنف في المطارات.
- اتفاقية روما لسنة ١٩٨٨م، لحماية الملاحة البحرية.
- الاتفاقية الدولية لتحريم الأعمال الإرهابية باستخدام الطاقة النووية (نيورك ٢٠٠٥م).
- اتفاقية محاربة الجماعات الإرهابية الدولية (بلارمو ٢٠٠٠م).
- اتفاقية محاربة تمويل الجماعات الإرهابية (نيورك ٢٠٠٠م).

وفي أكتوبر ١٩٩٥م، قدمت مصر للجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة مقترحات لمحاربة ظاهرة الإرهاب دوليا، وقد تضمن المقترح مجموعة من النقاط الأساسية، وهي كالتالي:

- مناقشة موضوع الإرهاب سنويا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- تقديم السكرتير العام للأمم المتحدة تقريرا سنويا حول الأنشطة والعمليات الإرهابية في العالم.
- تشجيع التعاون والتنسيق الدولي لمحاربة الإرهاب.
- زيادة التعاون بين مختلف الوكالات والمنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب.

كما قامت مصر باستضافة وتنظيم عدة مؤتمرات وندوات محلية وإقليمية ودولية لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بالإرهاب، ومنها:

- المؤتمر الدولي لمحاربة الإرهاب (الإسكندرية سبتمبر ١٩٩٤م).
- المؤتمر الدولي للوقاية من الجريمة (القاهرة ١٩٩٥م).
- الجلسات التحضيرية للملتقى الإفريقي بكمبالا ١٩٩٤م.
- الجلسات التحضيرية لملتقى دول غرب آسيا بعمان ١٩٩٤م.

وعلى المستوى الإقليمي تلعب مصر دورا مهما في مختلف المنظمات والاتفاقيات الإقليمية والجهوية التي تسعى لمحاربة ظاهرة الإرهاب ولقد وقعت على الاتفاقية العربية لمحاربة الإرهاب (مايو ١٩٩٩م). كما قامت بتوقيع اتفاقية بغداد (رقمها ٥٣٠٣ سنة ١٩٩٣م) والمتعلقة بحماية الملاحة الجوية.

ومع مجموعة الدول العربية وفي إطار الجامعة العربية عملت مصر على التمييز بين مفهوم الإرهاب وحق الشعوب في المقاومة للحصول على استقلالها (قرار الجامعة العربية رقم ٦٣٤٥ ـ سبتمبر ٢٠٠٣م)، وفي نفس القرار أكدت الجامعة العربية رفضها ربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب.

كما عملت مصر على مستوى جامعة الدول العربية على التشجيع على إنشاء مجلس وزراء الداخلية العرب في سبتمبر ١٩٨٢م، وقد تمكنت كل من مصر والجزائر وتونس من إدراج ملف الإرهاب في مناقشات المجلس في يناير ١٩٩٥م، ومنذ ذلك التاريخ وقضية محاربة الإرهاب تناقش في معظم جلساته.

وعلى المستوى الإعلامي تم إدراج لأول مرة ملف محاربة الإرهاب عبر خطط إعلامية خلال دورة مجلس وزراء الإعلام العرب الـ ٢٦ المنعقد

في القاهرة سنة ١٩٩٣. وقام مجلس وزراء العدل العرب لأول مرة في سنة ١٩٩٤ بمناقشة قضية الإرهاب وقد تم التوقيع على أول اتفاقية لمحاربة الإرهاب في أبريل ١٩٩٨م.

٥. ٣. ٣ تقييم عام للاستراتيجية المصرية لمحاربة الإرهاب

أولاً: سياسة عدم الحوار

تتبنى مصر سياسة عدم الحوار أو التنازل أو التفاهم مع الجماعات الإرهابية وتعتبرهم مجرمين وخارجين عن القانون ولا بد من معاقبتهم والتشدد في محاكمتهم. وتمثل التجربة المصرية التجربة التي تتبنى الخط الراديكالي المتشدد مع الجماعات الإرهابية، إذ تعتبر ذلك هو الحل المناسب والأمثل للقضاء عليهم وتجفيف منابع الإرهاب بالقوة وعدم التنازل أو الحوار معهم؛ إذ لا حوار ولا تفاهم مع من يستخدم العنف والسلاح.

ثانياً: الخطط الإعلامية لنبذ الإرهاب

لقد أدركت السلطات المصرية أهمية استخدام وسائل الإعلام في عملية التوعية الاجتماعية بأخطار وأضرار الجماعات والأعمال الإرهابية. وتم وضع خطط إعلامية لنبذ العنف والإرهاب والجريمة وتوعية الجمهور بأخطارها وتشجيع الجمهور على المشاركة الفعلية في محاربتها؛ لأن محاربة الفكر الإرهابي هي مسؤولية الجميع. كما تم انجاز دراسات ميدانية لرصد آراء ومواقف الجمهور اتجاه قضية الإرهاب وموقفه من التغطيات الإعلامية بهدف تكييف وتطوير المضامين الإعلامية حتى تستجيب لحاجات ورغبات الجمهور الإعلامي.

ثالثاً: قطع التمويل على الجماعات الإرهابية

لتجفيف مصادر تمويل الجماعات والتنظيمات الإرهابية فقد تم تكوين فرقة مالية بالبنك المركزي المصري متخصصة في قضايا تمويل الجماعات الإرهابية، ولقد تم تشكيلها بقرار رئاسي رقم ١٦٤ من سنة ٢٠٠٢م. وتعمل هذه الفرقة على متابعة كل التحويلات والمعاملات المالية المشبوهة.

رابعاً: الوقاية خير من العلاج

لقد أدركت السلطات المصرية أهمية الوقاية من العمليات الإرهابية وذلك بوضع خطط وقائية تحمي المجتمع، ومن ذلك مثلا:

١ ـ تشديد مراقبة الحدود الجوية والبحرية والبرية ومختلف المطارات والموانئ. وتزويد مختلف نقاط العبور بأحدث أجهزة اكتشاف القنابل والمواد المتفجرة، والأسلحة، وكذلك تزوير الوثائق وجوازات السفر.

٢ـ منع وتشديد العقوبة على كل من يملك أسلحة.

٣ـ المادة ١١ من قانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٢م، والمتعلق بنظام الجمعيات غير الحكومية تمنع إنشاء أو الانضمام لجمعيات تدريب عسكري.

٤ ـ يمكن لقاضي التحقيق السماح للأجهزة الأمنية بمتابعة ومراقبة كل المكالمات الهاتفية والمراسلات الإلكترونية المشبوهة.

خامساً: سياسة العفو

في بعض الحالات تقبل قوى الأمن المصرية توبة بعض الإرهابيين وهذا لتحقيق مجموعة من الأهداف، وهي كالتالي:

١ ـ الحصـول على معلومـات اسـتخباراتية وأمنية تسـاعد على القبض وإفشال مخططات الجماعات الإرهابية.

٢ ـ تمكين التائبين من الرجوع إلى المجتمع والمساهمة في بنائه وخدمته.

٣ ـ تشـجيع مجموعات أخرى من الإرهابيين على نبذ العنف والرجوع إلى حياتهم العادية والاجتماعية.

٤ ـ خلق صراعات وفتن داخل الجماعات الإرهابية.

مـن خـلال كل ما ذكرنـاه يتضح لنا جليـا خبرة وتجربة مـصر في محاربة ظاهـرة الإرهـاب، وكيف أنهـا اسـتطاعت أن تكـون قاعدة بيانـات مهمة، وتوظـف وسـائل الإعلام الجماهـيري في عملية التوعيـة والتثقيف لنشر قيم السـلم والعيش المشـترك، وتسـن قوانين وتشريعات صارمة وفعالة، وتقوم بالتنسـيق مـع المنظـمات والجهـات الرسـمية الإقليميـة والدوليـة في محاربـة الإرهاب.

ويبقى أكبر تحد يواجه مصر في محاربتها للإرهاب هو ضمان تنمية شاملة ومستدامة تضمن العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة للجميع.

٥ . ٤ التجربة الجزائرية في محاربة الإرهاب

تعتـبر تجربـة الجزائر في محاربـة الإرهاب تجربـة فريدة مـن نوعها وهذا راجع بطبيعة الحال لبشـاعة ووحشـية الأعمال الإرهابية التي ذهب ضحيتها مـا يقـارب ٢٠٠,٠٠٠ قتيـل ومئـات الآلاف مـن المعوقـين والمشرديـن واليتامـى والأرامـل والمفقودين والمهجريـن، إضافة إلى الدمـار والتخريب الوحشي الذي لحق العديد من المؤسسـات والمنشـآت الاقتصادية والتجارية

والاجتماعية والرياضية وتدمير المنازل والجسور وأعمدة الهاتف والكهرباء وحرق الغابات والأشجار المثمرة وتخريب الطرق والسكك الحديدية وآبار المياه الصالحة للشرب حيث قدرت هذه الخسائر بعشرات المليارات من الدولارات.

ما شهدته الجزائر في فترة التسعينيات من قتل وتعذيب وتعد على الأعراض والحرمات لا إنساني ولا يصدقه العقل البشري ولا يمكن وصفه، حتى الطبيعة لم تنج من بربرية ووحشية الأعمال والأنشطة الإرهابية. القتل العشوائي والبربري لم يستثن الرضع ولا النساء الحوامل ولا الأطفال ولا الأبرياء وحتى الحيوانات الأليفة في المزارع والمناطق النائية.

لم تستهدف الأعمال الإرهابية قوى الأمن والمؤسسات الرسمية فقط بل شملت كل الفئات والقطاعات الاجتماعية من دون تمييز بل أصبح الخوف من الانفجارات في الأماكن العمومية بما فيها المساجد والحافلات والشواطئ والأسواق الشعبية والمطارات هاجس كل جزائري.

واستطاعت مختلف التنظيمات والجماعات الإرهابية أن تزرع ثقافة الخوف والرعب واليأس بين مختلف الفئات الاجتماعية التي لا تملك أي وسيلة للدفاع عن نفسها. واستهدفت الاغتيالات رجال السياسة كالرئيس الراحل محمد بوضياف، والوزير الأول السابق في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد قاصدي مرباح، وشخصيات كثيرة من السياسيين والإعلاميين والمثقفين والمفكرين وعلماء دين ورجالاً من المعارضة ومن الفنانين ومن المجتمع المدني والقائمة طويلة لا يمكن حصرها.

فبعد فترة الاستعمار الفرنسي التي دامت أكثر من ١٣٢ سنة والتي تعتبر أسوأ مرحلة في تاريخ الجزائر لما خلفته من آثار وخيمة في كل المجالات

والقطاعات، لم تشـهد الجزائر أسـوأ وأصعب فترة في تاريخها الحديث كفترة تسـعينيات القرن العشرين، التي سـتبقى محفورة في الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري.

٥ . ٤ . ١ أسباب ظهور الإرهاب في الجزائر

فكرة الإرهاب فكرة دخيلة على المجتمع الجزائري الذي يتسم بالتسامح وقدرته على الصبر وتحمل مصاعب الحياة. وقد تعود جذور ظاهرة الإرهاب في المجتمـع الجزائري إلى فـترة ثمانينيات القرن العشرين عندما ظهرت جماعة مسـلحة بقيـادة «بويعـلي» وقد كان ضابطـا في الجيش النظامـي الجزائري تم انشـق عنه وأعلن الجهاد ضد الحكومة الجزائرية ومؤسساتها لتطبيق الشريعة الإسلامية. ولقد تم القضاء عليه ومحاكمة أتباعه. وفي بداية تسعينيات القرن العشرين بدأت هناك بوادر ظهور جماعات وتنظيمات إرهابية ارتبط ظهورها بعوامل عديدة ومعقدة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ماهو اجتماعي.

أولاً: الأسباب السياسية

بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨م، التي أدت إلى إصلاحات سياسـية عميقة ومنهـا تعديـل الدسـتور (١٩٨٩م)، والـذي فتح باب المشـاركة السياسـية لجميع الفئـات والأحزاب والتنظيمات السياسـية وظهور الجمعيات الأهلية غير الحكومية، والصحف «المسـتقلة» عن السلطة ولو نسبيا (قانون الإعلام ١٩٩٠م)، والتنظيمات النقابية في مختلف القطاعات.

بعد فوز الجبهة الإسـلامية للإنقاذ (FIS) بزعامة عباسي مدني وعلي بن حـاج في سـنة ١٩٩٢ في الدورة الأولى مـن الانتخابـات البرلمانية تم توقيف

المسـار الديمقراطي وإلغـاء نتائـج الانتخابات بحجة أن المشروع السـياسي للجبهـة الإسـلامية للإنقاذ سـيدخل الجزائر في دوامة مـن التطرف والحكم التيوقراطي الذي سـيقضي عـلى الديمقراطية الفتية. ومن ذلك الحين دخلت الجزائـر في دوامة من العنف والتخريب والقتل العشـوائي للمدنيين ورجال الأمن وتخريب المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هنـاك اتجاه يعتـبر أن توقيف المسـار الانتخابي قد أعطـى حجة للجناح المتطرف داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وخارجها، خصوصا من المجاهدين الأفغان (الجزائريين) لرفع السـلاح وإعلان العصيان على مؤسسات الدولة بحجة أنه لا يمكن إحداث تغييرات سياسية في الجزائر إلا باستخدام العنف والقوة، ومن ثم ظهرت تنظيمات وجماعات مسـلحة إرهابية هدفها الأساس الإطاحـة بنظام الحكم القائم. بينما يعتبر الاتجاه الثاني المدافع عن مؤسسـات الدولة الدسـتورية بأن توقيف المسـار الانتخـابي كان ضرورة لإنقاذ الجزائر مـن براثن التطرف السـياسي الـذي كان يهدف لقيام دولة إسـلامية. وكانت النتيجة مريرة وحزينة وخطيرة مازال الشعب الجزائري ومؤسساته يعاني من تداعياتها وانعكاساتها إلى يومنا هذا.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية

بالرغـم من غنى الجزائـر بالثروات الطبيعية والمنجميـة والغاز الطبيعي والبترول وشسـاعة الأراضي الزراعية وشريط سـاحلي يقدر ب ١٢٠٠ كلم وكادر بـشري مكون ومدرب وموقع جغرافي ممتـاز وخبرة في مجال الصناعة والتجارة والزراعة والتكوين؛ إلا أنها لم تتمكن من توفير تنمية شاملة ونهضة اقتصاديـة تضمن الحيـاة الكريمة لكل أفراد المجتمع. إن الانتشـار النسـبي للفقر والبطالة خصوصا عند الشـباب وخريجي الجامعات ومعاهد التكوين

وغلاء المعيشة وانتشار البيروقراطية في مجال الاستثمار والتجارة وانسداد الأفق أمام بعض الفئات الاجتماعية المعوزة قد ساعد في خلق بيئة مشجعة على تبني الأفكار الإرهابية.

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية

بعد أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨م، والتي أدت إلى إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة والدخول في الاقتصاد الحر وتطبيق الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي، ومختلف الاتفاقيات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتجاري التي فرضتها منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي على الجزائر أدى ذلك إلى أفول الطبقة الوسطى وأصبحت هناك طبقية غير طبيعية في مجتمع لم يعرف من قبل إلا التجربة الاشتراكية التي لا تعترف بوجود الطبقية والاستثمار الحر والملكية الخاصة، أما قبل ذلك فلم يعرف المجتمع الجزائري من الاستعمار الفرنسي سوى الفقر والحرمان والطبقة البورجوازية الفرنسية والأوروبية فقط، وبالتالي فإن الطبقية هي مفهوم جديد في القاموس الاجتماعي الجزائري.

إن ظهور أصحاب المليارات بين عشية وضحاها قد ولد نوعاً من الحقد والكراهية وعمق الانقسامات الاجتماعية وجعل الثروة تتمركز في أياد معدودة وبقية المجتمع يعاني من غلاء المعيشة والبطالة مما ولد روح الانتقام والكره الطبقي، خصوصا وأن نسبة معتبرة من الشباب لا تملك أساسيات الحياة من بيت، وسيارة، ووظيفة وتعيش على مساعدات الأسرة فقط.

رابعاً: الأفكار الدخيلة

لم تعرف الجزائر وبلدان المغرب العربي الكبير في تاريخها القديم أو المعاصر الفكر التكفيري وكانت ولا تزال لا تؤمن إلا بالقيم الدينية الداعية

إلى التسامح والسلم والتعايش الإيجابي بين مختلف المذاهب والأفكار والممارسات الإسلامية لكن مع بداية منتصف الثمانينيات بدأ الخطاب الديني التكفيري يدخل إلى الجزائر عبر قنوات عديدة وبدأ يتسرب إلى بعض المساجد والأحياء الشعبية وتزامن ذلك مع النجاحات التي حققتها الجماعات الجهادية الأفغانية ضد الاتحاد السوفيتي، مما أعطى شرعية وتزكية أكبر لهذا الخطاب. وبحكم الانفتاح الديمقراطي بعد أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨م، دخلت الكثير من الكتب والأشرطة السمعية والبصرية والخطب الداعية إلى التكفير وتبني الجهاد كوسيلة من وسائل تغيير السلطان وإقامة دولة الإسلام. وقد تأثر بعض الشباب خصوصا في الأحياء الشعبية الفقيرة بهذا الخطاب.

٥ . ٤ . ٢ الحرب التي تقودها الجماعات الإرهابية الجزائرية

لقد واجهت الجزائر وتواجه أكبر حرب إرهابية في نهاية القرن العشرين حرب لم تفرق بين مدنيين عزل من نساء وأطفال وبين رجال الأمن ووحدات الجيش الكل مستهدف، وكانت سنوات منتصف التسعينيات في القرن الماضي أسوأها، فأحياء وقرى ومجمعات سكانية أُبيدت بأكملها. وفي هذا السياق، يمكن حصر بعض الجبهات الإرهابية التي كانت تعاني منها الجزائر على النحو التالي :

أولاً: الحرب الفكرية

والقائمة على الفكر التكفيري والخطب الداعية إلى محاربة النظام وإسقاطه لأنه ظالم ويدافع عن المصالح الفرنسية والغربية ولا يحكم بما أنزل الله.

ثانياً: الحرب الدينية

والمتمثلة في نشر الفتاوى التي تبيح القتل والتعدي على الحرمات وتكفير المجتمع وتحليل قتل المدنيين وتكفير المسلم.

ثالثاً: الحرب الاقتصادية

لقد استهدفت الجماعات والتنظيمات الإرهابية تدمير البنى الأساسية للاقتصاد الوطني بتدمير السكك الحديدية وقطع الطرقات وقطع خطوط الهاتف والكهرباء والجسور وحرق المحاصيل الزراعية وتدمير المنشآت الاقتصادية.

رابعاً: الحرب الاجتماعية

نجحت الجماعات الإرهابية في نشر ثقافة الخوف بين مختلف الفئات الاجتماعية خصوصا في الأحياء الشعبية والفقيرة؛ إذ كانت في كل فترة زمنية تستهدف حيا من الأحياء الشعبية أو مجموعة مهنية كالمدرسين، أو المحامين، أو المزارعين، أو الصحفيين...الخ فكانت في كل فترة تركز على فئة اجتماعية أو مهنة من المهن بالقتل والتخويف. وقد وصل بهم الأمر إلى مطالبة أولياء الأمور بعدم إرسال أبنائهم للمدارس والثانويات.

وفي منتصف التسعينيات استطاعت الجماعات الإرهابية أن تزرع وتنشر الخوف والرعب بين أفراد المجتمع وأن تتحدى مؤسسات الدولة.

أيضاً استطاعت أن تجبر السكان العزل خصوصا في المناطق الجبلية والريفية والنائية على تقديم المساعدات المادية مما جعل هؤلاء الأهالي في موقف حرج أمام قوات الأمن التي في بعض الأحيان كانت تتهمهم بالتواطؤ مع الجماعات الإرهابية.

خامساً: الحرب الإعلامية

بشاعة المجازر والخراب البربري وصور الرضع مقطوعي الرؤوس وحتى صور الحيوانات الأليفة التي كانت تقتل بأبشع الطرق، تناقلتها وسائل الإعلام العالمية وكان هدفها توصيل رسائل قوية للرأي العام المحلي والعالمي عن قوة هذه الجماعات وقدرتها على البطش والقتل كما استخدمت الجماعات الإرهابية حرب البيانات الإعلامية التي تشرح فيها خططها وأهدافها وتبنيها للعمليات التخريبية والإرهابية، وعادة ما كانت تنشرها وسائل الإعلام الجزائرية والأجنبية. كما كانت تقوم بتسجيلات سمعية بصرية وترسلها لمختلف وسائل الإعلام. لقد تمكنت من خلال الحرب الإعلامية من زرع الخوف والرعب بين أوساط الشعب الجزائري وزرعت فيه اليأس والخوف من الحاضر والمستقبل.

سادساً: الحرب السياسية

بنت معظم الجماعات الإرهابية خطابها السياسي على انتقاد وفضح أخطاء النظام السياسي القائم الذي لم يتمكن من تقديم الحلول وجعل نفسه وصيا على مستقبل البلاد وثرواتها. إن فشل النظام في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك تفشي البيروقراطية والظلم الاجتماعي والمحسوبية والرشوة وتهميش الشباب من معظم المناصب الحيوية وتشجيع الطبقية على حساب العدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى الإفلاس السياسي الذي وصل إليه النظام وفشله في بناء أسس تنمية مستدامة وشاملة وعادلة لجميع أفراد المجتمع أعطى مبررات وحججاً للجماعات الإرهابية للتركيز على عيوب النظام وتمرير خطابها وشرعية مساعيها لتغييره بل القضاء عليه.

سابعاً: الحرب الثقافية

ترى الجماعات الإرهابية أن الفنانين والمثقفين والصحفيين هم أداة يستخدمها النظام القائم كما يشاء لتحقيق مصالحه الضيقة، كما أنهم ينشرون ويروجون للثقافة الغربية المعادية للقيم الاجتماعية والإسلامية لهذا فقتلهم حلال ومباح كما عانى الكثير من المثقفين والفنانين الجزائريين من الخوف والرعب بل الكثير منهم هجر الجزائر في تلك الفترة العصيبة والبقية اعتزلوا الفن والنشاط الثقافي والإعلامي خوفا من القتل.

كما قامت الجماعات الإرهابية بوضع القنابل في بعض دور السينما والمؤسسات الثقافية، واغتالت عدداً كبيراً من المثقفين والمفكرين والفنانين ورجال الإعلام.

ثامناً: الحرب الأمنية

إن الحرب على الإرهاب هي حرب أمنية أولا وقبل كل شيء. فالقنابل والمتفجرات كانت توضع في كل مكان: في الأسواق الشعبية والمدارس والجامعات والمطارات والموانئ والساحات العمومية وفي الحافلات والمساجد ودور السينما ومراكز الشرطة...الخ

٥ . ٤ . ٣ تقييم عام للاستراتيجية الجزائرية لمحاربة الإرهاب

لا يمكن أن نتحدث عن استراتيجية جزائرية واحدة وموحدة في محاربة ظاهرة الإرهاب، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى تعدد الأساليب والاستراتيجيات التي تم تبنيها واعتمادها في محاربة الإرهاب، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى تعدد الشخصيات والبرامج السياسية التي حكمت الجزائر من بداية الأزمة في سنة ١٩٩٢م، إلى يومنا هذا، إذ شهدت هذه الفترة

وجود عدة رؤساء ومسؤولين على رأس هرم السلطة، وهم الرئيس الراحل محمد بوضياف، والرئيس علي كافي، والرئيس اليمين زروال، والرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، فكل واحد من هؤلاء كانت له نظرته الخاصة في محاربة الإرهاب، وهذا لا يعني أن الرئيس هو المعني الوحيد بهذا الملف بل تلعب المؤسسة العسكرية في الجزائر الدور الرئيس في رسم استراتيجيات محاربة الإرهاب.

ويمكن القول إن أهم ما يميز الاستراتيجية الجزائرية لمحاربة الإرهاب أنها تسعى لتحقيق التوازن ما بين الحلين الأمني والدبلوماسي، أو بما يسمى في الخطاب السياسي الجزائري «بسياسة المصالحة الوطنية». ففي الوقت الذي تتبنى فيه قوى الأمن الجزائرية خططا أمنية متشددة ومتابعات قضائية صارمة ضد الإرهابيين ومحاصرتهم في المدن والجبال والمناطق النائية وتجفيف منابع الإرهاب بمراقبة مختلف الأنشطة المالية والجمعيات والشخصيات المشبوهة؛ فإنها تعمل، لا سيما منذ وصول الرئيس الحالي إلى الحكم عبد العزيز بوتفليقة، على تشجيع وتطبيق سياسة الحوار والوئام المدني والمصالحة الوطنية بين كل الجزائريين بما في ذلك الجماعات والشخصيات المعتدلة والمتطرفة. وبشكل عام يمكننا تلخيص أهم ملامح الاستراتيجية الجزائرية لمحاربة ظاهرة الإرهاب في النقاط التالية:

أولاً: سياسة العفو والوئام المدني

مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة حدث تغيير كبير ومهم في استراتيجية وخطط محاربة الإرهاب سياسيا وميدانيا؛ ذلك أن السياسات والاستراتيجيات السابقة كانت ترفض رفضا باتا محاورة الجماعات الإرهابية والبحث عن حلول مشتركة للخروج من الأزمة. ولقد

تبنت السلطات الجزائرية خصوصا في فترة التسعينيات سياسات راديكالية استخدمت فيها المواجهة المسلحة المباشرة والقوية، كما تم معاقبة الإرهابيين بالإعدام والسجن المؤبد.

وفي سنة ١٩٩٢م، تم فتح معتقلات جماعية في الصحراء الجزائرية سُجن فيها كل من يشتبه فيهم خصوصا من أتباع ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولكن بضغط من عدة جمعيات حقوقية وإنسانية محلية ودولية ومن الرأي العام الجزائري تم غلقها وتحويل معظمهم نحو سجون مدنية كما تم الإفراج عن من لم تثبت ضدهم أي إدانات.

إن سياسة المواجهة وعدم الحوار ورفض الجلوس على طاولة المفاوضات لم تفرز إلا مزيداً من العمليات والأنشطة الإرهابية وجرائم لا يصدقها العقل البشري وتدمير مقومات الاقتصاد الوطني؛ وقد دفع في أغلب الأحيان الشعب الجزائري خصوصا في الأحياء الشعبية والمناطق النائية ثمنا باهظا أمنيا واقتصاديا واجتماعيا وزادت عزلة الجزائر على المستوى الدولي؛ إذ اتهمت بعض المنظمات الحقوقية الدولية النظام الجزائري بمختلف أجهزته السياسية والأمنية بممارسته العنف ضد المدنيين أو عدم حمايتهم من العمليات الإرهابية كما حدث في منتصف التسعينيات في بن طلحة وبني مسوس وسيدي موسى...الخ

إن العزلة الدولية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة الصعبة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية التي ولدت المزيد من المديونية والبطالة وتفقير الشعب وهجرة الطاقات الحية والمفكرة والشباب إلى الخارج وهجرة رؤوس الأموال والمستثمرين الجزائريين والأجانب وتدمير المنشآت العمومية قد هيأ الجو لتبني استراتيجية جديدة قائمة على الحوار والسلم المدني.

ولقد تبنى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في برنامجه الرئاسي سياسة الحوار والمصالحة الوطنية من منطلق أنه لا يمكن أن نطوي صفحة العنف والإرهاب من دون حوار وطني مع ضرورة إحلال سياسة الوئام المدني لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة. كما كان يؤكد في العديد من خطاباته أنه لا يمكن أن نبني تنمية وننهض بالاقتصاد الوطني ونحقق ظروف المعيشة الكريمة لجميع الجزائريين من دون سياسة العفو والمصالحة الوطنية والحوار ونبذ العنف.

ولتجسيد سياسته الجديدة ميدانيا قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بإطلاق سراح معظم قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، باستثناء علي بن حاج الذي أبقى عليه تحت الإقامة الجبرية، وفضل عباسي مدني الإقامة في قطر، وسمح للناطق الرسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج رابح الكبير (وهو أحد زعمائها الذي يقيم بألمانيا) بالعودة إلى الجزائر.

ولتكريس وتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية قامت السلطات الرسمية بسن عدة تشريعات واتخذت عدة إجراءات وتدابير إدارية وتنظيمية وقدمت ضمانات أمنية وقانونية ومساعدات مادية لكل من يسلم سلاحه ويعلن توبته ونبذه للعنف.

ولقد نجحت هذه الخطة إلى حد كبير في تشجيع العشرات من المسلحين من تسليم أسلحتهم وأنفسهم والاستفادة من هذه السياسة الجديدة ما أدى إلى انخفاض معتبر ومحسوس للعمليات الإرهابية.

بفضل هذه الاستراتيجية بدأت الجزائر تسترجع عافيتها وعاد الكثير ممن هجروا الجزائر إلى بلدهم وزادت نسبة الاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والخدماتية، ومع ارتفاع مداخيل

الجزائر من النفط والغاز الطبيعي تم دفع تقريبا ٨٠ ٪ من ديونها الخارجية، وتم خفض نسبة البطالة من ٢٨ ٪ في نهاية التسعينيات لتصل إلى حدود ١٢٪ في سنة ٢٠٠٨م، واسترجعت الجزائر نشاطها الدبلوماسي الذي كانت تتميز به خصوصا إفريقيا ومغاربيا وعربيا، كما تم اختيار الجزائر عاصمة الثقافة العربية لسنة ٢٠٠٧م.

ثانياً: الخطط الإعلامية لنبذ الإرهاب

من الخطط المعتمدة في الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة الجماعات الإرهابية استخدام وسائل الإعلام الجماهيري بشكل واسع لتوعية الجمهور بأخطار وأضرار الإرهاب. وتم توظيف التلفزيون بشكل رئيس لإبراز بشاعة الأعمال الإرهابية والأضرار التي أحدثها اقتصاديا وأمنيا واجتماعيا.

كما تم بث برامج توعية وإعلانات تلفزيونية وإذاعية تشجع الجمهور على التبليغ على المشبوهين وعلى وجود الأكياس أو أي شيء قد يؤدي إلى تفجيرات. لقد حاولت الاستراتيجية الإعلامية مشاركة الجمهور في عملية محاربة الإرهاب ورفض الأفكار الهدامة لكن ما يعاب على النظام الجزائري هو فشله في وضع استراتيجية إعلامية واتصالية واضحة المعالم للتعامل مع الإرهاب، فعلى المستوى الداخلي كانت هناك تناقضات وتجاوزات كثيرة في الخطاب الإعلامي حيث انحرفت بعض وسائل الإعلام عن رسالتها وأصبحت تتاجر بدماء الأبرياء من خلال التركيز على الإثارة. أما على المستوى الخارجي فقد فشل الإعلام الجزائري بأنواعه المختلفة على الرد على التلاعب والتضليل، والتزييف الذي كانت تمارسه وسائل الإعلام الدولية.

ثالثاً: الاستراتيجية الأمنية

يعتبر الملف الأمني من أكثر الملفات أهمية في الاستراتيجية الجزائرية لمحاربة الإرهاب، وبالرغم من أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تبنى سياسة الحوار والمصالحة مع الجميع؛ إلا أنه لم يتجاهل أو يضعف هذا الخيار.

وتعتمد الاستراتيجية الأمنية على تشكيل وتكوين وتدريب فرق «تدخل» سريعة وفعالة أطلق عليها «فرق النتجة» المدربة على أحدث طرق الدفاع والكفاح وفك الألغام والأسرى والتدخل في الأماكن الصعبة. كما توجد فرق الشرطة التي ترتكز مهامها داخل المدن والتجمعات السكنية الكبرى، وكذلك فرق الدرك الوطني التي تختص مهامها الأمنية بالمناطق الواقعة ما بين المدن والمناطق الريفية، وأخيرا فرق الجيش الشعبي الوطني التي تحمي مختلف الحدود البرية والجوية والبحرية بما في ذلك المناطق النائية والجبلية.

إضافة إلى ذلك، سعت السلطات الأمنية إلى قطع مختلف مصادر التمويل على الجماعات الإرهابية وذلك بمتابعة ومراقبة كل العمليات والتحويلات المالية المشبوهة خصوصا التي يكون مصدرها من الخارج.

وتعمل السلطات الأمنية على بناء علاقات واتفاقيات قوية مع منظمة الأنتربول Interpol للاستفادة من خبرتها الدولية في محاربة ظاهرة الإرهاب، وكذلك في تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالجريمة المنظمة والمنظمات والشخصيات الإرهابية.

رابعاً: التنسيق الإقليمي والدولي

الإرهاب ظاهرة وواقع دولي أولا وقبل كل شي ولا يمكن التفكير في مواجهته، إلا من خلال تنسيق إقليمي ودولي واسع النطاق. والجزائر بلد له

مساحة شاسعة وحدود مع عدد من البلدان العربية والإفريقية، لهذا فإن أي استراتيجية لمحاربة الإرهاب لا بد وأن تراعي التنسيق الإقليمي والدولي.

على المستوى الإقليمي تلعب الجزائر دورا بارزا في مختلف المنظمات والاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تسعى لمحاربة ظاهرة الإرهاب ولقد وقعت على الاتفاقية العربية لمحاربة الإرهاب (مايو ١٩٩٩م). كما قامت بالتوقيع على اتفاقية بغداد والمتعلقة بحماية الملاحة الجوية (رقمها ٥٣٠٣ سنة ١٩٩٣م).

وقد شاركت الجزائر في صياغة مختلف القرارات التي تبنتها جامعة الدول العربية، خصوصا التي أكدت على حق الشعوب في المقاومة للحصول على استقلالها ومحاربة الاستعمار الأجنبي، وكذلك القرارات الرافضة لربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب (قرار الجامعة العربية رقم ٦٣٤٥ - سبتمبر ٢٠٠٣م).

ولقد تمكنت مع مصر وتونس من إدراج ملف الإرهاب في مناقشات مجلس وزراء الداخلية العرب في يناير ١٩٩٥م، ومنذ ذلك التاريخ وقضية محاربة الإرهاب تناقش في معظم جلسات هذا المجلس.

خامساً: المشاركة السياسية

من بين الأسباب التي أدت إلى ظهور التنظيمات الإرهابية في الجزائر التهميش السياسي وعدم فتح مجالات المشاركة السياسية الحقيقية في المجتمع، خصوصا وأن الحزب الحاكم «جبهة التحرير الوطني» (FLN) لم يسمح بالمشاركة السياسية لمختلف التنظيمات المتواجدة في الجزائر بعد الاستقلال وانفرد بالسلطة لفترة طويلة بدأت من منتصف الستينيات إلى بداية التسعينيات.

إن رفض المشاركة السياسية قد يحوّل بعض الشخصيات والتنظيمات والأحزاب السياسية المعتدلة إلى متطرفة. من هنا، تبنت الاستراتيجية الجزائرية في بداية القرن الحادي والعشرين إتاحة فرص المشاركة السياسية لمختلف التيارات والأحزاب السياسية المتواجدة في الجزائر بما في ذلك التيار الإسلامي المعتدل «كحركة مجتمع السلم» (حمس)(H.M.S) وهو تنظيم سياسي إسلامي يرفض استخدام العنف للوصول للسلطة ويشارك الحزب سياسيا بمجموعة من الوزراء والبرلمانيين والنواب المنتخبين في مختلف أنشطة وبرامج الحكومة.

سادساً: الإجراءات الوقائية

نظرا لخطورة الوضع وبشاعة الأعمال الإرهابية قامت السلطات الجزائرية باتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية والخطط الوقائية، نلخصها كما يلي :

- تشكيل فرق «الحرس البلدي»، ومجموعات «الدفاع الذاتي» في كل منطقة أو حي شعبي، خصوصا في الأماكن النائية ويتم تسليحها ومدها بالوسائل الأمنية لحماية أحيائها وبلداتها وممتلكاتها وأسرها، كما تقوم هذه الفرق بمساعدة قوات الأمن عند الضرورة.

  لقد تم انتقاد هذا الإجراء من طرف بعض الأحزاب السياسية المعارضة ومن طرف منظمات حقوقية دولية بحجة أن هذا التنظيم هو عبارة عن مليشيات عسكرية أو مرتزقة غير ملزمين بتطبيق واحترام القوانين والمواثيق الدولية الخاصة بالدفاع والأمن وتطبيق حقوق سجناء الحرب.

- الحصول على الترخيص من السلطات الرسمية لدخول بعض المدن

المهمـة اقتصاديـا في الجنـوب الجزائـري والمعروفـة بوجود منشـآت نفطية كبيرة فيها كمدينة حاسي مسـعود مثلا. ولقد لقي هذا الإجراء انتقادات كثيرة من طرف الرأي العام الوطني، لأن هذا الإجراء يعبر عن عمق المشـكلة الأمنية في الجزائر وعلاقتها مباشرة بتقاسم الثروة النفطية وحماية خزينة الدولة.

- منـع امتلاك الأسـلحة ومعاقبة كل من يمتلكها بالسـجن. وبالنسـبة لأسـلحة الصيد فلا بد من تسـجيلها وتسـليمها للسلطات العسكرية المحلية.

- السـماح للأجهـزة الأمنيـة بمتابعـة ومراقبـة كل المكالمـات الهاتفيـة والمراسلات الإلكترونية المشبوهة.

- مراقبـة الحدود الجويـة والبحرية والبرية ومختلف المطـارات والموانئ. وتزويـد مختلف نقـاط العبور بأحدث أجهزة اكتشـاف القنابل والمواد المتفجرة والأسلحة.

- إنشاء بنك معلومات وبيانات خاصة بالمشبوهين، ونشر صور المطلوبين من الإرهابيين في مختلف الأماكن العمومية ووسائل الإعلام.

- وضع جميع أنشطة المساجد ودور العبادة والجمعيات الدينية والخطب والدروس الدينية تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية.

- وضـع الأحزاب السياسـية والجمعيات الأهلية تحـت إشراف ورقابة وزارة الداخلية.

سابعاً: الحلول الممكنة

مـن خـلال كل مـا ذكرناه أعـلاه يمكننـا القـول: إن تجربـة الجزائر مع الإرهاب لم تنته بعد وللأسف، خصوصا وأن تنظيمات إرهابية عالمية كتنظيم «القاعـدة في بـلاد المغرب الإسـلامي» قد دخلت إلى منطقـة المغرب العربي الكبير عبر الصحراء وبلدان الساحل. وقد تبنت هذه التنظيمات عدة عمليات إرهابيـة في الجزائر، خصوصـا في ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨م، كتفجير مقر هيئة الأمم المتحـدة في الجزائر العاصمة وعدة عمليات وتفجـيرات في العاصمة ودلس وباب الزوار والأخضرية ومنطقة القبائل شرق العاصمة.

لقـد اسـتخدمت السـلطات الرسـمية كل الحلـول والاسـتراتيجيات والخطط العسـكرية والأمنية والإعلامية والدبلوماسـية: كالتنسـيق المستمر مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي لمحاربة الإرهاب؛ إلا أن النتيجة ليسـت كافية ومرضية مئة بالمائة، صحيـح أن العمليـات الإرهابية قد خفت وأصبحت أقـل مما كانت عليه في سـنوات التسـعينيات أو بما يسـمى «بالعشرية السـوداء»؛ إلا أن الشعب قد سئم من الانتظار ومن الوعود والخوف والدم والقتل المستمر.

إن عمليـة مواجهـة الإرهاب هي عملية صعبة ومعقـدة تحتاج إلى اتخاذ قرارات شـجاعة ومصيرية خدمة للصالح العام، ومنها: تبني استراتيجيات وخطط تعمل على إرساء أسس الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الـذي يضمن الحريات ويحقق العدالة والكرامة للمواطن من دون اسـتثناء. إن المواطن الجزائري قد سئم من البيروقراطية والمحسوبية والرشوة والبطالة والتهميـش والوصاية السياسـية لأنه ليـس قاصرا أو جاهلا. كـما أن برامج الإصـلاح لم تحقـق الكثير خصوصـا وأن للجزائر إمكانـات هائلة في مختلف

المجالات والأصعدة فبدل ما تكون بيئة جاذبة للطاقات وللاستثمارات أصبحت طاردة وغير مشجعة مما دفع بعدد كبير من أبنائها وشبابها وكوادرها إلى الهجرة بحثا عن الاستقرار والأمان والكرامة.

إن محاربة ظاهرة الإرهاب في الجزائر لا بد أن لا تتجاهل إرساء أسس الديمقراطية الاجتماعية التي تقوم على العدالة في توزيع الثروة وضمان الحقوق في فرص التعليم والتكوين والسكن والعمل والحياة الكريمة واحترام حقوق وكرامة المواطن. كما لا بد من أن تولي هذه الاستراتيجية أهمية خاصة لمختلف القضايا المرتبطة بالتنمية الشاملة والمستدامة سواء في التعليم أو الاقتصاد أو الثقافة أو الخدمات الاجتماعية والصحية، لأن التنمية المستدامة والشاملة هي التي تضمن ولو نسبيا كرامة المواطن وتحميه من التهميش والبطالة والفقر وتجعله يعيش بكرامة، من جهة أخرى نلاحظ أن الجزائر لم تستعمل في استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب المؤسسة الدينية والمجتمع المدني لتجنيد المجتمع بمختلف شرائحه للوقوف أمام ظاهرة الإرهاب، فالمسجد، على سبيل المثال، لم يقم بدوره كما ينبغي لمخاطبة الطلاب والشباب الذي زج به في عمليات الإجرام والإرهاب حتى يقوم بتوعيته وهدايته وإنقاذه من طريق لا نهاية له.

٥. ٥ تجربة المملكة العربية السعودية في محاربة الإرهاب

تعتبر المملكة العربية السعودية من أكثر دول المنطقة تأثرا بالأعمال الإرهابية، وقامت باتخاذ العديد من الإجراءات والترتيبات الكفيلة بوضع حد لهذه الأعمال.

٥. ٥. ١ الجدار الأمني

تشير بعض التقارير الأمنية السعودية، ومنها «مشروع تقييم الأمن الوطني السعودي» إلى أن الوضع الأمني في العراق يصعب السيطرة عليه مما يمثل مشكلة أمنية للسعودية، لا سيما وأن بعض التقارير تتحدث عن تسلل بعض المواطنين السعوديين إلى العراق للمشاركة كمقاتلين أجانب؛ ولهذا ظهرت فكرة بناء جدار عازل بين العراق والسعودية لمنع عودة هؤلاء المقاتلين وقيامهم بعمليات إرهابية في المملكة.

٥. ٥. ٢ الاستراتيجية السعودية لمحاربة الإرهاب

بعد الهجمات الإرهابية البشعة والبربرية التي بدأت في عام ٢٠٠٣م، قامت المملكة العربية السعودية بوضع استراتيجية وطنية واسعة لمحاربة ظاهرة الإرهاب. واعتبرت السلطات السعودية الحرب على الإرهاب حرب أفكار ومعتقدات وتضليل عقول الشباب، لهذا فلا يمكن تحقيق نجاحات معتبرة في إفشال مخططات وبرامج الإرهابيين على المدى المتوسط والبعيد اعتمادا فقط على السياسات والبرامج والخطط الأمنية، كاستخدام العقوبات الصارمة والسجن والمواجهات الأمنية، بل يمكن الاعتماد على طرق ومناهج جديدة ومبتكرة، وأهمها محاربة التبريرات والمعتقدات الدينية والفكرية والأيديولوجية للتطرف، وشرح خطورة استخدام العنف والقوة لتحقيق أهداف سياسية أو دينية؛ وتبيان بالحجة والدليل الشرعي والعقلي أن الإسلام ضد تكفير المجتمع وقتل الأبرياء والتعدي على الحرمات والممتلكات والأجانب بغير حق، وأن الإسلام جاء رحمة للناس وليس نقمة وعنفاً وبطشاً وقتلاً وتعدياً على الأجانب مهما كانت جنسيتهم أو معتقداتهم، وتركز هذه

الاستراتيجية على شرح وتحليل ومناقشة بعض المفاهيم الأساسية في فكر وفلسفة الجماعات الإرهابية ومنها العقيدة والسلطة وعلاقتهما بالدولة.

ولقد عرفت هذه الاستراتيجية في العالم العربي باستراتيجية «المناصحة»، وأطلق عليها بعض الباحثين الغربيين (كريستوفر بوسك) «الاستراتيجية اللينة»(Soft Counterterrorism Strategy) لأنها تقوم على أساس الحوار والشرح ومناقشة الأفكار التي يقوم عليها الفكر الإرهابي وإبطال حجج ومنطلقات الإرهابيين؛ كما أنها تقوم على تقديم النصح والإرشاد الشرعي.

ويتمثل الهدف الرئيس لهذه الاستراتيجية في محاربة العمليات الإرهابية عقائديا وفكريا وإيديولوجيا من خلال مناقشة ومحاربة الأفكار الإرهابية بالحجة والدليل الشرعي والفكري ودحض الإيديولوجيات والتفسيرات الفاسدة والمنحرفة والخاطئة للإسلام، والتي تعطي صورة جد سيئة وسوداوية وباطلة عن هذا الدين الذي يدعو إلى الالتزام بقيم الإخاء والتعاون والتكافل والعفو والحوار ويحرم القتل وأذية الآخرين من المسلمين ومن غير المسلمين.

أعد كريستوفر بوسر Christopher Boucek، وهو باحث في مؤسسة «كارنيجي» للسلام الدولي بواشنطن، دراسة حول طبيعة وأهداف ووسائل الاستراتيجية السعودية في محاربة الإرهاب وأطلق عليها اسم «الاستراتيجية السعودية الليّنة في مكافحة الإرهاب: الوقاية وإعادة التأهيل والنقاهة. Saudi Arabia's «Soft» Counterterrorism Strategy: Prevention, Rehabilitation, and After care» (ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية موجود في الملاحق).

وتعتمد هذه الاستراتيجية، حسب بوسك، على الإرشاد والتوجيه والإقناع التربوي والديني والفكري والنفسي، وتؤدي في نهاية المطاف إلى توعية وتثقيف وتوبة الأشخاص الذين كانوا يؤمنون بالفكر المتطرف والإرهابي بعد إقناعهم بالحوار والشرح والتحليل والمناقشة بخطورة وخطأ الأفكار الإرهابية على مستقبل الفرد والمجتمع ككل.

٥ . ٥ . ٣ منطلقات استراتيجية «المناصحة»

حسب بوسك فإن هذه الاستراتيجية تهدف إلى معالجة العناصر الكامنة التي سهلت ظهور وتطور التطرف. كما تهدف إلى تعزيز شرعية النظام القائم والقضاء على المعارضة العنيفة للدولة، من خلال تعميق الفهم الصحيح والتقليدي للإسلام الذي يؤكد على ضرورة طاعة الحاكم والولاء للدولة وقادتها الشرعيين. وتنطلق هذه الاستراتيجية من النقاط التالية:

أولا : إن الإرهابيين خصوصا من الشباب يفتقرون إلى الشرعية وإنهم شوهوا صورة الإسلام الصحيحة والحقيقية.

ثانيا : تركز هذه الاستراتيجية على شرح الأسس الشرعية التي تقوم عليها العقيدة الإسلامية الصحيحة من الكتاب والسنة وعلى ما كان عليه السلف الصالح.

ثالثا : ترى هذه الاستراتيجية أن الأفكار والمعتقدات والإيديولوجيات الضالة والكاذبة والخاطئة هي التي ضللت فكر وعقول الشباب. وتعتبر هذه الاستراتيجية الكثير من الشباب مواطنين ذوي نوايا حسنة يمكن إعادتهم إلى الطريق المستقيم.

رابعاً : تهدف هذه الاستراتيجية إلى مساعدة هؤلاء الشباب من ذوي النوايا الحسنة إلى فهم ماهية رسالة الإسلام العظيمة.

خامساً : لا يجوز إقرار الجهاد «المباح» إلا من طرف العلماء الحقيقيين والسلطات الرسمية.

٥ . ٥ . ٤ الوقاية وإعادة التأهيل وتوفير النقاهة

تتكون هذه الاستراتيجية من ثلاثة برامج منفصلة لكنها متكاملة ومترابطة أساسها الوقاية وإعادة التأهيل وتوفير النقاهة بعد الإفراج عن المتهمين. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ـ ردع الأفراد عن التورط في التطرف.

٢ـ إعادة تأهيل المتطرفين والأفراد الذين يتورطون معهم.

٣ـ توفير برامج النقاهة لتسهيل إعادة دمجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

بعد تفجيرات المجمعات السكانية في الرياض في مايو ٢٠٠٣م، تم تشكيل لجنة استشارية تابعة لوزارة الداخلية يشرف عليها مكتب الأمير محمد بن نايف، الرجل الثالث في الوزارة منذ ١٩٩٩م، وتتلخص مهام هذه اللجنة في الإشراف على تطبيق برنامج الإرشاد في السجون ومناقشة ومحاورة المتهمين من طرف مجموعة من علماء الدين والاختصاصيين في علم الاجتماع وعلم النفس ممن يملكون خبرة كبيرة في فهم الأفكار والسلوكيات والممارسات الإرهابية. كما يتم تقديم مساعدات اجتماعية للمسجونين وعائلاتهم عند الضرورة وهذا ما يساعد على بناء جسور الثقة والأمان.

وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد يتم تنظيم حلقات نقاش ودروس دينية وحفظ القرآن بهدف تصحيح المفاهيم الخاطئة والأباطيل التي يقوم عليها الفكر الإرهابي. ولقد شارك

العلماء بنجاح بارع في العديد من المناظرات والتحقيقات مع المشتبه فيهم، وتم الحصول على معلومات وتفكيك عصابات وتوبة العديد من المتهمين.

٥. ٥. ٤. ١ برنامج الوقاية

تتضمن استراتيجية محاربة الإرهاب برنامج الوقاية من الأفكار والعمليات الإرهابية ويتضمن هذا البرنامج النقاط التالية:

١ ـ تشكيل إدارة الإرشاد على مستوى وزارة الداخلية

حيث تقوم هذه الإدارة بشرح وتوعية الجمهور العام بأخطار الإرهاب وتعتمد في خطابها على نشر القيم الصحيحة للإسلام؛ ذلك أن مشروع محاربة الإرهاب هو مشروع مجتمعي لا بد من أن تشارك فيه كل الفئات والمكونات الاجتماعية المختلفة. كما تسعى برامج الوقاية إلى تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله ودعمه الجماهيري، وذلك من خلال توعية وتثقيف الرأي العام الوطني بخطورة الموقف والأفكار والممارسات الإرهابية.

٢ ـ وقت الفراغ

أبرزت العديد من الدراسات الاجتماعية والنفسية أن بعض الشباب المتهمين في عمليات إرهابية قد تأثروا بالفكر والخطاب المتطرف خلال فترات العطل ووقت الفراغ، وهذا ما دفع بالمؤسسات الرسمية إلى تشجيع الأنشطة والنوادي الثقافية والرياضية وسباقات السيارات الرياضية. وتحتاج المملكة إلى الاستثمار في هذا القطاع الحيوي حتى يتم قطع الطريق أمام الجماعات المتطرفة. وفي يوليو ٢٠٠٧م، قامت وزارة التربية بمنع عدد من المتطوعين ممن يحملون أفكاراً أو ميولاً متطرفة من المشاركة في الفعاليات والأنشطة الشبابية في المعسكرات الصيفية.

٣ ـ برامج وزارة الشؤون الإسلامية

تم وضع برنامج ديني على مستوى المملكة تشرف عليه وزارة الشؤون الإسلامية يهدف إلى الإشراف والمتابعة لكل المواد التعليمية والخطب الدينية والحلقات الفكرية والتوعوية والتثقيفية بهدف جعلها تتناسب وتتناغم مع مستلزمات المرحلة. وتسعى الوزارة إلى نشر الفكر الإسلامي الصحيح القائم على الاحترام والأخوة والدعوة للتعاون والتكافل واحترام الآخر مهما كانت ديانته أو جنسيته أو أصله، لأن الإسلام جاء رحمة للعالمين.

٤ـ برامج وزارة التربية

قامت وزارة التربية في المملكة بوضع خطط وأنشطة وفعاليات أسبوعية عبر كل مدارس وثانويات المملكة بهدف تربية وتنشئة جيل المستقبل على القيم الصحيحة القائمة على نبذ العنف وتعلم قيم الأخوة والتسامح والحوار والتعبير عن الرأي بأسلوب حضاري بعيدا عن استخدام القوة والعنف. وتستخدم الوزارة برامج فنية وثقافية ومسابقات ورحلات ومناقشات وتوزيع مطبوعات وكتيبات يقرؤها طلاب المدارس وأفراد أسرهم.

وقد بيّنت بعض الدراسات والتحقيقات أن بعض الشباب المتطرف قد تأثر بخطاب وتوجيه من بعض المدرسين والأساتذة الذين يحملون أفكارا متطرفة، وكانوا يعبرون عن وجهة نظرهم وأفكارهم عن السياسة والدين والسلطة والتغيير أثناء الفصول الدراسية وفي أوقات الاستراحة، وأصبح التلميذ يتلقى أفكارا وتوجيهات سياسية بدل ما يتعلم العلوم الاساسية التي يحتاج إليها في دراسته العادية.

ونظرا لخطورة الوضع قامت وزارة التربية في المملكة بتوجيه هؤلاء الأساتذة نحو مؤسسات توجيهية وإرشادية تساعدهم في تصحيح أفكارهم

وتـبرز لهم خطورة التطرف وآثاره على مسـتقبل التلميـذ والمجتمع معا؛ وفي نهايـة تدريبهـم المغلق(٥ محـاضرات) من يلتـزم منهم بهـذه التوجيهات يتم إعـادة تعيينه في منصبه كـما كان من قبل، وأما من لم يلتزم بذلك فيتم توجيهه نحو مناصب إدارية في الوزارة.

كما قامت وزارة التربية بالمملكة بإصلاح منظومة التعليم وكان أساسها الحـذف مـن جميع مناهـج وبرامـج التعليم حتـى الجامعي لكل مـا له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتطرف.

٥ ـ التوعية الإعلامية

تلعب وسائل الإعلام الجماهيري دورا بارزا في عملية التوعية والتثقيف، خصوصـا وأن محاربـة الإرهاب والتطرف والتشـدد هي مسـؤولية الجميع. ولقد قدمت وسـائل الإعـلام عدة برامج ومضامين إعلامية سـمعية بصرية ومكتوبـة وحمـلات إعلاميـة كان هدفهـا شرح، ومناقشـة، وتحليـل، وإبراز خطورة الأفكار والممارسات الإرهابية على مستقبل المجتمع.

ونظـرا لأننا نعيش في عصر الصورة والتأثـير الإعلامي وصناعة الرأي العـام قامت السـلطات الرسـمية بتصميـم عدة حملات إعلاميـة، خصوصا بعد التفجيرات الإرهابية التي شـهدتها مدينة الرياض في سنة ٢٠٠٣م، وتم وضع لافتات Banners في الشـوارع الرئيسـة في مدينة الرياض كانت تحمل صـورا للضحايا، والمذابح، والدمار، والسـيارات المفخخة، والخراب الذي خلفتـه العمليـات الإرهابية كتب عليها شـعارات معبرة عن عمق المشـكلة وخطورتها على مستقبل البلد، ومنها: «ديننا يرفض الإرهاب»، «وكلنا يقول لا للإرهاب»، «وهل هذه أفعال أبناء أمتنا».

كما تم استخدام هذه الحملات الإعلامية لتشجيع الجمهور على التعاون مع رجال الأمـن ورفض الأفكار والأعمال الإرهابية وقطع الطريق أمام من يسـعى لـزرع بـذور الفتنة والشـقاق بين أفـراد المجتمع الواحـد، ومن ذلك مثلا: صورة ليدين متصافحتين، الأولى تبرز يدا باللباس الوطني السعودي، والثانية باللباس الرسـمي لرجال الأمن. كما ركزت صور أخرى على الدور الإيجابي والأسـاس الذي يقوم به رجال الأمن في الدفاع وفي حماية المواطنين ومصالحهم، وكذلك في مساعدة الحجاج والمواطنين خلال المناسبات الدينية والوطنية.

إضافـة إلى ذلك، تـم توزيع ملصقات ومطبوعات تحمل صور جميع من اغتيلوا وضحوا بأنفسـهم خلال العمليات الإرهابية الوحشية وكتب عليها «هؤلاء الرجال قتلوا وهم يحمونكم من الإرهابيين».

إن اسـتخدام الحملات الإعلامية كان هدفـه الرئيس جعل الرأي العام الوطني يعرف حقيقة ما يجري في الميدان، ويشعر بخطورة الأعمال والجماعات والأفـكار الإرهابيـة، لأن نجاح البرنامج الوطنـي لمحاربة الإرهاب يتوقف على مدى مشاركة ومساهمة الجمهور وقادة الرأي العام في المجتمع السعودي وإيمانهم العميق بضرورة المساندة والمشاركة الفعلية والفعالة في نصرة الوطن ووحدته ومستقبله.

إن مثل هذه البرامج التوعوية والإعلامية أصبحت ضرورية وأساسـية في ترسيخ قيم التسامح والعيش المشترك وبناء مجتمع يرفض استخدام العنف للتعبـير عن أفكاره وبرامجه وآماله السياسـية، ومن المفروض ألا تقتصر هذه الحملات التوعوية والبرامج الإعلامية على حدث أو فترة معينة؛ لأن الكثير من الدراسـات والبحوث الإعلامية والاجتماعية والنفسية تؤكد أهمية عاملي

الوقت والتكرار لإحداث تأثيرات بطيئة، ولكنها تتراكم في ذهن وذاكرة المتلقي (الجمهور) لتحدث مع مرور الوقت وتكرار الرسالة الإعلامية تأثيرات تراكمية تسهم مباشرة في عملية الإقناع وتبني السلوك الاجتماعي السوي.

٥ . ٥ . ٤ . ٢ برنامج التأهيل

يسعى هذا البرنامج إلى إعادة تأهيل المذنبين والمتهمين باستخدام أسلوب الإرشاد الديني، والنفسي، والاجتماعي والتوعوي وجعلهم يدركون مدى بشاعة الأعمال التي قاموا بها وخطورة الأفكار التي يؤمنون بها. يسعى هذا البرنامج في أساسه إلى تنمية روح النقد الذاتي وجعل المذنبين يرجعون إلى الطريق المستقيم بالحوار والاقتناع الحر من دون ضغط أو إلزام. إن الاقتناع الحر بالخطيئة والابتعاد عن الفهم الصحيح للشريعة الإسلامية التي ترفض تكفير المسلم وقتله وسفك دمه وترويع الأبرياء من دون حق والتعدي على ممتلكات الآخرين من المسلمين أو من غير المسلمين هو الأساس الذي يقوم عليه برنامج التأهيل.

تشرف على هذا البرنامج اللجنة الاستشارية التابعة لوزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية التي يرأسها الأمير محمد بن نايف. وللجنة أفرع في عدد من المدن الكبرى. ولتحقيق أهداف هذا البرنامج تم تشكيل مجموعة من اللجان الفرعية المنفصلة في عملها، ولكنها متكاملة في أهدافها، ومنها:

أولاً: اللجنة الدينية الفرعية

وهي أهم اللجان الفرعية ليس فقط من حيث العدد والإمكانات والأنشطة، ولكن من حيث المسؤوليات الملقاة على عاتقها والمهام الشرعية والفكرية المكلفة بها والأهداف الكبرى المرجو تحقيقها، ومنها: دحض حجج

المتطرفين، وتبيان خطئهم في تفسير أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وإبراز خطورة عقيدة التكفير وإباحة سفك دماء المسلمين والأجانب من غير حق، والتعدي على حقوق الناس بالباطل. وتعتمد هذه اللجنة في تفعيل وتنشيط برامجها ولقاءاتها مع المتهمين والمسجونين على دعم ومشاركة عدد كبير من العلماء والمشايخ وأساتذة الجامعات ممن لهم علم وخبرة شرعية وفكرية وقدرات في فن الإقناع والاتصال الفعال؛ إذ يتم اختيارهم كذلك على أساس تمكنهم من فتح باب الحوار المباشر والسهل والمبسط مع المتهمين من دون تعقيدات، لأن المسألة ليست تقديم موعظة أو محاضرة دينية تقليدية وإنما كسب ثقة المتلقي ليتحاور بكل أريحية وثقة.

ثانياً: اللجنة النفسية والاجتماعية الفرعية

لايمكن تجاهل في عملية التأهيل المكونات السوسيولوجية والسيكولوجية وهذا لما لها من أثر بالغ الأهمية في نجاح استراتيجية محاربة الإرهاب فكريا وميدانيا؛ ذلك أن الظروف الاجتماعية والنفسية قد تكون عاملا محددا في عملية التأثر بالفكر أو الجماعات الإرهابية.

تسعى هذه اللجنة، التي تتكون من عدد كبير من الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسانيين، إلى فهم طبيعة الظروف الاجتماعية والنفسية المحيطة بالمتهمين لتقديم حلول مناسبة لمشاكلهم: كتقديم الدعم النفسي، والمعنوي، والمادي الذي يحتاجه السجين أو حتى أسرته، وكذلك تقديم الاستشارات والإجابة عن التساؤلات.

كما تسعى اللجنة إلى تقييم الحالة النفسية والاجتماعية للمتهمين وتحديد سلوكهم ومشاكلهم النفسية. ويتفاعل أعضاء اللجنة مع المسجونين بشكل مستمر ومتواصل ويشاركون حتى في جلسات الحوار، وهذا ما يمكنهم في نهاية فترة البرنامج من تقييم مدى استجابتهم لأهداف البرنامج أو العكس.

إضافـة إلى ذلك، تحدد اللجنة نوعية المسـاعدة والرعايـة والدعم الذي يحتاج إليه المسجون بعد إطلاق سراحه ضمن برنامج النقاهة مما يساعده على تخطي الصعاب والاندماج من جديد في المجتمع.

ثالثاً: اللجنة الأمنية الفرعية

تـشرف هذه اللجنة على كل الجوانب والمسـائل المتعلقة بالملف الأمني: كتقييـم المتهمـين أمنيا ومـدى تجاوبهم مع بقية البرامج الإرشـادية. وتنسـق اللجنة مع بقية اللجان في تقديم التوصيات للإفراج عن المتهمين.

وتقدم اللجنة نصائح ومعلومات للمفرج عنهم لتفادي تكرار المشـكلة ولتسـهيل اندماجهـم في المجتمـع وعودتهم لحياتهـم اليومية. وتقـوم اللجنة بإخبارهـم عن الإجـراءات الأمنية التي يلتزمون بهـا، وكذلك أنهم متابعون ومراقبـون عن قرب. وتقدم اللجنة قائمة من أسـماء شـخصيات لا يسـمح للمفـرج عنه مخالطتهـم أو لقاؤهم. وتبقـى اللجنة باتصال دوري ومسـتمر معهم.

وتعتـبر هـذه العمليـة مهمة جـدا لضـمان نجـاح الاسـتراتيجية العامة لمحاربة الإرهاب، وكذلك عدم تكرار السلوك والأعمال الإرهابية التي تهدد المجتمع.

رابعاً: اللجنة الإعلامية الفرعية

تتكفل هذه اللجنة بتوفير المواد والبرامج التعليمية والإعلامية والتثقيفية والتربوية والإرشـادية التي تسـتخدم في هـذه الاسـتراتيجية. وتقوم اللجنة بتوزيع الكتيبات والمطويات والمطبوعات في المسـاجد والمدارس والسـجون والأماكـن العامـة لضمان وصول رسـالة البرنامج بشـكل مبـاشر للمتهمين

وللجمهور العام. ولقد أدركت اللجنة أهمية تعرض عامة الناس، وخصوصا فئة الشباب لخطب الجمعة أكثر من أي وسيلة إعلامية أو اتصالية أخرى مما دفعها إلى التركيز على بعض الرسائل والتوجيهات والمضامين الأساسية التي يتم توجيهها ضمن خطب الجمعة.

كما تستعمل اللجنة الإعلامية الفرعية مختلف وسائل الإعلام والاتصال كالتلفزيون والإذاعة والصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية والمحاضرات والندوات لشرح وتحليل أهداف الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الإرهاب، وتبيان خطورة الأفكار والعمليات الإرهابية، وإبراز وجهة نظر علماء الإسلام في ذلك.

٥ . ٥ . ٤ . ٣ برنامج النقاهة

يركز برنامج النقاهة على خطط وبرامج مختلفة ومتنوعة ومتكاملة يسهر على تطبيقها العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية: كلجنة المصالحة العائلية مع السجناء والمدانين، ولجنة دعم السجناء وعائلاتهم، واللجنة الوطنية لحماية السجناء ومن أخلي سبيلهم.

يسعى هذا البرنامج المتكامل في أبعاده النفسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية إلى دعم بقية البرامج الخاصة بالوقاية وإعادة التأهيل ضمن خطط الاستراتيجية الأساسية لمحاربة الإرهاب والتطرف؛ ولا يمكن تصور نجاح هذه الاستراتيجية الوطنية المتكاملة من دون التفكير في توفير بيئة أكثر إيجابية ومساعدة على إعادة إدماج المذنبين في الحياة الاجتماعية وتخطي هذه المرحلة الصعبة والسوداوية من حياتهم. إن إعادة الثقة لهذه الفئة في وطنيتها وتقديم المساعدة والدعم لها وتشجيعها على البحث عن فرص التكوين والتدريب

والعمـل والزواج والنجاح الاجتماعي وتحقيق الذات تسـهم في طي صفحة الماضي.

ومـن البرامج والمشـاريع الميدانية التـي يوفرها برنامـج النقاهة يمكننا ذكر: برامج التدريب والعمل، وتقديم مسـاعدات مادية ومعنوية، وتسهيل الـزواج، وبرنامـج «صنـدوق المئويـة» الذي يقدم قروضا لإنشـاء مشـاريع اسـتثمارية وتجارية، وبرامج توعويـة وتثقيفية، ومسـاعدات مادية كالملابس والمواد الغذائية.

ويتضمـن برنامـج النقاهـة عـلى آليـات عمليـة وميدانيـة يسـتفيد منها المذنبـون الذيـن لم يتـم الإفـراج عنهم بعـد، ولكنهـم اجتـازوا كل المراحل الأساسـية بنجـاح، ومـن ذلك مثـلا: نقلهم من السـجن إلى مركـز الرعاية لإعادة التأهيل حيث ظروف المعيشـة أحسن، حيث يتم السماح لهم بتحضير وجبـات جماعية، والخروج للحديقة، وممارسـة الرياضـة، وحتى الحراس لا يرتدون اللباس الرسـمي ويسمح لهم بمخالطتهم ومعاملتهم بطريقة جيدة. كـما يتم توفير عـلاج نفسي للمعتقلين باسـتخدام أنشـطة وفعاليات رياضية وترفيهية وجماعية واسـتخدام الرسـم في العلاج النفسـاني، خصوصا للذين تغلب عليهم الأفكار المتطرفة والعنيفة.

٥. ٥. ٥ تقييم الاستراتيجية السعودية لمحاربة الإرهاب

حسـب كريسـتوفر بوسـك Christopher Boucek (نفـس الدراسـة المذكورة أعلاه ص. ص. ٢٤ـ٢٦) فإنه شارك في الاستراتيجية منذ ٢٠٠٣م، أكثـر مـن ٣٠٠٠ معتقل تم الإفراج عـن ١٤٠٠ منهم نظـرا لنجاحهم التام في برامـج الوقايـة والـتأهيـل والنقاهة والبقية هم في صدد إمـا متابعة برامج

الإرشـاد والتوجيه والوقاية، أو لأنهم رفضوا المشاركة في البرنامج. وأكدت وزارة الداخليـة أن بعـض هـؤلاء قـد وقفـوا مـن داخل السـجون ضد هذا البرنامج وحاولوا تشـويه أهدافه. وحسب الأمير محمد بن نايف لم يبق حاليا في سجون المملكة سوى ١٠٠٠ متهم ممن لم يستكملوا مختلف برامج الإرشاد والتوجيه والوقاية أو لأنهم رفضوا المشاركة فيها.

وتقدر السـلطات الرسمية نسبة نجاح الاسـتراتيجية بين ٨٠ إلى ٩٠ ٪ وهي نسـبة معتبرة جدا، وحسب السلطات الرسمية فإن نسبة الفشل المقدرة مـا بـين ١٠ إلى ٢٠ ٪ تعود إلى أولئك الذين رفضوا المشـاركة في البرنامج أو هم في صدد إتمام مختلف خطواته المطلوبة. وحسب الأمير محمد بن نايف فإنه حتى نوفمبر ٢٠٠٧ لم يتم إعادة اعتقال سـوى ٣٥ متهما لأسـباب أمنية بعد إطلاق سراحهم أي أن نسـبة الفشـل في البرنامج الإرشـادي تقدر بين ١ إلى ٢ ٪ وهي نسبة معقولة جدا؛ وقد بينت التقارير الأمنية أن هؤلاء السجناء لم يشـاركوا في أية عمليات إرهابية داخل المملكة وهذا ما يثبت نجاح البرنامج الإرشادي.

كما اهتمت الاسـتراتيجية الوطنية لمحاربـة الإرهاب بتكوين ضباط في الشرطة والأمن بالتنسيق مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وكلية الملك فهد الأمنية على طرق الإرشاد والإقناع.

ومن خلال دراسـتنا لمختلف جوانب هذه الاستراتيجية يتضح لنا جليا مـدى قدرتهـا على فهم طبيعـة الواقع المحلي السـعودي الذي يتميـز بالمرونة والحكمـة في اسـتخدام الحلـول الأمنيـة عنـد الحاجـة، والوسـائل والسـبل التقليديـة القائمـة على احترام العلـماء وأصحاب الفضيلـة والفكر في تقديم النصيحة للمذنبين.

كما تتميز الاستراتيجية السعودية لمحاربة الإرهاب بقدرتها على توظيف الشبكة الاجتماعية والعلاقات الأسرية والقوى الفاعلة والنشطة في المجتمع كالمساجد، والجمعيات الأهلية، والمرافق الرياضية، والشخصيات المعروفة لإقناع المذنبين بالخطيئة ومساعدتهم على الرجوع للطريق المستقيم ورفض الأفكار المتطرفة والإرهابية، وتبني القيم التي جاء بها الإسلام الحنيف.

إضافة إلى ذلك، فإن إعادة الثقة للمذنبين في أنفسهم وفي مجتمعهم وفي المؤسسات والدوائر الحكومية وتشجيعهم على تبني قيم التسامح والأخوة ونبذ العنف، ومساعدتهم على تحقيق ذاتهم والحصول على وظيفة والمشاركة في أنشطة دينية واجتماعية وترفيهية وجعلهم يشعرون بحب وطنهم لهم هو صمام الأمان والحل الأنسب الذي يكفل كرامة المواطن السعودي ولا يخلق أحقادا وكراهية وحب الانتقام بين أفراد الشعب الواحد.

إن عملية التوعية الاجتماعية واستخدام البرامج والمواد الإعلامية في عملية محاربة الفكر المتطرف هي عملية أساسية وتهدف لإقناع الجمهور العام بالقيم الحضارية التي تكرس قيم الاحترام والعيش المشترك. إن هذه البرامج الإعلامية المفروض أن لا تكون متوفرة ونشطة عند حدوث أي عمليات إرهابية لا سمح الله، بل لا بد أن تكون هناك خطة طويلة الأمد تعمل على إنتاج وبث برامج توعوية بمختلف الأساليب والمضامين الدينية، والتربوية، والترفيهية، والحوارية، والدرامية، والإخبارية، والتثقيفية لسد الطريق أمام الخطاب والأفكار والأعمال الإرهابية. إن استخدام وسائل الإعلام الجماهيري بشكل دائم ومتواصل ومستمر وبالمضامين المتنوعة خصوصا أثناء فترات المشاهدة القصوى يساعد في نجاح مختلف البرامج الوطنية لمحاربة الإرهاب ويسهم في زيادة وعي الجمهور العام بأخطار الإرهاب.

٥ .٦ تقييم الاستراتيجيات العربية في محاربة الإرهاب

يمكننا حصر أهم سمات الاستراتيجيات العربية في محاربة الإرهاب في النقاط التالية:

٥ .٦ .١ اختلاف الاستراتيجيات العربية في محاربة الإرهاب

تختلف الاستراتيجيات العربية في محاربة ظاهرة الإرهاب باختلاف أنظمتها السياسية ومنظومتها الاجتماعية وطبيعة التحديات والأهداف المسطرة في خططها الوطنية لمحاربة الإرهاب والتطرف.

كما أن اختلاف وتنوع تجربة كل مجتمع من المجتمعات العربية مع العمليات الإرهابية وتعاطيه مع التطرف والتشدد والعنف قد يؤثر مباشرة في رسم ملامح الاستراتيجية المتبناة لمحاربة الإرهاب. وبالتالي لا يمكن أن نتحدث عن استراتيجية واحدة ومتشابهة في الوطن العربي، بل عن استراتيجيات مختلفة ومتنوعة.

وضمن هذه الدراسة حاولنا التركيز على تجارب كل من مصر، والجزائر، والمملكة العربية السعودية في محاربة الإرهاب والتطرف حيث تبين لنا من نتائجها ما يلي :

١ـ إن التجربة المصرية هي من أكثر التجارب العربية تشددا في تعاملها مع هذه الآفة الخطيرة، وهذا نظرا لبشاعة الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها واستهدافها المستمر للبنى الاقتصادية ومصادر الدخل القومي المتمثل في السياحة، وكذلك لوجود عدد من منظري الفكر الإرهابي المحلي والعالمي بها. وبالرغم من استخدامها لعدة حلول

وأسـاليب لمحاربة ومحاصرة الظاهرة؛ إلا أنها تركز تركيزا أكبر على الحـل الأمني والقانوني: كتشـديد العقوبات التـي تصل إلى الإعدام والسجن المؤبد.

وتسـعى الاسـتراتيجية المصريـة لمحاربـة الإرهـاب لإشراك كل الأطـراف الإقليميـة والدولية بحجة أن الإرهاب هـو ظاهرة عالمية مـن حيـث الأسـباب والأفـكار والممارسـات والعمليـات وبالتـالي يحتـاج إلى حلـول وتنسـيق إقليمـي ودولي لمحاربته، وهـذا ما يفسر نشـاط الدبلوماسـية المصرية في مختلف المؤتمـرات والندوات العربية والإفريقية والدولية لإدراج ملف الإرهاب في أجندتها.

٢ـ تحاول التجربة الجزائرية أن توازن ما بين الحلين الأمني والدبلوماسي، أو بـما يسـمى في الخطـاب السـياسي الجزائـري «بسياسـة المصالحـة الوطنية». وتسـعى الاسـتراتيجية الجزائريـة إلى الحفاظ على الخطط والبرامج الأمنية المتشددة خصوصا في المناطق الجبلية والمدن الكبرى ومعاقبـة مرتكبي العمليات الإرهابية بشـدة وتكوين وتدريب فرق التدخـل الخاصـة؛ وفي نفس الوقـت، ومنذ وصـول الرئيس الحالي إلى الحكـم عبـد العزيـز بوتفليقة، تـم تبني سياسـة الحـوار والوئام المـدني والمصالحة الوطنية بين كل أبناء الجزائر؛ إذ قام بإطلاق سراح الشـخصيات السياسـية وقـادة الجبهـة الإسـلامية للإنقـاذ (FIS) المسـجونين، باسـتثناء علي بـن حاج الـذي أبقي عليه تحـت الإقامة الجبريـة خـارج السـجن. كما تم إطلاق نسـبة كبيرة من المسـجونين المتهمـين بالتـورط في أعـمال إرهابية، لكن مـن دون أن يتسـببوا في قتـل جزائريين أو أجانب. وتضمن مـشروع المصالحة الوطنية إعادة

إدماجهم اجتماعيا ومهنيا وماديا وذلك بتوفير فرص التكوين والعمل والمساعدات المادية لهم.

وضمن استراتيجية المصالحة الوطنية تم فتح باب الحوار والنقاش مع مختلف مكونات الشعب الجزائري وفتح مجال المشاركة السياسية بما في ذلك للأحزاب الإسلامية التي تنبذ وترفض استخدام العنف في العمل السياسي، ومن ذلك مثلا حركة مجتمع السلم (حمس) (H.M.S).

٣ـ تركز الاستراتيجية السعودية لمحاربة ظاهرة الإرهاب على برنامج متكامل وشامل لعدة جوانب أساسية منها: الإرشاد الديني، وبرنامج الوقاية وأخيرا النقاهة.

وتستمد هذه الاستراتيجية مقوماتها وفلسفتها من القيم والعادات والتقاليد المحلية للمجتمع السعودي الذي يتميز بالحكمة والتسامح واحترام أهل الفضيلة والعلم وأهل الفضل؛ لهذا فإن هذه الاستراتيجية تقوم على تفضيل الحل السلمي الهادئ البعيد عن روح الانتقام والعقاب الشديد الذي قد يؤدي إلى خلق عداوات وأحقاد.

تستعين هذه الاستراتيجية بمجموعة كبيرة من العلماء والوعاظ والخبراء في علم الاجتماع وعلم النفس ورجال الأمن، وبأسلوب حضاري وإنساني بعيد كل البعد عن التعذيب والتعنيف والتجريح يتم محاورة ومناقشة المتهمين وتبيان خطورة الأفكار والمعتقدات التي يحملونها خصوصا عقيدة التكفير التي تبيح قتل المسلم والأجانب بغير حق وسفك الدماء والتعدي على ممتلكات الآخرين بالباطل. وبعد اجتياز المذنب لسلسلة من البرامج

والخطط الإرشـادية والوقائية وإعلانه التوبة النصوح يتم مسـاعدته من قبل مجموعة من المؤسسات الرسمية والأهلية للاندماج في المجتمع.

يعـد سـلاح الحـوار والإقنـاع في هـذه الاسـتراتيجية أقوى من سـلاح المسدس؛ لأنه يركز على شرح وتوعية الشباب المذنب بأخطار الفكر الإرهابي ويحصنهم قبل الإفراج عنهم ببرامج وقائية وتوعوية وإرشادية.

٥. ٦. ٢ الملف الأمني

مهما اختلفت الاستراتيجيات العربية في محاربة ظاهرة الإرهاب؛ إلا أنها تبقـى متفقـة من حيث المبدأ على أولوية وأسـبقية محاربة الإرهاب أولا وقبل كل شيء أمنيـا ثم تأتي الخطط والقضايـا الخاصة بالمصالحة الوطنية، أو العفو عن من لم يشاركوا في القتل، أو تطبيق آليات وخطط النصح والإرشاد.

كـما تركـز معظـم الاسـتراتيجيات العربيـة عـلى ضرورة الاسـتثمار في تكوين وتدريب فرق التدخل الخاصة التي يمكنها مجابهة ومقاومة الجماعات الإرهابية مهما كانت الظروف وفي أي مكان ومهما كانت خطورة الجماعة.

وتعمـل معظم المؤسسـات الأمنيـة العربية عـلى تكوين قاعـدة بيانات ومعلومـات خاصة بالشـخصيات والمنظـمات والجماعـات الإرهابية أو ممن يشـتبه فيهـم. وتبقى قضية تنسـيق وتبـادل المعلومات الأمنية مـا بين الدول العربيـة غـير مؤكدة دائما وهذا نظرا لغياب اسـتراتيجية عربيـة أمنية موحدة لمحاربـة الإرهاب، وفي بعـض الأحيان هناك بعض الخلافـات الخفية ما بين بعض البلدان العربية مما يحول دون التنسيق بينها كما هو الحال ما بين الجزائر والمغرب بسبب الخلاف القديم على موضوع الصحراء الغربية.

٥ .٦ .٣ اختلاف القوانين والتشريعات

تختلف القوانين والتشريعات المرتبطة بمحاربة الإرهاب باختلاف الأنظمة السياسية العربية. وقد وقعت معظم الدول العربية بما فيها مصر والجزائر والسعودية على مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية والعربية كالاتفاقية العربية لمحاربة الإرهاب لسنة ١٩٩٩م. وإن تطبيق هذه القوانين والتشريعات خصوصا في الأنظمة المركزية كالجزائر ومصر يتسم بنوع من الصرامة بحيث لا توجد بهما مرونة كبيرة في تطبيق القوانين كما هو الحال في التجربة السعودية التي اتسمت بالمرونة والقدرة على توظيف الشبكة الاجتماعية والمنظومة القيمية للمجتمع وجعلها تسهم في تقديم حلول واقعية بأقل ضرر في الأرواح.

٥ .٦ .٤ الحملات الإعلامية

الملاحظ أن كل الدول العربية متفقة ولو من حيث المبدأ على أهمية استخدام الحملات الإعلامية، ومختلف البرامج والمواد التوعوية، والتثقيفية، والإرشادية خصوصا في الفترات العصيبة التي تصاحب العمليات الإرهابية، لكن بمجرد أن يهدأ الوضع الأمني وترجع الأمور إلى طبيعتها الأولى يتم تجاهل هذه الوسائل.

وتعمل هذه الوسائل على المدى المتوسط والبعيد على التأثير والإقناع ليس فقط في الجمهور والرأي العام وإنما حتى في بعض ممن يحمل هذا الفكر الخطير.

٥. ٦. ٥ المؤتمر الدولي لمحاربة الإرهاب

تؤكد معظم الدول العربية التي عانت أو تعاني من آفة الإرهاب في إستراتيجياتها على أهمية وضرورة التنسيق الإقليمي والدولي لمحاربة الإرهاب. وفي نفس السياق، قامت المملكة العربية السعودية بتنظيم مؤتمر دولي لمحاربة الإرهاب في فبراير ٢٠٠٥م، تم التأكيد فيه على أهمية التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب. ولقد أكد العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها في بداية أشغال المؤتمر أن محاربة الإرهاب هي مسؤولية جماعية تتطلب أعلى مستويات التعاون والتنسيق بين دول العالم كما تتطلب الاستعداد التام لتبادل الاستخبارات والبيانات الأمنية القائمة على التنسيق الحقيقي بأسرع وقت ممكن بين الوكالات الأمنية. كما اقترح إنشاء مركز للتعاون لمكافحة الإرهاب.

ولقد توصل المؤتمرون إلى نتائج عديدة ومنها: أن الأسباب الكامنة وراء ظهور وانتشار التطرف مرتبطة بالفقر، وغياب العدالة الاجتماعية، والفساد، والأسباب السياسية، والاحتلال الأجنبي، والاستغلال الشديد، والتطرف الديني، وانتهاك حقوق الإنسان، والاستغلال الاقتصادي، والاستلاب الثقافي نتيجة العولمة والصراعات الإقليمية.

٥. ٦. ٦ الإصلاح التربوي

لقد ركزت الاستراتيجيات العربية على جذور المشكلة التي قد تعود إلى بعض الأفكار التربوية والفكرية المتطرفة التي تتضمنها بعض برامج التعليم في المدارس والجامعات. والإصلاح التربوي لم يشمل البرامج والمضامين الدراسية فقط، وإنما اهتم كذلك بالمكونين والمدرسين والوعاظ والمربين

في المساجد والجمعيات الأهلية والدينية الذين يمكن أن يؤثروا على تفكير الأطفال والشباب.

٥. ٦. ٧ الاستراتيجية الأمثل

من خلال ما تقدم يتضح أن استخدام أكثر من استراتيجية هو الحل الأمثل لمكافحة الإرهاب فالإرهاب ثقافة وأيديولوجية وفكر وفعل كما أنه انعكاس لبيئة سياسية واقتصادية وثقافية ودينية ومن هنا يتوجب على الدول والأنظمة معالجة الإرهاب من زاوياه المختلفة وأهم زاوية هي الفكر وتبني الافكار الظلامية التي ينشرها منظرو الإرهاب في أوساط الشباب.

فالتضليل والتزييف ونشر الدعاية والأكاذيب لا يحارب ويعالج بالإجراءات الردعية والقمعية وبالقوة وإنما بالحوار والموعظة والهدايا والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فالإرهاب لا يعالج بالإرهاب. ومن هنا نرى أن تقديم وصفة تعد مزيجاً من التجربة المصرية والتجربة الجزائرية والتجربة السعودية تكون استراتيجية مثلى وفعالة لمعالجة الإرهاب فكرياً وسياسياً وأمنياً.

من جهة أخرى نلاحظ أن الدول العربية قاطبة مطالبة بإجراء إصلاحات جوهرية على مختلف الصعد، فهي مطالبة بالإصلاح السياسي حيث الحاجة إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتفعيل المجتمع المدني والتناوب على السلطة وإشراك الجميع في الفعل السياسي كما أنها مطالبة بالإصلاح الاقتصادي من خلال الرشادة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل والقضاء على البطالة والتهميش وإشراك الشباب في العملية الاقتصادية.

الـدول العربيـة كذلـك بحاجـة إلى إصـلاح منظومتهـا التعليميـة مـن الروضـة حتـى الجامعة حتى تسـتجيب أكثـر لمقتضيات العـصر ومتطلبات التنميـة المسـتدامة. الإعلام العـربي كذلك بحاجة إلى إصـلاح ليصبح ناقداً وفاعلاً ومساهماً في خلق مجتمع واعٍ ومسؤول، يساهم الجميع فيه في تصحيح الهفوات والأخطاء والتجاوزات ووضع الحلول الناجحة والبناءة.

الفصل السادس

استراتيجية تفعيل البرامج الوطنية لمكافحة الإرهاب

٦ . استراتيجية تفعيل البرامج الوطنية لمكافحة الإرهاب

٦ . ١ الاستراتيجية الاجتماعية لمحاربة الإرهاب

«يتشكل المجتمع من وحدات معقدة. وقد أصبح التركيب والتعقيد بمثابة قانون اجتماعي يتحكم في كل الظواهر الاجتماعية». اميل دوركايم Emile Durkheim

تعتبر ظاهرة الإرهاب ظاهرة غريبة عن المجتمعات العربية، لأنها تخرج عن البناء والتطور السوي والطبيعي للنسق الاجتماعي العربي والإسلامي. كما أنها لا تمت بصلة مباشرة أو غير مباشرة لمرجعيات المجتمع العربي الدينية والثقافية والحضارية التي تحث على التسامح والتضامن والتعاون.

وفي حقيقة الأمر، فإنه لا يمكن محاربة هذه الظاهرة الغريبة والدخيلة عن العالمين العربي والإسلامي؛ إلا من خلال فهم الأبعاد الاجتماعية وطبيعة التحولات والتغييرات الاجتماعية ذات الصلة بالإرهاب. كما أن فهم طبيعة تركيبة المجتمع وتحديد العوامل المؤثرة فيه أضحى أمرا ضروريا في وضع استراتيجية اجتماعية لمحاربة ظاهرة الإرهاب.

٦ . ١ . ١ تقييم الاستراتيجيات الاجتماعية العربية لمحاربة الإرهاب

لا يمكن أن نتحدث للأسف، على الأقل من حيث الشكل المنهجي والعلمي، عن وجود استراتيجيات اجتماعية عربية لمحاربة ظاهرة الإرهاب

باستثناء تجربة المملكة العربية السعودية؛ ذلك أن معظم الاستراتيجيات الموضوعة والموجودة لمحاربته تركز تركيزا أساسيا على الاستراتيجية الأمنية ـ القانونية التي تتجاهل في الكثير من الأحيان بقية الحلول والاستراتيجيات التي يمكن أن تسهم مباشرة في محاصرة هذه الظاهرة والقضاء عليها، خصوصا وأنها تعتمد على جوانب كثيرة ومتغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية لا يمكن تجاهلها في تشخيص الداء وتقديم الحلول المناسبة.

وبالرغم من أهمية الاستراتيجية الأمنية ـ القانونية في محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه؛ إلا أنها على المدى البعيد ستثبت فشلها وقصورها؛ لأنها تقضي في أحسن الأحوال على مظاهر وتجليات الداء وتؤجل مفعول المشكلة وللأسف للأجيال القادمة. وتبرز الاستراتيجية الاجتماعية كاستراتيجية حتمية لقدرتها وفاعليتها على معالجة الداء من جذوره؛ لأنها تعتمد على آليات الإقناع والتأثير الاجتماعي. فالفرد هو ابن بيئته الاجتماعية يتأثر بها ويؤثر فيها ولا يمكن مهما كان الأمر أن ينسلخ أو يبتعد عنها.

لهذا فإن الاستراتيجية الاجتماعية تعمل على فهم طبيعة الأبعاد الاجتماعية للظاهرة، وخصوصيات المجتمع، وطبيعة الجماعات الضاغطة فيه بهدف توظيف كل الطاقات والمجموعات الاجتماعية الحيوية والفاعلة لمحاربته، ومن ذلك مثلا: الأسرة، والمسجد، ووسائل الإعلام والاتصال، والنوادي، والجمعيات الأهلية. إن لهذه المجموعات الاجتماعية تأثيراً فعالاً وكبيراً على أفرادها، وكما يقول أوغست كونت August Comte «المجتمع يطاردنا حتى في النوم»، أي أن مؤسسات المجتمع والمجموعات الاجتماعية لها تأثير كبير على أفكار وسلوكيات واتجاهات بل وعلى كل قناعات وقيم الفرد. ويلتزم الإنسان حسب أغوست كونت بكل ما يفرضه عليه المجتمع من سلوك وأفكار ومعتقدات.

إن المجتمع، حسب العديد من مؤسسي علم الاجتماع كابن خلدون وإيميل دوركايم Emile Durkheim، يمارس ضغطا ورقابة وتوجيها مباشرا من خلال القوانين والتشريعات والسلوكيات الرسمية والعامة، أو غير مباشر من خلال الأسرة والأصدقاء والمدرسة والنوادي.

«الإنسان اجتماعي بطبعه» كما يقول ابن خلدون في كتابه «المقدمة» فهو بحاجة ماسة للعيش مع الآخرين، وأن يتقبل ظروف وشروط وأساسيات العيش المشترك الذي يستوجب الالتزام التام بقيم وفلسفة وقوانين وقواعد المجتمع الذي ينتمي إليه. وضمن هذا الإطار تسعى المجتمعات العربية والإسلامية إلى تكريس قيم الأخوة، والتضامن، والتفاعل الإيجابي، والتسامح، والتكافل الذي يضمن لأفراد المجتمع العيش الكريم.

وبالرغم من وجود بعض المبادرات العربية المرتبطة بتوظيف واستخدام المؤسسات الاجتماعية والأهلية في محاربة ظاهرة الإرهاب؛ إلا أنها في أغلب الأحيان لا تُستخدم لأغراض تكريس الحل الاجتماعي الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار تركيبة وخصوصية المجتمع ودور المؤسسات الاجتماعية في تقديم العلاج الناجح الذي يتطلب ويستوجب فهما صحيحا للمشكلة والآثار المترتبة عنها مستقبلا، سواء على الفرد أو على المجتمع.

وقد تبنت بعض البلدان العربية التي عانت أو مازالت تعاني من ويلات هذا المرض الخطير، كالجزائر، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والعراق، واليمن مبادرات اجتماعية ضمن خطط استراتيجية هدفها توظيف كل الطاقات الاجتماعية الحية والنشطة في المجتمع: كالجمعيات الأهلية، والنوادي المختلفة، والمساجد، والجامعات، والنقابات، والشخصيات الاجتماعية والدينية والسياسية المعروفة من أجل توعية الجماهير العربية

بخطورة هذه الآفة وجعل الجماهير ترفض هذا السلوك وكل من يتبناه أفرادا أو جماعات.

كما سعت مختلف هذه البلدان العربية لتبني عدة استراتيجيات اجتماعية لتوعية الجماهير بضرورة المشاركة المباشرة في عملية محاربة الإرهاب، إما من خلال التبليغ عن الجماعات الإرهابية، أو من خلال رفض كل الأفكار والسلوكيات التي قد تؤدي إلى العدوان على الممتلكات الخاصة أو العامة.

وفي الكثير من الأحيان قامت العديد من الجهات والمنظمات الاجتماعية والسياسية والدينية في بعض الدول العربية: كالجزائر والمغرب ومصر واليمن بتنظيم مظاهرات ومسيرات احتجاجية للدفاع عن وحدة المجتمع ومؤسساته حاملة شعارات منددة بخطورة الوضع ووحشية وهمجية الأعمال والأفكار الإرهابية والعدوانية. كما ركزت معظم هذه المظاهرات على أهمية تصدي أفراد الشعب جميعا لهذه الظاهرة، لأنها تمس وحدة وسلامة ومستقبل المجتمع.

٦ . ١ . ٢دور المساجد والمؤسسات الدينية

لعبت وتلعب إلى يومنا هذا المؤسسات الاجتماعية والدينية دوراً بارزاً وأساسياً في عملية محاربة الإرهاب والتصدي لأفكاره الضالة، ومنها المساجد التي لها تأثير كبير على أفراد المجتمع، خصوصا أن بعض الجماعات والشخصيات الإرهابية وللأسف لا تتوانى قيد أنملة عن استخدام الخطاب الديني والنصوص الشريفة من الكتاب الكريم والسنة العطرة لتعزيز موقفها وتثبيت وجودها وانتشارها، لاسيما وأن الشعوب العربية والإسلامية تتأثر كثيرا بالخطاب الديني ولها ثقة كبيرة في كل ما جاء به الدين الحنيف.

فالموعظة والخطبة والندوات والملتقيات التي يقدمها علماء وخطباء ووعاظ قد أصبحت في بعض الأحيان الوسيلة والأداة الأساسية لتوعية وتنوير عقول الشباب الذي يحتاج إلى شرح وتفسير سليم للنصوص المتعلقة بقضايا التكفير والجهاد.

إن للمساجد والمؤسسات الدينية في الوطن العربي والإسلامي دورا مهما في محاربة هذه الظاهرة، لاسيما وأنها من أكثر المؤسسات والجهات تضررا من الأعمال الإرهابية التي تشوه الصورة السمحة والرفيعة والطاهرة لبيت الله ورسالة الإسلام السامية. إن ثقة الجماهير في المساجد والمؤسسات الدينية قد سمحت في كل الأحيان بمحاصرة هذه الظاهرة والرد على دعاتها وشخصياتها. وهذا ما جعل الجماهير تسير وفق القيم التي تدعو لها هذه المساجد وهي قيم التسامح والحوار واحترام الآخر ورفض العنف.

٦ . ١ . ٣ دور الأسرة

ضمن الاستراتيجية الاجتماعية العربية لمحاربة ظاهرة الإرهاب لا يفوتنا أن نذكر الدور الأساس الذي تلعبه الأسرة في هذا الصدد، خصوصا وأن لها تأثيرا كبيرا وأساسيا على الفرد؛ لأنها هي البيئة والحاضنة الأولى في تربيته وحمايته والدفاع عن مصالحه، لهذا فإن للأسرة القدرة الكبيرة على توعية وحماية أفرادها من هذه الآفة.

والفرد يقتنع ويتأثر في العديد من الأحيان بأفراد أسرته أكثر من الآخرين خصوصا عندما يكون الخطاب والسلوك والأفكار التي تتبناها الأسرة مجتمعة تتسم بالاعتدال والحكمة والفهم الصحيح للأشياء.

إن القيـم التـي تؤمن بهـا الأسرة في وطننـا العربي والإسـلامي هي قيم التسـامح والتضامن ونبذ العنف وتشـجيع التعاون، وهذا ما يجعل منها سدا منيعـا ضد الأفكار الضالة والدخيلة. ولا يمكـن أن تصبح الأسرة في وطننا العربي أداة هدم بل ستبقى أداة بناء وتعمير. ولا يمكن أن نتصور بأن الأسرة المسـتقرة والمتماسـكة والواعيـة بدورها الاجتماعـي المتميز سـتفرز أفكارا أو شـخصيات إرهابية؛ لأن الأفكار العدوانية والسـلوكيات الإرهابية لا تنشأ ولا تترعرع إلا في بيئة هدامة تفتقد للحنان والاستقرار والاطمئنان الأسري.

وبالرغم من أهمية الدور الاسـتراتيجي والحيـوي الذي تقوم به الأسرة العربيـة في محاربة الإرهاب وتحصـين أفرادها من الأفـكار الهدامة والضالة؛ إلا أنه وللأسـف لا نشـعر ولا نستشـف بأن هناك اهتماما كبيرا من الجهات الرسـمية وغير الرسـمية في العالم العربي بضرورة إدماجها في برامج وخطط محاربة الإرهاب.

إن عنـاصر الإقنـاع والتأثـير التي تملكهـا الأسرة لا تملكهـا أي جهة أو شـخصية أو فكـرة أو برامج وخطط محاربة الإرهـاب، لأنها هي التي تعرف طبيعـة وخصوصية أفرادها وكيفية مخاطبتهم وإقناعهم، لأن لكل فرد تركيبة نفسـية واجتماعية يصعب التعامل والتفاعـل معها. كما أن تأثيرها في قرارات أفرادها كبير.

إن عمليـة توظيـف دور الأسرة العربية في اسـتراتيجيات محاربة ظاهرة الإرهـاب تسـتلزم وتتطلب القيـام بحملات التوعيـة الاجتماعية المسـتمرة والمباشرة باسـتخدام وسـائل الإعـلام الجماهيرية وطـرق التواصل العصرية بقصد إقناعها بضرورة المشـاركة في تحصين أفرادهـا من الأفكار والجماعات الإرهابية. كما تسـتوجب العمليـة إشراك الأسرة في عمليـة المتابعة وتحصين

الفئات الاجتماعية الحساسة كالشباب من الأفكار الإرهابية، لأن الشاب في بعض الحالات يمكن أن يناقش ما سمعه أو ما قرأه مع أسرته، لأنه يحس ويشعر بالحرية والأمان عندما يتحدث لأهله، وهنا يدخل دور أولياء الأمور لتصحيح الأفكار الضالة والشاذة والخارجة عن القانون والشريعة والدين الحنيف.

٦ . ١ . ٤ دور وسائل الإعلام الجماهيرية

تُستخدم وسائل الإعلام الجماهيرية في العالم العربي بشكل كبير في هذه العملية، وذلك على مستويات عدة، أهمها: إبراز خطورة الظاهرة والدعوة لرفضها جملة وتفصيلا وتستخدم عدة مواد إعلامية لتحقيق ذلك: كالنشرات الإخبارية، والبرامج الحوارية، والندوات والمناقشات مع العلماء والشخصيات المعروفة اجتماعيا وهذا لما لها من تأثير كبير على الجمهور وفي عملية صناعة الرأي العام. كما تُستخدم وسائل الإعلام الجماهيرية في إبراز المشاركة الكبيرة والفعالة للجماهير الرافضة للسلوك الإرهابي وكل ما له صلة به، وهذا ببث صور التضامن الاجتماعي ومشاركة كل الفئات والمؤسسات والجمعيات والجماعات الاجتماعية في مشروع محاربة ظاهرة الإرهاب.

وتقوم وسائل الإعلام الجماهيرية العربية بتغطية كل المظاهرات والمسيرات والاحتجاجات والتجمعات الاجتماعية الرافضة للإرهاب مما يزيد من فضح عيوب الإرهابيين ويبرز مدى بعدهم عن القيم التي يؤمن بها المجتمع العربي ونبذه للأفكار الإرهابية والعدوانية. لكن هنا يجب الإشارة إلى أن وسائل الإعلام هي سلاح ذو حدين فإذا لم تستعمل بطريقة منهجية وعلمية واستراتيجية واضحة المعالم فإنها تكون خادمة للإرهاب أكثر من

خدمة المجتمع في التخلص منه فالإعلام العربي، مع الأسف هو إعلام تابع في معظمه ونلاحظ هنا أن الإعلام الدولي من خلال وكالات الأنباء العالمية والمجمعات الإعلامية العملاقة هو الذي يحدد الأجندة والأولويات في كل ما يتعلق بالأعمال الإرهابية والإجرامية وما قامت به وسائل الإعلام الدولية في تغطية العمليات الإرهابية في الجزائر خلال العشرية السوداء ١٩٩٠-٢٠٠٠م، لخير دليل على ذلك .

٦ . ١ . ٥ دور النوادي

تعتبر مختلف النوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية في العالم العربي فضاءات اجتماعية وترفيهية أساسية يلتقي فيها الشباب لتبادل الأفكار وممارسة هواياتهم المفضلة وتنشأ ما بين الشاب والنادي علاقة قوية، خصوصا وأنه يقضي فيه وقتا طويلا يتعرف على أنشطته، وعلى القائمين عليه، وعلى رواده ويحقق آماله مما يزيد من ثقته واهتمامه بهم.

كما أن طبيعة أنشطة وفعاليات وبرامج النوادي تسمح ببناء علاقات اجتماعية مستقرة ودائمة، لاسيما إذا ما وجد الشاب ما يحتاج إليه للتعبير عن هوايته واهتمامه.

وقد أصبحت النوادي في بعض البلدان العربية الملجأ والمكان المفضل للشاب الهارب من البطالة وقساوة ظروف المعيشة وغياب البرامج التنموية والشعور بالتهميش وعدم الاهتمام، وهذا ما يجعل منها مؤسسات اجتماعية ذات تأثير في أفكار وسلوكيات روادها.

ومن هذا المنطلق، فإنه لا يمكن أن نتجاهل الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه مختلف هذه النوادي في عملية محاربة ظاهرة الإرهاب من خلال

توعيـة روادهـا بمخاطرها وأضرارها، خصوصا وأن بعض الشـباب يثق في زملائـه ومدربيه ورواد النـوادي ويحترم أفكارهم وآراءهم أكثر من أي جهة أو شـخص حتـى وإن كانت في بعض الأحيـان أسرته القريبة؛ لأن الشـاب يحـس ويشـعر بالاهتـمام والاحـترام والتجانس الفكـري والثقـافي مع رواد النادي أكثر من أي كان.

ويبدو أن النوادي قد أصبحت لبعض الفئات الاجتماعية أكثر من مكان للتسـلية وممارسـة مختلف الهوايـات ولقاء الأحبـة؛ إذ أصبحـت مرجعيتهم الفكرية والنفسية التي يثقون فيها ويتأثرون بها.

إن إنشـاء وتشـجيع مختلف أنشـطة وفعاليات وبرامج النوادي في العالم العربي يسهم مباشرة في تحصين فكر وسلوكيات الشباب من الأفكار الهدامة والإرهابيـة. كـما أن الفكر الإرهـابي لا يمكنه أن يتطـور في البيئات الإيجابية التي تشجع على الإبداع والحوار والتواصل وصقل مهارات وميول الشباب.

وإن أهم مشـكل يعاني منه الكثير من الشـباب في العالم العربي هو كيفية قضاء وقت الفراغ بسبب غياب المؤسسات والأنشطة والنوادي التي تسمح لهـم بالتواصـل والتفاعـل وممارسـة مهاراتهـم وميولهم. وقد تسـتغل بعض الجماعات الإرهابية هذا الوضع للتقرب من هؤلاء الشـباب الذين يشعرون بالتهميش والضياع لتزج بهم في غياهب الأفكار المتطرفة والضالة.

وللأسـف فـإن عـددا لا يعد ولا يحصى مـن المناطق والجهـات في العالم العـربي والإسـلامي، خصوصـا في الأماكـن النائيـة والبعيدة عـن المدينة لا توجد فيها نواد أو مؤسسـات خاصة بالشـباب؛ إذ يعيش هؤلاء على هامش المجتمع والمدنية والعصرنة. وهذا ما قد يمثل خطرا ويشكل في نفس الوقت بيئة جاذبة ومشجعة لظهور وانتشار الأفكار المتطرفة.

إننا لا يمكن أن نتصور بأننا سنقضي على الإرهاب وأفكاره العدوانية فقط بالخطط الأمنية ـ القانونية بل يحتاج الأمر إلى بذل المزيد من الجهد في توفير البيئات الإيجابية للعيش الكريم لمختلف شباب المجتمع وذلك بتوفير فرص ونواد ومؤسسات اجتماعية وثقافية ورياضية تستطيع احتضان أنشطتهم وآمالهم ومشاريعهم.

مما سبق يتوجب على الدول العربية والإسلامية الاستثمار في الشباب من خلال إنشاء بنية تحتية قوية في مجال النوادي والجمعيات والأنشطة الثقافية والرياضية وهذا بتوفير المرافق الضرورية لذلك وهنا يجب التركيز على المناطق الريفية والنائية والقرى المهمشة فالملاحظ أن صانع القرار العربي ركز على المدن والمراكز الحضرية وأهمل الأرياف والمناطق النائية التي أصبحت معاقل للإرهاب والإرهابيين نظراً للفروق الكبيرة بينها وبين المدن على مختلف الصعد.

٦ . ٢ الأبعاد النظرية للاستراتيجية الاجتماعية لمحاربة الإرهاب

لقد عرجنا في النقاط السابقة على أهم المحطات الاجتماعية ذات الأهمية الكبرى في فهم الدور القيادي الذي تقوم به مختلف المؤسسات والجماعات الاجتماعية للتصدي لظاهرة الإرهاب من خلال تحصين الشباب وتوجيه أفكارهم وسلوكياتهم نحو ما يخدم مصلحتهم والمصلحة العامة للمجتمع.

وضمن هذا السياق، وإيمانا منا بأهمية شرح وتفسير الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بتطور المجتمع ارتأينا التعرض بالشرح والتحليل للنقاط والمفاهيم والعناصر النظرية والفلسفية المتعلقة بفهم تركيبة وبناء المجتمع مما يساعدنا

في بناء تصور شامل ومتكامل عن الواقع الاجتماعي الذي يمكن أن يكون في تماس مباشر مع قضايا الإرهاب.

كما أن التعرض للبعد النظري والفلسفي لمختلف المفاهيم المرتبطة بالمجتمع يسهم في توضيح الصورة حول القوى والجهات والجماعات الاجتماعية الفاعلة التي يمكن أن تلعب دورا مهما في محاربة الأفكار المتطرفة والدخيلة على المجتمع.

٦. ٢. ١ الظاهرة الاجتماعية

يندمج الفرد في الحياة الإنسانية من خلال تفاعله المباشر بالمجتمع، فيكتسب منه قيمه ومعتقداته، وحتى ضميره الأخلاقي. فالفرد هو نتاج المجتمع؛ ولا يمكن أن يعيش بمعزل عنه. ويتشكل المجتمع من وحدات معقدة. «وقد أصبح التركيب والتعقيد بمثابة قانون اجتماعي يتحكم في كل الظواهر الاجتماعية» كما يقول المفكر الاجتماعي (اميل دوركايم Emile Durkheim).

فما هي الظاهرة الاجتماعية؟ وما خصائصها وأنواعها؟

يتكون المجتمع من مجموعة من الظواهر الاجتماعية؛ والتي يعرفها (اميل دوركايم Emile Durkheim) بقوله «إنها كل ضرب من السلوك، ثابتا كان أم غير ثابت، يمكن أن يباشر نوعا من القهر الخارجي على الأفراد، أو هي كل سلوك يعم في المجتمع بأسره». (اميل دوركايم، ١٩٩٨م: ٦٨). فالظاهرة الاجتماعية هي كل ما يميز المجتمع، وما يطبعه من سلوك، وتفكير، وشعور: كظاهرة العنف، والأمية، والنظام، والمخدرات، والزواج، والبطالة والطلاق...الخ وللظاهرة الاجتماعية قوة تأثيرية، لما لها من سلطة تفرضها على الفرد والجماعة (بدوي، ١٩٩٨ م: ١٦٨)، فهي نتاج الضمير الجماعي.

٦ . ٢ . ١ . ١ خصائص الظاهرة الاجتماعية

لفهم طبيعة الظاهرة الاجتماعية وضع علماء الاجتماع خصائص تميزها، ولعل أهمها ما يلي (الدليمي، ٢٠٠٢ : ١٨ ـ ٢٢):

- الظاهرة الاجتماعية إنسانية : فهي وليدة المجتمع الإنساني فقط.
- الظاهـرة الاجتماعيـة جبرية: فهي تلـزم أفراد المجتمع بأنماط سـلوكية معينة، ومنها رفض العنف وقبول قواعد العيش المشترك.
- الظاهرة الاجتماعية عامة: فجميع أفراد المجتمع، ومؤسساته، وطبقاته تأخـذ بنظام الظاهـرة الاجتماعية. إن فكرة رفـض التطرف والعنف مرفوضة من طرف كل الفئات والطبقات والمكونات الاجتماعية.
- الظاهـرة الاجتماعيـة واقعية: فهي محققة في واقع الأفراد، وليسـت من خيالهم. أي أن فكرة محاربة العنف والتطرف والإرهاب هي أسـاس موجود في واقع الأفراد.
- الظاهرة الاجتماعية مترابطة: فهي ليست منعزلة عن الواقع الاجتماعي، بل تتأثر وتؤثر فيه. إن محاربة الأفكار الإرهابية تستوجب وضع برامج اجتماعية، وأمنية، وثقافية، وسياسية، واقتصادية موحدة بهدف محاربة ظاهرة الإرهاب عبر عدة جبهات.
- الظاهـرة الاجتماعيـة متغيرة: فهي ليسـت جامدة، بـل تتغير وفق تغير البيئـة الاجتماعيـة. وبالتـالي يمكـن تغيـير آراء وأفكار وسـلوكيات الشـباب الذين وقعوا في فـخ الجماعات الإرهابية وتأثـروا بأفكارها وأهدافها.
- الظاهـرة الاجتماعيـة تاريخيـة: فهي مشـحونة بالـتراث الشـعبي من:

عـادات، وتقاليـد، وقيم اجتماعية. إن قيم السـلم والتعـاون والوئام المـدني ورفض التطرف وعدم اسـتخدام العنف هي قديمة في الثقافة الشعبية العربية والإسلامية.

الظاهرة الاجتماعية تلقائية: فهي موجودة قبل وجود الفرد. فالفرد يولد ويجـد مجتمعا قد سـبقه يمده بقيم السـلام والمحبة ورفض العنـف. إن الفرد يتلقى قيمه وأفكاره من المجتمع.

٦. ٢. ١. ٢ تصنيف الظاهرة الاجتماعية

صنـف علـماء الاجتـماع الظاهـرة الاجتماعيـة لقسـمين: (الدليمـي، ٢٠٠٢م: ٢٣ ـ ٢٦).

أولا: الوحدات الاجتماعية

يتكون المجتمع من وحدات اجتماعية، ولعل أهمها ما يلي:

١ـ الجماعات البيولوجية

كالأسرة التـي تجسـد رابطـة الدم بـين أفرادها. وتمثـل الأسرة الوحدة الأساسية في نشأة المجتمع. ويتلقى الفرد من أسرته: اللغة، والقيم، والمفاهيم الاجتماعية التي تؤهله للاندماج في النسـق الاجتماعي. كما أن للأسرة سلطة مباشرة على كل أفرادها.

وكـما ذكرنا من قبـل، فإن للأسرة قـدرة على التأثير المبـاشر والفعال في عملية محاربة الأفكار والجماعات الإرهابية والضالة، وهذا من خلال قنوات الإقنـاع والتربيـة والتعليم وتنشـئة الفـرد تنشـئة صالحة على القيم السـليمة الرافضة لاسـتخدام كل أشـكال العنـف والتعدي على حرمـات وممتلكات الآخرين.

٢ـ الجماعات الجغرافية

ترتكز الجماعات الجغرافية عـلى وحدة الإقامة في مكان واحد. فالإقامة معـا تـؤدي إلى تكوين صـلات وعلاقـات متبادلـة. فالانتماء لنفـس المنطقة الجغرافية يخلق نوعاً من الوحدة بين أفراد المنطقة نفسها. كما أن علاقة الجوار هـي علاقة قويـة ومتينة؛ فهي ليسـت مبنية على المنفعة المتبادلة فحسـب، بل وعلى المشاركة في الواقع والمصير المشترك.

وتلعـب الجماعات الجغرافية دورا مهما في تحديد السـلوكيات التي يلتزم بها أفرادها، لهذا فإن هذه الجماعات يمكنها أن تسهم مباشرة في محاربة الأفكار والسلوكيات الإرهابية، خصوصا وأنه بإمكانها متابعة ومراقبة كل الجماعات والأفكار الدخيلة.

٣ ـ الجماعات الاجتماعية

تعتمد هذه الجماعات على عامل اجتماعي مشـترك: كالاشـتراك المهني، أو الديني، أو السياسي، أو المنظمات الاجتماعية...الخ كما أن العامل المشترك يسهم بقدر كبير في خلق روابط وأواصر قوية بين أفراد الجماعة نفسها؛ بل إن الفرد يخضع في غالب الأحيان وبشـكل واضح لرؤية ونظام هذه الجماعات. كـما تمثل الجماعـات الاجتماعية جماعات فاعلة في المجتمـع، نظرا لقدرتها على فرض النظام، ومساهمتها في عملية التنمية الشاملة.

وبطبيعـة الحـال فإن الجماعـات الاجتماعية يمكنها المسـاهمة والمشـاركة في محاربة ظاهرة الإرهاب وذلك بمشـاركتها الفعالة في الكشـف والتشـهير بالأفكار الهدامة والعدوانية.

ولقـد تابعنـا مرات عديدة مشـاركات الجماعـات الاجتماعيـة في تنظيم وحشـد الجماهير في المسـيرات والتجمعـات التي تهدف لنبـذ العنف وتدعو

للتسامح والوئام المدني والتضامن الشعبي. كما يمكن أن تلعب الجماعات الاجتماعية دورا مهما وبارزا في توعية أتباعها من مخاطر الانزلاق في غياهب الفكر الإرهابي، خصوصا وأنها تمتلك تنظيمات اجتماعية كثيرة ومتشعبة ونشطة ولها في نفس الوقت سلطة على أتباعها.

ثانيا: العمليات الاجتماعية

تتمثل هذه العمليات في الأنشطة الجماعية التي تتحقق عبر العلاقات، والأفعال، والحركات الاجتماعية. وتعتمد هذه العمليات على الحاجات الأساسية للفرد: كالحاجات الحياتية المادية، والحاجات السياسية ضمن ما يدخل في تنظيم علاقات الأفراد، وأخيرا الحاجات الروحية: المتمثلة في المعتقدات، والمقدسات.

ويمكن أن تبرز أنشطة المجتمع المدني أو الجمعيات الأهلية ضمن هذا الإطار؛ لأنها تعمل على تنشيط الحياة الاجتماعية في مختلف المجالات وتسهم في خدمة مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. والمجتمعات المعاصرة باتت لا تعترف بالعمل الاجتماعي؛ إلا من خلال التنظيم والتنسيق في إطار ما يعرف بالمجتمع المدني.

وللأسف، فإن بعض الدول العربية تنظر نظرة سلبية لأنشطة المجتمع المدني وترى بأنه ينافسها وفي بعض المرات يسيء لها مما دفعها إلى التضييق ومحاربة هذه الجمعيات بحجج واهية، كان من الواجب على هذه الدول فتح المجال وتشجيع جميع المبادرات الاجتماعية والجمعيات الأهلية للمساهمة والمشاركة الإيجابية في خدمة الصالح العام؛ ذلك أن المسؤولية عظيمة ولا تستطيع حتى الدول بحكوماتها ومؤسساتها وشخصياتها حل جميع مشاكل وقضايا المجتمع. وبالتالي: أين هو المشكل عندما تسهم هذه الجمعيات في خدمة الوطن ضمن الشروط والضوابط التي يضعها القانون؟.

إن للجمعيـات الأهلية قدرة كبيرة على محاربـة الأفكار الإرهابية، لأنها عـلى علاقـة مبـاشرة ودائمة مـع الجماهير، فهـي على علـم بـكل التطورات والتحـولات الاجتماعيـة، بـل إن العديد مـن الأفراد يثقـون ويحترمون هذه الجمعيات التي تسعى لحل مشاكلها وخدمتهم.

يجب على الحكومات العربية المتضررة من الأعمال والأنشـطة الإرهابية أن تـدرك أن مـشروع محاربـة الأفـكار الإرهابيـة وإسـتئصالها مـن الواقـع والمخيـال الاجتماعي يحتاج لتكاتف وتضافـر جميع الجهـود، خصوصا جهود الأسرة، والنـوادي، والجماعات الجغرافية، والمسـاجد، والجمعيات الأهلية، والجماعـات الاجتماعية، لأنهـا تعرف كيف تخاطب الأفراد وتملك الوسـائل الإقناعية لعلمها بخصوصيات وسمات أفرادها وأتباعها.

٦. ٢. ٢ التغيير الاجتماعي في خدمة السلم الاجتماعي

لقـد أجمع علـماء الاجتماع عـلى أن التغيير الاجتماعـي Social Change هـو أهـم ما ميز المجتمعـات البشريـة. فالتغيير الاجتماعي قد يحدث بشـكل آلي وطبيعـي نتيجة حاجة المجتمع للتغيير. كما قد يحدث بشـكل قسري، من خلال قوة القوانين والحروب.

فما هو مفهوم التغيير الاجتماعي؟ وما طبيعته؟

٦. ٢. ٢. ١ مفهوم التغيير الاجتماعي

إن مفهـوم التغيـير هـو مفهوم فلسـفي اسـتطاعت الفلسـفة الغربية في عـصر التنوير أن تخضعه لأهدافها. ولعل أهم هدف جاءت به هذه الفلسـفة هـو التغيير على مسـتوى السـلوك الاجتماعي بهدف خلق نـوع من التجانس الاجتماعـي، والسـياسي، والفكـري، والثقـافي خصوصـا أن المجتمعـات

الأوروبية لم تكن تعرف، إلا التباينات الطبقية، والثقافية، والاقتصادية... الخ.

جاءت فكرة التغيير الاجتماعي منذ نهاية القرن السابع عشر متزامنة مع ظهور فكرة الدولة القومية في أوروبا والدعوة لإنشاء مجتمع أكثر تجانسا. فمفهوم التغيير الاجتماعي ارتبط بفلسفة التأثير على السلوك الفردي، والجماعي، وعلى العلاقات الاجتماعية المختلفة بهدف تحقيق مجتمع متكافل ومتضامن.

وفي المجتمعات المعاصرة أصبح التغيير الاجتماعي يهدف لتعديل سلوك الفرد وفق قيم اجتماعية معينة تخدم في أساسها المصلحة العامة للمجتمع.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن عملية التغيير الاجتماعي اعتمدت في القديم على الطرق الحربية، أي استخدام القوة في عملية التغيير؛ إلا أنه وبشكل واضح أصبحت هذه العملية تتم في العصر الحديث بالأساليب السلمية والإقناعية بسن التشريعات والقوانين المنظمة للمجتمع.

وعلى ضوء ذلك تعتبر فكرة التغيير الاجتماعي الفكرة الجوهرية التي يمكن استخدامها في وضع استراتيجيات وخطط محاربة ظاهرة الإرهاب، وذلك وفق مستويات التغيير الاجتماعي المعروفة.

٦. ٢. ٢. ٢ مستويات التغيير الاجتماعي

يمكننا حصر ثلاثة مستويات للتغيير الاجتماعي على النحو الآتي:

١ ـ تغيير المعتقدات

تعتبر المعتقدات من أقوى ما يؤمن به الإنسان، لما تمثله من إطار مرجعي، وروحي. كما أن مصادر معتقدات الفرد قد تكون دينية، أو إيديولوجية، أو اجتماعية كالتقاليد، والعادات الراسخة في الذاكرة الجماعية للمجتمع.

وتعتبر الأسرة ومختلف المؤسسات والمنظمات الاجتماعية الأداة الأساسية في عملية ترسيخ المعتقدات الاجتماعية لدى الأفراد. وتعتبر التنشئة الاجتماعية من أهم سبل ترسيخ المعتقدات؛ لأنها تضمن تربية وتنشئة النشء وفق القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع.

إن عملية تغيير المعتقدات الخاطئة من أصعب عمليات التغيير الاجتماعي؛ لأن هذه المعتقدات هي نتاج عشرات، بل مئات السنين من التلقين والترسيخ. كما أن هذه المعتقدات الخاطئة ـ والمرسخة في ذهن الجماعات الإرهابيةـ هي التي تتحكم في كثير من سلوكيات الإرهابيين وأتباعهم. ومن هنا، فإن أهم خطوة في محاربة المشاريع والأفكار الضالة هي التغيير في المعتقدات، خصوصا بالاعتماد على الخطاب الديني. ذلك أن الإسلام في جوهره يرفض رفضا قاطعا قتل الأبرياء، وترويع الناس من دون سبب، وانتهاك حرمات الآخرين. وفي نفس الوقت، فإنه يدعو إلى احترام الحياة وممتلكات وسلامة الأفراد؛ وإلى استخدام الحكمة، والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن في الدعوة.

وهنا يبرز دور المؤسسات الدينية، والمساجد، والجمعيات، والعلماء، والخطباء، والدعاة، والصالحين من هذه الأمة في عملية التوعية وتبصير الجماهير بحقيقة وأخطار الانزلاق في الفكر الإرهابي الذي يسيء كثيرا إلى صورة الإسلام السمحة.

إن مسؤولية هؤلاء في توعية الجماهير بهذه الآفة القاتلة والهدامة هي مسؤولية كبيرة لا يمكن لأي عاقل أن يتجاهلها.

٢ـ تغيير الأفكار

تعتبر الأفكار بعد المعتقدات المستوى الثاني الذي يؤمن به الإنسان. وقد تكون الأفكار عبارة عن وجهة نظر، أو رأي، أو حكم معين عن ظاهرة ما.

فالفكرة هي المعنى، أو الفهم الذي يتصوره الفرد عن الظاهرة. ويتحول هذا الفهم من خلال عملية الإدراك لصورة ذهنية.

فالأفكار هي نتاج مجموعة من المؤثرات والتيارات المحيطة بالفرد تترجم لسلوك معين. ولا يمكن أن نتصور بأن الأفكار هي نتاج واقع اجتماعي واحد ومتجانس؛ بل يمكن أن تتأثر بأفكار دخيلة ووليدة مجتمعات أخرى. وتتيح العولمة في أبعادها الثقافية والفكرية فرصا وقنوات عديدة لتبادل الأفكار باستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية وبخاصة الإنترنت.

وعلى ضوء ذلك، يمكن استخدام مختلف المؤسسات والمنظمات الاجتماعية في عملية توعية الجمهور بخطورة الأفكار الإرهابية من جهة، وغرس الأفكار والقيم الإيجابية التي تخدم مصلحة أفراد المجتمع من جهة ثانية.

إن محاربة مختلف الأفكار الإرهابية تحتاج لتضافر جميع الجهود والطاقات الاجتماعية الحية وعلى رأسها وسائل الإعلام الجماهيرية، وهذا لقدرتها على التأثير والإقناع ونظراً للدور الاستراتيجي الذي تلعبه في تشكيل الرأي العام والتأريخ اليومي لذاكرة المجتمع وأحداثه.

٣ ـ تغيير السلوك

يترجم السلوك عمليا معتقدات وأفكار الفرد، كأسلوب ونمط حياة معين. «فسلوك أي فرد أو جماعة يتجسد دائما في نوعين: تصورات (أفكار) Ideas، أفعال Actions وتجسد الثانية، أي الأفعال تقدم الأولى، أي التصورات (الأفكار) وإخراجها إلى حيز الوجود». (الدليمي، ٢٠٠٢م: ٢٦).

ويتحكم المجتمع في سلوك الفرد، من خلال آليات الضبط الاجتماعي، أو القهر الاجتماعي؛ أي أن المجتمع يسعى من خلال مؤسساته إلى توجيه وضبط سلوك أفراده وفق قيم ومصالح معينة، وهذا نظرا لما له من سلطة فعلية عليهم.

وبالتالي، فإنه لا يمكن تغيير سلوك الإرهابيين؛ إلا من خلال التغيير في معتقداتهم وأفكارهم.

إن سلوك الإرهابيين هو سلوك عدواني وإجرامي لا رحمة فيه ولا شفقة يحتاج إلى فهمه من خلال التحليل النفسي والاجتماعي لطبيعة شخصية الإرهابي؛ لأنه سلوك غير سوي ولا يعكس شخصية طبيعية وعادية فالإرهاب يجب أن يُعالج كفكرة أولا ثم كفعل ثانياً أي يُعالج في النسق القيمي والفكري للإرهابي وبعد معالجة الإرهابي على مستوى أفكاره ومعتقداته يشرع بعد ذلك في عملية إقناع هذا الشخص الإرهابي غير السوي كي يتخلى عن أفكاره الظلامية والإرهابية الإقصائية ويتبنى أفكاراً جديدة تنبذ العنف وتؤمن بالوئام والمحبة واحترام الآخر واحترام قيم المجتمع ومبادئه.

٦. ٢. ٣ مصادر التأثير على الفرد

كلما فهمنا طبيعة المجتمع والمراحل التي يمر بها الفرد ضمن فضاءات التنشئة الاجتماعية أدركنا أهمية تبني عملية التغيير الاجتماعي في محاربة ظاهرة الإرهاب. إضافة للعناصر والمكونات التي تتضمنها عملية التغيير الاجتماعي، فإنها تشتمل على مكونات إضافية، وهي تتمثل فيما يلي :

٦ . ٢ . ٣ . ١ تغيير الاتجاه

اهتم علم النفس الاجتماعي بالاتجاه، كمفهوم مرتبط بالطبيعة الاجتماعية للفرد. ويعرف كاتز Katz الاتجاه بقوله: «إنه استعداد سابق لدى الفرد لتقدير فكرة أو رمز، أو ظاهرة معينة في عالمه بطريقة تجعله يقبل هذه الفكرة أو يرفضها». (Katz, 1972 : 19). والاتجاه اعتقاد، أو فكرة، أو موقف يتبناه الفرد؛ مما يؤثر بشكل عميق في سلوكه وقناعاته، ومن ذلك مثلا تبني الأفكار الإرهابية، والانضمام للجماعات الإجرامية.

وعلى ضوء ذلك يمكننا الحديث عن اتجاهات مختلفة، سواء ذات أبعاد سياسية، أو دينية، أو فلسفية، أو فنية...الخ.

هناك عوامل كثيرة تساعد في تشكيل الاتجاهات، ومنها: المؤسسات والمنظمات الاجتماعية، أو بعبارة أخرى البيئة الاجتماعية من مدارس، وجامعات، ومساجد، ونواد رياضية. وتسهم الأسرة كذلك بدور كبير في تشكيل اتجاهات الأفراد من خلال قنوات التنشئة الاجتماعية والتربية والتعليم وغرس القيم والاتجاهات.

إضافة إلى ذلك، فإن طبيعة نفسية الفرد قد تهيئه لتبني اتجاه معين، والدليل على ذلك فإن الفرد ذا الشخصية الإجرامية قد يتجه لتبني الأفكار الإرهابية وتشكيل جماعات إرهابية.

إن تبني اتجاه معين ليس حتميا وأبديا، بل بالعكس فإن الكثير من الناس يغيرون اتجاهاتهم لأسباب وعوامل كثيرة إن الاتجاهات غير ثابتة تتغير بفعل عوامل عديدة. ولقد حدد علماء الاجتماع بعض الأساليب الموضوعية التي تساعد في فهم عملية تغيير الاتجاه، ومنها ما يلي (العقاد،١٩٨٩م: ٤٨).

١ـ انتقال الفرد من جماعة إلى أخرى

إن لـكل جماعـة اتجاهـاً معينـاً تفرضه عـلى أعضائها، فانتقـال الفرد من جماعـة إلى جماعة أخـرى يؤدي لتغيير اتجاهـه. ومن ذلك مثـلا: انتقال الفرد مـن جماعة أو منظمة تدعو وتتبنـى خططاً وبرامج إرهابية إلى جماعة أو ناد أو حزب يدعو لاستخدام الطرق السلمية في التغيير والحوار مع الآخر.

٢ـ التغيير في المواقع

إن تحـول الفـرد مـن وضـع اجتماعـي لآخـر يؤثـر مبـاشرة في اتجاهـه، خصوصـا إذا مـا تعلـق وارتبـط ذلـك بتغيـير في ظـروف المعيشـة وتحسـين الظروف الاقتصادية ذلك أن الكثير من الشباب العربي ينضم أو يتعاطف مع الجماعات الإرهابية نظرا لسـوء ظروفه المعيشية: كالبطالة والتهميش والفقر والجهل؛ لهذا فإن الحكومات العربية مطالبة بتحسـين ظروف معيشة شعوبها بالاستثمار في مختلف المشاريع التنموية حتى تضمن لشعوبها كرامة العيش.

٣ـ التغيير القسري في السلوك

تسـتخدم بعـض القوانـين والتشريعـات، من أجـل إجبـار الأفراد على تعديـل سـلوكهم. فالعيش المشـترك والحفاظ عـلى كيان ووحـدة ومصالح المجتمـع يحتاج إلى سـن تشريعـات وقوانين تنبـذ وتعاقب كل من يسـتخدم العنف ضد الأبرياء ومصالح الأمة.

٤ـ الاتصال المباشر بموضوع الاتجاه

إن المعرفـة المباشرة والمتعمقة بموضوع الاتجاه تسـمح للفرد باكتشـاف الجوانـب الإيجابيـة، أو السـلبية في هـذا الاتجـاه. وهنـا تظهر الحاجـة الملحة للقيام بحملات توعية اجتماعية وإعلامية واسعة تشارك فيها كل المؤسسات

والجمعيات ووسـائل الإعلام الجماهيرية والمساجد والنوادي والشخصيات المعروفـة لـشرح وتنبيه وتوعية الشـباب بأخطـار الظاهـرة. إن جهل بعض الشباب بموضوع وأخطار وتبعات السلوك الإرهابي قد يكون أحد الأسباب التي تقف وراء انضمامهم إلى الجماعات الإرهابية. والملاحظ بأن هناك نقصا كبـيرا في العـالم العربي لحمـلات التوعية الموجهة للجمهور مـن أجل تعريفه بالظاهرة وخطورتها على مستقبل المجتمع.

٥ ـ أثر وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في تغيير الاتجاهات

إن لوسـائل الإعلام والاتصال الجماهيرية القدرة على تقديم المعلومات بشـكل جذاب ومقنع. وتعتبر وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية من أهم الوسائل المستخدمة في عملية تغيير الاتجاهات، بل وفي خلق اتجاهات جديدة خصوصـا إذا مـا تعززت رسـالتها بالطـرق والآليات الاجتماعيـة الأخرى: كالأسرة، أو المسجد، أو النادي، أو المدرسة...الخ

ويمكـن لوسـائل الإعـلام والاتصال الجماهيريـة أن تلعـب دورا كبيرا في عمليـة التوعية الاجتماعية وإقنـاع الجمهور بضرورة تبنـي القيم الإيجابية التي يقوم على أساسـها المجتمع العصري. ولا يمكن أن نحقق نتائج مرضية وفعالـة في عملية محاربة ظاهرة الإرهاب؛ إلا من خلال توظيف واسـتخدام وسـائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بشـكل واسـع ومسـتمر، وذلك ببث برامـج توعويـة، وأفلام دراميـة، وتحقيقـات ميدانية ونـدوات حوارية تبرز الوجه الحقيقي والصورة الظلامية للجماعات الإرهابية.

وللأسـف فإن وسـائل الإعلام والاتصـال الجماهيرية في العـالم العربي بشـكل عـام لا تملـك الإمكانـات الماديـة والدعم الـكافي لتقوم بهـذه المهمة الكبـيرة التي تحتـاج إلى توظيـف طاقات بشريـة متخصصة وكـوادر مؤهلة

ووسـائل تقنية وميزانيات معتبرة لإنجاز البرامج والمواد الإعلامية والأفلام والمسلسـلات التـي توعـي الجمهـور بأخطـار وآثـار الظاهرة على مسـتقبل الشباب والوطن ككل.

وفي أحسـن الأحوال، فإن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية العربية تكتفـي ببـث التغطيات الإخباريـة والنـشرات والبيانات الرسـمية بالصور المأخوذة من الأرشيف. والمشكلة المطروحة اليوم بقوة هي أنه باستثناء بعض الفضائيـات المعـدودة جدا في العـالم العربي والتي تميزت بأسـلوبها العصري والحـرفي في تغطية أحـداث وأخبار العمليـات الإرهابية، فـإن بقية القنوات والوسائل تسـتخدم الأساليب الروتينية والكلاسيكية والتقليدية التي تفتقد الحرفية والتميز والإقناع.

إن محاربـة ظاهـرة الإرهاب هي مسـؤولية كبيرة وعظيمـة لا يمكن أن تبقى وسـائل الإعـلام والاتصال الجماهيرية في العالم العـربي غير مؤهلة لأن تلعب فيها دورها الأساسي والطبيعي خدمة لمصلحة الوطن والشعب.

٦. ٢. ٣. ٢ التنشئة الاجتماعية

تمثل التنشـئة الاجتماعية عملية اسـتيعاب الفرد للخبرة الاجتماعية، من أجـل الدخول إلى الوسـط الاجتماعي وإلى منظومة الروابـط الاجتماعية. كما تمثـل عامل تجديـد للروابط الاجتماعية من جانب الفرد عن طريق مشـاركته الفعالة في الوسط الاجتماعي. (العقاد، ١٩٨٩م: ٥١).

وتمثل الأسرة النواة الأساسـية في عملية التنشـئة الاجتماعية؛ لأن الفرد يتلقى كل أساسـيات المجتمع وقواعد العيش المشـترك منهـا، وتزوده بالقيم واللغة وأنماط التعامل والتفكير حتى يصبح فردا كامل الحقوق والواجبات. أضف إلى ذلك، فإن هناك عدة مؤسسـات ومنظـمات اجتماعية تلعب الدور

نفسـه كالمدارس، والنوادي، ووسـائل الإعلام والاتصـال والمجتمع المدني. والتنشـئة الاجتماعية لا تقتصر على سـنوات الطفولة، بل تسـتمر مدى الحياة يتعلم الفرد من خلالها خبرات ومعلومات جديدة. وقد حدد علماء الاجتماع ثلاث مراحل أساسية يمر بها الفرد في عملية تنشئته الاجتماعية، وهي كالتالي:

١ـ مرحلة التنشئة المبكرة

وتضم فترة الطفولة، ففي هذه الفترة يتلقى الطفل كل معارفه ومعلوماته مـن الأسرة والمؤسسـات التربويـة والاجتماعيـة. إن الخبرات التي يكتسـبها الطفل خلال هذه الفترة هي التي تؤثر في تكوين شخصيته في مرحلة الرشد.

إن العديد من الشـباب المتأثـر بالأفكار الإرهابيـة والعدوانية في بعض الحـالات قد مر بمواقف ومراحل صعبة خلال فترة طفولته، ذلك أن فقدان الحـب والحنـان والرعاية السـليمة يوّلد، في بعض الحـالات، حقدا وكراهية وحـب الانتقـام من المجتمع، وهـذا ما يشـكل أرضية خصبة للتأثـر بأفكار الجماعات الإرهابية والسلوك الإجرامي.

إن الاهتـمام بالتنشـئة الاجتماعيـة للطفـل يسـاعد في تكويـن جيـل من المواطنين الملتزمين بقيم وقواعد مجتمعهم.

٢ ـ مرحلة الحياة العملية

تمثل هذه المرحلة مرحلة نضج الفرد ودخوله النشـاط العملي. وفي هذه المرحلـة تقـوم النقابات المهنية، والأحزاب السياسـية، والنـوادي الرياضية، والثقافية بعملية التنشئة الاجتماعية.

إن الفـرد يتأثر بشـكل أو آخر بقيـم وأفكار النقابة أو الحزب السـياسي الذي ينتمي إليه لاشتراكه وتقاسمه لمعظم الأفكار والسلوكيات التي يتبناها

الحزب أو النقابة. والفرد يميل بطبعه لاحترام أفكار من يعيش ويتعامل معهم حتى لا يشعر بالعزلة والوحدة.

وهنا تظهر الحاجة الملحة لتشجيع هذه المؤسسات للمشاركة في عملية توعية وتعليم أتباعها قيم السلم والاحترام ونبذ الأفكار الإرهابية الأصولية والسلوك المنحرف من أجل بناء مجتمع يسوده الاحترام والوئام المدني.

لا يمكن الاستهانة بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات والجماعات الاجتماعية؛ لأنها تملك قوة تأثير وإقناع ربما لا تملكها العديد من الدوائر والمؤسسات الرسمية.

٣ ـ مرحلة التقاعد

تأتي هذه المرحلة بعد مرحلة النشاط العملي حين يصبح للفرد دور متميز في المجتمع. ففي هذه المرحلة لا يقتصر الفرد على فهم مضمون التنشئة الاجتماعية، بل يجدد ويسهم في إثرائها.

إن جيل الكبار في السن يمكنه المشاركة في محاربة الأفكار الإرهابية بتعليم جيل الشباب قيم الوطنية والدفاع عن المصلحة العليا للوطن. إن المجتمع يقدر ويحترم تجربة وخبرة هذا الجيل الذي لعب دورا رئيسا في بناء والدفاع عن مصالح المجتمع، ولم يتردد في محاربة كل من تسول له نفسه المساس بوحدة وكيان المجتمع. إن خبرة هذا الجيل كبيرة وتجربته عظيمة وعطاءه لا يتوقف ولا يمكن الاستهانة في قدرته في المشاركة الفعلية والنشطة في عملية التوعية الاجتماعية والدفاع عن السلم والوئام المدني والأمن والاستقرار والطمأنينة.

٦. ٢. ٣. ٣ التغير الاجتماعي بالتعليم

إن عملية التغيير الاجتماعي تعتمد بشكل كبير على فكرة التعليم الذي يسعى لغرس أفكار وبرامج اجتماعية وسلوكية تخدم مصلحة الفرد والمجتمع معا وتبني قيم اجتماعية عصرية، بخاصة لدى الأطفال والشباب.

ويعتبر التعليم أداة لا يستهان بها في عملية محاربة ظاهرة الإرهاب وتجفيف منابعه، ذلك أنه من خلال عملية التعليم يمكننا توعية الطفل والشاب بأخطار الإرهاب ونغرس فيه قيم السلم وحب الوطن واحترام الآخر.

إن الاعتماد على عملية التعليم في محاربة الإرهاب هو استثمار فكري وعلمي وعقلاني لتجفيف منابعه والقضاء عليه من جذوره، وذلك من خلال تحصين جيل المستقبل وجعله يؤمن بقيمة السلم والحوار والتضامن والتكافل الاجتماعي ونبذ التطرف والتعصب والفكر المنحرف الاستئصالي.

إن البرامج التعليمية لا بد وأن تركز في مضامينها على قيم الاحترام والحوار والأخوة وتبرز خطورة استخدام العنف في حل المشاكل الاجتماعية الخاصة أو العامة كما يجب أن تركز على أخلاقيات وأساسيات العيش المشترك واحترام الآخر ونشر ثقافة التسامح والوئام المدني والتكافل الاجتماعي.

٦. ٢. ٣. ٤ تعريف التعلم

يعرف عماد عبد الرحيم الزغول، في كتابه مبادئ علم النفس التربوي، التعلم بأنه: «جميع التغييرات الثابتة نسبيا في جميع المظاهر السلوكية العقلية والاجتماعية والانفعالية واللغوية والحركية الناتجة من تفاعل الفرد مع البيئة المادية والاجتماعية». (الزغول، ٢٠٠٤م: ٨٨). فعملية التعلم هي عملية

معقـدة من حيـث: مضامينها، والعوامـل المؤثرة فيها. وتهـدف هذه العملية لإحـداث تغيير في السـلوك نتيجـة الخـبرة والتفاعل المباشر بالمحيـط الثقافي والاجتماعي للمتعلم.

أما علي عجوة فيعرفه كما يلي: «التعلم هو التغيير الذي يطرأ على العلاقة الثابتة بين (أ) منبه يدركه الفرد أو (ب) استجابة يقوم بها الفرد، سواء كانت هـذه الاسـتجابة علنيـة أو خفيـة» .... (عجـوة، ٢٠٠٣م: ٥٧). إن هـذا التعريف يؤكد على أهمية عامل الدافع نتيجة الاستجابة لمنبه في عملية التعلم.

يمكن محاربة ظاهرة الإرهاب باسـتخدام عملية التعلم كإحدى الطرق الحديثة التي تربط هذه العملية بدافع معين وليكن تحقيق الذات كمحفز لدى الشباب.

أولاً: عوامل التعلم

إن عمليـة التعلـم هي عملية معقدة، كما سـبق وأن أشرنـا إليه من قبل، لارتباطها بمجموعة من العوامل النفسـية والاجتماعية المؤثرة في نجاحها أو فشلها. وقد حدد عماد عبد الرحيم الزغول مجموعة من العوامل المساعدة في عملية التعلم، وهي كالتالي (الزغول، ٢٠٠٤م: ٨٩ ـ ٩٢):

١ـ عامل النضج Maturation

إن النضـج هو معيار اكتمال نمو الأعضاء الجسـمية والنفسـية والعقلية للإنسـان. كما أنـه يؤثر في عملية التعلـم من حيث إنه يمكـن الفرد من تعلم أنماط متعددة من السلوك يصعب اكتسابها دون نضجه.

٢ـ الاستعداد Readiness

إن عامل الاستعداد للتعلم مرتبط بالنضج، ويمثل حالة الفرد النفسية والفكرية لتعلم مهمة ما؛ وعندما ينجح فيها يثير ذلك لديه سرورا وسعادة. ويحدد عامل الاستعداد مدى نجاح أو فشل عملية التعلم. فعلى القائم على هذه العملية أن يبحث عن محفزات تشجيعية لتحفيز المتعلم لقبول تعلم وممارسة سلوك جديد.

٣ـ الدافعية Motivation

تعتبر الدافعية محفزا داخليا أو خارجيا للفرد، تؤثر في سلوكه مباشرة كالجوع مثلا. كما أن الدافعية للمعرفة والتثقيف تساعد الإنسان في عملية التعلم. والدافعية المناسبة لموضوعنا تحقيق السلم الاجتماعي.

٤ـ الخبرة Experience

ويقصد بالخبرة فرص الممارسة السابقة التي تتم بين الفرد والمثيرات المادية والاجتماعية المحيطة به. فالجمهور الغني بخبراته السابقة يمكنه تقبل أفكار أكثر من الجمهور العديم أو القليل الخبرات.

وهنا نحتاج إلى التركيز على مساوئ الأفكار والسلوكيات الإرهابية التي لا تخدم مصلحة الفرد والمجتمع.

تحدد مجموع النقاط المذكورة سابقا العوامل والدوافع التي تسهل عملية التعلم؛ إذ يمكن الاعتماد عليها في وضع خطط وبرامج تعليمية وتوعوية وتوجيهية تتماشى ومستلزمات المرحلة الراهنة والتي تقتضي تضافر كل الجهود والطاقات الاجتماعية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد السلم الاجتماعي.

ثانياً: تعزيز عملية التعلم

تهدف عملية تعزيز التعلم تقوية سلوك معين لدى الإنسان، من خلال: إما التعزيز الإيجابي Positive Reinforcement والمتمثل بالمكافآت المادية والمعنوية، أو التعزيز السلبي Negative Reinforcement والمتمثل في تغيير أفعال غير مرغوب فيها نتيجة قيام الفرد بسلوك مرغوب فيه، ومن ذلك مثلا: تخفيض عقوبة السجن عن السجناء ذوي السلوك الإيجابي.

ويمكننا تحديد بعض الخطوات التي تساعد في عملية تعزيز عملية التعلم، وهي كالتالي (عجوة، ٢٠٠٣م: ٥٨):

١ـ المكافأة

كلما وجدت المكافأة على السلوك المرغوب فيه، أدى ذلك لتعزيز ذلك السلوك الإيجابي. إن غرس قيم السلم عند الأطفال والشباب يحتاج إلى تشجيع مادي ومكافآت لجعل هذا السلوك يصبح حقيقة في حياتهم اليومية.

٢ـ المنبه والاستجابة

تحديد العلاقة بين المنبه والاستجابة؛ لأن هذه العلاقة أساسية في عملية التعلم. وفي حالة محاربة الأفكار الإرهابية لا بد من إبراز المساوئ والأضرار التي تنتج عن السلوكيات والجماعات الإرهابية. وبالتالي لا سلم اجتماعيا من دون رفض العنف.

٣ـ التكرار

يعزز التكرار المتواصل عملية التعلم، ولا يمكن تصور قيمة تكرار الأفكار والمفاهيم والممارسات الاجتماعية التي تدعو إلى تبني السلوك والأفكار والممارسات السلمية القائمة على الاحترام والحوار وقبول الآخر.

كما أن التكرار يعمل على تثبيت القيم والأفكار الإيجابية في ذهن المتعلم ويجعلها ترسخ في شخصيته وأفكاره.

٦ . ٣ الاستراتيجية الإعلامية في محاربة الإرهاب

إن هزيمة المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي من طرف المعسكر الليبرالي ـ الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هي هزيمة أولا وقبل كل شيء إعلامية واتصالية؛ إذ استطاعت الآلة الإعلامية والاتصالية الغربية الرأسمالية أن تصور المعسكر الشيوعي على أنه أضخم سجن في التاريخ لكبت الحريات والأفكار السياسية. ولقد استطاعت أن تلحق به الهزيمة الإعلامية قبل الهزيمة الإيديولوجية والاقتصادية.

وهذا ما يبرز قوة وقدرة وسائل الإعلام الجماهيرية Mass Media في التأثير على الجماهير، بل وفي توجيه وهندسة الرأي العام الذي يمثل النخبة المفكرة والمثقفة في المجتمع وتجعله يتأثر ويقتنع برسالتها وفلسفتها.

وتستخدم وسائل الإعلام الجماهيرية ، سواء في فترة السلم أو الحرب وحتى في الدول التي تدعي أنها ديمقراطية وتحترم حرية التعبير واستقلالية المؤسسات الإعلامية، في خدمة المصالح والأفكار التي تتبناها المؤسسات الحكومية والمنظمات الرسمية.

وفي عصر الثورة التكنولوجية وثقافة الصورة وظهور الوسائط التفاعلية المتعددة لا يمكن الاستغناء عن هذه الوسائل التكنولوجية في محاربة ظاهرة الإرهاب، خصوصا أن وسائل الإعلام الجماهيرية تملك سبل الإقناع والتأثير، لاسيما إذا ما توافقت رسالتها مع بقية المؤسسات والمجموعات الاجتماعية.

إن محاربة ظاهرة الإرهاب في العالم العربي لا بد وأن تكون وفق استراتيجية شاملة ومتكاملة تجمع مختلف المجالات : السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية ـ التنموية، والإعلامية، والأمنية ـ القانونية؛ ذلك أنه لا يمكن تجاهل أو تهميش أي مجال من هذه المجالات لأهميتها وضرورتها في معالجة ومحاربة هذه الظاهرة من جذورها وتجفيف منابعها واستئصالها للأبد.

إن المهمة عظيمة والمسؤولية أعظم، وبالتالي فإن استخدام وتوظيف وسائل الإعلام الجماهيرية في مجالات الإخبار والتوعية هو أكثر من ضرورة تفرضها الظروف الصعبة التي تمر بها بعض البلدان العربية في محاربتها لهذه الآفة التي تهدد مستقبل المجتمع ككل.

٦ . ٣ . ١ تقييم بعض التجارب الإعلامية العربية

بالرغم من أهمية موضوع «تعامل وسائل الإعلام العربية مع ظاهرة الإرهاب»؛ إلا أنه لا توجد هناك دراسات علمية وأكاديمية تناولت هذا الموضوع بالبحث والتحليل المنهجي والعلمي؛ وقد يعود السبب في ذلك إما لحداثة الظاهرة نسبيا، أو لعدم الاهتمام بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام العربية في محاربة هذه الظاهرة. كما أن تسليط الضوء على هذا الموضوع من الناحية العلمية والتقييمية قد يتطلب إمكانات مادية وتقنية وبشرية كبيرة؛ وللأسف فإن آخر ما نفكر فيه في العالم العربي هو إجراء دراسات وبحوث اجتماعية وإعلامية لتقييم الدور والوظيفة والأداء الذي تقوم به مختلف الوسائل والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية والإعلامية الجماهيرية في محاربة ظاهرة الإرهاب وتوعية الجمهور بمخاطر الجماعات والأفكار الإرهابية.

لا يمكـن نفـي وجود بعـض التجـارب والنـماذج الإعلاميـة في محاربة ظاهـرة الإرهـاب في العالم العربي؛ إلا أنها في أغلـب الأحيان تفتقد للتخطيط والتنظيم والتنسـيق، فهي تظهر وتنشـط في مرحلة ما وتختفي في مراحل عدة؛ إذ لا يتم استخدام الحملات الإعلامية والتوعوية، إلا في الفترات التي تشهد أحداثاً وعمليات إرهابية وعدا ذلك فلا وجود ولا متابعة إعلامية للموضوع فهي في هذه الحالة كرجال المطافئ يتسـارعون إلى مـكان الحريق لإطفاء النار ويرجعون إلى مقراتهم وينتظرون بعد ذلك نشوب حريق آخر للقيام بإخماده.

وفي هذا السياق، يمكننا التمييز ما بين نموذجين من التجارب الإعلامية العربية في محاربة ظاهرة الإرهاب: هناك نموذج المؤسسات الإعلامية الخاصة (المستقلة)، ونموذج المؤسسات الإعلامية الرسمية (العمومية، أو الحكومية).

٦. ٣. ١. ١ تجربة وسائل الإعلام الخاصة

وهي الفضائيات والصحف والإذاعات والمواقع الإلكترونية«المستقلة» عن الحكومات والمؤسسـات والدوائر الرسـمية؛ إذ حاولت هذه الوسائل أن تشرح الظاهرة من مختلف الجوانب والزوايا. وقد تميزت بالتغطيات الإعلامية المتميزة لاسـتخدامها مختلف التقنيات الحديثة في نقل الأخبار والأحداث من عـين الحـدث، وكذلك بمحاورة ومناقشـة مختلف المختصـين في العالم العربي في هـذه الظاهـرة. وهو ما قامت بـه بعض القنوات العربية على سـبيل المثال. كما اسـتطاعت مختلف هذه الوسائل أن تستخدم أساليب التفاعلية الإعلامية بإعطـاء مجال وفضاء للجمهور العربي للتعبير عـن وجهة نظره ورأيه وموقفه مـن هذه الأحـداث وهذا ما تميـزت به بعـض البرامج التلفزيونيـة. وتم بث العديـد مـن الرسـائل الإعلانية التوعويـة والتي تـبرز مخاطر الآفة وتشـجع الجمهور على نبذ العنف والمشاركة في محاربة الأعمال الإرهابية.

٦. ٣. ١. ٢ تجربة وسائل الإعلام الرسمية

وهي القنوات التلفزيونية والإذاعية والصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية الرسمية التابعة للحكومات العربية. لقد التزمت هذه المؤسسات التزاما حرفيا بالخطاب الرسمي والدفاع عن وجهة نظر الحكومات ومصلحة الوطن. وقدمت مواد إعلامية كثيرة لا يمكن حصرها تبرز فيها مختلف جوانب الظاهرة وخطورتها على مستقبل الفرد والمجتمع.

وبشكل عام، فإن معظم ما تقدمه هذه الوسائل من مضامين وبرامج وتغطيات إخبارية يكاد لا يخرج عن المألوف، أي أن المادة الإعلامية مقدمة بشكل كلاسيكي وروتيني بعيدة عن الحجج والأدلة والمنطق وتقنيات الإقناع، وهذا ما جعل نسبة كبيرة من الجمهور العربي تتجه نحو القنوات ووسائل الإعلام العربية الخاصة أو الأجنبية. إن وسائل الإعلام العربية الرسمية لم تستطيع فهم التحديات التي تواجهها في عصر العولمة وأصبحت تفكر وتدار بعقلية القرن الماضي حيث لا وجود للمنافسة. إن معظم هذه المؤسسات تفتقد للحرفية والمهنية والتميز مما يجعلها أداة ضعيفة وغير قادرة على تقديم المضامين الإعلامية المتميزة لمحاربة ظاهرة الإرهاب بحرفية. كما أن البعض منها لا يملك الخطط والبرامج الإعلامية لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه.

والملاحظ على هذه الوسائل أنها لا تقدم مضامين متميزة ومتنوعة لغرس قيم السلم والوئام المدني وتوعية الجمهور بأخطار الإرهاب، إذ يمكنها أن تنتج أفلاما ومسلسلات درامية وبرامج حوارية ورسائل إعلانية وتوعوية متميزة باستخدام أحدث التكنولوجيات.

إن محاربـة ظاهـرة الإرهـاب هي مسـؤولية هذه المؤسسـات التي تملك الإمكانات التقنية والبشرية والمادية. وفي حقيقة الأمر، فإنه لا يمكن إحداث تغيير في العقليات والسـلوكيات والممارسات الاجتماعية ونبذ العنف وغرس قيم السلم من دون توظيف وسائل ورسائل إعلامية مقنعة ومؤثرة، فالإعلام العربي سـواء كان خاصاً أو حكومياً فشـل إلى حد كبير في التعامل مع ظاهرة الإرهاب لعدة أسـباب من أهمها التركيز على الإثارة والاستعراض، بالنسبة للإعـلام الخاص، والتركيز على وجهة النظر الرسـمية بالنسـبة للقطاع العام ومن الأسباب الأخرى عدم التركيز على الدراسات والبحوث والاستقصاء والخروج للميدان لمعاينة الواقع كما فشل الإعلام العربي كذلك في استعراض جملة من أسباب الإرهاب والتي تتمثل في الاقصاء والتهميش والفقر والجهل وعدم التناوب على السلطة وغياب العدالة الاجتماعية وعدم التوزيع العادل للثروة .

كـما أن محاربة هـذه الظاهرة لا تكون آنية بتغطيات إخبارية فورية فقط ، بـل تحتاج إلى خطط وبرامج إعلامية مدروسـة تأخـذ بعين الاعتبار حاجات ورغبـات وميـول المتلقي، وتسـعى لإحداث تغيـير في العقليـات والأفكار والسلوك على المدى الطويل.

وهنـا تظهـر الحاجة لمعرفة الأبعـاد النظرية والخلفيـة الفكرية التي تقوم عليها الاستراتيجية الإعلامية.

٦ . ٣ . ٢ خلفيـة نظرية لاسـتخدام وسـائل الإعـلام في محاربة الإرهاب

لقـد تنـاول التقريـر التركيبـي ـ للاتصـال وتقنيـات تبسـيط وتعميـم المفاهيم السـكانية والتنموية الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للسـكان في ٣ يناير ١٩٩٨م، بالرباط ـ إشـكالية دور وسائل الاتصال في تبسيط المفاهيم المستحدثة في قضايا المجتمع.

وقد أكد هذا التقرير على أن وسـائل الاتصال تتصدر موقع الصدارة في عملية التغيير الاجتماعي وقد ترافق طرح هذا الموقع مع المسؤولية الاجتماعية لوسائل الاتصال التي يمكن النظر إليها من الزوايا الآتية:

- ارتبـاط المسـؤولية الاجتماعيـة بالوظيفـة الإخبارية والتفسـيرية لتلك الوسائل.
- القوة الإيحائية والإقناعية التي تتمتع بها أجهزة الاتصال.
- اعتبار الإعلام الفاعل الثالث إلى جانب العاملين السياسي والاقتصادي.
- تراجع دور المؤسسـات التأهيل الأخرى كالمدرسـة والأسرة. (التقرير التركيبي، ١٩٩٩م: ٤٥ ـ ٤٧).

مـن خلال هـذا الطـرح الـذي يؤكد عـلى أهميـة دور وسـائل الإعلام والاتصال في عملية التغيير الاجتماعي، فإن الإعلام أصبح من أهم مكونات المجتمعـات المعـاصرة لما يمثله مـن فضاء مفتوح عـلى التواصـل والتفاعل الاجتماعيين.

٦. ٣. ٢. ١ مفهوم الإعلام والاتصال

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن بعض المراجع العربية، لا تميز بين مفهومي الاتصال والإعلام، باعتبار أن الإعلام هو الاتصال؛ وأن وسائل الإعلام هي وسائل الاتصال. لهذا سنتعرض لتعريف كلا المفهومين.

أولاً: مفهوم الاتصال Communication

هناك من يستخدم مفهوم الاتصال: كترجمة لمصطلح Communication، وهناك من يفضل استخدام مفهوم التواصل؛ لأنه يحتوي على عنصر الاستمرارية في عملية الاتصال. كما أن التواصل يضمن تفاعلا حيويا بين المرسل والمستقبل.

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالاتصال، ومن ذلك مثلا: تعريف فلاح كاظم المحنة الذي يرى أنه: «بالرغم من انتشار تعبير الإعلام أو الاتصال في الوقت الحاضر في مختلف بلدان العالم فإنه لا يزال متعدد المعاني... وحتى في حالة حصر التعبير بعملية نقل الإشارات والعلامات فلا يجري تجنب تعدد المفاهيم بصورة نهائية» (المحنة، ٢٠٠١م: ١٨).

إن مفهوم الاتصال يتضمن المنبهات والاستجابة لها. وتشمل هذه المنبهات والاستجابات اللغة اللفظية وغير اللفظية ليس المنبهات المتعمدة وحدها هي التي تترك أثرا في المجال النفسي والإدراكي للمستجيب، وإنما كذلك المنبهات غير المعتمدة (اللاشعورية). بل أكثر من ذلك، إن المنبهات المحيطية تساهم كذلك في تشكيل وضع الاتصال مما يجعل من عملية الاتصال، عملية يصعب التحكم فيها.

أما حسني محمد نصر فقد ركز في تعريفه على البعد الرمزي للاتصال

بقوله إن الاتصال هو كل: «ما يحدث عندما يستجيب الإنسان لرمز (كلمة أو كلمات، حركات، إشارات). والاتصال هو عملية نقل معلومات أو أفكار أو مشاعر أو مهارات أو خبرات من شخص أو أكثر إلى شخص أو أكثر باستخدام الرموز» (حسني نصر، ٢٠٠١م: ١٧).

فالاتصال هو عملية فطرية عند الإنسان يتم من خلالها تبادل مشاعر ومعلومات بين مرسل ومستقبل، سواء باستخدام اللغة، أو الرمز، أو الصورة بهدف الإقناع، أو التأثير على السلوك.

إن عملية محاربة الأفكار الإرهابية هي عملية اتصال، لأنها تستخدم المقومات الأساسية لعملية الاتصال التي تعتمد على اللغة، والإشارة، والرموز. وتستوجب وجود رسالة أو مضمون واضح ومقنع، وكذلك وجود مرسل ومستقبل للرسالة.

إذا كانت العملية الاتصالية المستخدمة في عملية محاربة الأفكار الإرهابية كاملة وشاملة وواضحة المعالم؛ فإنها ستؤدي حتما إلى نتيجة إيجابية خصوصا إذا كانت عناصر الإقناع واضحة وقوية.

ثانياً: مفهوم الإعلام

إن الإعلام هو عملية اتصال معقدة بين مرسل ومستقبل، وذلك باستخدام وسائل تقنية: كالإذاعة، والتلفزيون، والصحافة، والإنترنت. كما تحتاج هذه العملية لرسالة (مضمون)، يتم إعدادها وتركيبها من طرف المرسل. وفي عملية بناء وتركيب الرسالة يأخذ المرسل بعين الاعتبار عوامل مختلفة، ومنها مثلا: المستويان الثقافي والتعليمي (الإطار المرجعي) للمستقبل. وتسعى العملية الإعلامية لجمع، وتخزين، وتحليل، وتركيب، وبث الأخبار

بهدف تزويد الجمهور الإعلامي بالمادة الإخبارية. ويخضع مضمون هذه المادة لعوامل عديدة، ومنها على سبيل المثال: طبيعة الخط السياسي للوسيلة الإعلامية. يقوم الإعلام بوظائف مختلفة في المجتمع، ومنها الآتية: الوظيفة الإخبارية، والترفيهية، والتعليمية، والاقتصادية، والتثقيفية، وأخيرا وظيفة التنشئة الاجتماعية.

لا يمكن الاستغناء عن الإعلام في عملية محاربة وتجفيف الأفكار الإرهابية لأنه الأداة الأساسية التي يمكنها أن تقنع الجمهور بخطورة هذه الظاهرة، بل يستطيع أن يستخدم وسائل الإعلام المختلفة كالتلفزيون مثلا لمختلف الشرائح الاجتماعية والإنترنت للشباب. إن الرسائل الإعلامية الناجحة لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار المستويين الثقافي والتعليمي للجمهور، لأن هذا الأخير غير متجانس.

٦. ٣. ٢ عملية الاتصال

على القائم بمحاربة الأفكار الإرهابية أن يحسن استخدام فنون الاتصال الفعال التي تعتمد على فهم العناصر والمكونات الأساسية لعملية الاتصال؛ لاسيما وأن هذه الأخيرة تعتبر من أعقد العمليات الإنسانية؛ لأنها تحتاج لتوفر عناصر معينة، من أجل ضمان وصول رسالة المرسل إلى المستقبل، أو المستقبلين.

منذ أربعينيات القرن الماضي اهتم علماء الاتصال وعلى رأسهم: كلود شانون، وهارولد لاسويل، وتوماس بون، وراي هيبرت بمكونات هذه العملية فوضعوا نماذج لشرحها وتبسيطها. وهي كالتالي:

١ـ المرسل Sender

وهو القائم بالعملية الاتصالية من حيث بناء وتركيب الرسالة وإرسالها. ولا بد من أن تكون للمرسل مهارات معينة: كالقدرة على التحدث من دون تشويش (وضوح الفكرة). وأن يكون لديه معلومات مسبقة عن المستقبل، حتى يتسنى له التواصل بشكل فعال. ومن ذلك مثلا: خطيب المسجد، المدرس، القائم بالاتصال في وسائل الإعلام الجماهيرية.

٢ـ المستقبل Receiver

وهو المتلقي لرسالة المرسل. وقد يكون المستقبل فردا، أو جماعة. وهناك عوامل ذاتية ـ كالحالة النفسية ـ تؤثر في استقباله وفهمه للرسالة. ومن ذلك مثلا: الجمهور العام الذي نستهدفه في عملية محاربة الأفكار الإرهابية.

٣ ـ الترميز Encoding

وقد جاء بفكرة الترميز كل من: كلود شانون وويفر. ويقصد بالترميز تحويل كل ما يريد المرسل توصيله (الفكرة) إلى المستقبل عبر رموز لفظية، أو غير لفظية. ومن ذلك مثلا: الأفلام السينمائية، والمسلسلات الدرامية التي يمكن أن تحوي قيم السلم ومحاربة الأفكار الهدامة والإرهابية.

٤ـ الرسالة Message

وهي الفكرة (المضمون) التي يقوم المرسل بإعدادها. وكل رسالة يمررها المستقبل عبر مصاف Filters. هذا المصاف يتضمن كل: تصورات، وخبرات، وقناعات المستقبل. إن إعداد وبناء الرسالة الإعلامية يحتاج إلى فهم طبيعة ونفسية المتلقي، وتوظيف عناصر الإقناع بشكل يتناسب مع مستواه ومعرفة كافية بطبيعة القيم الاجتماعية والثقافية التي يؤمن بها.

٥ ـ الوسيلة Medium

وهـي الأداة المسـتخدمة في عمليـة الاتصـال: كاللغـة، والإنترنـت، والصـور، واللون. وتعتبر وسـيلة الاتصـال أداة أساسـية في محاربة الأفكار الإرهابية؛ إذ لا يمكن الاسـتغناء عن بعض الوسائل العصرية: كالتلفزيون، والإنترنت وهذا لما لهما من أثر كبير في نفسـية الشـباب الذي أصبح لا يؤمن إلا بثقافة الصورة.

٦ ـ رجع الصدى Feed Back

وهو رد فعل المسـتقبل تجاه الرسـالة؛ فمن خلال رجع الصدى نستطيع معرفـة مـدى اسـتجابة المسـتقبل لرسـالة المرسـل. وهنـا تـبرز أهميـة القيام بدراسـات سـبر الآراء ومعرفـة اتجاهات الجمهـور تجاه البرامـج والمضامين الإعلاميـة العربيـة التـي يتعرض لها: مـا هو تقييمـه الفعلي لها؟ مـدى تأثره بمضمونها وخطابها؟ درجة الاقتناع بخطابها وأفكارها؟. وللأسف لا يوجد في العالم العربي اهتمام بمثل هذه الدراسـات المسـحية التي تسمح برصد ردة فعل الجمهور وتحديد تقييمه للرسالة التي تقدمها له وسائل الإعلام.

٧ ـ التشويش Noise

يعتبر كلود شانون Claude Shannon أول من استخدم فكرة التشويش سنة ١٩٤٧م. ويحدد التشويش نوعية المعوقات التي تحول دون نجاح عملية الاتصـال. ومن هذه المعوقات ما هو طبيعـي: كالجبال. وما هو تقني: كعدم وضوح الصـوت، والصورة. وما هو ثقافي: كالتباين في المسـتوى التعليمي، والثقافي. وبالتالي فإن وضوح الأفكار وسـلامة اللغة والاسـتخدام السـليم للتكنولوجيا العصرية قد يحقق معدلات لا بأس بها لنشر الرسـالة الإعلامية ويقلل بدرجة كبيرة من التشويش.

٦ . ٣ . ٢ . ١ مستويات الاتصال

هنـاك مسـتويات مختلفـة للاتصال ويرجـع ذلك في الأسـاس إلى عدم التجانـس والتباين الـذي يتميز به الجمهور الإعلامي مـن جهة، وللتنوع في القنوات الاتصالية الإعلامية من جهة ثانية.

ويحتـاج كل مـن يقوم بمحاربة الأفكار الإرهابية إلى اسـتخدام السـبل الاتصالية والإعلامية إلى معرفة هذه المسـتويات بهدف تحديد أحسـن السبل للتواصل بالجمهور المستهدف. ومن أهم مستويات الاتصال ما يلي:

١ ـ الاتصال الذاتي Intra-Personal Communication

يعتبر الاتصال الذاتي أسـاس عملية الاتصال، فهـو الاتصال الذي يتم داخل أنفسـنا. ففـي الاتصال الذاتي تصبح حواسـنا مرسـلة، ويقوم الدماغ بتنسـيق الرسائل المرسلة بواسـطة الحواس. كما أن الاتصال الذاتي هو أبسط مستوى من مسـتويات الاتصال مثل: التأمل والتذكر؛ ولولاه لما وجد هناك اتصال بالآخرين. فالاتصال الذاتي مرتبط بعوامل نفسـية وذاتية خاصة بكل فرد، ومن ذلك مثلا: الحوار الذاتي، أو المونولوج.

وفي حقيقـة الأمـر، فـإن نجـاح أي اتصـال لـن يتحقـق إلا مـن خلال الاتصال الذاتي؛ ذلك أن القناعة الشـخصية والفهم الذاتي لظاهرة الإرهاب ورفضها ذاتيا ونفسيا هي المحفز الحقيقي لإقناع الآخرين.

٢ ـ الاتصال الشخصي Inter-Personal Communication

يتم الاتصال الشـخصي بين مرسل ومستقبل، أو مجموعة من المستقبلين في نفـس المـكان وفي نفس الزمـان Face to Face، ومن ذلـك مثلا: محاضرة أو نـدوة تناقش مختلـف الأفكار الإرهابيـة. ويمثل هذا النـوع من الاتصال

وسـيلة فعالـة لمحاربة هذه الأفـكار الهدامة؛ لأن الاتصـال المباشر بالجمهور يسـمح بتوظيف مختلف وسائل وسـبل الإقناع كالشرح والإيضاح والنقاش المفتـوح. كما أن هـذا النوع من الاتصـال لا يتطلب إمكانـات مادية وبشرية وتقنية ضخمة.

٣ـ الاتصال الجماهيري Mass Communication

يعتـبر الاتصـال الجماهيري من أعقد مسـتويات الاتصـال؛ لأنه مركب من مجموعـة مكونات، ولعل أهمها اسـتخدام وسـائل الاتصال الجماهيري: كالإنترنـت، والإذاعة، والتلفزيون والصحف والمجلات. وقد ارتبط ظهور وتطور هذا النوع من الاتصال بالثورة التقنية؛ فهو يحتاج لوسائط تقنية للبث والاستقبال ولوسائل نقل ومواصلات ولانتشار التعليم.

كـما أن للاتصال الجماهيري القدرة عـلى مخاطبة الآلاف من الجماهير من دون وجـود علاقـة ، أو تواصـل مباشر. وتتمثل أهميتـه في قدرته على تعميم الرسـالة لأكبر عدد من الناس يقدر بالملايين وفي أسرع وقت ممكن. وأيضا، فإن مضمون الرسالة التي يبثها الاتصال الجماهيري عادة ما تكون معقدة؛ إذ أنها تحتاج لمستوى ثقافي وتعليمي لفهمها.

إن محاربة الأفكار الإرهابية بحاجة ماسـة لهذا النوع من الاتصال نظرا لشعبيته وقدرته على الإقناع والوصول لأعداد كبيرة من الجماهير.

٦ . ٣ . ٣ تعريف الجمهور والجمهور الإعلامي Audience

الجمهور بشكل عام هو «حشد Crowd من الناس يجمعه هدف مشترك أو حـدث» (المحنـة، ٢٠٠١م: ٦٤)، ومـن ذلـك مثـلا: جمهور كـرة القدم، وجمهـور المـسرح، وجمهـور الشـطرنج. ويعـرّف شـون ماكبرايـد ـ في تقرير

مقدم للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال ـ الجمهور بأنه جماعة تدين بوجودها لتقاسم أفرادها تجارب معينة وذكريات وتقاليد محددة وظروف حياة بعينها. (ماك برايد، ١٩٨١م: ٤٠٨).

يعتبر الجمهور الإعلامي هو المستقبل المباشر للرسالة الإعلامية. فالجمهور الإعلامي يتكون من: قراء، ومستمعين، ومشاهدين غير معروفي الاسم والهوية، وهذا لانعدام التفاعل، أو التبادل بين أعضائه. ولقد ارتبط ظهوره وتطوره بوسائل الإعلام والاتصال؛ لأنه المستقبل لرسالتها.

ويعد الجمهور الإعلامي جمهوراً غير مباشر تكون نتيجة تفاعله بالوسيلة الإعلامية والاتصالية غير المعروفة في غالب الأحيان فهو لا يتواجد في نفس المكان وفي نفس الزمان. ومما يميز الجمهور الإعلامي؛ أن أفراده ينتسبون لفئات وطبقات اجتماعية مختلفة. كما أن أفراده يجهل بعضهم بعضا. ولا يوجد تفاعل بينهم، فهم عادة متفرقون وينعدم التنظيم بينهم.

لا يمكن دائما تصور الجمهور الإعلامي على أنه مشكل من أفراد منعزلين وغير متجانسين؛ لأن الكثير من الدراسات أكدت أن بعض الفئات المؤلفة للجمهور تكون مترابطة ومتجانسة، والدليل على ذلك: الأسرة، والجمعيات، والنوادي، والنقابات، والمؤسسات التعليمية. فهذه المنظمات والمؤسسات الاجتماعية تتميز بالترابط والتجانس النسبيين، وهذا ما ركزنا عليه في النقاط المتعلقة بالتغيير الاجتماعي وعلاقته بالجماعات الاجتماعية.

إن فهم طبيعة وتركيبة الجمهور الإعلامي تستوجب من القائم على محاربة الأفكار الإرهابية بالطرق الاتصالية والإعلامية فهم التباين والاختلاف الموجود والقائم بين مختلف أفراد المجتمع.

٦ . ٣ . ٣ . ١ أساليب دراسة الجمهور

تعتبر دراسة الجمهور من الدراسات الصعبة؛ لأنها تحتاج لفهم العوامل البيئية، والإحصائية، والثقافية الخاصة به. كما أن نتائج هذه الدراسات تبقى دائما نسبية وتفتقد للدقة العلمية. وهناك عدة أساليب لدراسة الجمهور، ولعل من أهمها ما يلي:

١ ـ الدراسات الوصفية

تقوم هذه الدراسات بتقديم وصف دقيق: للسمات الديموغرافية، والسوسيولوجية، وحتى النفسية للجمهور الإعلامي. وتسعى هذه الدراسات لمعرفة اتجاهاته وخصائصه بهدف تحديد طبيعة علاقاته بالوسيلة الإعلامية والاتصالية.

وتمكن هذه الدراسات المؤسسات والمنظمات القائمة على محاربة الأفكار الإرهابية بمعرفة طبيعة الجمهور وحاجاته وعادات تعرضه لوسائل الإعلام مما يسمح بتكييف خطابها ودمجه ضمن العملية الإعلامية والاتصالية التي يحتاج إليها هذا الجمهور.

٢ ـ الدراسات السلوكية

تعتمد هذه الدراسات على استقصاء ردة فعل الجمهور الإعلامي من الرسالة التي تبثها وسائل الإعلام والاتصال. وتبحث هذه الدراسات عن سبل التأثير في الجمهور الإعلامي وعن طبيعة الأثر الذي قد تحدثه في سلوكه.

تهدف محاربة الأفكار الإرهابية أولا وقبل كل شيء إلى فهم الآليات التي تجعل الشباب يرفض الأفكار والسلوكيات الإرهابية. كما أن عملية التأثير في السلوك هي عملية أساسية في محاربة وتجفيف منابع الفكر الإرهابي.

٣ـ الدراسات الوظيفية

تهتم هـذه الدراسـات بالبعـد الوظيفـي الـذي تلعبه وسـائل الإعلام والاتصال في عملية التأثير على الجمهور الإعلامي. وتعمل هذه الدراسـات على الإجابة عن السؤال التالي: كيف يوظف الجمهور الأخبار، والمعلومات، وحتى القيم التي يتلقاها من وسائل الإعلام والاتصال؟

إن توظيف وسـائل الإعلام الجماهيرية في محاربة الفكر الإرهابي هو أمر أساسي لأن رسالتها ووظيفتها هي خدمة المجتمع بكل مسؤولية.

٤ ـ الدراسات المسحية

تعـد هذه الدراسـات من أهـم الأدوات المنهجية المسـتخدمة حديثا في عمليـة دراسـة الجمهـور الإعلامـي. وتعتمد هذه الدراسـات عـلى تصميم استمارة استبيانية، اعتمادا على تحديد السمات الديموغرافية، والسوسيولوجية لعينـة تمثيليـة للجمهـور المسـتهدف بهـدف رصـد أدق مميزاتـه، وعاداته في استخدام وسائل الإعلام والاتصال وتأثره بها.

يحتاج العالم العربي لمثل هذه الدراسات لتحديد ومعرفة موقف الجمهور العـربي مـن البرامـج والمضامـين الإعلاميـة التي تحـارب الفكـر الإرهابي، خصوصـا وأنـه يملـك القـدرة على النقـد وتقديـم تصوراتـه لتطويـر هذه المضامين. ولا يمكن أن نتجاهل تماما اتجاهاته وآراءه، لأنه في نهاية الأمر هو الفاعل الأساس في كل جوانب عملية محاربة الأفكار الإرهابية.

٦ . ٣ . ٣ . ٢ مستويات الجمهور الإعلامي

حددت عدة دراسات مستويات مختلفة للجمهور الإعلامي؛ وهذا تبعا للوسـيلة المسـتخدمة في عملية التواصل به. ويمكن تحديد المستويات التالية للجمهور الإعلامي:

١ـ الجمهور المؤيد

وهو الجمهور الذي يتقبل ويؤيد فكرة محاربة الإرهاب. ويحتاج هذا النوع من الجمهور إلى تشجيعه للقيام بدور التوعية والتثقيف الاجتماعي لشرح أخطار هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع.

٢ ـ الجمهور المعارض

وهو الجمهور الذي يتبنى الأفكار الإرهابية بطريقة صريحة أو غير ذلك. إن استخدام وسائل الإعلام والاتصال لإقناعه هي عملية صعبة للغاية، وتحتاج إلى وضع استراتيجية محكمة تستخدم فيها كل طرق الإقناع المستمدة من الخطاب الديني والاجتماعي والثقافي. كما تتطلب العملية تكرار بث ونشر الرسالة الإعلامية التي تدعو إلى الحكمة واستخدام الطرق المشروعة للتعبير عن الرأي.

إن مضمون الرسالة الإعلامية يمكن أن يأخذ أبعادا وأشكالا مختلفة، ففي كل مرحلة يتم التركيز على جانب من جوانب السلوك الإرهابي السلبي وآثاره الخطيرة على مستقبل المجتمع. فالعملية الاتصالية مع هذا النوع من الجمهور هي عملية اتصالية إقناعية وهذا يعني التركيز على المنطق والأدلة والحجج والبراهين هذا يعني التحضير المنهجي والعلمي للرسالة الإعلامية والخطاب الإعلامي حتى تحقق الاستراتيجية الإعلامية أهدافها، أي إقناع الجمهور المعارض بالتخلي عن الأفكار الإرهابية وتبني المنطق واستعمال العقل بدلاً من ذلك.

٣ـ الجمهور المحايد

وهو الجمهور الذي ليس له موقف أو رأي واضح تجاه فكرة محاربة الإرهاب. فمعرفة طبيعة وسبب حياد هذا الجمهور تساعد في تحديد مضمون

الرسالة الإعلامية. لأن الجمهور المستهدف قد يكون محايدا لجهله بالآثار الخطيرة للأعمال الإرهابية، أو لعدم اهتمامه بالموضوع، أو لنقص المعلومات عنه.

وهنا يدخل دور وسائل الإعلام الجماهيرية في إبراز خطورة الأفكار والجماعات الإرهابية. تملك وسائل الإعلام القدرة الكافية لإقناع الجمهور المحايد بأن يكون في صف المدافعين عن مصلحة المجتمع؛ لأن الحياد لا معنى له إذا ما تعلق الأمر بمصلحة ومستقبل المجتمع خاصة وأن الإرهاب هو قضية الجميع ويجب على مختلف شرائح وفئات المجتمع المشاركة في محاربته واستئصاله.

٤ ـ الجمهور المتغير

وهو الجمهور المتذبذب في آرائه وفي مواقفه تجاه قضية محاربة الأفكار الإرهابية. فهذا النوع من الجمهور يحتاج إلى معرفة أسباب التغيير في مواقفه؛ وهذا من خلال تحديد المتغيرات الديموغرافية والسوسيولوجية المؤثرة فيه: كمتغير السن مثلا عند الشباب. كما أن تحديد مراكز التأثير في المحيط الاجتماعي المباشر لهذا الجمهور: كالأسرة، أو الأصدقاء، أو النوادي الرياضية قد يساعد في التأثير عليه، من خلال توجيه رسائل ومضامين إعلامية مباشرة لهذه المراكز والفئات الاجتماعية.

٦ . ٣ . ٤ مفهوم التأثير

إن فعالية الرسالة الإعلامية التي تسعى لمحاربة الفكر الإرهابي مرهونة بمدى استجابة الجمهور الإعلامي لها. وقد تزداد فعاليتها وتأثيرها المباشر مع ازدياد معرفتنا بالخصائص النفسية والاجتماعية لمتلقيها.

٦ . ٣ . ٤ . ١ تعريف التأثير

ينتمي مفهوم التأثير لعلم النفس الاجتماعي؛ إلا أن المدرسة السلوكية الأمريكية ـ في مجال الإعلام والاتصال ـ قد تبنته ابتداء من سنة ١٩٦٠م، وجعلت من مفهوم تأثير وسائل الإعلام والاتصال على سلوك الجمهور الإعلامي محوراً لدراساتها.

ويمكننا فهم التأثير، من خلال رد فعل المتلقي للرسالة الإعلامية وهذا استجابة لمجموعة من التفاعلات السيكولوجية والسوسيولوجية، أو من خلال الأثر المباشر أو غير المباشر الذي قد تحدثه الرسالة لدى متلقيها.

تعتبر دراسة التأثير من أصعب دراسات علوم الإعلام والاتصال؛ لأن لكل فرد تركيبة نفسية معقدة تتأثر بعوامل اجتماعية وبيئية. كما أن قياس درجة التأثير لدى الجمهور الإعلامي هي عملية معقدة لارتباطها بمضمون الرسالة، وبنوعية القناة، وبالعوامل المؤثرة في استقبال وتحليل الرسالة.

وتعتمد وسائل الإعلام الجماهيرية في عملية التأثير على عنصر الإقناع Persuasion؛ فمن خلال عملية الإقناع تهدف هذه الوسائل للحصول على التأثيرات التراكمية Cumulative، أو التأثيرات طويلة المدى Term_Long، أو التأثيرات المتأخرة Delayed.

٦ . ٣ . ٤ . ٢ المؤثرات النفسية والاجتماعية

لقد ركزت الدراسات السيكولوجية على علاقة التأثير بأربعة أنواع من المؤثرات النفسية والاجتماعية؛ وهي مكونات أساسية في بناء الرسالة الإعلامية التي ترفض الفكر الإرهابي، وهي كالتالي:

١ـ الحاجات Needs

يمثل هـذا المؤثر مسـتوى أولياً في عمليـة التأثير في سـلوك الفرد؛ لأنه مرتبط بالحاجات الطبيعية للإنسان: كالحاجات البيولوجية، أو النفسية.

وتحتاج الرسـالة الإعلامية إلى التركيز على قيم السلم المدني والاستقرار الاجتماعـي والأمن المدني كحاجات أساسـية وضرورية للفـرد والجماعة؛ لا يمكن الاستغناء عنها.

٢ـ الدوافع Motives

يـرى السـيكولوجيون بـأن الدوافـع تمثـل مسـتوى مـن التداخـل بين الرغبـات، والاهتمامـات، والحاجات. كـما أن الدوافع عادة مـا تكون نتيجة الحاجات؛ والدليل على ذلك أن الدافع للشرب هو العطش.

والرسـالة الإعلاميـة الناجحـة هي التي تؤكـد على قيمـة الدوافع التي تضمـن النجاح وتحقيق الذات وبناء مجتمع عصري يكفل العدالة الاجتماعية والاحـترام للجميـع، تحتاج إلى تبنـي الأفكار الاجتماعية البنـاءة القائمة على أساس رفض العنف والتعايش السلمي واحترام النسيج القيمي والأخلاقي للمجتمع.

٣ـ الغرائز Instincts

يولد الإنسـان، وهو محمل بمجموعة من الغرائز. ويمكن أن نطلق على الغرائـز: السـلوك الفطـري. ومن ذلك مثلا: ينسـج العنكبـوت بيته بمهارة فطرية.

والإنسـان مفطور على رفض العنف وحب الأمن والاستقرار والسلم، وهنـا يبرز دور الرسـالة الإعلاميـة التي تركز على هذه السـلوكيات الفطرية

في الإنســان. فالإنســان بطبعه مســالم ومحب للرأفة والرحمة والمساعدة وفعل الخير... إلخ .

٤ـ التعليم Education

يتعلم الإنسان الكثير من المبادئ، والقيم، والمهارات من النظام التعليمي في مجتمعه، ضمن عملية التنشئة الاجتماعية. إن عملية التعلم تجعل منه يحسن التعامل والتكيف مع حاجاته ودوافعه وغرائزه؛ إذن فالسلوك البشري عادة ما يتأثر بهذه الدوافع والمؤثرات، سواء كانت نفسية أو اجتماعية.

ويمكن اســتخدام وســائل الإعلام الجماهيرية في الوطـن العربي لتعليم الجمهور قيم العيش المشــترك، وســبل التعبـير عن الرأي بالطرق الســلمية، وأســاليب المشــاركة وبناء مجتمع مدني يدافع عن مصالح الجميع وينبذ الفكر المتطرف والمتعصب والذي يخرج عن قيم وتقاليد المجتمع.

٦ . ٣ . ٤ . ٣ البعد النظري لمفهوم التأثير

إن الحديـث عـن الإعـلام والاتصـال مرتبـط ارتباطا عضويـا بمفهوم التأثـير؛ ذلك أن وسـائل الإعـلام والاتصال تسـعى للتأثير مباشرة أو غير مباشرة على الجمهور الإعلامي. ولقد ظهرت اتجاهات كثيرة لتفسـير ظاهرة التأثير منها:

الاتجـاه الأول: بـرز قبـل الحـرب العالمية الثانيـة ويتمثـل في نظريـة القذيفة الســحرية، أو نظرية الحقنة تحـت الجلد والتي عرفها (لازارسـفيلد) بقوله: إن لوسائل الإعلام والاتصال القدرة على إطلاق رسائلها من ناحيـة، فتتلقاها الجماهـير المنتشرة على الجانب الآخـر دون أن يكون هناك حائل بينهما. وتعتمد هده النظرية على فرضية مفادها: أن الأفراد

في المجتمع الجماهيري يعيشـون منعزلين عن بعضهم البعض، فتسـهل عملية التأثير عليهم. فتأثير وسائل الإعلام حسب هذه النظرية مباشر وقوي.

كما ترى هذه النظرية أن الجمهور يتلقى نفس الرسالة ويتأثر بها بشكل متجانس وموحد؛ مما ينتج عنها تأثيرات مباشرة على فكره وسلوكه.

بالغـت هـذه النظريـة في قدرة وسـائل الإعـلام والاتصـال في التأثير الفـوري والقـوي على المتلقي. كـما أن عملية تلقي الرسـالة الإعلامية ليست واحدة وموحدة بين المتلقين؛ خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار التباينات الديموغرافية والنفسـية للجمهور. إن هذه النظرية تجاهلت العوامـل البيئيـة والثقافية التي قد تكون عاملا مؤثـرا في عملية التأثير على الجمهور الإعلامي.

الاتجاه الثاني: ويتمثل في نظرية التأثير الانتقائي. ويركز هذا الاتجاه على التأثير البطيء والانتقائي لوسائل الإعلام؛ إذ يرى أن جمهور المجتمع المعاصر ليس منعزلا، بل يتسـم باللاتجانس سواء من الناحية السيكولوجية أو السوسيولوجية.

فمن هنا، يمكننا القول: إن تأثير وسائل الإعلام والاتصال يكون ضئيلا ومحدودا.

وفي السـياق نفسـه لا يفوتنـا الحديـث عـن نظريـة التأثـيرات التراكمية Accumulation Theory والتـي تـرى أن لوسـائل الإعـلام والاتصال تأثيراً ضعيفا على المتلقي؛ إلا أن مجمل هذه التأثيرات تتراكم مع الزمن لتشكل تأثيرا قوياً على مر الزمن ومن ذلك مثلا تركيز وسائل الإعلام والاتصال على قضية ما بشكل مركز ومستمر يؤدي إلى إحداث تأثيرات على الجمهور المستهدف.

وتنطلق نظرية التأثيرات التراكمية من فكرتين أساسيتين في عملية التأثير. بينما تركز الفكرة الأولى على ضرورة تقديم الموضوع بانتظام ومن دون توقف من طرف وسائل الإعلام والاتصال؛ فإن الفكرة الثانية تركز على عنصر التعاون والتنسيق بين كل وسائل الإعلام والاتصال في تقديم الموضوع بشكل متناسق ومنتظم.

ويمكننا تقديم مثال عن تطبيق هذه النظرية، وهذا من خلال عرض قضية إرسال الجيش الأمريكي إلى الصومال في بداية التسعينيات من القرن العشرين. فلأول مرة يتدخل الجيش الأمريكي، خارج حدوده الجغرافية، عسكريا دون وجود معارضة شعبية. ولقد حظي هذا التدخل بقبول الغالبية من الشعب الأمريكي.

درس ملفين ديفلير Melvin Defleur وهو أحد علماء الإعلام ـ هذه الظاهرة فوجد بأن تراكم التأثيرات الضعيفة على المدى الطويل قد يؤثر بشكل مباشر على موقف الرأي العام الأمريكي. ففي ١٩٩١ ـ ١٩٩٢م، تعرض المشاهد الأمريكي وبشكل مستمر لصور المجاعة التي عرفها الصومال، وحسب وسائل الإعلام الأمريكية يعود السبب في هذه القضية إلى رؤساء الفرق الصومالية المتصارعة، حيث إنهم يمنعون وصول الإغاثة الإنسانية إلى الصوماليين، وبالمقابل لم تعرض وسائل الإعلام الأمريكية أي رأي مخالف لأطروحتها، كما أن هذه الوسائل لم تطالب السلطات الأمريكية بعدم التدخل العسكري في الصومال. ومن هنا لاحظ ديفلير أن مضمون رسالة وسائل الإعلام الأمريكية كان واحدا، ومنتظما، ومتكاملاً. مما هيأ الرأي العام الأمريكي وحتى العالمي لقبول خيار الحرب.

وضمن نظريات التأثير طور ملفن ديفلير نظرية المعايير الثقافية Cultural Norms Theory، والتي تركز على قدرة وسائل الإعلام الجماهيرية

على التأثير في الجمهور، بل يتعدى تأثيرها البعد الفردي ليشمل: القيم، والأفكار، والثقافة، والمعارف؛ مما يترك أثرا مباشرا على سلوك الأفراد «إن سلوك الأفراد موجه بأنماط ثقافية والتي تمثل أداة انطباع عن موضوع أو حدث أو موقف ما، فإن وسائل الإعلام قد تؤثر بطريقة غير مباشرة على السلوك». (Defleur, 1970 : 129).

ومن النظريات التي اهتمت بفكرة التأثير التراكمي لوسائل الإعلام والاتصال نظرية التبني Adaptation Theory. وتعود جذور هذه النظرية إلى القرن التاسع عشر. ظهرت هذه النظرية ضمن فلسفة علم الاجتماع؛ لكن سرعان ما تم في بداية الخمسينيات من القرن العشرين استخدامها في الدراسات الإعلامية.

ترى هذه النظرية أن المجتمع يتميز بالديناميكية والتطور ويعرف تحولات: ثقافية، واجتماعية، وسياسية، واقتصادية مستمرة؛ فعملية تبني الوسائل المادية وحتى الفكرية هي عملية طبيعية؛ بل تعبر عن عمق حاجة المجتمع إلى تبني المستحدثات التقنية أو الفكرية. كما تتصور هذه النظرية أن وسائل الإعلام هي الأداة التي تروج لكل المستحدثات؛ لأنها الأداة الأساسية التي يمكن من خلالها غرس قيم وسلوكيات جديدة في المجتمع، ومن ذلك قيم الوئام المدني، والسلم المدني، والتعبير البناء، والمشاركة الاجتماعية في إطار ما يسمى بالمجتمع المدني أو الجمعيات الأهلية. وتعتمد هذه النظرية على خطوات منهجية محددة ضمن أساليب تحقيق عملية التبني، ومنها ما يلي:

الخطوة الأولى: تبدأ بإثارة انتباه الجمهور على الفكرة المستحدثة؛ وذلك باستخدام واسع ومكثف لوسائل الإعلام والاتصال، وفي حالة

محاربة الأفكار الإرهابية يتم إثارة انتباه الجمهور لخطورة هذه الأفكار وبشاعة الأعمال الإرهابية.

الخطوة الثانية: تركز وسائل الإعلام والاتصال وبشكل مباشر على عملية زيادة الانتباه، وهذا من خلال تقديمها بشكل دقيق لجملة من المعلومات، والبيانات، والأفكار عن الفكرة، ومن ذلك مثلا: تنظيم ندوات، وفتح نقاش، وبرامج إخبارية لإبراز خطورة هذه الأفكار الإرهابية.

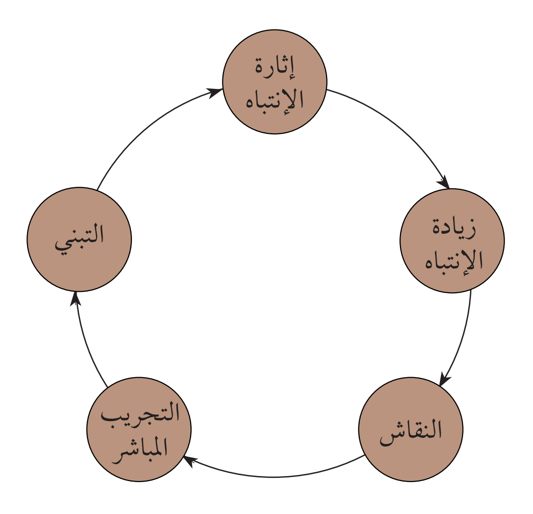
الخطوة الثالثة: في هذه المرحلة تتيح وسائل الإعلام والاتصال النقاش وتفتح الحوار الموسع، حول إيجابيات وسلبيات الفكرة؛ وذلك باستضافة ومحاورة عينات تمثيلية للفئات الاجتماعية. إن مشاركة الجمهور الإعلامي في البرامج الإعلامية الخاصة بمحاربة الأفكار الإرهابية تسمح بزيادة الوعي والمشاركة الفعلية والحقيقية للجمهور في محاربة ورفض الأفكار الإرهابية.

الخطوة الرابعة: يتم اختبار الفكرة من طرف مجموعة من الأفراد؛ وبالتالي تدخل مرحلة التجريب المباشر. وهنا يمكن محاورة الأشخاص والمؤسسات الاجتماعية التي شاركت في حملات وبرامج محاربة الفكر الإرهابي. إن مثل هذه المشاركات الجماهيرية تبرز تجذر الفكر الرافض للأفكار والأعمال الإرهابية.

الخطوة الخامسة: بعد مرحلة التجريب تأتي مرحلة التبني إذ يبدأ الانتشار الواسع للفكرة المستحدثة، لدى الفئات الاجتماعية الواسعة، وبالتركيز على التجارب الفردية والجماعية التي أسهمت بجهدها

ووقتها وفكرها ومالها في محاربة الأفكار الإرهابية نستطيع إبراز مدى قدرة جميع الفئات الشعبية في المشاركة في مختلف الأنشطة والبرامج التي تهدف لمحاربة الأفكار والأعمال الإرهابية.

إن برامج محاربة الأفكار والأنشطة الإرهابية يمكنها أن تستفيد من النظريات الإعلامية المتعلقة بعملية التأثير؛ لأن رسالتها الاجتماعية تهدف إلى التأثير على سلوك الفرد بواسطة الاستخدام الفعّال لوسائل الإعلام والاتصال.



الشكل رقم (١) خطوات نظرية التبني

٦ . ٣ . ٤ . ٤ كيف يمكن لوسائل الإعلام والاتصال أن تحدث تأثيرا؟

انطلاقا من الشرح السابق عن مفهوم التأثير يمكننا تحديد مجموعة من الخطوات التي تساعدنا في عملية التأثير على الجمهور. وفي البداية لا بد من الإشارة إلى أن استخدام وسائل الإعلام والاتصال لا يضمن دائما إحداث التأثير المرجو؛ لأن العوامل الاجتماعية، والثقافية، وحتى النفسية المرتبطة

بطبيعة الجمهور قد تؤثر مباشرة، أو غير مباشرة في تلقيه للرسالة الإعلامية وفي طريقة تأثره برسائل الإعلام. ومن هنا يمكننا تحديد الخطوات التالية، كخطوات أساسية لإحداث التأثير:

تطرح وسائل الإعلام والاتصال الفكرة بشكل مدروس وفق استراتيجية متكاملة وخطة عمل واضحة؛ ومن ذلك مثلا: تحديد المفاهيم المراد ترويجها (رفض الإرهاب)، والفئات الاجتماعية المستهدفة (الشباب). كما أن التوافق في طريقة عرض الفكرة إعلاميا يجب أن يكون في تناسق وتناغم مع المؤسسات الاجتماعية، والثقافية في المجتمع المستهدف. ومن ذلك مثلا: الأسرة، والمدرسة، والمسجد، والنوادي؛ إذ تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في تعميق الفكر الرافض للإرهاب.

تقوم وسائل الإعلام والاتصال بمخاطبة الجمهور بشكل مستمر وبانتظام وتقوم بشرح وتحليل الفكر الإرهابي مبرزة خطورته على مستقبل المجتمع. كما أن تعاون مختلف وسائل الإعلام والاتصال: كالإذاعة والتلفزيون والصحافة في تقديم وشرح ونقد الأفكار الإرهابية بشكل موحد وواضح ومتشابه يضمن تأثيرا كبيرا على الجمهور المستهدف.

تبث وسائل الإعلام المضامين والأفكار الرافضة للإرهاب فيبدأ الجمهور في تكوين فكرة عن الموضوع بواسطة المعلومات والأخبار والأفكار التي تصله باستمرار من وسائل الإعلام والاتصال؛ مما يزيد من اهتمامه بفكرة محاربة الإرهاب.

يستوعب الجمهور مضمون الرسالة الإعلامية الرافضة للإرهاب، مما يدفعه إلى قبول فكرة المشاركة في محاربة الأفكار الإرهابية.

تتشـكل الاتجاهات والقناعات لدى الجمهـور نتيجة مجموعة التأثيرات المتراكمة والبطيئة، مما يجعله يسـتوعب حقيقة الأفكار الإرهابية وخطورتها، وهذا ما يجعله يشجع الأفكار الداعية للسلم والوئام المدني.

ومن هنا نسـتطيع القول: إن لوسـائل الإعلام والاتصـال دورا مهما في محاربـة الأفكار الإرهابية، كما أنها تملك القدرة في غرس القيم والسـلوكيات الإيجابية التي تدعو للسلم والحوار والعيش المشترك.

ويمكـن لوسـائل الإعـلام الجماهيريـة أن تسـهم في إحـداث تأثـيرات تراكميـة بطيئة باسـتخدام مختلف المضامين والبرامـج والفعاليات الإعلامية التي تسهم في إعادة تشكيل المعاني والاتجاهات والأفكار في ذهن الجمهور.

إن التغـيرات الاجتماعيـة والثقافيـة والفكريـة قد تتأثر مبـاشرة أو غير مباشرة بوسـائل الإعلام والاتصال، ويبرز هذا التأثير في عدد الأفراد الذين يغيرون من أفكارهم واتجاهاتهم نحو قضية ما تركز وسائل الإعلام والاتصال اهتمامها عليها (مقاربة تحديد الأولويات Agenda Setting function).

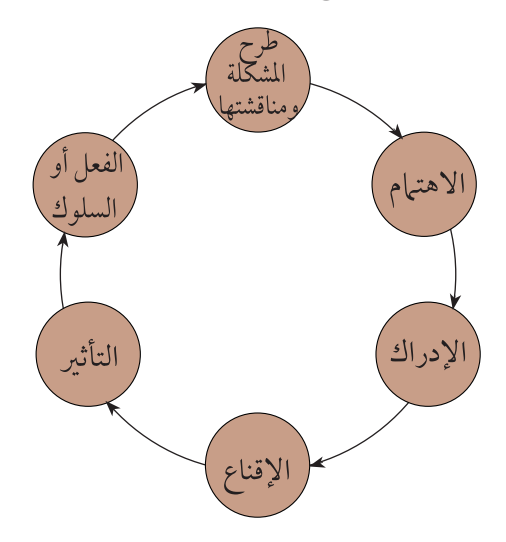
٦. ٣. ٤. ٥ التوعية الإعلامية والاتصال الإقناعي

المقصـود بالتوعيـة الإعلاميـة هـو الوصـول إلى وعـي الجمهـور مـن خـلال وسـائل الإعـلام المختلفة من أجـل إدراك موضوع معين أو مشـكلة محـددة للتعرف على جوانبها المختلفـة لفهمها والتفاعل معهـا بطريقة واعية ومسؤولة وإيجابية. ولإدراك التوعية الإعلامية يتوجب على وسائل الإعلام تبني حملات إعلامية واستراتيجية واضحة المعالم لتحديد المشكلة والتعريف بها ثم تحديد أسـبابها والعوامل التي تفرزها والفئات التي تتسبب فيها والتي تتأثر بها. وبعد تشخيص المشكلة تتم عملية وضع الحملة الإعلامية من أجل التوعيـة، وهـي تحديد الجمهور المسـتهدف ثم الوسـائل الإعلاميـة التي يتم

استعمالها ثم تحديد الرسالة الإعلامية ومن بعد ذلك زمن الحملة والوقت المناسب لتنفيذها. ولنجاح الحملة وإدراك التوعية الإعلامية يجب تفاعل الجمهور المستهدف مع الوسيلة الإعلامية والرسالة الإعلامية لتحقيق عملية الاهتمام ثم الإدراك ثم الإقناع ثم التأثير ثم الفعل. حيث إن الهدف النهائي للتوعية الإعلامية هو تقويم سلوك الجمهور المستهدف وتصويبه عن طريق تصحيح الفكرة الخاطئة أو التصور الذهني الخاطئ عند الفرد. وتصويب السلوك المنحرف لا يتم إلا بعد تصويب الوعي المنحرف عند الجاني. ومن هنا يجب أن نقر أن التوعية الإعلامية هي عملية اتصالية إقناعية معقدة يجب دراستها والتحضير والتخطيط لها بطريقة منهجية وعلمية. ونظرا للميزة المعقدة للسلوك المنحرف فإن تصحيحه ليس بالعملية السهلة حيث يجب تضافر جهود جهات عديدة ومختلفة في المجتمع من أجل الوصول إلى نتائج معتبرة وملموسة.

الحديث عن التوعية الإعلامية لمكافحة الإرهاب يعني الحديث عن تشخيص المشكلة في المقام الأول ثم وضع الاستراتيجيات الفعالة للحملات الإعلامية وغيرها من المواد التي تنتج من أجل الوصول إلى الجماهير المستهدفة. فنقطة البداية إذن تتمثل في تحليل المجالات السلوكية المتعلقة بظاهرة الإرهاب لتحديد ما هي الإجراءات والسبل العملية التي يجب اتخاذها وكيف ومتى وأين؟ أما المرحلة الثانية فتركز على الشرائح أو الفئات المجتمعية التي تستهدفها الحملة من أجل تغيير سلوكها غير السوي. وهذا يعني ضرورة تشريح وتحليل أسباب الإرهاب بطريقة منهجية وعلمية للوقوف عند محددات الفعل ومن ثم وضع نماذج وطرق التأثير من أجل التغيير.

بعد الانتهاء من المرحلة الأولى يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية والتي تتمثل في تحديد النموذج من وجهة نظر اتصالية حيث يتم تحديد الجماهير المستهدفة من أجل تغيير سلوكها من خلال الرسائل المختلفة للحملة. وهذا يعني أن تصميم الحملة يستهدف الدروب الواعدة في سلوك الإرهابي أو المتشبع بالأفكار الإرهابية. وهذا يعني معرفة أسباب السلوك ودواعيه. فعملية التقويم والتصويب تتم على النحو التالي: طرح المشكلة ومناقشتها(١) الاهتمام(٢) الإدراك(٣) الإقناع (٤) التأثير(٥) الفعل أو السلوك(٦) .



الشكل رقم (٢) التوعية الإعلامية وتقويم السلوك

فطرح المشكلة للنقاش والحوار والمجادلة من قبل وسائل الإعلام تفسح المجال لمشاركة الجميع حيث إن ظاهرة الإرهاب تهم الأسرة والمدرسة والمسجد والحي والنوادي الرياضية ونوادي الشباب وأجهزة الأمن في الدولة ودور رعاية الشباب والجامعة والاتحادات النسائية وغيرها من مكونات المجتمع المدني. ففي هذه المرحلة وهي المرحلة الأولى تتم عملية لفت انتباه الجميع أن هناك مشكلة يجب طرحها ومناقشتها وإيجاد الحلول لها. وهذا ما

يقودنـا للمرحلة الثانية وهي مرحلة الاهتمام بما تسـتعرضه وسـائل الإعلام من حوارات ونقاشات من طرف المختصين والمحللين والأساتذة والباحثين حيث يساهم الجميع سواء عن طريق بريد القراء أو الاتصال المباشر بالبرامج الحواريـة أو الحضور في الندوات والمحاضرات...الخ. تتكلل المرحلة الثانية بالمرحلـة الثالثـة حيث يتحقق الإدراك بالمشـكلة وأسـبابها وتداعياتها وهذا يعني حصول وعي عند الأهالي والمجتمع المدني وحتى الجناة بالمشكلة وبذلك الاقتنـاع بضرورة التفكير في فهم خيوطها ومن ثم المسـاهمة في حلها كل من موقعه وحسـب قدراته. وبعد ذلك تأتي المرحلة الرابعة وهي مرحلة الاقتناع بخطورة المشـكلة وأهميتها وهذا ما يفسـح المجال أمام المرحلة الخامسة وهي مرحلة التأثر بالرسـائل الإعلامية المختلفة وبالنقاش الدائر في المجتمع حول القضية. وهذا ما يقودنا إلى المرحلة السادسة وهي مرحلة الفعل والعمل،أي أن ولي الأمـر يقـوم بواجبـه إزاء أبنائـه ونفـس الـشيء بالنسـبة للمدرسـة وللمسـجد ولأندية الشـباب والفتيات وللمجتمـع ككل حيث يؤدي وعي الجميع بالمشـكلة إلى التزام كل طرف بالقيام بدوره وتحمل مسـؤوليته للحد مـن ظاهـرة الإرهاب، وهـذا ينعكس في الأخير على الجاني أو الشـاب الذي يعاني من الانحراف حيث يبدأ في التفكير عن العدول عن سـلوكه المنحرف والتفكير في الاندماج والانصهار في المجتمع باحترام قوانينه وقيمه ومبادئه.

فالتوعيـة الإعلامية إذن هي إدراك المجتمـع بكامله للظاهرة وخلفياتها وأبعادها وانعكاساتها وتوعية الجميع بمسؤوليته وواجباته إزاءها. وعندما يـدرك المجتمع بمختلـف شرائحه ومكوناته الظاهرة فـإن الجميع، وكل من موقعـه وحسـب صلاحياته وإمكاناتـه، يعمل على إيجاد الحلـول وتقديم يد المساعدة للحد من الظاهرة ولماذا لا القضاء عليها.

٦ . ٣ . ٤ . ٦ الاتصال الإقناعي

الاتصال الإقناعي هو اتصال مخطط يعمل على تحويل العملية السيكولوجية لتحقيق التغير على مستوى السلوك الظاهر فهو بذلك يهدف إلى تحقيق تغييرات محددة سلفا في سلوك الجمهور المستهدف. يتميز الاتصال الإقناعي بكونه اتصالاً يقوم على التخطيط ويعمل على تحويل الوظيفة السيكولوجية بهدف تحقيق الاستجابة العلنية من جانب المستقبل وهو يفترض أساسا تعديل البناء السيكولوجي للفرد. كما يتميز الاتصال الإقناعي باستهدافه تغيير وجهة نظر عند الفرد أو الجماعة وبمخاطبته العواطف والانفعالات. كما يقوم الاتصال الإقناعي على دراسة وبحث وتحديد أسباب دوافع السلوك عند الفرد والجماعة وبذلك فهو يدرس أشكال السلوك التي يمكن التأثير فيها.

فالاتصال الاقناعي ليس اتصالاً لمجرد الإخبار أو الإبلاغ بل هو اتصال من أجل تعديل البناء السيكولوجي الداخلي للفرد لإقناعه على التخلي أو التخلص من وجهة نظر أو قناعة أو إدراك أو صورة خاطئة لتبني بناء سيكولوجي جديد يساعده على تعديل سلوكه. في هذا السياق تقول الدكتورة سهير جاد:

ذلك أن الاتصال الإقناعي يستهدف أساسا تغيير وجهة نظر ما، أو الإقناع بشيء ما، وكثيرا ما يخاطب العواطف والانفعالات لتحقيق هدفه الإقناعي. والإقناع الاتصالي يستهدف الفرد ، كما يستهدف الجماعة، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة، والتي يعتبر هذا الفرد عضوا فيها، ويراد إقناعه للحصول على نتيجة معينة، ولذلك تتنوع مجالات الاتصال الاقناعي، سياسيا وتجاريا، وسلوكيا، محليا وعالميا. فكأن الاتصال الإقناعي استخدام

متعمـد لمحتوى رسـائله عبر وسـائل الإعلام والاتصـال بالجماهير من أجل تشكيل استجاباتهم أو السيطرة عليها. (جاد، ٢٠٠٣م : ١٢).

فالاتصال الإقناعي وفق الاسـتراتيجية النفسية يقوم على تقديم رسالة إقناعيـة تـؤدي إلى تعديـل أو تفعيل العامل الإدراكي الذي يشـكل سـلوكا علنيا معدلا. أما الاسـتراتيجية الثقافيـة الاجتماعية للإقناع فتقوم على تقديم رسـالة مقنعة تحدد أو تعيد تحديد متطلبات ثقافية أو قواعد سلوك للجماعة، أو أدوار، أو مراتـب أو عقوبـات. وهـذا يعنـي صياغة أو تعديـل تعريفات لسلوك اجتماعي متفق عليه لأعضاء الجماعة وهذا ما يؤدي بدوره إلى التغيير في الاتجاه أو السـلوك العلني (جاد، ٢٠٠٣م: ٤٧). أما اسـتراتيجية إنشـاء المعاني للإقناع فتقوم على اعتماد رسالة إعلامية مقنعة التي تقدم معاني جديدة كـما تحدث تغيـيرات في المعاني الموجـودة وهذه المعاني تعطـي توجيها جديدا للعمل والسلوك.

٦. ٣. ٤. ٧ الحملات الإعلامية الموجهة للشباب

بما أن فئة الشباب هي الفئة الأكثر استهدافا من قبل الجماعات الإرهابية التـي تسـعى لتجنيد الشـباب والتأثير فيهـم لتبني سياسـاتها وأيديولوجيتها فيجب على وسـائل الإعلام بمختلف أنواعها التركيز على هذه الفئة برسائل تكون مدروسـة دراسة متأنية وبأسـلوب علمي ومنهجي ومنظم مستخدمة بذلك الطرق الحديثة في الاتصال الإقناعي ومستخدمة لغة الشباب والإطار المرجعي لهذه الفئة من المجتمع. فالحملات هنا تستخدم القنوات المختلفة من إذاعة وتلفزيون ومجلات متخصصة خاصة الشـبابية منها والصحف اليومية والانترنـت، وأهم شيء هنـا هو التركيز على طرح الظاهـرة للنقاش من قبل المجتمع بكامله انطلاقا من العائلة إلى الحي إلى المدرسة إلى المسجد إلى النادي

الرياضي والثقافي إلى الجمعيات الشبابية إلى المنظمات والمؤسسات الأمنية إلى الهيئات التشريعية في الدولة حتى يُناقش الموضوع من قبل مختلف الشرائح والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية بهدف مساهمة الجميع في مناقشة الظاهرة كل حسب مجال تخصصه ومن زاويته ووجهة نظره، وحتى يقدم كل طرف مقترحاته لمحاربة الظاهرة. وإذا شارك المجتمع المدني في مناقشة الظاهرة ودراستها وتحليلها وفي تقديم الحلول لمعالجتها فهذا يعني أن الجميع تعاون من أجل الحد من الظاهرة وأن وسائل الإعلام وصلت إلى الجهات المختلفة في المجتمع حتى تتفاعل معها من أجل الوصول إلى النتائج الملموسة والخروج بذلك من مرحلة الإدراك والوعي إلى مرحلة الفعل. إن الإشكال هنا هو اعتبار ظاهرة الإرهاب ظاهرة تهم الجميع وأن الشباب المنحرف الذي يزج به ويُغرَر به ويجند للقيام بالأعمال الإرهابية هو شباب يحتاج إلى مساعدة وإلى توعية وإلى توجيه حتى لا يخرج عن قيم المجتمع وتشريعاته وقوانينه وعن النسيج الأخلاقي والقيمي الذي يعيش فيه.

٦ . ٣ . ٤ . ٨ الحملات الإعلامية الموجهة لأولياء الأمور

يعتبر أولياء الأمور طرفاً مهماً في عملية الحد من ظاهرة الإرهاب وفي المساعدة في عملية إدراك المشكلة والوعي بها ومن ثم معالجتها. فأولياء الأمور هم الأقرب إلى أبنائهم ومن ثم يتوجب عليهم مناقشة مشكلات أبنائهم بمسؤولية وصراحة ويجب الوعي بهذه المشكلات بالدرجة الأولى. فالعلاقة السليمة بين أولياء الأمور وأبنائهم تتطلب تواصلاً واتصالاً صحياً بين الطرفين يكون صريحاً ومباشراً وهادفاً. وفي حالات عديدة نلاحظ أن عمليات الاتصال بين الاثنين تكاد تنعدم وهنا تصعب عملية فهم أولياء الأمور لأبنائهم وسلوكياتهم وبالمقابل تصعب على الأبناء عملية فهم

أوليائهم والتواصل معهم. فالحملات الإعلامية التي توّجه إلى أولياء الأمور تستهدف التوعية بمسؤولياتهم اتجاه أبنائهم ودورهم في الحوار والنقاش والتواصل المستمر من أجل التربية السليمة والتوجيه السليم لأبنائهم وخاصة المراهقين منهم.

٦. ٣. ٤. ٩ الحملات الموجهة للمجتمع المدني

يلعب المجتمع المدني دورا استراتيجيا في مناقشة ومعالجة المشكلات والأزمات والآفات الاجتماعية، وكلما كان المجتمع المدني فعالاً ونشطاً ومراقباً لما يدور في المجتمع كلما كانت مساهماته في التكافل الاجتماعي وفي حل مشكلات المجتمع كبيرة وناجحة. ومن هنا فإن مؤسسات عديدة في المجتمع بإمكانها المساهمة في مكافحة الإرهاب والتصدي له بكل الطرق والوسائل وعلى رأسها الوعي والفهم الجيد للظاهرة فالمدرسة والحي والمسجد والنادي الرياضي والكشافة ونادي السيدات أو الاتحاد النسائي والمجلس الأعلى للأسرة وغيرها من الجمعيات والمنظمات في المجتمع يجب أن تتجند لمواجهة هذه الآفة الخطيرة. وهذا يعني أن المؤسسات الإعلامية في المجتمع يجب أن تستهدف كل هذه الجهات للوعي بالمشكلة والمشاركة، كل من موقعه وحسب طاقاته وإمكاناته في دراسة ومناقشة هذه المشكلة الاجتماعية واقتراح الحلول الناجعة والمساهمة في الحد منها والقضاء عليها.

٦. ٣. ٤. ١٠ وسائل الاتصال الجماهيري والمجتمع المدني

انتشر في السنوات الأخيرة مصطلح المجتمع المدني في الأدبيات العربية للتعبير عن القوى الاجتماعية المختلفة والمتعددة التي تنشط في المجتمع في إطار منظم بهدف تحقيق مطالب واحتياجات الجماعات التي تمثلها.يعتمد المجتمع المدني في أنشطته وفي تحقيق أهدافه على وسائل الإعلام للوصول

إلى السلطة والفعاليات السياسية في المجتمع وفي طرح القضايا والمشكلات التي يواجهها السواد الأعظم من الشعب. والسؤال الذي يُطرح هنا هو إلى أي مدى تساهم وسائل الاتصال الجماهيري في الوطن العربي في نشر ثقافة المجتمع المدني وإلى أي مدى تخدم وسائل الإعلام المجتمع المدني؟ ومن جهة أخرى إلى أي مدى يؤثر المجتمع المدني في وسائل الإعلام ويجعلها أدوات في خدمة المجتمع ووسائل للمراقبة والنقد والاستقصاء، وقوى مضادة تضمن التوازن داخل الآلة السياسية في المجتمع؟ ومن هنا نتساءل عن ما هي الأدوار التي تلعبها المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية ونشر الوعي السياسي والثقافة الديمقراطية وثقافة الحوار والاختلاف والتعددية والتنوع والتوعية من أجل الحد من الآفات الاجتماعية كالإرهاب والجريمة والعنف والسرقة والنشل...الخ؟ وعن علاقة المجتمع المدني بوسائل الإعلام يرى الدكتور قيراط:

العلاقة هنا جدلية بين المجتمع المدني و وسائل الإعلام حيث إن المجتمع المدني يتأثر بوسائل الإعلام ويؤثر فيها ومن جهتها تتأثر وسائل الإعلام بالمجتمع المدني وتؤثر فيه. فكلما كان المجتمع المدني قويا وفعالا ومشاركا في مجريات الأحداث في المجتمع كلما فتح المجال واسعا أمام وسائل الإعلام لتغطية هذه الفعاليات والأحداث لتكون المؤسسات الإعلامية بذلك في المجتمع منبرا للحوار والنقاش من أجل القرار السليم والحكم الراشد. (قيراط، ٢٠٠٦م:٢٧)

لقد ساهمت العولمة والثورة المعلوماتية والاتصالية والمجتمع الرقمي وانتشار الانترنت وانتشار التعليم وتوفر المعلومة والوصول إليها بسهولة في بلورة ونضج فكرة المجتمع المدني في الوطن العربي. هذا الكيان الذي يتكون

من مختلف التنظيمات والفعاليات داخل المجتمع يهدف إلى تقاسم السلطة مع الدولـة انطلاقا من مبدأ أن عهد الدولة المتسـلطة والدكتاتورية والطاغية قد ولى. ومن هنا يتمثل دور المجتمع المدني في خلق توازن بين القوى الاجتماعية وبـين المؤسسـات الاجتماعية وبـين الطبقات الاجتماعية. كـما يعمل المجتمع المدني على إفراز فضاء مستقل مولد لقيم العدالة والمساواة والحرية. فالمجتمع المدني هو فضاء للحرية، يتكون من شـبكة العلاقات التي تقوم على الاختيار والاقتنـاع والحرية، حيث إنه يمنح الأفراد قدرة على النشـاط الطوعي الحر. يعمـل المجتمـع المـدني عـلى تنظيـم العلاقـات داخـل تنظيمات مدنيـة تحقق اسـتقلالا نسـبيا عن الدولة من ناحية، وعن قوى السـوق من ناحية أخرى. فالحيـاة المدنية هـي الفضاء الطبيعي للعمل الحر الذي تنمو فيه قدرات البشر وإمكاناتهم وقدراتهم على حب الاستقلال ونبذ التسلط والقمع.

يسـتقي المجتمع المدني قوته من الثقافة المدنية التي تتمحور حول الحرية والمساواة والمواطنة وهي في أساسها قيم عامة تتفرع عنها قيم تؤمن بالتفكير الحر الخلاق والفعل الحر المسؤول والحرية التي تستمد قيمتها من مبدأ الفرد الأخلاقـي الـذي يؤمن بأن حريتـه تعني حريـة الآخريـن. وأن حرية الفرد لا تسـمح له بالانسـلاخ من محيطـه ومجتمعه وفضائه السـياسي والاجتماعي والثقافي ولا تسمح له بالاغتراب عن مبادئه وقيمه حيث إن حريته مستمدة من حرية الآخرين والحرية الفردية هنا هي قيمة مثالية تنتهي إلى قيمة اجتماعية لا تقل عنها أهمية وهي قيمة الترابط الجمعي التي تجعل الأفراد يتصرفون في إطار بيئة تضامنية عضوية تعبر عن روح الجماعة.

إن أدوات الاتصـال الجماهيري في المجتمع هي التي تنقل ثقافة المجتمع المدني من مسـتوى الوعي الفردي والجماعي إلى مسـتوى الوعي العام. وبهذا تصبح الثقافة المدنية جزءا لا يتجزأ من وعي الأمة. هنا يتوجب على وسـائل

الاتصال الجماهيري أن تقدم خطابا إعلاميا هادفا يحمل في طياته قيما اجتماعية راقية تنبع من المجتمع وقيمه ومبادئه. وهذا يعني أن المؤسسات الإعلامية عبر البرامج الحوارية والدراما والأفلام والتحقيقات والأخبار يجب أن تعكس هموم وثقافة المجتمع المدني. وهذا يعني نشر مادة إعلامية هادفة من أجل التوعية للحد من الجريمة والسرقة وظاهرة النشل بدلا من نشر المادة المعلبة المستوردة التي تنشر ثقافة العنف والجريمة. ما ينتشر في وسائل الاتصال الجماهيري هذه الأيام هو منتجات إعلامية معلبة مستوردة من الخارج تفرز في نهاية المطاف انفصاما في شخصية الفرد العربي الذي يعيش واقعا مختلفا تماما عما يشاهده أو يستهلكه في المؤسسات الإعلامية العربية. فنشر ثقافة المجتمع المدني بحاجة إلى مؤسسات إعلامية ووسائل اتصال تؤمن بالمجتمع المدني وتؤمن بالمثقف العضوي وبالقيم المجتمعية الأصيلة. فالمشرف على المؤسسة الإعلامية والقائم بالاتصال يجب أن يؤمنا بالمجتمع المدني وبالثقافة المدنية وبرسالة يعملون من أجل تحقيقها لصالح المجتمع بأسره وليس الركض وراء الإعلانات والربح السريع أو العمل لمصلحة أصحاب النفوذ السياسي والمالي في المجتمع.

فوسائل الاتصال الجماهيري هي التي تنتج الوعي الاجتماعي وهي التي تكرس القيم والعادات والتقاليد والنسق القيمي والأخلاقي في المجتمع ومن ثم فهي مطالبة بنشر ثقافة المجتمع المدني. المؤسسات الإعلامية هي الأدوات التي تنمي الثقافة المدنية وتعمل على نشرها وتقويتها والتصدي لثقافة العنف والتطرف والإقصاء والفردية والمادية ورفض الآخر والسلوك المنحرف والجريمة والسرقة والنشل . فوسائل الاتصال الجماهيري هي الحليف الاستراتيجي للمجتمع المدني وهي الوسيلة الفعالة والأداة الضرورية لتحقيق مبادئه وقيمه في المجتمع. فمضمون وسائل الاتصال الجماهيري

هو الغذاء الروحي والفكري والعقلي للثقافة المدنية وأداء هذه المؤسسات في المجتمع يعتبر سلوكا مدنيا يدعم المجتمع المدني والثقافة المدنية. فالمجتمع المدني في نهاية المطاف هو وعي وثقافة وقيم ومبادئ تترجم إلى سلوك وعمل يومي يؤمن بروح الجماعة والمصلحة العامة. وقد نتساءل ونقول ما هي القيم والوعي والأفكار التي تقدمها الفضائيات العربية للمواطن العربي؟ ما هي الإضافات الفكرية والثقافية التي تقدمها هذه الفضائيات للمشاهد العربي؟ أم أن هناك فجوة خطيرة جدا بين الواقع الذي يعيشه المواطن العربي وما يُنقل له ويشاهده عبر القنوات الفضائية المختلفة.

يرى عدد من النقاد والباحثين أن ضعف أداء وسائل الإعلام في المجتمع يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف المجتمع المدني انطلاقا من مبدأ أن الإعلام هو مرآة عاكسة للوسط الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الذي يوجد فيه ويتفاعل معه. فإذا كان المجتمع المدني ضعيفاً فهذا ينعكس سلبا على أداء المؤسسات الإعلامية في المجتمع، فالإعلام القوي والفعال لا ينمو ولا يتطور ويزدهر إلا في مناخ الديمقراطية والحرية والرأي والرأي الآخر ووجود القوى المضادة والفاعلة في المجتمع التي تراقب وتنتقد وتعمل من أجل مشاركة الجميع في تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع وفي جعل كل فرد في المجتمع مسؤولاً وواعياً وحراً. ما زال العالم العربي يعاني من فجوة كبيرة بين الشارع والوسيلة الإعلامية كما أنه يعاني من ضعف المجتمع المدني الذي ما زال عاجزا عن التفاعل مع الشارع العربي والمؤسسات الإعلامية العربية بطريقة إيجابية وفعالة. فالكلام عن التوعية الإعلامية للحد من الأعمال الإرهابية والجرائم والسلوك المنحرف والجانح يتطلب التفكير في مجتمع مدني فعال ونشط وفي صحافة المجتمع المدني التي تكون بديلة ومختلفة عما هو موجود حاليا في المجتمع.

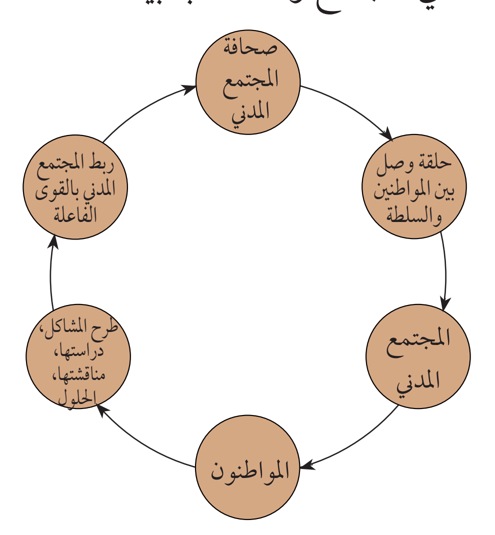
٦ . ٣ . ٤ . ١١ صحافة المجتمع المدني وعملية طرح المشكلات ومناقشتها ومعالجتها

تعد الصحافة المدنية (Civic Journalism) أو الصحافة العامة (Public Journalism) أو صحافة المواطن (Citizen Based Journalism) أو صحافة المجتمع المحلي (Community Journalism) نوعاً جديداً من الممارسة الصحفية ظهر في منتصف العقد الأخير من القرن العشرين في الولايات المتحدة كبديل للصحافة المسيطرة والمنتشرة في الساحة الإعلامية. وجاءت هذه الممارسة الصحفية الجديدة كبديل للصحافة التقليدية المرتبطة بالنظام القائم وبالنخب وبالمصالح الاقتصادية والسياسية وبالقيم المعروفة كالموضوعية والحياد والحرية. وتقوم صحافة المجتمع المدني على مبدأ الوصول للمواطنين والاستماع إليهم وإعطائهم الفرصة للاستماع والتحدث لبعضهم البعض ولمناقشة همومهم ومشكلاتهم وطرح الحلول والبدائل وبذلك فَهُم طرف في العملية الإعلامية ومشاركون فيها وليسوا مستقبلين فقط بل فاعلون. ويرى أنصار صحافة المجتمع المدني أنها صحافة جادة مسؤولة وملتزمة وطريقة جديدة تهدف إلى تحديد القضايا والمشكلات الرئيسة التي تهم الرأي العام والسواد الأعظم من الشعب. وهي بذلك تهدف إلى خلق حوار و نقاش فعال ومجد ومثمر حول أهم قضايا المجتمع والسعي لتشخيص الأسباب وطرح الحلول والبدائل لمعالجتها، فالهدف هنا هو ليس تغطية الأحداث والقضايا والجرائم بل الذهاب أبعد من ذلك بكثير حيث طرح هذه الأحداث والقضايا للنقاش والحوار والدراسة والتحليل ومن ثم إيجاد الحلول العملية والناجعة لمعالجتها واستئصالها.(Merritt,1994) فالصحافة المدنية هي نوع من الإعلام المسؤول والهادف الذي يعنى بإعادة تنظيم الأولويات وتحديد

العلاقة الجديدة التي تربط المجتمع المدني بالقوى الفاعلة في المجتمع وانتهاج طريقـة جديدة في طرح المشـكلات والأمراض الاجتماعيـة المختلفة كالفقر والجهـل والأميـة والجريمـة ومختلف السـلوكيات المنحرفة بهدف مناقشـتها ودراسـتها وتحليلهـا من قبل الجميع والتفكير في اسـتئصال أسـبابها للقضاء عليهـا. فصحافـة المجتمـع المـدني هي إجـراء جديـد لإعطاء مفهـوم جديد للصحف والصحافيين باعتبارهم فاعلين وليسـوا شاهدين على ما يحدث في المجتمع، وهم بذلك نشطاء في الحياة العامة وفي المجتمع المدني من أجل تغيير مجريـات الأمـور في المجتمع وليـس تقديمها للقراء والانسـحاب بعد ذلك. وهـذا يعني من جهة أخرى إدمـاج وإشراك المواطنـين في العملية الإعلامية من خلال اختيار المواضيع وطرحها والمشـاركة في مناقشتها واقتراح الحلول الناجعـة لمعالجتهـا. الجميـع مسـؤول في الصحافـة المدنية والجميـع مطالب بالقيام بدور إيجابي وفعال يقوم على المشـاركة والنقاش والحوار وتشـخيص الأسباب واقتراح الحلول سواء تعلق الأمر بالصحافي أو بالمؤسسة الإعلامية أو بالمواطـن.(Schaffer,2004). فـدور الصحافـة المدنية لا يقتصر فقط على تغطيـة الأحداث وتقديمها للقراء وطرح المشـكلات ورصدهـا بل يتعدى ذلك بحيث يهدف إلى المساهمة الملتزمة والمسؤولة والجادة والفاعلة للوصول إلى الحلول العملية من خلال فتح باب النقاش العام والواسـع أمام المجتمع المـدني ليقـوم بـدوره في تحديد المشـكلات وأسـبابها وخلفياتها وسـبل حلها واستئصالها.(Merritt, 1995a).

يبّـين الشـكل (٣) أدناه دور صحافـة المجتمع المـدني في توعية وإشراك المواطـن في طـرح قضاياه ومشـاكله للنقـاش والحـوار والمسـاهمة في حلها. فصحافـة المجتمـع المـدني هـي حلقـة وصل بـين المواطنـين والسـلطة وهي الوسـيط الإعلامـي للمجتمـع المـدني الـذي يعتبر الفضـاء العـام للشرائح

الاجتماعية والمكونات المختلفة للمجتمع. هذه المكونات من خلال صحافة المجتمع المدني تعبر عن همومها ومشاكلها وتبدي آراءها حول ما يجري في المجتمع، وهذا يعني أن المواطن يتمتع بدرجة عالية من الوعي الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية. فمن خلال المجتمع المدني وصحافة المجتمع المدني يطرح المواطنون مشاكلهم ويناقشونها ويضعون الحلول الإجرائية لحلها ومعالجتها. وهذا ما يؤدي في النهاية إلى ربط المجتمع المدني بالقوى الفاعلة في المجتمع وصناع القرار والمؤسسات والتنظيمات والهيئات المختلفة حتى يقوم كل طرف وكل جهة بمسؤوليته ودوره في التكفل ومعالجة القضايا الاجتماعية المختلفة كل حسب اختصاصاته وصلاحيته. فبالنسبة للحد من ظاهرة النشل ودور التوعية الإعلامية تتكفل صحافة المجتمع المدني والمجتمع المدني نفسه في الوعي بهذه المشكلة أولا وطرحها للنقاش والحوار ومن ثم إشراك كل الجهات المعنية في المساهمة في اقتراح الحلول وتنفيذها من خلال القوى الفاعلة في المجتمع والسلطة بطبيعة الحال.



الشكل رقم (٣) صحافة المجتمع المدني وإشراك المواطن في طرح مشاكله والمساهمة في حلها

صحافـة المجتمع المدني (١)، حلقة وصل بين المواطنين والسـلطة (٢)، المجتمـع المـدني (٣)، المواطنون (٤)، طرح المشـاكل، دراسـتها، مناقشـتها، الحلـول (٥) ربط المجتمع المدني بالقوى الفاعلـة في المجتمع، إشراك الجميع في تحمل المسؤولية في حل مشاكل المجتمع (٦).

فصحافـة المجتمـع المـدني هـي طريقـة جديدة لمسـاعدة الجمهـور على التغلـب على مشـاعر الضعـف والتهميش والاغـتراب والشـعور بالإقصاء وعـدم القـدرة على المشـاركة في الحيـاة العامـة. فالصحافة المدنيـة تهدف إلى تدعيـم وتعزيز مفهـوم المواطنة ونشر ثقافة النقاش والحوار ومسـاعدة عامة الشـعب على الاندماج والانخراط في طرح مشـكلاته وهمومه والوصول إلى الحلول العملية لاحتوائهالا واسـتئصالها والقضاء عليها (Charity, 1995). يقول الدكتور السيد بخيت في هذا الموضوع:

كما تفرض فلسفة صحافة المجتمع المدني على الصحفيين إجراء مقارنات بين الحلول المطروحة لقضايا محلية مع تطبيقاتها في مجتمعات أخرى، والعمل على توسيع إدراك ومعارف المواطنين المحليين عن أفضل السبل للتعاطي مع المشـكلات والقضايا المحلية، على أن تكون النماذج المعروضة قابلة للتطبيق، وألا يتم تبنيها بشكل جامد، وعدم الانصياع غير النقدي للتصريحات والآراء التي تحمل أخبارًا إيجابية والتي يدلي بها المسـؤولون أو تلك التي تسعى لخلق شعور وهمي أو تفاؤل ساذج بنجاعة الخطط والسياسات المتبعة دون غيرها، ومطالبة المسؤولين بضرورة التجاوب مع أجندة اهتمامات المواطنين، والعمل على تحميل هؤلاء المسـؤولين مسؤولياتهم المجتمعية. وفي ذات الوقت اعتبار المواطنين عنصراً أساسيًا في عملية إعادة تنشيط المناخ العام، واعتبار صحافة المجتمـع المـدني بمثابة حلقة الوصـل بين القيـم الصحفية وبـين احتياجات

المجتمعـات المحلية، وتحميل المواطنين واجب المشـاركة في حل المشـكلات العامة، وإدارة شؤون مجتمعاتهم المحلية بشكل ذاتي. (بخيت، ٢٠٠٧م).

أما عن دور صحافة المجتمع المدني فإنه لا يقتصر فقط على تناول الآفات والأمـراض الاجتماعية واسـتعراضها، بل يركز كذلك عـلى خلق فضاء عام لطـرح ومناقشـة القضايا والشـئون العامـة. فصحافة المجتمـع المدني تهدف من وراء تغطية مشـكلات وآفات المجتمـع مثل الإرهاب والجريمة والعنف والسرقـة والنشـل إلى حث المواطنين على المشـاركة في مكافحـة هذه الآفات والأمـراض الاجتماعيـة كل مـن موقعه وحسـب إمكاناته. فطرح المشـكلة الاجتماعية غير كاف وإنما يجب الذهاب إلى ما وراء اسـتعراض المشكلة وهو البحث عن جذورها وأسبابها قصد توصيف الإجراءات العملية اللازمة من خلال التنسـيق مع الجهات المعنية سـواء الرسـمية منها أو غير الرسمية لحل هذه المشكلات واستئصالها والقضاء عليها.

تتحـدد أدوار القائمـين بالاتصـال في صحافـة المجتمـع المدني حسـب منظري هذا النوع الجديد من الصحافة على النحو التالي:

الـدور الملتـزم شـخصيًا بصحافـة المجتمـع المـدني Personal Public Journalism، وينبنـي هـذا الدور على الواجب والالتزام الشـخصي من قبل الصحفيين بحل مشكلات المجتمع المحلية. الدور القائم على الثقة بالمجتمع المحلي Community Trust وهو يعني إيمان الصحفيين بقدرة المجتمع المحلي على حل مشـكلاته بنفسـه.الدور القائم على الالتزام المؤسسي Institutional Public Journalism، وهـو دور قائـم عـلى الإيـمان بضرورة قيـام الصحافة بمسؤولياتها إزاء حل مشكلات المجتمع المحلي (John Bare, 1994).

فمكافحـة الإرهـاب تتطلب صحافة ملتزمة وواعية تقوم بمسـؤوليتها الاجتماعية على أحسـن وجه، ومواطن مسؤول وواع منخرط في مجتمع مدني يناقش مشـاكله وهمومه وقضاياه بطريقة ديمقراطية صريحة وواعية من أجل مشـاركة الجميع في الحوار والنقاش واقتراح الحلول والسبل العملية لمعالجة المشاكل واحتوائها واستئصالها.

٦. ٤ استراتيجية الإصلاح الشامل

لقـد جربت بعض البلـدان العربية عدة خيارات ومشـاريع ومخططات لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه، ولكن معظمها كان مآلها الفشل ولم تقض في أحسن الأحوال إلا على مظاهره وتجلياته، ذلك أن هذه الظاهرة عميقة في وجودها ومتشـابكة بقضايا كثـيرة منها ما هو سـياسي، وديني، واقتصادي، وثقـافي وهذا ما يصعب عمليـة تحقيق نجاحات حقيقيـة وتغيير راديكالي في وجودها وانتشـارها. إن ظاهرة الإرهاب قد تختفي لفترة ما لتظهر من جديد في زمن وأماكن وظروف وبيئة لم يتوقعها أحد. وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن الخطط الاستراتيجية والخيارات المتاحة.

لا يمكن تصور محاربة ظاهرة الإرهاب وأفكار العنف في المنطقة العربية من دون إحداث تحولات بنيوية تشـمل جميع القطاعات الاستراتيجية؛ ذلك أن تحقيق نهضة شـاملة وتنمية مسـتدامة تضمن فرص العيش الكريم وتجعل مـن البيئـة العربيـة بيئة جاذبـة بدل ما هـي بيئة طـاردة للطاقـات والكوادر والأفـكار، يحتـاج إلى التفكـير الجاد والصـادق في تبني سياسـات الإصلاح الشـامل والمتكامـل والـذي يشـمل جميـع القطاعـات والمجـالات الحيويـة والأسـاسـية، وخصوصـا التي هي في علاقـة مباشرة مع حاجـات ورغبات

المواطن، وعلى رأسـها الإصلاح السـياسي، والاقتصادي لضمان حياة كريمة للمواطن العربي.

يعيش العالم تحولات كبرى وعميقة لم يشهدها من قبل؛ إذ غيرت العولمة وثـورة المعلومات الكثير من المفاهيم والنظم المرتبطة بإدارة وتسـيير مصالح المواطنـين وإدارة الاقتصاد والتجارة محليا وعالميا، وزاد الاعتماد أكثر من ذي قبـل على التكنولوجيـة في مختلف مجالات ودواليب الحياة العامة والخاصة مما جعل تحقيق فرص التنمية المسـتدامة مرتبط ارتباطا مباشرا بتبني إصلاحات وتغييرات بنيوية وحيوية في شتى المجالات وأضحى ذلك أمرا لا مفر منه.

إن عمليـة محاربـة الإرهاب وتجفيـف منابعه في العالم العـربي هي عملية مصيرية تتطلب الوقوف بحكمة أمام خيارات اسـتراتيجية وحيوية شجاعة تراعي المصلحة العامة.

إننا لسنا هنا بصدد الدفاع عن نماذج جاهزة أو برامج منسوخة أو خطط مسـتوردة؛ وإنما هي محاولة لفهم وتفكيك ونقد البنى والأنسـاق الاجتماعية والنظم السياسية والبرامج الاقتصادية القائمة في العالم العربي والتي تحتاج في الأسـاس لبرامج وخطط إصلاحية آنية واقتراحـات عملية نابعة من تجارب مختلفـة ومن وحـي مسـتلزمات المرحلة الراهنـة التي تتطلـب تقديم حلول تسـهم في إنقاذ الموقف من خلال نشر قيم السلم والحوار وبناء مجتمع يسوده الوئام والتعاون والتضامن والتكافل.

٦. ٤. ١ الإصلاح السياسي

قد نختلف في استخدام المصطلحات والمفاهيم والأفكار المتعلقة بطبيعة البنى والأطر والأنظمة السياسية المناسبة لعملية الإصلاح الاجتماعي والذي

يتناغـم مع مصلحة وقيـم المجتمعات العربيـة والنابع منهـا، خصوصا وأن هناك العديد من المدارس والمذاهب الفكرية والفلسـفية والدينية والسياسية العربيـة والعالميـة التـي قدمت تصـورات ونظريات لأنماط الحكـم والإدارة السياسـية للمجتمع؛ وإنما الأسـاس الذي نريد أن نركز عليه وندافع عنه هو إقامة أنظمة سياسـية تحقق الحكم الراشـد وترعى مصالح الرعية وتحقق قيم العدالـة الاجتماعيـة لكل أفـراد المجتمع من دون تمييـز. وتحمي وتحافظ على حقوق الإنسـان وتطبقها في الحياة اليومية بدل ما تكرسها في دساتيرها فقط، وتجعل من الحق في التعبير حقا أساسيا لكل أفراد المجتمع، لأن كبت الحريات الفردية وطمس الحق في التعبير يدفع إلى التطرف واسـتخدام الأسـاليب غير القانونية للتعبير عن الرأي.

تحتاج الأنظمة السياسـية العربية إلى وضع قواعد سياسية شفافة وعادلة تسـمح للمواطنـين باختيـار ممثليهـم في البرلمـان والمجالس البلديـة واختيار المسـؤولين في الحكومة حتى يشعر المواطن العربي بأن له حق المتابعة والمراقبة بل والمشاركة في صناعة القرار السياسي، ذلك أن الانتخابات المباشرة تُشعر المواطـن بأنـه يمكنـه أن يسـهم في عملية التغيـير وبناء نظـام اجتماعي يحمي ويدافع عن مصالحه بشكل سلمي دون أي مخاطر للجوء إلى الأفكار المتطرفة والسـلوك الإرهابي والأنشـطة غير القانونية المضرة بمصالـح البلد. إن حق الشـعوب العربية في ممارسة الرقابة والمتابعة والمحاسبة بشكل سلمي وهادئ يقطـع الطريق أمام الأفـكار الهدامة والداعية لاسـتخدام العنـف للتغيير أو المحاسبة أو الوصول للسلطة. إن إشراك الجماهير العربية في العملية السياسية يحمي مؤسسـات المجتمع من حدوث أزمات سياسـية وأعمال إجرامية؛ لأن قنوات الحوار والمعارضة بواسـطة الانتخابات تمكـن المواطنين من التأثير في سياسات الحكومة.

٦ . ٤ . ٢ حرية التعبير تحمي من التطرف

تحتـاج وسـائل الإعلام الجماهـيري في جـل المنطقة العربيـة إلى التحرر من الخـوف والبيروقراطية والرقابة الرسـمية والذاتيـة والمتابعات القضائية حتـى تمـارس دورها الطبيعـي والدسـتوري في الدفاع عن مصالح الشـعب وبنـاء مجتمع عصري مبني عـلى قيم التضامن والتكافل والحوار والتسـامح. إن ممارسـة حرية التعبـير والصحافة بـروح من المسـؤولية الاجتماعية ووفق قيـم المجتمع هو أمر أسـاسي في عملية الإصلاح الشـامل؛ ذلك أن وسـائل الإعـلام الجماهـيري يمكنهـا وبروح مـن المسـؤولية والأمانـة الأخلاقية أن تلعـب دور الرقيـب عـلى مختلف الأنشـطة والبرامـج الحكومية حتى يشـعر الموظف والمسـؤول في أي مستوى بأنه متابع ومراقب ولا يمكنه أن يتلاعب بمصالح العباد أو يستغل نفوذه أو منصبه لتحقيق مصالح ذاتية ضيقة. وهذا مـا يجعل من عملية التنمية تسـير وفق ما يخـدم المصلحة العليا للمجتمع. كما أن ضمان حرية التعبير لوسائل الإعلام الجماهيري في العالم العربي يعزز الثقة في مؤسسـات الدولة ويُشـعر المواطـن العربي بأن كرامتـه ومصالحه محفوظة وينمـي ويعـزز لديه حـب الوطـن والدفاع عنـه، خصوصـا وأن غرس قيم الوطنية والولاء والانتماء هو أمر أساسي لبناء مجتمع عصري ومتكامل يعيش في ظـل العولمـة مـن دون أن يفرط في قيمـه وثقافته ومقومـات حضارته، بل وينبذ العنف والأفكار الهدامة والسبل الضالة.

احترام حرية التعبير يسـمح للمواطن بممارسـة حقـه في النقد والتفكير والتعبـير عن رأيه ومواقفـه وأفكاره بطريقة سـلمية وحضارية عبر القنوات المشروعة وفي الإطار الذي يخدم المصلحة العامة من دون المسـاس بمصلحة الوطـن، ممـا يحصن الشـباب العربي من الوقـوع في التطـرف والكبت وتبني

الطرق غير الشرعية للتعبير عن المظالم والتهميش وانتقاد الرشوة والمحسوبية والبطالة والفقر والجهل.[1] وهذا ما نلاحظه في معظم المواقع الإلكترونية التي يستخدمها الشباب العربي الذي لم يجد سوى الإنترنت كمتنفس للتعبير عن آرائه وأفكاره ومشاكله وهمومه، وهنا يمكن أن يقع فريسة الجماعات المضللة والأفكار الظلامية التي تشجع على استخدام العنف كوسيلة للتعبير عن النقمة والتهميش.

إن السماح بمزيد من تدفق المعلومات والأخبار، بكل شفافية ومصداقية، بين السلطة والشعب بوسعه إتاحة مستوى أفضل للمشاركة الشعبية وبناء هياكل حكم أفضل تمكنها من الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ومختلف التحديات التي تفرضها العولمة، وسيقلل ذلك من احتمالات شعور المواطنين بالتهميش وعدم القدرة على التأثير في القرارات السياسية والحيوية فكلما زادت الثقة بين السلطة والشعب وكلما زاد التفاهم والتناغم والانسجام والتكامل كلما زاد الإقبال على نبذ العنف ومحاربة أي فكر أو نشاط يهدف إلى تدمير مقومات الدولة والأمة.

٦ . ٤ . ٣ اقتصاد المعرفة خيار استراتيجي لتجفيف منابع الإرهاب

لقد أدت العولمة في أبعادها الاقتصادية إلى زيادة نسبة الفقر والبطالة في المنطقة العربية وأوجدت مستوى غير مسبوق من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. والمشكل المطروح هو أن النظم السياسية العربية غير قادرة على التأقلم مع مستلزمات الدخول في فضاءات العولمة الاقتصادية وتوظيفها لصالح شعوبها.

وبشكل عام تعرف جل اقتصاديات البلدان العربية، باستثناء بلدان الخليج العربي، تدهورا اقتصاديا غير مسبوق يتسم بمعدل نمو سنوي أقل من أي منطقة أخرى ومعدل بطالة متضاعف، وانخفاض مستوى الإنتاجية، وهي أمور تزيد من أزمة الشرعية في هذه المنطقة. هذا ما يزيد من شعور المواطن العربي بالإحباط والتشاؤم والغضب وفقدان الأمل والحقد والانتقام من النظام.

إن منطقة الشرق الأوسط محبطة نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتعتبر هذه الوضعية تربة خصبة للأفكار الإرهابية. وتحتاج الدول العربية لتبني مشاريع تنموية واقتصادية تضمن الحياة الكريمة لمواطنيها، وذلك بتشجيع التجارة البينية ومنها: خلق فرص الاستثمار والتبادل الحر ما بين بلدانها. كما تحتاج إلى الاهتمام بالتنمية المحلية في المناطق المعزولة والنائية حتى لا تعيش بعيدة كل البعد عن التنمية وتصبح مناطق طاردة لها يمكن استغلالها يوما ما من طرف الجماعات الضالة، لأن العزلة والتهميش والفقر وانعدام فرص التنمية والتطور العادل الذي يشمل كل الجهات والمناطق دون استثناء قد تستغله الجماعات الإرهابية لكسب مؤيدين لأفكارها القائمة على رفض العصرنة ونشر الرعب والخوف.

كما تحتاج الدول العربية إلى فهم وإدراك طبيعة التحولات العميقة والبنيوية التي تستلزمها وتفرضها المرحلة الراهنة والمستقبلية. إذ لا يمكنها أن تبقى متقوقعة على ذاتها وعلى أساليب الإدارة والإصلاح الاقتصادي القائم على رؤى وبرامج تقليدية وقديمة تجاوزها الزمن.

وتعد التحولات في أنماط الإدارة وتنظيم شؤون الأفراد والمؤسسات في مختلف المجالات العامة والخاصة مسألة في غاية الأهمية وعلى وجه التحديد في الدول العربية؛ إذ أن التحول التنموي بكل معانيه ومضامينه الاقتصادية

والسياسية والحضارية يستوجب القيام بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية وعلى رأسها التحول من الخدمات الإدارية التقليدية إلى الخدمات الإلكترونيـة. إذ أصبحت الحاجة ملحة إلى ظهـور الحكومة الإلكترونية على أنها أهم ركائز التحول إلى ما يسمى بالعصر الرقمي Digital era. (الطعامنة، ٢٠٠٤م) تجدر الإشارة هنا إلى تجربة حكومة دبي الإلكترونية والتي تعتبر من أنجح التجارب في العالم.

وفي ضـوء التغـيرات التي يشـهدها العالم العـربي سياسـيا، واقتصاديا، واجتماعيـا وبروز منظمات الضغـط العالمي كالبنك الـدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها، والمنافسـة الاقتصاديـة الرهيبة لا يمكن للحكومات العربية أن تبقى بعيدة عن التأثيرات الجيوسياسية والثورة المعلوماتية. كما لا يستطيع رجالات الحكم في العالم العربي تنمية بلدانهم وقيادتها نحو الازدهار من دون فتح سبل المشـاركة الفعالة للمواطن ومؤسسات الأعمال في عملية المنافسة، خصوصـا وأن الحكومـات الإلكترونيـة تسـمح بخلـق فضـاءات التواصل والتفاعل والشفافية والدقة.

أضـف إلى ذلك، فإن الحكومـات الإلكترونية تقع في محـور التعاملات بين ثلاثـة قطاعات حيوية: القطاعات الحكومية، والمؤسسـات الاقتصادية، والجمهـور. هـذه العلاقـة التفاعليـة هـي التـي تسـاعد الـدول العربية على الاندماج في الأنشـطة الاقتصاديـة والتجارية الإقليميـة والعالمية. كما تمكنها مـن دخول فضـاء اقتصاد المعرفة الذي قـد يمكنها من تحقيق فـرص التنمية الشاملة والمستدامة.

وتفرض الحكومة الإلكترونية على الدول العربية مجموعة من التحديات والمتطلبـات ذات الصلـة باتفاقيـات الملكيـة الفكريـة، وحمايـة الخصوصية،

وشـبكات المعلومات، وفتح مجالات المنافسة بين مختلف مؤسسات خدمات الاتصالات والإنترنت.

استطاعت الحكومـات الإلكترونيـة أن تكتسي أهمية كـبرى اقتصاديا وتجاريا، خصوصا من خلال تشـجيع استخدام الإنترنت في مختلف الأنشطة الاستثمارية والبنكيـة. كـما ارتبـط مفهومهـا بالاقتصـاد الرقمـي Digital Economy الذي يرتبط بممارسـة تجارة السـلع والخدمات باسـتخدام شبكة الإنترنـت وأجهزة الاتصالات مما يسـهل ويبسـط المعامـلات والإجراءات الإدارية، ويخفض تكلفة الخدمة، ويسرع إيصالها.

وتعـد التجارة الإلكترونيـة اليوم جزءاً لا يتجزأ مـن الاقتصاد العالمي، بل قد تكون هي الحل لفشـل البرامج الاقتصادية والتنموية في بعض الدول العربية، وللبيروقراطية المتفشية، والروتين الحكومي.

ويمكـن للتجـارة الإلكترونية في الوطن العـربي أن تلعب دورا بارزا في تشـجيع الاسـتثمارات في مختلف القطاعـات الاقتصاديـة والتجارية الحيوية وبالأخـص في القطاعـات الماليـة، والأنشـطة الصغـيرة والمتوسـطة كقطاع السـياحة، والخدمات، والصناعات التقليديـة، والتعليم الإلكتروني. وتمكن المؤسسات الاقتصادية العربية من التعامل مع بعضها البعض. كما تعمل على تقريب الخدمات والسلع من الجمهور.

ومنذ البدايـات الأولى للتجارة الإلكترونية في عام ١٩٩٧م، بلغ حجم التجـارة الالكترونية عالميا ٢٦ بليون دولار، وقد ارتفع هذا الرقم ليصل إلى ١٢,٩ تريليـون دولار في عام ٢٠٠٦،، وهو في تزايد مسـتمر. كما أن إجمالي حجـم التجارة الإلكترونيـة يتضاعف تقريباً كل عام، وقـد قُدر بنحو ٦,٨ تريليون دولار في عام ٢٠٠٤م، بما يعادل ٦,٨٪ من إجمالي حجم التجارة في

العام نفسـه؛ وبلغ نحو ٩,٣ تريليون في عام ٢٠٠٥م ونحو ١٢,٩ تريليون في عام ٢٠٠٦م. (العبدولي، ٢٠٠٦).

ونلاحـظ أن هناك اختلافا واضحاً في نصيب الدول والمناطق الجغرافية مـن التجـارة عبر الإنترنـت، حيث تسـتحوذ دول أمريكا الشـمالية على نحو ٥٠,٩ ٪، يمثـل نصيـب الولايـات المتحدة الأمريكية وحدهـا نحو ٤٧ ٪، بينـما يبلغ نصيب دول آسـيا والباسـيفيك وأوروبا الغربيـة وأمريكا اللاتينية ٢٤,٣ ٪ و ٢٢,٦ ٪ و ١,٢ ٪ على التوالي. (المرجع نفسه).

وتُظهـر هـذه الأرقـام الأهميـة التـي تكتسـيها التجـارة الإلكترونية في الدخل القومي لبعض دول العالم؛ إلا أن نشاط الدول العربية في هذا المجال قد يكون شـبه منعدما، باسـتثناء بعض المؤسسـات المعـدودة جداً كمشروع «تجاري دوت كـوم» www.tejari.com وهو نظام موجه لقطاع المشروعات الهندسـية، والصناعية، والمقاولات الإنشـائية. ويعمل «تجاري» على تسهيل عملية تـداول الوثائـق إلكترونيـا، وإدارة المشروعـات، ومتابعـة الموردين، ومتابعة العمليات اللوجستية.

وهو أكـبر مثال للمشروعات الإلكترونية ذات نجاح وانتشـار دولي في دولـة الإمـارات العربية المتحـدة وفي الوطن العربي. فقـد نجح هذا المشروع في سـنة ٢٠٠٥م، في تخفيض حجم الإنفـاق في الجهاز الحكومي داخل إمارة دبي بمعـدل ١٥ ٪. وهـذا ما يعادل مئـات ملايين الدراهـم في مجمل فاتورة المشـتريات الحكوميـة. كـما أنه يوفـر ٥٠ ٪ مـن الوقت والجهـد المبذولين في معالجة، وتسـجيل، وتحليل المعلومـات التقنية، وتوزيعها على كل الأطراف. (مجلة تقنية للجميع، ٢٠٠٥م: ٧).

لقد جعل هذا المشروع من دبي مكانا مفضلا للاستثمار بسبب الشفافية في المشـتريات الحكومية، مما سـاعد على زيادة الاسـتثمارات الأجنبية. ويبلغ

عدد المستفيدين من خدمات تجاري الآلاف، وهم موزعون في العديد من دول العالم.

وفي السياق نفسه، تمثل «بورصة دبي الإلكترونية للذهب والسلع» www.dgcx.ae تجربة فريدة من نوعها في مجال التجارة الإلكترونية والأحدث على مستوى العالم والأولى من نوعها عربيا. ولقد تم افتتاحها في سنة ٢٠٠٥م، حيث توفر نافذة تداول إلكترونية متكاملة بجميع الخدمات. ويمكن للأعضاء التداول من أي مكان في العالم من خلال شبكة ربط مركزية تستخدم برنامجا إلكترونيا لتوفيق طلبات البيع والشراء في أقل من ثانية. فقد وصلت تداولات شهر فبراير من عام ٢٠٠٦م، للذهب أكثر من ٥٢٩ مليون دولار أمريكي حيث شملت تداول ٢٢٢٢ كيلو من الذهب خلال ثلاثة أسابيع. (مجلة تقنية للجميع، ٢٠٠٦م: ٤).

كما يعد مشروع «سوق دوت كوم» www.souq.com الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٠٠م، الخدمة العربية الأولى من نوعها على مستوى العالم لبيع السلع والأثاث المستعمل وكذلك الأجهزة الإلكترونية من خلال بوابة إلكترونية. ويعتبر الموقع من أهم بوابات البريد الإلكتروني العربي الترويجية والإعلانية عبر الإنترنت.

ومن خلال كل ما ذكرناه سابقا يمكننا التأكيد على أن الدول العربية بحاجة ماسة لفهم طبيعة التحديات والرهانات التي تواجهها في عصر الثورة المعلوماتية والاتصالية، ولا يمكنها أن تحدث نهضة شاملة ومتكاملة من دون وضع استراتيجيات عملية لاستغلال الإنترنت في التنظيم والتسيير والتنسيق الفعال، وهذا لما توفره من شفافية في عرض السياسات والخطط الحكومية.

يجب على الدول العربية لكسب رهان التحول نحو التنظيم والإدارة الإلكترونية تشجيع مختلف المبادرات والمشاريع ذات الصلة بالخدمات الإلكترونية لتحرير الطاقات الحية في المجتمع لتتمكن من الاستثمار في المشاريع الإلكترونية الرابحة، لا سيما وأن المواطن البسيط يمكنه استغلال كل الفرص التي تتيحها شبكة الإنترنت والثورة المعلوماتية لإنشاء مشاريع تجارية وربحية في مختلف المجالات، كما يمكن للمؤسسات العمومية والخاصة استغلال هذه التكنولوجيا من أجل زيادة فعاليتها وتوسيع أنشطتها وحضورها محليا ودوليا.

أضف إلى ذلك، فإن الدول العربية بحاجة ماسة إلى فهم طبيعة التحولات والتحديات الكبرى التي أفرزتها الثورة السيبرية في أبعادها الاقتصادية والمعرفية، خصوصا وأن هذه الأخيرة قد جعلت المعرفة سلعة وخدمة إلكترونية تعتمد عليها الدول المعاصرة اعتمادا كليا في أنشطتها الاقتصادية وبرامجها التنموية. إن استغلال التحول الكبير الحاصل في الاقتصاد العالمي والذي أصبح يتجه أكثر فأكثر نحو تكريس الممارسات الإلكترونية ذات العلاقة باقتصاديات المعرفة هو الكفيل بإحداث تنمية شاملة تخدم مصالح الشعوب العربية، وتمكنها من الولوج في فضاء مجتمع المعرفة، مما يمكنها من تحقيق الحياة الكريمة لمواطنيها، لأن المواطن العربي، بشكل عام، يعيش بعيدا كل البعد عن التحولات الكبرى التي يشهدها العالم من حوله.

إن تبني الأنماط الحديثة وخصوصا الإلكترونية في الاقتصاد والإدارة والخدمات والتعليم سيسهم في توفير بيئة إيجابية ويعمل على تسهيل حياة الأفراد والجماعات، وبالتالي يبعد المجتمع ومؤسساته من الوقوع في الأفكار والممارسات الإرهابية والضالة والعنيفة؛ لأن كل فرد عربي سيحقق أهدافه

وآماله وطموحاته بأسلوب عصري وسلمي لا يحتاج إلى استخدام أساليب العنف للتعبير عن حاجاته أو مشاكله.

كما أن نظام الحوسبة والإدارة الإلكترونية يمّكن الأفراد في العالم العربي من إنشاء مؤسساتهم وشركاتهم الاقتصادية والتجارية وتحقيق مشاريعهم، ذلك أن اقتصاد المعرفة يتيح فرصاً استثمارية عديدة.

إن من أهم أوجه محاربة الإرهاب في العالم العربي هو تجفيف منابع الغيظ، والكره، والنقمة، والتهميش، والفقر، والبطالة، والحرمان؛ ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اتخاذ تدابير عاجلة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاندماج في فلك المعلوماتية واقتصاد المعرفة والخدمات الإلكترونية.

٦ . ٤ . ٤ سيادة القانون

يعتبر جهاز القضاء من الأجهزة المهمة في أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة، إذا صلح صلح به المجتمع وإذا فسد فسد به المجتمع كله لأن القضاء الرشيد هو الضمان لاحترام المصالح والمنافع وكرامة وعزة المواطن العربي، ولا مواطنة من دون عدالة مستقلة ونزيهة وذات مصداقية.

إن القضاء الرشيد والحر يجعل كل المؤسسات والأفراد والجماعات تلتزم بمبادئه وقراراته مما يقلل من أسباب تبني الفساد خوفا من المتابعة والتشهير والعقاب. ولقد استغلت بعض الجماعات الإرهابية في الوطن العربي مختلف أوجه وقضايا الفساد في الوطن العربي لشن حملاتها التشهيرية لكسب المؤيدين وتوجيه الناقمين لاستخدام العنف. إن عدالة القانون واستقلاليته هي أداة مهمة في محاربة ظاهرة التطرف والإرهاب والعنف بين أفراد المجتمع العربي؛ لأن القضاء الرشيد والمستقل والمسؤول يعزز من هيبة

الدولـة ومؤسسـاتها المختلفة بـما فيها أجهزة الأمن لأنها سـتكون محل ضبط وسيطرة، بل ويسهم في ذات الوقت في بناء مصداقية وشرعية لوجودها.

كـما أن اسـتقلالية القضاء تعـزز من ثقة المواطن العـربي فيه لحل مختلف المشـاكل والقضايا المتنازع عنها وتنعدم بالتالي الحاجة إلى اللجوء لاستخدام العنف والتطرف للتعبير والدفاع عن الحقوق والمصالح، وإستقلالية القضاء تعني كذلك الفصل بين السلطات الذي من شأنه أن يعزز الثقة بين الشعب ومؤسسات الدولة .

لقـد تعمدت الكثـير من الجماعات الإرهابية في الوطـن العربي في انتقاد جهـاز القضاء معتـبرة إياه اليد الظاهرة للأجهزة الأمنيـة التي توظفه توظيفا أمنيـا للدفـاع عـن المصالح المبـاشرة للحكومـات ومؤسسـاتها المختلفة، بل وتعتـبره أداة لقمـع المبادرات والأفـكار التي لا تخدم توجهـات الحكومات العربية.

ولقطـع الطريـق أمام مثـل هـذه الانتقـادات وغيرها تحتاج سياسـات وبرامـج محاربة الإرهاب في الوطـن العربي إلى القيام بإصلاح أجهزة القضاء بإعطائها الاسـتقلالية والإمكانات المادية والبشرية والتقنية الضرورية لتقوم بواجبهـا المطلـوب مـن دون محاباة أو ضغوطات مما يسـهم في غرس الثقة في مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة وعلى رأسها جهاز القضاء وبالتالي تفويت الفرصة على الجماعات الإرهابية لانتقاد هذا الجهاز.

٦ . ٤ . ٥ القوى الحية: السد المنيع أمام الأفكار الإرهابية

إن قمـع الأفـكار والشـخصيات والمؤسسـات المعتدلـة والحيـة في المجتمعـات العربية والذين يمكن التفاهم والتواصل والتعاون معهم يعطي فرصة للمتطرفين الإرهابيين أن ينشـطوا ويتلقوا التأييد الشعبي لأفكارهم؛

خصوصا وأن المجتمعات المعاصرة تحتاج في تركيبتها الاجتماعية إلى وجود المجموعات الاجتماعية، والجمعيات الأهلية الضاغطة (المجتمع المدني) لأن بإمكانها أن تلعب دوراً حيويا ومركزيا في خدمة مصالح المجتمع وتحقيق متابعة ومراجعة لأنشطة مؤسسات الدولة.

إن تشجيع مؤسسات المجتمع المدني بكل أطيافه ومكوناته قد يسهم في عملية التوعية الاجتماعية لتأصيل ثقافة السلم والحوار والوئام المدني، ويؤسس لقيم اجتماعية مبنية على الحوار والعيش المشترك.

وتعتبر الجمعيات الأهلية من أكثر المؤسسات النشطة بشكل دائم وفعال في مجال خدمة قضايا ومشاكل واهتمامات المجتمع، وبالتالي فهي من أكثر المؤسسات الرسمية وغير الرسمية معرفة بخصوصياته وطرق التأثير فيه والتفاعل معه، وهنا تظهر الحاجة الملحة لتشجيعها وإدماجها في عملية التوعية المستدامة بمخاطر وسلبيات ظاهرة الإرهاب وقد تفلح في تصحيح الكثير من المغالطات ودحض الحجج التي يقوم عليها خطاب الجماعات الإرهابية أكثر من أي مؤسسة أو وسيلة أخرى خصوصا وأنها تحظى بتأييد من الشارع العربي لأنها أثبتت في الكثير من المرات والمواقف بأنها مؤسسات مسؤولة وواعية بطبيعة التحديات التي تفرضها المرحلة الراهنة.

إن محاربة الإرهاب في المنطقة العربية هي مسؤولية جماعية لا يمكن أن نوكلها فقط لقوى الأمن ونعتبر المسألة بأنها مسألة أمنية بالدرجة الأولى، بل لا بد من أن تسهم في ذلك كل القوى الحية في المجتمع العربي والتي تؤمن بقيم السلم والحوار والتضامن الاجتماعي.

إن الشارع العربي بحاجة ماسة لوجود جمعيات أهلية ترعى مصالحه وتدافع عن قضاياه مما يسهم في تشكيل جماعات مرجعية تعمل على غرس قيم السلم والحوار والنقاش واحترام الرأي والرأي الآخر .

الشباب العربي بحاجة ماسة لرموز اجتماعية ناجحة ونشطة ومتفانية في خدمة مصالحه يتخذها نموذجا وقدوة في حياته بدل أن يتخذ الجماعات الإرهابية ورموزها قدوة فالمجتمع المدني هو الكفيل بحماية المجتمع من الخارجين عن قيمة ونسيجه الأخلاقي.

وبالرغم من أهمية الدور الوظيفي والتوعوي والتوجيهي الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في معظم العالم العربي؛ إلا أنها لا تحظى وللأسف بالاهتمام والدعم الكافي لبرامجها وأنشطتها الاجتماعية وهذا أمر غير طبيعي، لأنها قد تكون السد المنيع أمام انتشار الأفكار والسلوكيات الإرهابية.

٦. ٤. ٦ التعاون الدولي

من الإجراءات التي تُستعمل لمحاربة الإرهاب، منع الإرهابيين من استخدام التكنولوجيا الحديثة للاتصال، وتجفيف المنابع المالية للإرهاب بما في ذلك الجريمة المنظمة والاحتيال المصرفي وسرقة الهويات...الخ.

كذلك العمل على نشر الوعي بحقيقة الإرهاب وانعكاساته على الصعيد المحلي والعالمي من خلال رجال الدين والمؤسسات الإعلامية ومراكز الدراسات والبحوث وجمعيات المجتمع المدني. والعمل كذلك على مصادرة القدرات التسليحية المتوفرة لدى الإرهابيين وكذلك إيقاف العلاقة القائمة ما بين تجارة المخدرات وتمويل الأنشطة الإرهابية. من جهة أخرى يرى بعض الخبراء أن مكافحة الإرهاب تتطلب التقليل من قدرة الإرهابيين على العمل بفاعلية وهذا يعني تنظيم الجهود الدولية وضرورة التنسيق من أجل مصلحة الجميع.

كما يجب كإجراء ثاني استراتيجي للقضاء على البيئة التي تمثل أرضية خصبة للإرهاب وخاصة على المستوى المحلي من خلال التعامل بكل شفافية

وديمقراطية مع المشـاكل التي تعاني منها هـذه الدول. ما يلاحظ كذلك على طـرق محاربة الإرهـاب هو محاربة الإرهاب بالإرهاب وهـذا أمر خطير لأنه سـيؤدي إلى تجاوزات عديدة ومشـاكل تمس حرية الأشخاص وكرامتهم في الكثير من الأحيان ومن جهة أخرى يزيد من تفاقم الوضع وتدهوره.

المطلـوب من المنظومة الدولية هو إيجاد السـبل الكفيلة التي من شـأنها القضاء على أسباب الإرهاب وهذا يعني إيجاد مناخ تسوده العدالة والمساواة والتعامـل بشـفافية وديمقراطية مـع الأزمـات والنزاعات الدولية وإرسـاء قواعـد عادلـة في العلاقات الدوليـة والاقتصاد العالمي حتى يعم الاسـتقرار والأمن والرفاهية والطمأنينة في جميع أنحاء العالم.

٦ . ٤ . ٧ لا يجوز ربط التنظيمات الإرهابية بالإسلام

إن الإرهاب ظاهرة لا دين لها ولا طعم، ومن الخطأ الفادح ربط الإسلام بالإرهاب، فإن ظاهرة الإرهاب ظاهرة دخيلة على المبادئ الإسـلامية وعلى قيم الدين الحنيف ولا يجوز ربط التنظيمات الإرهابية ووصفها بالإسـلامية. وهذا يعني أن السبيل الأمثل لمكافحة الإرهاب هو التوعية والحوار وتصحيح الصـور النمطية والمشـوهة عن الإسـلام؛ لأن الإسـلام بعيـد كل البعد عن الأفكار والسـلوكيات والوسـائل التي تسـتخدمها الجماعات الإرهابية التي تسـعى لتخويف وقتل الأبرياء ومصادرة أموالهـم وتدمير ممتلكاتهم بالباطل وهذا ما يرفضه الإسلام جملة وتفصيلا.

٦ . ٤ . ٨ الخيار الأمني ليس هو الخيار الأمثل لمحاربة الإرهاب

الـكلام عن مكافحـة الإرهاب يقودنا للكلام عن الوقوف عند أسـبابه والهـدف هنـا هو ليس تبرير الإرهـاب بقدر ما هو فهم الآليـات التي تفرزه

ومن ثم استئصالها لاحتواء الإرهاب والقضاء عليه. معالجة الإرهاب لا تتم عن طريق قمع الرأي الآخر أو استعمال القوة وزيادة عدد قوات مكافحة الإرهاب، بل الأمر بحاجة إلى الوقوف على الأسباب الحقيقية ومعالجة المشكلة بالحكمة والموضوعية وبطريقة علمية ومنهجية.

ويمكن القضاء على الإرهاب في العالم العربي بالإصلاح السياسي والاقتصادي وبتقديم البدائل الديمقراطية التي تقوم على مؤسسات دستورية تحترم المواطن وتشركه في الحياة السياسية وفي صناعة القرار وتوفر له سبل العيش الكريم وترفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

تكاد تكون الطريقة الأمنية هي السبيل الوحيد لمكافحة الإرهاب في الدول العربية وهذا أمر بالغ الخطورة حيث إن الإرهاب هو إدراك ووعي وفكر مبني على مغالطات وأخطاء وتأويلات مزيفة قبل أن يتحول إلى فعل وهذا ما يتطلب معالجة الإرهاب في أذهان الإرهابيين وفي أذهان الناس ككل في المقام الأول وذلك من خلال التوعية والتثقيف والحوار وإتاحة الفرص أمام المعارضة ومختلف التشكيلات الاجتماعية والسياسية للتعبير عن نفسها والإدلاء بوجهات نظرها وأطروحاتها حتى تتحول ثقافة الإقصاء وإلغاء الآخر إلى ثقافة الحوار والنقاش والتفاهم من أجل مصلحة الجميع وحتى يتحول التطرف والتعصب والإقصاء والإرهاب إلى التسامح والحوار والتفاهم وحتى يصبح عملاً سياسياً مشروعاً وبناء قوامه الأخلاق والقيم الإنسانية السامية. فالعنف يوّلد العنف ومعالجة الإرهاب بالإرهاب تؤدي إلى مضاعفة الظاهرة وانتشارها فالسلوك ما هو إلا امتداد للآراء والأفكار والصور ولذلك فإذا أردنا أن نصحح السلوك يجب علينا تصحيح وتصويب الفكر.

نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً: النتائج

إن ظاهرة الإرهاب ظاهرة معقدة ومترابطة ومتشابكة لا يمكن فهمها وتحديد جميع العوامل والأطر المؤثرة فيها، لهذا فلا يمكن فهمها إلا من خلال تحليلها بهدف تقديم التوصيف الدقيق والموضوعي لها مع تقديم الحلول المناسبة والعملية، وهذا ما حاولت هذه الدراسة التركيز عليه؛ إذ سعت إلى فهم الخصوصيات والأبعاد الاجتماعية والإعلامية والثقافية التي يمكن من خلالها تسليط الضوء على الظاهرة وتقديم الحلول والاستراتيجيات الممكنة لمحاربتها وتجفيف منابعها. ولقد أكدت الدراسة الفروض التي تم وضعها في الإطار المنهجي للبحث، وهي كالتالي:

١- إن ظهور وانتشار ظاهرة الإرهاب في العالم العربي مرتبطة ارتباطا وثيقا بطبيعة البنيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة. وعليه، فإن تحديد مفهوم وطبيعة ظاهرة الإرهاب يستلزم فهم البيئة المحيطة بظهوره وتطوره.

وهذا ما أبرزته الدراسة حيث بيّنت أن ظهور الإرهاب وتطوره من دولة عربية إلى أخرى قد ارتبط بالأسباب التاريخية وطبيعة الأنظمة السياسية القائمة وخصوصية المجتمع، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها غالبية الشعوب العربية.

٢- ترتبط استراتيجيات الدول العربية في محاربتها لظاهرة الإرهاب بطبيعة الإيديولوجيات والقيم السياسية التي تحكمها. وعليه، تتبنى الدول العربية استراتيجيات متباينة ومتعددة في محاربتها للإرهاب تبعا لمصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية الضيقة.

فالاستراتجيات كانت مبتورة وليست شاملة، ركزت على بعض أسباب الإرهاب وتجاهلت الأسباب الحقيقية للإرهاب.

وهذا ما أكدته الدراسة حيث تتبنى مصر سياسات أكثر تشددا مع الجماعات الإرهابية. بينما اختارت الجزائر سياسة الوسطية أي التشدد في الملف الأمني مع حوار ومصالحة وطنية مع كل القوى السياسية في البلد بما في ذلك بعض التنظيمات المتطرفة خصوصا التي أعلنت توبتها. وتعتبر الاستراتيجية السعودية استراتيجية مميزة؛ لأنها استطاعت بأسلوب المناصحة والإرشاد واللين أن تحد من نسبة انتشار الأفكار والعمليات الإرهابية.

٣ ـ إن ظاهرة الإرهاب في العالم العربي هي ظاهرة جديدة ودخيلة على القيم الحضارية العربية والإسلامية. وعليه، فإن كل استراتيجيات محاربة الإرهاب لا بد وأن تركز على توظيف قيم الحوار، والتضامن، والتفاهم، والوئام المدني، وقيم التسامح التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف.

وهذا ما أكدته تجربة المملكة العربية السعودية والجزائر حيث شهدتا انخفاضا كبيرا لمعدلات انتشار الأفكار والعمليات الإرهابية لاعتمادهما الكبير على سياسة الحوار والإرشاد والمصالحة الوطنية.

٤ ـ لا يمكن فصل ظاهرة الإرهاب في عصر ثورة المعلومات عن وسائل الاتصال الجماهيري، خصوصا وأن الإرهابيين يسعون دائما إلى التأثير المباشر على الرأي العام المحلي والدولي لكسب تأييدالطبقات المحرومة والمهمشة والحصول على تعاطفها ومساندتها، كما أن وسائل الاتصال الجماهيري من جانبها تسعى لتحقيق السبق

الإعلامـي من خلال نشرها لأخبار وبيانـات الجماعات الإرهابية. وعليه، تقع على وسـائل الإعلام العربية مسؤولية اجتماعية عظيمة في تعاملها مع هذا الملف الحساس أساسها حماية المصلحة العامة.

وهذا ما أكدته الدراسـة حيث تهتم وسـائل الإعـلام الجماهيرية بقضية الإرهـاب مـن منطلق خدمة المصلحـة الوطنية والعامة. كـما يمكن توظيفها وبشكل أوسع في مختلف إستراتيجيات محاربة الأفكار والعمليات الإرهابية، وكذلك توعية الرأي العام والجمهور الإعلامي بخطورة الإرهاب والتطرف.

كـما أكـدت نتائـج الدراسـة المرتبطـة مبـاشرة بإشـكالية البحـث أن الاسـتراتيجيات العربية في محاربة ظاهرة الإرهاب تختلف باختلاف أنظمتها السياسـية ومنظومتهـا الاجتماعيـة وطبيعـة التحديات والأهداف المسـطرة في خططهـا الوطنية لمحاربـة الإرهاب والتطرف. حيـث إن اختلاف وتنوع تجربة كل مجتمـع من المجتمعات العربية مع العمليات الإرهابية وتعاطيه مع التطـرف والتشـدد والعنـف قد يؤثر مباشرة في رسـم ملامح الاسـتراتيجية المتبنـاة لمحاربـة الإرهـاب. وبالتـالي لا يمكـن أن نتحـدث عن اسـتراتيجية واحدة ومتشـابهة في العالم العربي، بل عن اسـتراتيجيات مختلفة ومتنوعة؛ إذ توصف التجربة المصرية بالتشـدد في تعاملها مـع الجماعات الإرهابية، وهذا نظرا لبشـاعة الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها واسـتهدافها المستمر للبنى الاقتصاديـة ومصـادر الدخل القومـي المتمثل في السـياحة، وكذلك لوجود عدد من منظري الفكر الإرهابي المحلي والعالمي بها. وبالرغم من استخدامها لعدة حلول وأسـاليب لمحاربة الإرهاب؛ إلا أنها تركز تركيزا أكبر على الحل الأمني والقانوني. وتسـعى التجربة الجزائرية إلى تحقيق توازن ما بين الجانب الأمني والجانب السلمي ـ الدبلوماسي (سياسة المصالحة الوطنية)؛ إذ تسعى

الاستراتيجية الجزائرية إلى الحفاظ على الخطط والبرامج الأمنية المتشددة وفي نفس الوقت تشجيع سياسة الحوار والوئام المدني والمصالحة الوطنية بين كل أبناء الجزائر. وأخيرا تركز الاستراتيجية السعودية لمحاربة ظاهرة الإرهاب على برنامج إرشادي وتوجيهي وتثقيفي هدفه محاربة الفكر المتطرف بالدليل والحجة الدامغة؛ وتستمد هذه الاستراتيجية مقوماتها وفلسفتها من القيم والعادات والتقاليد المحلية للمجتمع السعودي الذي يتميز بالحكمة والتسامح واحترام أهل الفضيلة والعلم؛ لهذا فإن هذه الاستراتيجية تقوم على تفضيل الحل السلمي على الحل الأمني وسياسة المواجهة التي قد تخلق أحقادا وتنشر روح الانتقام بين أبناء الوطن الواحد.

وبشكل عام يمكننا القول: إن معظم الاستراتيجيات العربية في محاربة ظاهرة الإرهاب تتميز باتفاقها من حيث المبدأ على أولوية وأسبقية محاربة الإرهاب أولا وقبل كل شيء أمنيا ثم تأتي الخطط والبرامج الخاصة بالمصالحة الوطنية فيما بعد. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأخرى التي يمكننا حصرها في النقاط التالية:

١ـ صعوبة تحديد المفهوم

من خلال الدراسة تبين بأن هناك اختلافا وتباينا واضحا في تحديد تعريف للإرهاب، وهذا راجع لعدة أسباب، ولعل أهمها: الالتباس القائم بينه وبين المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بحقوق شعوب العالم في النضال والكفاح والجهاد والمقاومة من أجل تحقيق استقلالها والدفاع عن مصالحها.

كما أن بعض البلدان ليس بها تشريعات وقوانين تحدد الفروق القائمة ما بين السلوك الإجرامي والعدواني وآفة الإرهاب، إذ ليس هناك فرق من الناحية التشريعية والقانونية ما بين الجريمة خصوصا المنظمة والسلوك الإرهابي.

أضـف إلى ذلـك، فإن مصالح الجهات والمؤسسـات التـي تحدد وتضع التعاريـف المختلفة للإرهاب تسـتمدها وتسـتلهمها بشـكل مبـاشر أو غير مباشر من مصالحها الذاتية، وقد تتعارض هذه المصالح مع مصالح شـعوب أو دول أو مؤسسـات أخـرى، ونحـن نعلم بأن بعض الـدول الكبرى تحدد وتعرف الإرهاب، والسلوك الإرهابي، والمنظمات والجماعات والشخصيات الإرهابية وفق مصالحها الحيوية والاستراتيجية.

فالإرهاب هو حـدث مفاجئ وغير متوقع، منظم، وهو عنف وعدوان غـير مـشروع يقوم به فرد أو جماعـة ويكون عادة موّجها ضـد مدنيين أبرياء ويسـتهدف الحضور الإعلامي والعلنية والدعاية للفت انتباه أكبر عدد ممكن مـن الناس بهدف الوصول إلى الـرأي العام من أجل التأثـير في صانع القرار لتحقيق غايات اجتماعية وسياسية واستراتيجية.

٢ـ الأسباب الخارجية للإرهاب

تتلخـص الأسـباب السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة التـي تفـرز الإرهاب حسب لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة فيما يلي: «سيطرة دولة على دولة أخرى، واستخدام القوة ضد الدول الضعيفة، وممارسة القمع والعنف والتهجير، وعدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي والاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية للدول النامية، وانتهاك حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعذيب أو السجن أو الانتقام، والجوع والحرمـان والبؤس والجهل، وتجاهل معاناة شـعب مـا يتعرض للاضطهاد، وتدمير البيئة».

٣ـ الإرهاب والعولمة

لا يمكـن الجزم بأن هنـاك علاقة إيجابية ما بين زيادة السـلوك العدواني

والإرهـابي في المجتمعـات العربية وتنامي الأطر المعولمـة للاقتصاد والثقافة، خصوصـا وأن هـذه المعادلـة تحتاج إلى دراسـة منهجيـة متعمقـة تأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل والمكونات السوسـيوديموغرافية التي يبنى ويوجه عـلى أساسـها السـلوك الإرهـابي، ذلـك أن وضع معايـير القيـاس والمتابعة والارتبـاط تبقى نسـبية وذاتية يصعب تحديدها وقياسـها وتحويلها من فكرة مجردة ومعان إلى نسب إحصائية.

لقد فرضت العولمة في شقيها الاقتصادي ـ الليبرالي أنماط تسيير وانفتاح اقتصـادي لم تكـن اقتصاديـات معظـم الـدول العربيـة مؤهلة للقيـام به؛ مما نتج عنه زيادة نسـبة الفقر، والتهميش، والبطالة، وتدني مسـتوى المعيشـة في الوطن العربي مما قد يشـكل الأرضية الخصبة والجذابة بامتياز لدعاة الأفكار الإرهابية والعدوانية؛ لأنهم يستغلون الظروف السيئة والصعبة التي تعيشها بعض الفئات والطبقات الاجتماعية المحرومة والمعوزة وعلى رأسها الشباب، لا سـيما الذين يسـكنون في الأحياء العشـوائية الفقيرة والمحرومة من أبسـط الخدمات.

وتعمـل الكثـير من الجماعـات والمنظـمات الإرهابية في البلـدان العربية على غرس أفكارهـا الهدامة والرافضة للعصرنة والعولمة في الأحياء والمناطق الفقيرة مسـتغلة ظروف المعيشة الصعبة لتجنيد شباب وكسب تأييد الجماهير الفقيرة والمهمشة.

إن إغراق الفضائيات والمواقع الإلكترونية ودور السـينما بالقيم الثقافية الجديـدة التي تروج لها العولمة كصور الجنس، وبرامج الشـعوذة، والتنجيم، والتدجيـل، والقـمار، والربح السـهل، وتقديـس المادة قد أعطـى للخطاب الإرهـابي في البـلاد العربية الفرصـة لانتقاد ورفض كل ما لـه علاقة مباشرة

بالثقافـة المعولمة؛ بل نجد أن هناك بعض الجهات والشـخصيات والجماعات الإرهابيـة مـن يتهم وسـائل الإعلام العربيـة، خصوصا بعـض الفضائيات المحليـة، بأنها قـد أصبحت أداة لغرس القيم الغربيـة الهابطة بحجة أنها تبثها ليـل نهار مـن دون احـترام خصوصيات وقيـم وحرمة المجتمـع العربي. كما تصـف هـذه الجهات الثقافة الغربيـة المعولمة بأنها أداة مقصـودة ومدبرة لهدم قيـم المجتمعات العربية والإسـلامية وأنها تسـتهدف إفسـاد أخلاق وأفكار ومعتقدات الشباب العربي والمسلم وإغراقه في الشهوات والماديات والملذات وإبعـاده عن قضاياه المصيرية. أضف إلى ذلك، فإن الخطاب الإرهابي يصف الثقافة الغربية المعولمة بأنها تشكل خطرا على عقيدة المجتمع وذلك لما تبثه من أفـكار وقيم تتنافى مع العقيدة الإسـلامية: كالاحتفال بالهلوين Halloween مثلا.

لا تفوت الجماعات الإرهابية أي فرصة لانتقاد مساوئ العولمة وما أفرزته من أفكار وسـلوكيات جديدة وغريبة عن المجتمعات العربية والإسـلامية، وقـد اتخذتهـا حجـة وفرصـة لانتقاد وسـائل الإعـلام العربيـة المدعومة من الحكومـات والدوائـر الرسـمية العربية بـل اعتبرتها مواليـة وخادمة وراعية للمصالـح الثقافية والإعلامية الغربية في المنطقـة، والهدف من ذلك، بطبيعة الحـال، هـو تجنيـد المزيد من الشـباب العربي والـزج به في غياهـب الظلامية والتطـرف والعنف بحجة أن الدفاع عن ثقافة وعقيدة وقيم المجتمع المسـلم هو واجب لا يمكن التفريط فيه.

٤ـ الإرهاب وحقوق الإنسان

تسـتغل العنـاصر الإرهابية مبادئ حقوق الإنسـان واللجوء السـياسي وتسـتعمل بعض الدول، وخاصة الأوروبيـة منها كقواعد خلفية لجمع المال

وتهريب الأسـلحة المختلفة، وتبييض الأموال وبيع المخدرات وغيرها وهذا لجمـع الوسـائل الضرورية للقيـام بأعمالهـا الإرهابية والتخريبيـة أضف إلى أن وسـائل إعلام هـذه الدولـ وخاصة الغربية منهاـ تفتـح قنواتها الإعلامية المختلفة لهؤلاء الإرهابيين للتجريح والشتم والقذف في بلدانهم باسم الحرية وحقوق الإنسـان، وتوجه على وجه الخصوص أصابـع الاتهام إلى دولة مثل بريطانيا حيث أصبحت العاصمة العالمية للإرهاب وبدون منازع، والغريب في الأمر أن بريطانيا نفسـها اتهمت دولاً مختلفة لمسـاندتها للجيش الايرلندي الذي تعتبره تنظيماً إرهابياً.

٥ ـ المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام

على مسـؤولي وسـائل الإعلام النظر إلى ظاهـرة التفاعـل والتعامل مع عمليـات الإرهـاب بـشيء مـن الحـذر والجديـة والتعمـق لأن فكـرة حرية الصحافـة والتدفـق الحـر للمعلومـات والطاعـة العمياء لمبدأ حـق الفرد في المعرفـة لا مجـال لها عندما يتعلق الأمر بأمن المجتمع وسـلامته. المطلوب هنا هـو وضـع مقاييس صارمـة للتعامل مع الأعـمال الإرهابية وإذا اسـتطاعت وسـائل الإعلام أن تهمش هذه الأعمال ولا تعطيها أية أهمية تذكر فإنها تخدم بذلك المجتمـع بأسره وتقصي الإرهابيين وأعمالهم. في هذه الحالة لا يجب أن تفكر وسـائل الإعلام بمنطـق الربح والتجارة والتنافـس ولا بمنطق الحرية وعدم تدخل الدولة في شـؤونها الخاصـة أو غير ذلك من الاعتبارات لوضع قيود وتوجيهات للتعامل مع الإرهاب.

٦ـ غياب استراتيجية إعلامية عربية لمحاربة الإرهاب

المتأمـل في الإعـلام العـربي في السـنوات الماضيـة وتعامله مـع ظاهرة الإرهاب يلاحظ غياب اسـتراتيجية واضحة وهادفـة ويلاحظ أن وكالات

الأنباء العالمية هي التي تحدد الأجندة والأولويات حسب ما يحلو لها وحسب مفهومها للإرهاب وحسب قيمها ومعتقداتها وسياساتها وأيديولوجيتها. من الملاحظ كذلك غياب استراتيجية إعلامية عند الدول العربية ضحية الإرهاب الأمر الذي أدى إلى عدة مغالطات وإلى حجم كبير من التشويه والتزييف سواء للإسلام أو للعرب بصفة عامة.

إن العرب ومؤسساتهم الإعلامية بمختلف أنواعها وأشكالها سواء كانت خاصة أم عامة مطالبون، وأكثر من أي وقت مضى، بوضع استراتيجية إعلامية فعالة تتناسب مع خطورة الإشكالية وأهميتها وانعكاساتها، إن المشكلة ليست بتلك البساطة التي يتصورها البعض وإنما للمشكلة جذور وأبعاد قد تتعدى الدول والأنظمة وحتى القارات. فالإرهاب يبدأ في عقول الناس وبذلك فإنه يجب محاربته في أفكار هؤلاء الناس وهذا لايتأتى إلا من خلال وسائل الاتصال الجماهيري والمجتمع المدني ومختلف القطاعات في المجتمع. على وسائل الإعلام العربية التعامل مع الإرهاب كمرض اجتماعي يجب القضاء عليه واستئصاله وليس استخدام جرائم الإرهاب وبشاعته كوسيلة للتكسب والربح والشهرة والسبق الصحفي.

٧ـ التغطيات الإعلامية المبالغ فيها

ينفذ الإرهابيون الأعمال الإرهابية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: الحصول على الاهتمام، الاعتراف وكذلك كسب درجة من الاحترام والشرعية. وغالبا ما تقوم وسائل الإعلام بالرضوخ والاستجابة لتحقيق هذه الأهداف من خلال التغطية الإعلامية والاهتمام المبالغ فيه من قبل الصحافيين لتحقيق السبق الصحفي والتميز والانفراد في تقديم المعلومات والتحليلات والتأويلات المختلفة للأفعال الإرهابية.

٨ ـ استنطاق البيئة الثقافية المحيطة بهذه الظاهرة

لا يمكـن فهم طبيعة وماهية ظاهرة الإرهاب سـواء عربيا أو دوليا، إلا مـن خلال اسـتقراء ونقد طبيعة النظم السياسـية المهيمنـة، وتحليل الظروف الاجتماعية والاقتصادية، واستنطاق البيئة الثقافية المحيطة بهذه الظاهرة. فكل ظاهـرة اجتماعية ما هي إلا انعكاس ومؤشر لطبيعة الحراك الاجتماعي المتأثر بمختلف المتغيرات الديموغرافية والسوسـيولوجية، وعلى رأسـها مسـتوى التعليم، وظروف المعيشـة، والعدالة الاجتماعيـة، ونشر ثقافة المواطنة، وبناء أسس الدولة العصرية التي تضمن الحقوق لجميع أفرادها.

٩ـ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

إن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب جاءت كخطوة اسـتراتيجية هامة لتعزز سـبل التعاون بين الدول العربية لمكافحة الجرائم الإرهابية على مختلف الأصعـدة، هـذه الجرائـم التي تهدد أمـن الـدول العربية اقتصاديا وسياسـيا وثقافيا واجتماعيا. كذلك لا يخفى علينا هنا أن نشـير إلى أن جرائم الإرهاب التـي ظهـرت في بعض الدول العربية في السـنوات الأخـيرة كادت أن تعكر أجـواء الصداقـة وعلاقات الأخـوة ما بين الأشـقاء العرب. فتعهـد الدول العربية بعدم تنظيم وتمويل الإرهاب وارتكاب الأعمال الإرهابية أو المشاركة فيهـا يؤكد الإيمان الراسـخ لجميع الـدول العربية أنها تلتـزم بالقانون الدولي وبمبـادئ حقـوق الإنسـان وبالديـن الحنيف الـبريء من كل أعـمال العنف والإرهاب والتخريب، حيث قال عز وجل: ﴿... وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾(سـورة البقـرة).. وقال سـبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَـانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَـاءِ وَالْمُنْكَـرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾(سورة النحل).

١٠ـ فلسفة الدول العربية تجاه الإرهاب ليست واحدة

إن نظرة وفلسفة الدول العربية تجاه الإرهاب ليست واحدة، وتعاملها مع الظاهرة يختلف من دولة إلى أخرى، لكن رغم كل هذا فإنه بإمكان الدول العربية أن تقوم وتعمل الكثير من أجل تفادي الخسائر والانعكاسات المختلفة للإرهاب، وللوصول إلى الاستراتيجية المثلى يجب تشخيص أسباب الإرهاب محليا ودوليا، لأن الاقتصار على الأسباب الداخلية فقط لا يؤدي إلى نتائج من شأنها أن تقضي على الظاهرة بطريقة نهائية وجذرية.

١١ـ أهم التدابير والإجراءات لمكافحة الإرهاب

- معالجة المشاكل الداخلية وإعطاء مجال واسع للمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية وتضييق الفوارق الطبقية، والقضاء على التهميش والإقصاء السياسي.
- الامتناع عن استعمال الإرهاب وتوظيفه لمواجهة دول أخرى أو إضعافها أو الانتقام منها.
- التضامن عربيًا في مضايقة الإرهابيين وتقديمهم للقضاء وفرض الحصار على كل حركة إرهابية في أي قطر عربي.
- يجب على الدول العربية أن تقتنع أن الجماعات الإرهابية في العالم العربي تتستر بالدين الإسلامي وتستعمل حقوق الإنسان والحريات الفردية وغيرها لتحقيق أهدافها باسم هذه المصطلحات الرنانة، وهذه الجماعات في حقيقة الأمر لا صلة لها بالدين الإسلامي الحنيف ولا بالحرية ولا بالكرامة الإنسانية.
- على الإعلام العربي أن يلعب دوره المطلوب في تنوير الرأي العام

بإضفاء الحقائق المستقاة من الواقع العربي بعيون عربية وليس الاعتماد على تقارير وكالات الأنباء العالمية ووسائل الإعلام الغربية الأخرى التي يهمها التجريح وتشويه صورة العرب والمسلمين عندما يتعلق الأمر بأعمال إرهابية في دولة عربية.

- إن إدانة الأعمال الإرهابية لوحدها لا تكفي وإنما يجب أخذ التدابير العملية الميدانية اللازمة، لأن ما يحدث لدولة عربية معينة قد يحدث لأي دولة أخرى وفي أي وقت وهذا نظرًا لأن العمليات الإرهابية يخطط لها في غالب الأحيان من الخارج وعلى أياد أجنبية لا تكتفي بضرب دولة واحدة فقط، وإنما تخطط دائما للانتقال من دولة إلي أخرى بعد ما تنهي مهمتها في الدولة الأولى. وهنا نلاحظ غياب الموقف العربي إزاء ما حدث في الجزائر وهذا يعتبر خطأ استراتيجيا فادحا قد يضر بالجزائر وبالدول العربية الأخرى على المدى الطويل فمعظم الدول العربية اكتفت بالتنديد وبقيت تتفرج على الأحداث والأخطر من هذا أن معظم وسائل الأعلام العربية رددت وجهة نظر الوسائل الإعلامية الغربية حول ما يجري في الجزائر وهذا أمر خطير مع الأسف الشديد.
- دوليا يجب على الدول العربية أن تحدد الآليات التي يجب أن تحكم التعامل مع الإرهابيين ويجب مطالبة الدول الأوروبية التي تمثل القاعدة الخلفية للإرهابيين والتي تؤويهم بمراجعة سياستها تجاه هؤلاء المجرمين وقد نلاحظ هنا أن دولة مثل بريطانيا وفرت المأوى لأنواع وأشكال وأصناف من الإرهابيين بحجة حقوق الإنسان وحق اللجوء السياسي كما نلاحظ أن دولا مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قد تعاطفت مع الإرهابيين واستعملتهم لتحقيق مصالحها

مما فتـح المجال أمـام العنـاصر الإرهابية للتسـلح ولتبييـض الأموال ولنـشر الدعايـة والأفكار الظلامية التي تخـدم مصالحهم والغريب في الأمـر هنا أن وسـائل الإعـلام الغربيـة تهافتت على اسـتضافة هؤلاء الإرهابيـين كسياسـيين معارضـين وكمنظريـن للعدالـة الاجتماعيـة وللحريات الفردية ولحقوق الإنسان.

- يجـب التعامل مع الإرهاب على أسـاس أنه ظاهـرة دولية وليس محلية تخص دولة على حدة فقط، فالجماعات الإرهابية عادة ما تعمل وتتعاون مـع تنظيمات دولية لها المال والوسـائل والجاه والإمكانات وتتاجر في الأسـلحة والمخـدرات وغيرهـا وتعمل عـلى تبييـض الأموال...الخ فالإرهاب يجب أن ينظر له على أسـاس أنـه جريمة دولية منظمة ذات أهداف لا إنسـانية ولا أخلاقية، ينميها الحسـد والبغضـاء والكراهية والعنصريـة، ولا علاقـة للإرهـاب بالأديـان وبالحريات الشـخصية وحقوق الإنسان.
- على مسـتوى القانـون الدولي يجب تحديد معايـير صارمة وواضحة في تحديد من هو الإرهابي ومن هو المناضل أو الثائر الذي يستعمل القوة لاسترجاع حقوقه وكرامته وسيادة وطنه.
- ضرورة احترام ثقافة الغير وخصوصية الدول والحضارات والثقافات. فالغـرب لا يجـب في أي حال من الأحـوال أن يفـرض نظرته ورؤيته للأمـور وإنـما يجـب التعامل مـع الظاهـرة في إطار عالمي كـوني يحترم الجميع.
- الإرهاب جريمة دولية خطيرة يجب أن يحسب لها ألف حساب ويجب أن تؤخذ بجدية، حيث إنها تعتبر من التحديات الكبرى للقرن الحادي والعشريـن، ويجب على الدول العربية الآن، أكثر من أي وقت مضى،

أن تحـدد إسـتراتيجيتها إزاء هـذه الظاهرة وأن تتلاحم وتلم شـملها قبـل أن يفوت الأوان ويتفشـى المرض وينتـشر ويصبح من الصعب جدًا استئصاله والقضاء عليه.

١٢ـ الاستراتيجية الاجتماعية لمحاربة الإرهاب

تهـدف الاسـتراتيجية الاجتماعيـة إلى فهـم طبيعـة الأبعـاد الاجتماعيـة للظاهـرة، وخصوصيـات المجتمـع، وطبيعة الجماعـات الضاغطة فيه بهدف توظيـف كل الطاقـات والمجموعـات الاجتماعيـة الحيوية والفاعلـة لمحاربة الإرهاب، ومن ذلك مثلا: الأسرة، والمسـجد، ووسائل الإعلام والاتصال، والنـوادي، والجمعيات الأهلية. إن لهذه المجموعات الاجتماعية تأثيراً فعالاً وكبـيراً على أفرادها، وكما يقول أوغسـت كونت August Comte «المجتمع يطاردنا حتى في النوم»، أي أن مؤسسـات المجتمع والمجموعات الاجتماعية لهـا تأثير كبير على أفكار وسـلوكيات واتجاهات بل وعـلى كل قناعات وقيم الفرد. ويلتزم الإنسـان حسب أغوست كونت بكل ما يفرضه عليه المجتمع من سلوك وأفكار ومعتقدات.

إن للجمعيـات الأهلية قدرة كبيرة على محاربـة الأفكار الإرهابية، لأنها عـلى علاقـة مبـاشرة ودائمة مـع الجماهير، فهـي على علـم بـكل التطورات والتحـولات الاجتماعيـة، بـل إن العديد مـن الأفراد يثقـون ويحترمون هذه الجمعيات التي تسعى لحل مشاكلها وخدمتهم.

لا بد مـن أن تدرك الحكومات العربية المتضررة من الأعمال والأنشـطة الإرهابيـة من أن مـشروع محاربة الأفـكار الإرهابية واسـتئصالها من الواقع والمخيـال الاجتماعي يحتاج لتكاتف وتضافر جهود الجميع، خصوصا جهود

الأسرة، والنـوادي، والجماعات الجغرافية، والمسـاجد، والجمعيات الأهلية، والجماعـات الاجتماعية، لأنهـا تعرف كيف تخاطب الأفراد وتملك الوسـائل الإقناعية لعلمها بخصوصيات وسمات أفرادها وأتباعها.

١٣ـ الاستراتيجية الإعلامية لمحاربة الإرهاب

في عصر الثورة التكنولوجية وثقافة الصورة وظهور الوسـائط التفاعلية المتعددة لا يمكن الاسـتغناء عن هذه الوسائل التكنولوجية في محاربة ظاهرة الإرهـاب، خصوصـا وأن وسـائل الإعـلام الجماهيريـة تملك سـبل الإقناع والتأثـير، لاسـيما إذا ما توافقت رسـالتها مع بقية المؤسسـات والمجموعات الاجتماعية.

لا يمكن نفي وجود بعض التجارب والنماذج الإعلامية في محاربة ظاهرة الإرهاب في العالم العربي؛ إلا أنها في أغلب الأحيان تفتقد للتخطيط والتنظيم والتنسـيق، فهي تظهر وتنشط في مرحلة ما وتختفي في مراحل عدة؛ إذ لا يتم اسـتخدام الحملات الإعلامية والتوعوية، إلا في الفترات التي تشهد أحداثاً وعمليات إرهابية وعدا ذلك فلا وجود ولا متابعة إعلامية للموضوع وهذا يعني غياب الخطة والاستراتيجية والرؤية البعيدة والطويلة المدى.

إن محاربـة هـذه الظاهرة لا تكـون آنية بتغطيـات إخباريـة فورية فقط، بـل تحتاج إلى خطط وبرامج إعلامية مدروسـة تأخـذ بعين الاعتبار حاجات ورغبـات وميـول المتلقي، وتسـعى لإحداث تغيـير في العقليـات والأفكار والسلوك على المدى الطويل.

وهنـا تظهـر الحاجة لمعرفة الأبعـاد النظرية والخلفيـة الفكرية التي تقوم عليها الاستراتيجية الإعلامية.

١٤ـ آليات محاربة الإرهاب إعلاميا

تطـرح وسـائل الإعـلام والاتصـال الفكـرة بشـكل مـدروس وفـق اسـتراتيجية متكاملـة وخطة عمل واضحة؛ ومن ذلـك مثلا: تحديد المفاهيم المراد ترويجها (رفض الإرهاب)، والفئات الاجتماعية المستهدفة (الشباب). كما أن التوافق في طريقة عرض الفكرة إعلاميا يجب أن يكون في تناسق وتناغم مع المؤسسـات الاجتماعية، والثقافية في المجتمع المستهدف. ومن ذلك مثلا: الأسرة، والمدرسة، والمسجد، والنوادي؛ إذ تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في تعميق الفكر الرافض للإرهاب.

تقـوم وسـائل الإعـلام والاتصـال بمخاطبة الجمهور بشـكل مسـتمر وبانتظـام وتقـوم بشرح وتحليل الفكر الإرهابي مبرزة خطورته على مسـتقبل المجتمع. كأن تساعد مختلف وسائل الإعلام والاتصال: كالإذاعة والتلفزيون والصحافـة في تقديم وشرح ونقد الأفكار الإرهابية بشـكل موحد وواضح ومتشابه يضمن تأثيرا كبيرا على الجمهور المستهدف.

تبـث وسـائل الإعـلام المضامـين والأفـكار الرافضـة للإرهـاب فيبدأ الجمهـور في تكويـن فكـرة عـن الموضـوع بواسـطة المعلومـات والأخبـار والأفكار التي تصله باسـتمرار من وسـائل الإعـلام والاتصال؛ مما يزيد من اهتمامه بفكرة محاربة الإرهاب.

يسـتوعب الجمهور مضمون الرسـالة الإعلامية الرافضة للإرهاب، مما يدفعه إلى قبول فكرة المشاركة في محاربة الأفكار الإرهابية.

تتشـكل الاتجاهات والقناعات لدى الجمهور نتيجـة مجموعة التأثيرات المتراكمة والبطيئة، مما يجعله يسـتوعب حقيقة الأفـكار الإرهابية وخطورتها، وهذا ما يجعله يشجع الأفكار الداعية للسلم والوئام المدني.

ومـن هنا نسـتطيع القول: إن لوسـائل الإعلام والاتصـال دورا هاما في محاربـة الأفـكار الإرهابية، كما أنها تملك القدرة في غرس القيم والسـلوكيات الإيجابية التي تدعو للسلم والحوار والعيش المشترك.

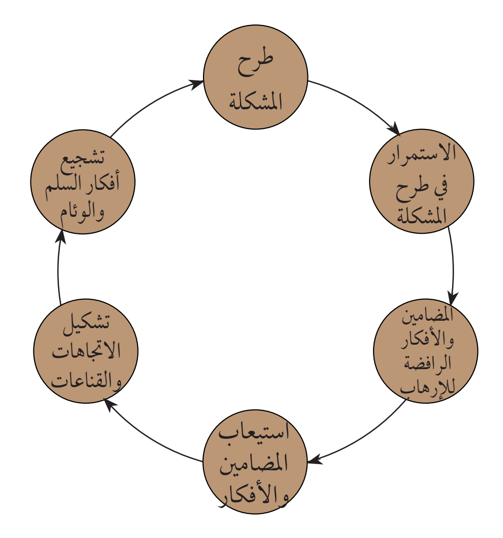
ويمكن لوسائل الإعلام الجماهيرية أن تسهم في إحداث تأثيرات تراكمية بطيئة باسـتخدام مختلف المضامين والبرامج والأنشـطة الإعلامية التي تسهم في إعادة تشكيل القناعات والاتجاهات والأفكار في ذهن الجمهور.

إن التغـيرات الاجتماعيـة والثقافيـة والفكريـة قـد تتأثر مبـاشرة أو غير مباشرة بوسـائل الإعلام والاتصال، ويبرز هـذا التأثير في عدد الأفراد الذين يغيرون من أفكارهم واتجاهاتهم نحو قضية ما تركز وسائل الإعلام والاتصال اهتمامها عليها (انظر الشكل رقم ٤).

١٥ـ ضرورة إحداث تغييرات بنيوية

لا يمكن تصور محاربة ظاهرة الإرهاب وأفكار العنف في المنطقة العربية مـن دون إحـداث تحـولات بنيوية تشـمل جميـع القطاعـات الاسـتراتيجية؛ ذلـك أن تحقيق نهضة شـاملة وتنمية مسـتدامة تضمن فـرص العيش الكريم وتجعل من البيئة العربية بيئة جاذبة بدل ما هي بيئة طاردة للطاقات والكوادر والأفكار يحتاج إلى التفكير الجاد والصادق في تبني سياسات الإصلاح الشامل والمتكامـل والذي يشـمل جميع القطاعـات والمجالات الحيوية والأساسـية، خاصة المرتبطة مباشرة مع حاجات ورغبات المواطن، وعلى رأسها الإصلاح السياسي، والاقتصادي لضمان حياة كريمة للمواطن العربي.

إن العـالم يعيـش تحـولات كـبرى وعميقـة غّـيرت الكثير مـن المفاهيم والنظم المرتبطة بإدارة وتسـيير مصالح المواطنـين وإدارة الاقتصاد والتجارة محليـا وعالميا،حيـث زاد الاعتـماد أكثر عـلى التكنولوجيـة في مختلف مجالات



الشكل رقم (٤) آليات محاربة الإرهاب إعلامياً

ودواليب الحياة العامة والخاصة مما جعل تحقيق فرص التنمية المستدامة مرتبط ارتباطا مباشرا بتبني إصلاحات وتغييرات بنيوية وحيوية في شتى المجالات وأضحى ذلك أمرا لا مفر منه.

إن عملية محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه في الوطن العربي هي عملية مصيرية تتطلب الوقوف بحكمة أمام خيارات استراتيجية وحيوية شجاعة تراعي المصلحة العامة، خصوصا وأنها تترتب عنها العديد من المواقف والسياسات المؤثرة في مستقبل المجتمع وآثارها عميقة عليه، وهذا يعني توفير بيئة ديمقراطية تحترم الحريات الفردية وحرية الفكر والرأي وحرية الصحافة وتعمل على إدماج الشباب في المجتمع وتؤمن بمبدأ التناوب على السلطة والمشاركة السياسية والمساهمة في صناعة القرار.

١٦ـ نزاهة القضاء

إن القضاء النزيه والرشيد والحر يجعل كل المؤسسات والشخصيات

والجماعـات تلتزم بمبادئه وقراراتـه مما يقلل من بواعثها لتبني الفسـاد خوفا من المتابعة والتشـهير والعقاب. ولقد استغلت بعض الجماعات الإرهابية في الوطـن العـربي مختلف أوجه وقضايا الفسـاد في الوطن العربي لشـن حملاتها التشـهيرية لكسـب المؤيدين وتوجيه الناقمين لاسـتخدام العنف. إن عدالة القانـون واسـتقلاليته هـي أداة مهمة في محاربـة ظاهرة التطـرف والإرهاب والعنف بين أفراد المجتمع العربي؛ لأن القضاء الرشـيد والمسـتقل والمسؤول يعزز من هيبة الدولة ومؤسساتها المختلفة بما فيها أجهزة الأمن لأنها ستكون محـل ضبط وسـيطرة، بل ويسـهم في ذات الوقت في بنـاء مصداقية وشرعية السلطة.

١٧ـ تشجيع مؤسسات المجتمع المدني

إن قمـع الأفـكار والشـخصيات والمؤسسـات المعتدلـة والحيـة في المجتمعـات العربية والذين يمكن التفاهم والتواصل والتعاون معهم يعطي فرصة للمتطرفين الإرهابيين أن ينشـطوا ويتلقوا التأييد الشعبي لأفكارهم؛ خصوصـا وأن المجتمعات المعاصرة تحتـاج في تركيبتها الاجتماعية إلى وجود المجموعات الاجتماعية، والجمعيات الأهلية الضاغطة (المجتمع المدني) لأن بإمكانهـا أن تلعـب دوراً حيويـا ومركزيا في خدمة مصالـح المجتمع وتحقيق متابعة ومراجعة لأنشطة مؤسسات الدولة.

إن تشـجيع مؤسسـات المجتمع المدني بكل أطيافه ومكوناته قد يسـهم في عمليـة التوعيـة الاجتماعية لتأصيل ثقافة السـلم والحـوار والوئام المدني، ويؤسس لقيم اجتماعية مبنية على الحوار والعيش المشترك.

١٨ـ عدم الخلط بين الإرهاب والإسلام

الإرهاب ظاهرة لا دين لها ولا طعم، ومن الخطأ الفادح ربط الإسلام بالإرهاب، فإن ظاهرة الإرهاب ظاهرة دخيلة على المبادئ الإسلامية وعلى قيم الدين الحنيف ولا يجوز ربط التنظيمات الإرهابية ووصفها بالإسلامية. وهذا يعني أن السبيل الأمثل لمكافحة الإرهاب هو التوعية والحوار وتصحيح الصور النمطية والمشوهة عن الإسلام؛ لأن الإسلام بعيد كل البعد عن الأفكار والسلوكيات والوسائل التي تستخدمها الجماعات الإرهابية التي تسعى لتخويف وقتل الأبرياء ونصب أموالهم وتدمير ممتلكاتهم بالباطل وهذا ما يرفضه الإسلام جملة وتفصيلا. وهذا مايعني إعادة النظر في الخطاب الموّجة للآخر وفي محاورة الآخر، وهذه مسؤولية أخرى تقع على عاتق وسائل الإعلام العربية بالإضافة إلى رجال الدين والعلماء والفقهاء والمطلوب منهم الرد على الدعاية المغرضة وعلى الأكاذيب والأساطير من خلال وسائل الاتصال المختلفة وخاصة الجديدة منها كالمواقع على الانترنت والمدونات والبريد الإلكتروني.. الخ.

ثانياً: التوصيات

اعتمادا على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكننا تقديم التوصيات التالية:

أولا : تعتبر تجربة المملكة العربية السعودية تجربة رائدة في العالم العربي وفي العالم؛ حيث إنها استطاعت في ظرف زمني قصير ـ أقل من خمس سنوات ـ من القضاء على ظاهرة الإرهاب والأعمال التخريبية في المملكة، بنسبة كبيرة جداً. والتجربة السعودية ركزت في استراتيجيتها

علـى مخاطبة العقل وتطهـيره من الفكر الإرهـابي المتطرف الإقصائي ومن هنا يمكن تعميمها والاستفادة منها.

ثانياً: إن ظاهرة الإرهاب هي ظاهرة معقدة ومتشابكة لا يمكن فهمها بمعزل عن البيئة الاجتماعية والثقافية التي نشـأت فيها الجماعات الإرهابية، لذلـك فلا بد من تشـجيع البحـوث والدراسـات المرتبطـة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والإعلامية للظاهرة.

ثالثاً: إن محاربـة ظاهـرة الإرهـاب في العـالم العـربي تسـتوجب فهـم طبيعة التحـولات الكبرى التي تحدث إقليميـا ودوليا، وكذلك تطور أنماط وأسـاليب التفكير والسـلوك الاجتماعي وحاجة المجتمع خاصة فئة الشـباب إلى العيـش الكريم والاسـتفادة من فرص التطـور والتقدم والرقي بكل عدالة وديمقراطية.

رابعاً: يمكن للجمعيات الأهلية أو ما يسـمى بالمجتمع المدني أن تلعب دورا كبـيرا في محاربة الأفكار والممارسـات الإرهابيـة لأنها الأقدر على فهم وخدمة المجتمع ولأنها في تفاعل مباشر ومستمر مع أفراده. إن محاربة الإرهاب هي مسـؤولية الجميـع ابتداء من الفرد والأسرة والمدرسـة والمسـجد والجامعـة والنـوادي الرياضيـة والثقافيـة والمجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.

خامساً: لوسائل الإعلام الجماهيري قدرة على مخاطبة وإقناع الجمهور والتأثير عليـه، ولا يمكـن أن نتصور نجـاح أي اسـتراتيجية عربيـة لمحاربة ظاهرة الإرهاب من دون توظيف وسـائل الإعـلام الجماهيرية؛ لهذا فـلا بد من أن تعمل وسـائل الإعلام العربية وفـق خطة عمل دقيقة لنـشر قيم السـلم والوئام المدنيـين وجعل الجمهور يرفـض الأفكار

الإرهابية. باستطاعة الدول العربية القضاء على الإرهاب من خلال توفير بيئة ديمقراطية تؤمن بالحريات الفردية وحرية التعبير والرأي وحرية الصحافة وثقافة التناوب على السلطة والشفافية والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات. فاحترام الرأي العام واشراكه في الممارسة السياسية وصناعة القرار يشجعه ويحفزه على الدفاع عن المصلحة العامة للمجتمع وتطهيره من الأفكار المتطرفة الدخيلة على الدين الإسلامي الحنيف وعلى قيم المجتمع وتقاليده وثقافة الوئام والتلاحم والتكافل الاجتماعي.

سادساً: إن توحيد الجهود العربية في مختلف المجالات والميادين والقطاعات والقيام بالإصلاحات الأساسية التي تضمن العدالة الاجتماعية وفرص العمل وتحترم حقوق المواطن العربي هي الكفيلة لمحاربة بل وتجفيف منابع الإرهاب.

سابعاً: معظم الاستراتيجيات العربية لمكافحة ظاهرة الإرهاب تركز وبالدرجة الأولى على الاستراتيجية الأمنية، وبالرغم من ضرورتها وأهميتها، إلا أنها على المدى البعيد لا تكفي وغير قادرة على الاستجابة لمستلزمات المرحلة والتحديات التي تفرضها هذه الظاهرة. إن الاستراتيجية الشاملة التي تكفل تنمية شاملة ومستدامة وتحقق آمال وطموحات الشباب هي الكفيلة بتحقيق نتائج إيجابية.

ثامناً: في عصر الفضائيات وتكنولوجيا الإنترنت وثورة المعلومات لا بد من وضع استراتيجية إعلامية عربية موحدة لمحاربة ظاهرة الإرهاب، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال توحيد التشريعات ومواثيق الشرف الخاصة بهذه الظاهرة التي لا تعترف بالحدود الجغرافية فالمؤسسات

الإعلاميـة في العـالم العـربي بحاجـة إلى وضـع اسـتراتيجية دائمـة ومسـتمرة وليسـت مناسـبتية للتعامل مع الإرهاب ومـع الأزمات. فمحاربـة الإرهـاب إعلامياً لا تعنـي تغطية العمليـات الإرهابية ثم التوقـف بعد إنتهاء هـذه العمليات وإنما يجب محاربـة الإرهاب وفق اسـتراتيجية إعلامية متكاملة تشـمل الأفلام والمسلسلات والدراما والمسرحيات والتحقيقات والروبورتجـات والمحاضرات والندوات والموائد المسـتديرة حتى يفهـم المواطن العربي الظاهـرة جيداً ويقتنع بخطورتها وبذلك يساهم في محاربتها والقضاء عليها.

الخاتمـة

الإرهاب مشـكلة الألفية الثالثة، والظاهـرة التي تقلق دول العالم قاطبة ليس مفهوما جديدا، فلقد عانت منه البشرية عبر العصور والأزمنة، ووصفه البروفسـور ميسروف في ثمانينيات القرن التاسـع عشر بأنه «أقوى من مليون خطـاب». ففي سـنة ١٨٨٣م، انفجـرت أول قنبلة أنفاق في لنـدن، أما أول هجوم انتحاري فكان على رئيس وزراء روسيا سنة ١٩٠٦م. أما أول شحنة ديناميـت فوضعها المتطرف بوريس سـافنكوف في طائرة عام ١٩٠٧م. تأثير الإرهاب كبير وله تداعيات وانعكاسـات معتبرة عـلى مختلف أجهزة الدولة وقطاعاتهـا. هـذا التأثير ضخّمته وهوّلت منه وسـائل الإعلام التي تتسـابق وتتهافـت لتغطية الضحايا مـن القتلى والجرحى ومن الدمار والخسـائر التي تتسـبب فيها الأعمال الإرهابيـة. والإرهاب بدون إعلام لا وزن له ولا آثار. فالإرهاب هو اسـتراتيجية وأسـلوب وتقنية تسـتخدمه جماعات وأشخاص لإيجـاد جـو ومناخ مـن الخـوف والرعب وعـدم الأمـن والطمأنينـة بهدف الوصول إلى السلطة والحكم.

الإرهـاب لم يـأت من العـدم وإنما له أسـبابه وجـذوره والعوامل التي تفـرزه. فللإرهـاب أسـباب اقتصادية وسياسـية واجتماعية وأسـباب تتعلق بانعـدام العدالة الاجتماعية والتوزيع غير العادل للثـروة الوطنية والتهميش الكبـير للفئـات العريضة مـن المجتمع. فالفقـر والجهل والظروف المعيشـية الصعبـة وغياب ثقافة القانون والفصل بين السـلطات والتناوب على الحكم كلها عوامل تزرع الإرهاب.

العلاقة بين وسـائل الإعلام والإرهاب علاقة حساسـة جدا حيث إنها محل انتقادات لاذعة وتثير الجـدل والنقاش الكبيرين. وهنا نلاحظ تضارب

المصالح والابتزاز والاستغلال. وفي الكثير من الأحيان تجد وسائل الإعلام نفسها أمام قرارات أخلاقية صعبة. فقد أُنتقدت وسائل الإعلام لاستغلالها للأعمال الإرهابية للتلاعب والتوظيف السياسي ولتمرير أجندة لا علاقة لها بالمصلحة العامة وبحرية الصحافة.

من خلال التجارب الوطنية لمكافحة الإرهاب واستعراضنا لاستراتيجية جمهورية مصر العربية والجزائر والمملكة العربية السعودية، نلاحظ أن كل دولة ووفقا لظروفها وبيئتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية استخدمت تقنيات وأساليب تختلف عن الدولة الأخرى. فمصر ركزت على البعد الأمني والتركيز على تجنيد الرأي العام للوقوف ضد الجماعات الإرهابية وأعمالها التي تضر بالاقتصاد المصري وتسيء إلى سمعة مصر في العالم. أما الجزائر فقد ركزت على الجانب الأمني والقانوني ثم المصالحة والوئام الوطني. أما التجربة السعودية فتميزت بتركيزها على الجانب الفكري والمعنوي المبني على المناصحة والوقاية وإعادة التأهيل وتوفير النقاهة. فعلى عكس التجربة المصرية والجزائرية ركز السعوديون على مخاطبة العقل والمنطق والتركيز على الخطاب الديني وتجنيد وسائل الإعلام لوضع استراتيجية واضحة المعالم لمحاربة الفكر الإرهابي الإقصائي.

تتمثل أحسن استراتيجية لمكافحة الإرهاب في تشخيص الظاهرة أولا والوقوف عند أسبابها. فأسباب الإرهاب تتنوع وتختلف من بلد إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى وهذا يعني أنه لا توجد وصفة تصلح للجميع. وهذا ما يعني ضرورة استخدام استراتيجيات متنوعة تشمل البعد الاجتماعي والبعد الإعلامي والبعد الإصلاحي. فالاستراتيجية الاجتماعية تتمثل في الفرد والأسرة والمسجد والمؤسسات الدينية والمؤسسات التربوية والتعليمية

ووسائل الإعلام والنوادي والمجتمع المدني. فالجميع هنا يجب أن يقوم بدوره في نشر الوعي ومحاربة الأفكار الإرهابية الاستقصائية.

أما بالنسبة للاستراتيجية الإعلامية فإنها يجب أن تقوم أساسا على الدور المحوري الذي يجب أن تلعبه وسائل الإعلام بمختلف أنواعها لمحاربة الإرهاب فكريا وأيديولوجيا وسيكولوجيا. فالإرهاب هو فكر وإدراك واقتناع قبل كل شيء. ومن هنا يجب على وسائل الإعلام أن تحارب الإرهاب في أذهان وقناعات ومعتقدات البشر وتبتعد عن التهويل والإثارة والتضخيم والاستغلال والتلاعب. أما استراتيجية الإصلاح الشامل لمحاربة الإرهاب فتشمل الإصلاح السياسي والذي يتمثل أساسا في الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء والتناوب على السلطة واحترام الحريات الفردية وحرية التعبير وحرية الصحافة والمشاركة السياسية والمساهمة في صناعة القرار. كما تشمل استراتيجية الإصلاح الشامل كذلك الإصلاح الاقتصادي والاستغلال الرشيد للثروات الوطنية لخدمة التنمية المستدامة ولتوفير سبل العيش الكريم والشريف للمواطن والقضاء على الفقر والتهميش والتباين الكبير بين المراكز الحضرية والأرياف. وهذا يعني كذلك الاستثمار في العلم واقتصاد المعرفة وتطوير الإنسان في مختلف المجالات.

محاربة الإرهاب تتطلب كذلك التعاون الدولي والتنسيق بين الأجهزة المختلفة لتجفيف منابع التمويل والتسليح. فالمنظومة الدولية مطالبة بمحاربة استغلال الإرهاب واستعماله من قبل بعض الدول لتحقيق أهدافها، كما أنها مطالبة بوضع حد لما يسمى بإرهاب الدولة الذي تمارسه بعض الدول. إن ربط الإرهاب بالإسلام والمسلمين والعرب لا يخدم أبدا المنظومة الدولية في محاربة الإرهاب. فالإرهاب لا دين له ولا منطق ولا عقل، ولذلك لا يجب

التفكير في محاربة الإرهاب بالإرهاب أو محاربة الإرهاب بشن هجوم فكري وديني وأمني على شعوب ودول وديانات معينة.

إن المنظومـة الدولية مطالبـة كذلك بتطهير النظـام الاقتصادي الدولي، والعلاقـات الدولية من الاسـتغلال والتناقضات وعـدم التكافؤ بين الدول المتقدمة والدول النامية. فهناك حاجة ماسة إلى إصلاحات هيكلية وبنيوية في المنظمات الدولية والقوانين والمعاهدات التي تحكم دول العالم والتي وضعت معظمها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف حفنة من الدول العظمى، وهي اليـوم بحاجـة إلى مراجعـة وإعادة النظـر فيها نظـرا للتطـورات والتغيرات الجوهرية التي شهدها العالم خلال العقود الستة الأخيرة.

المراجـع

أولاً: المراجع العربية

أباه، السيد (٢٠٠٤م) عالم ما بعد سبتمبر ٢٠٠١م. بيروت: الدار العربية للعلوم.

إبراهيم، عبد الستار (١٩٨٨م) العلاج النفسي الحديث. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، دار القلم.

إبراهيم، عبد الستار؛ الدخيل، عبد العزيز، رضوى إبراهيم (١٩٩٣م) العلاج السلوكي للطفل: أساليبه ونماذج من حالاته، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، دار القلم.

أبو الروس، أحمد (٢٠٠١م) الإرهاب والتطرف والعنف الدولي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

اميل، دوركايم (١٩٩٨م) قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، السيد محمد بدوي، الإسكندرية: دار المعرفة.

الأشعل، عبد الل (٢٠٠٣م) القانون الدولي لمكافحة الإرهاب. القاهرة: مؤسسة الطبجي.

الألمعي، علي عبد الله ناصر (٢٠٠٥م) الغلو والتطرف والعنف والإرهاب في نظر الإسلام. الرياض: مطبعة الإحساء الحديثة.

البشر، محمد بن سعود (٢٠٠٨م) «التغطية الصحفية لأحداث التفجيرات الإرهابية في مدينة الرياض»، http://alminbar.al-islam.com

الخشن، محمد عبد المطلب (٢٠٠٧م) الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الخليفي، عبد الرحمن بن سليمان «وظيفة العلماء والدعاة في احتواء السلوك الإرهابي»، http://alminbar.al-islam.c

الصالح، مصلح (٢٠٠٢م) ظاهرة الإرهاب المعاصر: طبيعتها وعواملها واتجاهاتها. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

الغزال، إسماعيل (١٩٩٠م) الإرهاب والقانون الدولي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

المدخلي، زيد محمد بن هادي (٢٠٠٠م)الإرهاب وأثره على الأفراد والأمم(المدخلي. عجمان: مكتبة الفرقان.

الخطيب، جمال (١٩٨٨م) تعديل السلوك: القوانين والإجراءات. عمان: جمعية عمال المطابع الأردنية.

الزغلول، علي؛ الهنداوي، علي (٢٠٠٧م) مدخل إلى علم النفس. العين: دار الكتاب الجامعي.

الزغول، عماد عبد الرحيم (٢٠٠٤م) مبادئ علم النفس التربوي. دبي: دار الكتاب الجامعي.

السود، نزار عيون، العقاد، ليلى (١٩٨٩م) علم الاجتماع الإعلامي ومناهج البحث الإعلامي. دمشق: المطبعة الجديدة.

الدليمي، حميد جاعد، (٢٠٠٢م) علم الاجتماع الإعلام. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

البشرى، محمد، (٢٠٠٤م) «التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب: الأطر والآليات»، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٩، مارس، العدد ٣٨.

الجبر، محمد، (٢٠٠٥م) «الفكر الفلسفي والإرهاب«، مجلة المعرفة، سوريا، العدد ٤٩٩.

الجحني، علي بن فايز، (٢٠٠١م) الإرهاب: الفهم المفروض للإرهاب المرفوض. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الصمادي، أحمد عبد المجيد؛ عبد القادر، عبد الله، (١٩٩٤م) الاتجاهات الحديثة في إرشاد نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل. أبو ظبي: وزارة الداخلية، الإدارة العامة لشرطة أبو ظبي، مركز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية.

الطعامنة، محمد، (٢٠٠٤م) الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

العبد، عاطف عدلي، (٢٠٠٦م) الإعلام والمجتمع: الأسس النظرية والنماذج التطبيقية، القاهرة، دار الفكر العربي.

المحنة، فلاح كاظم، (٢٠٠١م) علم الاتصال بالجماهير: الأفكار، النظريات، الأنماط. عمان: مؤسسة الوراق.

المري، جمال خليفة، (٢٠٠٨م) كيف نفهم الإرهاب؟ دبي.

بو خليل، أسعد، (٢٠٠٣م) الحرب الأمريكية الجديدة ضد «الإرهاب»: من قسم العالم إلى فسطاطين؟، بيروت: دار الآداب.

بخيت، السيد، (٢٠٠٧م) «تجربة صحافة المجتمع المدني في الدراسات الإعلامية الأمريكية»، المجلة المصرية لبحوث الاتصال، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

بدران، عباس، (٢٠٠٤م) الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

بدوي، السيد محمد، (١٩٩٨م) مبادئ علم الاجتماع. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

بوادي، حسنين المحمدي، (٢٠٠٥م) الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

جاد، سهير، (٢٠٠٣م) وسائل الإعلام والاتصال الإقناعي، الطبعة الأولى. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حماد، كمال، (٢٠٠٣م) الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام. القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

حوات، محمد علي، (٢٠٠٢م) «الإعلام والإرهاب في ضوء أحداث الحادي عشر من سبتمبر»، الدراسات الإعلامية، عدد ١٠٩، أكتوبر- ديسمبر، ص: ١٢-٥١.

دعبس، يسري، (٢٠٠٢م) الإرهاب والشباب. الإسكندرية: الملتقى المصري للإبداع والتنمية.

ديون، كين كوت، (٢٠٠٥م) عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبد الحقن. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

رشوان، حسين عبد الحميد، (١٩٩٧م) التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

سلامة، أحمد؛ عبد السلام، عبد الغفار، (١٩٨٠م) علم النفس الاجتماعي. القاهرة: دار النهضة العربية.

سليمان، أحمد إبراهيم مصطفى (٢٠٠٦م) الإرهاب والجريمة المنظمة: التجريم وسبل المواجهة. القاهرة: دار الفكر العربي.

شلالا، نزيه نعيم، (٢٠٠٣م)الإرهاب الدولي والعدالة الجنائية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

شون، ماكبرايد، وآخرون، (١٩٨١م) أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغدا. الجزائر: الشركة الوطنية للتوزيع والنشر.

عبيدات، خالد، (٢٠٠٤م)الإرهاب يسيطر على العالم: دراسة موضوعية سياسية علمية نافذة غير منحازة. عمان.

عجوة، علي، (٢٠٠٣م) العلاقات العامة والصورة الذهنية. القاهرة: عالم الكتب.

العموش، أحمد فلاح، (٢٠٠٦م) مستقبل الإرهاب في هذا القرن. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

العيسوي، عبد الرحمن محمد، (٢٠٠١م) سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة، الطبعة الأولى، بيروت، دار الراتب الجامعية.

غباري، محمد سلامة محمد (٢٠٠٢م) الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم. الطبعة الثانية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

قاسم، مسعد عبد الرحمن (٢٠٠٧م) الإرهاب في ضوء القانون الدولي. القاهرة: دار الكتب القانونية.

قيراط، محمد (٢٠٠١م) الإعلام والمجتمع: الرهانات والتحديات، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

ـــــــــــــ (٢٠٠٦م) (أ) قضايا إعلامية معاصرة، الطبعة الأولى، عمان، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

ـــــــــــــ (٢٠٠٧م) تشكيل الوعي الاجتماعي: دور وسائل الإعلام في بناء الواقع وصناعة الرأي العام. عمان: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

ـــــــــــــ (٢٠٠٦م) (ب)، «الآثار السلبية للجريمة والعنف والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري»، الإعلام والأمن، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث ص(١٣٧ـ١٣٨).

محمد، عبد الحميد، (٢٠٠٤م) البحث العلمي في الدراسات الإعلامية. القاهرة: عالم الكتب.

مركز دراسات الوحدة العربية(٢٠٠٢م) العرب والعالم بعد ١١ أيلول. بيروت.

ملحم، سامي محمد، (٢٠٠٢م) مناهج البحث في التربية وعلم النفس. عمان: دار المسيرة.

مركز زايد للتنسيق والمتابعة،(٢٠٠١م) الإرهاب في العقيدة الصهيونية. أبوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة.

ثانياً: المجلات

«دبي تطلق أول بورصة إلكترونية للذهب والسلع في الوطن العربي»، يناير ٢٠٠٦م، تقنية للجميع، العدد ٢٧.

«نظام إدارة المشاريع من تجاري»، أبريل (٢٠٠٥م)، تقنية للجميع، العدد ١٨، ص ص : ٧ ـ ٨.

أمير، نهى علي، (٢٠٠٣م) «لماذا فشلت الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب؟«، الشارقة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، شؤون خليجية، العدد ٣٥، ص ص : ١٧ ـ ٣٥.

البشرى، محمد الأمين، (٢٠٠٤م) «التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب«، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد ١٩، العدد ٣٨،ص ص : ٥٠ ـ ٦٧.

حافظ، سمير فاروق، (٢٠٠٤م) مؤتمر مكافحة الإرهاب، «تجربة المملكة العربية السعودية« الشارقة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، شؤون خليجية، العدد ٣٦، ص ص : ١٠ – ١٥.

عاروري، نصير، (٢٠٠٢م) «حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب»، المستقبل العربي، العدد ٢٨٤، ص ص : ٢٠ – ٣٥.

عـوني، مالك، (٢٠٠٣م) «الإرهاب وحق تقرير المصير ومقاومة الاحتلال: الحدود الملتبسة« شؤون خليجية، العدد ٣٥، ص ص : ٧٥ – ٩١.

الغامـدي، عبد العزيز بن صقر، وآخـرون، (٢٠٠٥م) «الإذاعة والتلفزيون والتصـدي لظاهرة الإرهاب»، جهاز إذاعـة وتلفزيون الخليج،العدد ٦٣، ص ص : ٣٥ ـ ٤٥.

فرسـون، سـميح، (٢٠٠٢م) «الإرهاب الدولي: الولايات المتحدة والوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد ٢٨٤.

قـيراط، محمـد، (٢٠٠٦م) «وسـائل الاتصال الجماهـيري والمجتمع المدني»، البيان، العدد ٩٦٦٢، ١ ديسمبر، ص: ٢٧.

كميـل، الطويـل، (٢٠٠٨م) «الجنـرال ديـلي لـ«الحيـاة»: هزمنـا القاعدة في العـراق... والجزائر أفلسـت فرعها المغاربي» الحياة، ديسـمبر، العدد ١٦٦٩٣، ص: ١٠.

لكريني، إدريس، (٢٠٠٢م) «مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعيـة وواقع المقاربات الانفرادية»، المسـتقل العربي، العدد ٢٨١، ص ص : ٢٠ – ٢١.

مركز الخليج للدراسات الاسـتراتيجية، (٢٠٠٣م) «الاستراتيجية الخليجية لمكافحـة الإرهاب»، شـؤون خليجيـة، العـدد ٣٣، ص ص : ١٣ – ١٨.

هدسون، مايكل (٢٠٠٢م) «مآزق امبريالية: إدارة المناطق الجامحة»، المستقبل العربي، العدد ٢٨٤، ص ص : ٦٨ – ٧٥.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية

العبدولي، عابد،(٢٠٠٦م)، التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن

CIPE. http://drbid.net/ecomerce.htm

http://www.qattanfoundation.org/pdf/1564_44.doc

Christopher Boucek، Saudi Arabia's «Soft« Counterterrorism Strategy: Prevention، Rehabilitation، and Aftercare، http://www.carnegieendowment.org/publications/index.

رابعاً: اتفاقيات وتقارير

تقرير اللجنة النوعية للأمن الداخلي الأمريكي، (٢٠٠٤م)، مجلة شؤون خليجية، العدد ٣٨.

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، أبريل (١٩٩٨م)، مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب، القاهرة.

التقرير التركيبي، (١٩٩٩م) الاتصال وتقنيات تبسيط وتعميم المفاهيم السكانية والتنموية، الدورية المغربية لبحوث الاتصال، العدد العاشر- مايو.

خامساً: المراجع الأجنبية

Ajzen، I.،& Fishbein، M.(1980). Understanding attitudes and predicting social behavior. Englewood Cliffs، NJ: Prentice Hall.

Alexander، Yonah (2006) Counterterrorism Strategies، Washington، Potomac Books، Inc.

Arant، D. M.، & Meyer، P. (1998). Public Journalism and Traditional Journalism: A Shift in Values? Journal of Mass Media Ethics 13(4)،. 205-218.

Atkin، C. (1981). Mass media information campaign effectiveness. In R. Rice & W. Paisley (Ed.)، Public communication campaigns Beverly Hills، CA: Sage. (pp.265-280).

Atkin، C.، & Wallack، L.(1990). Mass communication and public health: Complexities and conflicts. Newbury Park، CA: Sage

Bandura، A.(1986). Social foundations of thoughts and actions: A social cognitive theory. Englewood Cliffs، NJ: Prentice-Hall.

Barak،G.(ed.) (1995). Media process and the Social Construction of Crime. New York: Garland Publishing، Inc.

Bartol، C.(1980). Criminal Behavior: A Psychological Approach. Englewood Cliffs، NJ: Prentice Hall.

Blazier، T..، & Lembert، J. (2000). Public Journalism and Changes in Content of the Seattle Times. Newspaper Research Journal،21(summer)، 69-80.

Bettinghaus، E. P. and Cody M. (1994). Persuasive Communication. Fifth Edition. Forth Worth، TX: Harcourt College Publishers.

Brian L. Massey، B. (1999). Civic Journalism and Gender Diversity in News-Story Sourcing، paper presented at the annual meeting of AJEMC، New Orleans.

Button، A. (1973). "Some Antecedents of Felonious and Delinquent Behavior"، Journal of Child Clinical Psychology، (2) 35-37.

Carey، J. (1995). The Press، Public Opinion، and Public Discourse. In T. Glasser & C. Salmon (eds.) Public Opinion and the Communication of Consent. New York: The Guilford Press،

Charity، A. (1995). Doing Public Journalism. New York: Guilford Press.

Clark، C. (1997). In favor of civic journalism، Harvard International Journal of Press/Politics 2 (summer)، 118-124.

Coleman، R. (2000). "Civic Journalism on the Right Side of the Brain: How Photographers and Graphic Designers Visually Communicate the Principles of Civic Journalism" (paper presented at the annual meeting of AEJMC، Phoenix،AZ.

Corrigan، D. H. (1999). The Public Journalism Movement in America: Evangelists in the Newsroom. Westport، CT: Praeger.

Corrigan، D. Professors Provide Critical View of Public Journalism، available at http://www.webster.

edu/~corrigdh/publicjourn.html#critical%20 view،Retrieved October 2007.

Combs، Cindy C.(2003) Terrorism in the Twenty-First Century. Third Edition. Upper Saddle River، NJ: Prentice hall.

David L.، and P. Meyer، (2000). Opinion without Polls: Finding a Link between Corporate Culture and Public Journalism، International journal of Public Opinion Research 12 (autumn): 276-84;

Defleur Melvin.(1970). Theories of Mass Communication، New York: David Mckay.

Donohew، L.، Sypher، H.، & Buksoki، W. (1991).Persuasive communication and drug abuse prevention. Hillsdale، NJ: Lawrence Erlbaum associates.

Eksterowicz،Anthony، et al. (1998)، ”Public Journalism and Public Knowledge،” Harvard International Journal of Press/Politics 3 (spring).

Friedland، L.، R. Jay L. Austin، Civic Journalism A New Approach to Citizenship، available at http://www.cpn.org/topics/communication /civicjourn_ new.html، Retrieved October 2007.

Fraenkle J.، Wallen N.(1993). How to Design and Evaluate Research in Education? 2nd Ed. New York: Mc Graw-Hill Inc.

Gade, P., Abel, C. et al.,. (1998). Journalists attitudes toward civic journalism media roles. Newspaper Research Journal 19 (fall), 10-26.

Greenwald, M. Considering 10 years of public journalism, available at http://www. asne. Org /index.cfm?id=3603. Retrieved May 2007.

Giutisalli, Anne (2008), Le risque anti-terroriste, Paris: Seuil.

Katz, D.(1972). The Functional Approach To The Study Of Attitudes, In Beisecker and Parson: The Process of Social Influence, New Jersey: Prentice Hall Inc.

Haas, T. (2001). Educating for a More Public Journalism: Public Journalism and Its Challenges to journalism Education, AEJMC.

Haas, T. (2000). Public journalism challenges to curriculum and instruction. Journalism & Mass Communication Educator 55 (autumn), 27-41.

Hovland, C.I., Janis, I.L.,& Kelly,H.H. (1953). Communication and Persuasion. New Haven, CT: Yale University Press.

Jay,R.(1991).Making journalism more public, Communication 12(4) 267-284.

Jay, R and Merritt, D. (1994). "Public Journalism: Theory and Practice," An Occasional Paper of the Kettering Foundation, Kettering Foundation, Dayton, Ohio.

Jay، R. (1995). Getting the Connections Right: Public journalism and the Troubles in the Press. New York: Twentieth Century Fund.

Jay، R. (1994). Making things more public: On the political responsibility of the media intellectual، Critical Studies in Mass Communication 11، 362-388.

Jay، R. (1999) What Are journalists For? New Haven، CT: Yale University Press.

Loomis، D. (1998). Is Public Journalism Cheap Journalism?: Putting Public Journalists' Money Where Their Mouths Are، paper presented at "Public Journalism: A Critical Forum،" University of South Carolina، Columbia، SC، (October).

Laqueur، Walter (1999) The New terrorism: Fanaticism and the Arms of Mass Destruction. Oxford: Oxford University Press.

Massey، B. and Haas، T. (2002) "Does Making Journalism More Public Make a Difference? A Critical Review of Evaluative Research on Public Journalism،" Journalism & Mass Communication Quarterly 79 (autumn): 559-86.

McGuire، W. (1989). Theoretical foundations of campaigns. In R. Rice & W. Paisley (Ed.)، Public communication campaigns (pp.43-66). Beverly Hills، CA: Sage.

Merritt D. (1994). a "Public Journalism: What it Means, How it Works," in Public journalism: Theory and Practice, ed. Jay Rosen and Davis Merritt Jr. Dayton, OH: Kettering Foundation.

Merritt, D. (1995). a Public Journalism, Editor & Publisher, Vol.128, Issue 32.

Merritt, D. (1995). b. Public Journalism and Public Life: Why telling the news is not enough. New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates, Publishers.

Merritt,D.PublicJournalism:WherItHasBeen;WhereItIsHeaded available at http://www.imdp.org/artman/publish/article_14.shtml, Retrieved, October 2007.

Merritt, D. (1994b) "Public Journalism: A Movement toward a Basic Cultural Change." Adapted from a column run in the Wichita Eagle, 30 October.

Merritt, D.(1995c). Public journalism: Defining a democratic art, Media Studies Journal 9 (3), 125-132.

Merritt, D. (1995d). The Misconception About Public Journalism, Editor & Publisher, Vol.128, Issue 26.

Meyer, P. Public Journalism and the Problem of Objectivity, available at http://www.unc.edu/~pmeyer/ire95pj.htm

Nacos, Brigitte L.(1994) Terrorism & the Media, New York, Columbia University Press.

Parisi، P. (1997) Towards a "philosophy of framing": News narratives for public journalism. Journalism & Mass Communication Quarterly 74. (winter)، 673-686.

Petty، R.E.، & Cacioppo، J.T. (1986). Communication and Persuasion: Central and Peripheral Routes to Attitude Change. New York: Springer-Verlag.

Pew Center for Civic journalism، "About Pew Projects"، available at http://www.pewcenter.org/ project/index. php. Retrieved November 2007.

Pew Charitable Trusts. (1994). Making Things More Public: On the Political Relationships of the Media Intellectual. Critical Studies in Mass Communication، 11 : 367.

Pew Charitable Trusts. (1994). Getting the Connections Right: What Public Journalism Might Be. New York: Project on Public Life and the Press.

Richard Shafer، (1996). Journalists as Reluctant Interventionists: Comparing Development and Civic Journalism، paper presented at the annual meeting of AJEMC.

Schaffer، J.، and Edward D. Miller. (1995) Six Case Studies. Washington DC: Pew Center for Civic Journalism.

Schaffer، J.، Civic Journalism: A Decade of Civic Innovation، available at http://www. pewcenter.org /doingcj/ speeches /s_ spjheadline.html. Retrieved November 2007.

Schaffer, J., (2001). Civic Journalism: 10 Tips for Rebuilding, Frameworks of Society, The American Press Institute, Sept.

Schaffer, J. (2004). The Role of Newspapers in Building Citizenship, 5th Brazilian Newspaper Congress São Paulo, Brazil, September 13th.

Schudson, M. (1999). “What Public Journalism Knows About Journalism, But Doesn’t Know About ‘Public’,” in Glasser, T. ed. The Idea of Public Journalism.New York: Guilford. 118-133.

Schudson, M. (1995). The Power of News. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Shafer, R. (1998). Comparing Development Journalism and Public Journalism as Interventionist Press Models. Asian Journal of Communication, 8(1), 31-52.

Sirianni, C and Friedland, L.A (2001). Civic Innovation in America: Community Empowerment, Public Policy, and the Movement for Civic Renewal. Berkeley: University of California Press.

Slater, M.(1999). Integrating application of media effects, persuasion, and behavior change theories to communication campaigns: A stages-of-change framework. Health Communication, 11, 335-354.

Steele، B. The Ethics of Civic Journalism: Independence as the Guide، available at http://www.poynter.org/content/content_view.asp?id=5594&sid=32، Retrieved October 2007.

Stiff، J. (1994). Persuasive communication. New York: Guilford Press.

Stumphauzer، J. (1986). Helping Delinquents Change: A Treatment Manual of Social Learning Approaches. New York: Haworth.

Tappan، P. (1947). "Who is the Criminal"، American Sociological Review.، 12، 100-110.

Thorson، E. Lewis A. Freidland and Steven Chaffee، (1996). Evaluation of Civic Journalism Projects. Philadelphia: Pew Charitable Trusts.

Taheri، Amir،(2008). Terrorism is a global cancer، Gulf News، Feb. 6،p:13.

Wolfgang، M. (1972). Cesare Lombroso. In H. Mannheim (ed.) Pioneers in Criminality. Montclair، NJ: Patterson Smith. pp: 115-145.

Wilkinson، Paul (1974). Political Terrorism. Cambridge، MA: Harvard University Press.

Windsor، L.(2003). "Promoting Democratization Can Combat Terrorism"، The Washington Quarterly، Vol.26،No.3.

الملاحــق

الملحق الأول

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

نــص الاتفاقيــة التــي وقعهــا وزراء الداخليــة العــرب يــوم الأربعـاء ٢٥/ ١٢/ ١٤١٨هـ الموافق٢٢/ ٤/ ١٩٩٨م، في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة)، وتتضمن ٤٣ بنداً:

أولاً: تتعهد الدولة الموقعة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية، أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، والتزاماً منها بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية، طبقـاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها.. فإنها تعمل على:

١ ـ الحـؤول دون اتخـاذ أراضيها مسرحـاً لتخطيط أو تنظيـم أو تنفيذ الجرائـم الإرهابية، أو الشروع أو الاشـتراك فيهـا بأية صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها، أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات، أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها، أو تقديم أية تسهيلات لها.

٢ ـ التعاون والتنسيق بين الدول المتعاقدة، وخصوصاً المتجاورة منها، التي تعاني من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.

٣ ـ تطويـر وتعزيـز الأنظمـة المتصلة بالكشـف عـن نقل واسـتيراد وتصدير وتخزين، واسـتخدام الأسـلحة والذخائر والمتفجرات، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار، وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود، لمنع انتقالها من دولة متعاقدة إلى أخرى او إلى غيرها من الدول، إلا لأغراض مشروعة على نحو ثابت.

٤ ـ تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة، وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية، لمنع حالات التسلل منها.

٥ ـ تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.

٦ ـ تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى الدولة المتعاقدة، وفقاً للاتفاقات الدولية التي تحكم هذا الموضوع.

٧ ـ تعزيز أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية في كل دولة وفقاً لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.

٨ ـ تقوم كل دولة من الدول المتعاقدة، بإنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية، ومتابعة مستجدات ظاهرة الإرهاب، والتجارب الناجحة في مواجهتها، وتحديث هذه المعلومات، وتزويد الأجهزة المختصة في الدول المتعاقدة بها، وذلك في حدود ما تسمح به القوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة.

ثانياً : تدابير المكافحة:

١ ـ القبض عل مرتكبي الجرائم الإرهابية، ومحاكمتهم وفقاً للقانون الوطني، أو تسليمهم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية أو الاتفاقات الثنائية بين الدولتين: الطالبة والمطلوب إليها التسليم.

٢ ـ تأمين حماية فعالة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية.

٣ ـ تأمين حماية فعالة لمصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية والشهود فيها.

٤ ـ توفير مايلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب.

٥ ـ إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية والمواطنين لمواجهة الإرهاب، بما في ذلك إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة، للتشجيع على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية، وتقديم المعلومات التي تساعد في الكشف عنها، والتعاون في القبض على مرتكبيها.

ثالثاً: تتعاون الدول المتعاقدة لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية، طبقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة، من خلال الآتي:

١ ـ تتعهد الدول المتعاقدة بتعزيز تبادل المعلومات فيما بينها حول:

أ ـ أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقياداتها وعناصرها، وأماكن تمركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها، وأنواع الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي تستخدمها، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار.

ب ـ وسائل الاتصال والدعاية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية وأسلوب عملها وتنقلات قياداتها وعناصرها، ووثائق السفر التي تستعملها.

٢ ـ تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بإخطار أية دولة متعاقدة أخرى ـ على وجه السرعة بالمعلومات المتوفرة لديها عن أية جريمة إرهابية تقع في إقليمها، تستهدف المساس بمصالح تلك الدولة

أو بمواطنيهـا، عـلى أن تبين في ذلك الإخطـار ما أحاط بالجريمة مـن ظـروف والجنـاة فيهـا وضحاياهـا والخسـائر الناجمـة عنها والأدوات والاسـاليب المسـتخدمة في ارتكابهـا، وذلـك بالقدر الذي لا يتعارض مع متطلبات البحث والتحقيق.

٣ ـ تتعهـد الـدول المتعاقـدة بالتعـاون فيـما بينهـا لتبـادل المعلومات لمكافحـة الجرائـم الإرهابية، وأن تبادر بإخطـار الدولة أو الدول الأخـرى المتعاقدة بكل ما يتوافر لديها مـن معلومات أو بيانات، من شأنها أن تحول دون وقوع جرائم إرهابية على إقليمها، أو ضد مواطنيها أو المقيمين فيها، أو ضد مصالحها.

رابعاً : تبادل المعلومات

١ ـ أن تسـاعد في القبض على متهم أو متهمين بارتكاب جريمة إرهابية ضـد مصالـح تلـك الدولـة، أو الشروع أو الاشـتراك فيها، سـواء بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض.

٢ ـ أن تؤدي إلى ضبط أية أسـلحة أو ذخائـر أو متفجرات أو أدوات أو أموال، استخدمت أو أعدت للاستخدام في جريمة إرهابية.

٣ ـ تتعهـد الدول المتعاقـدة بالمحافظة على سرية المعلومـات المتبادلة فيما بينهـا، وعدم تزويد أية دولة متعاقـدة أو جهة أخرى بها، دون أخذ الموافقة المسبقة للدولة مصدر المعلومات.

خامسـاً: التحريـات: تتعهد الـدول المتعاقدة عـلى تعزيز التحـاور فيما بينها، وتقديم المساعدة في مجال إجراءات التحري والقبض على الهاربين من المتهمـين، أو المحكـوم عليهم بجرائم إرهابية، وفقـاً لقوانين وأنظمة كل دولة.

سادساً: تبادل الخبرات:

١ ـ تتعاون الدول المتعاقدة على إجراء وتبادل الدراسات والبحوث لمكافحة الجرائم الإرهابية، كما تتبادل ما لديها من خبرات في مجال المكافحة.

٢ ـ تتعاون الدول المتعاقدة في حدود إمكاناتها على توفير المساعدات الفنية المتاحة لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة أو خاصة بدولة أو مجموعة من الدول المتعاقدة ـ عند الحاجة ـ للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب، لتنمية قدراتهم العلمية والعملية ورفع مستوى أدائهم.

سابعاً: المجال القضائي: تتعاهد كل من الدول المتعاقدة بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية، المطلوب تسليمهم من أي من هذه الدول، وذلك طبقاً للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

لا يجوز التسليم في أي من الحالات.

١ ـ إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم معتبرة، بمقتضى القواعد القانونية النافذة لدى الدولة المتعاقدة المطلوب منها التسليم، جريمة لها صبغة سياسية.

٢ـ إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تنحصر في الإخلال بواجبها العسكري.

٣ ـ إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم، قد ارتكبت في إقليم الدولة المتعاقدة المطلوب منها التسليم، إلا إذا كانت هذه الجريمة

قد أضرت بمصالح الدولة المتعاقدة طالبة التسليم، وكانت قوانينها تنص على تتبع مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم، مالم تكن الدولة المطلوب منها التسليم قد بدأت إجراءات التحقيق أو المحاكمة.

٤ ـ إذا كانت الجريمة قد صدر في شأنها حكم نهائي (له قوة الأمر المقضي) لدى الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم.

٥ ـ إذا كانت الدعوى عند وصول طلب التسليم قد انقضت، أو العقوبة قد سقطت بمضي المدة طبقاً لقانون الدولة المتعاقدة طالبة التسليم.

٦ ـ إذا كانت الجريمة قد ارتكبت خارج إقليم الدولة الطالبة من شخص لا يحمل جنسيتها، وكان قانون الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم لا يجيز توجيه الاتهام من مثل هذه الجريمة إذا ارتكبت خارج أقليمه من مثل هذا الشخص.

٧ ـ إذا صدر عفو يشمل مرتكبي هذه الجرائم، لدى الدولة المتعاقدة الطالبة.

٨ ـ إذا كان النظام القانوني للدولة المطلوب إليها التسليم لا يجيز لها تسليم مواطنيها، فتلتزم الدولة المطلوب إليها التسليم بتوجيه الاتهام ضد من يرتكب منهم جريمة من الجرائم الإرهابية، إذا كان الفعل معاقباً عليه في كل من الدولتين بعقوبة سالبة للحرية، لا تقل مدتها عن سنة، أو بعقوبة أشد، وتحدد جنسية المراد تسليمه بتاريخ وقوع الجريمة المطلوب التسليم من أجلها، ويستعان بالتحقيقات التي أجرتها الدولة طالبة التسليم.

ثامناً: إجراءات التسليم: يكون تبادل طلبات التسليم بين الدول بالطرق الدبلوماسية مباشرة، أو عن طريق وزارات العدل أو ما يقوم

مقامها. ويقدم طلب التسليم كتابة مصحوباً بما يلي: أصل حكم الإدانة أو أمر القبض، أو أية أوراق أخرى لها القوة نفسها، صادرة طبقاً للأوضاع المقررة في قانون الدولة الطالبة، أو صورة رسمية مما تقدم، وبيان بالأفعال المطلوب التسليم من أجلها، يوضح فيه زمان ومكان ارتكابها وتكييفها القانوني، مع الإشارة إلى المواد القانونية المطبقة عليها وصورة من هذه المواد، وأوصاف الشخص المطلوب تسليمه بأكبر قدر ممكن من الدقة، وأية بيانات أخرى من شأنها تحديد شخصيته وجنسيته للسلطات القضائية في الدولة الطالبة، وأن تطلب من الدولة المطلوب منها بأي طريق من طرق الاتصال الكتابية حبس (توقيف الشخص احتياطياً إلى حين وصول طلب التسليم) ويجوز في هذه الحالة للدولة المطلوب منها التسليم أن تحبس (توقف) الشخص الملطوب احتياطياً، وإذا لم يقدم طلب التسليم مصحوباً بالمستندات اللازمة المبينة في المادة السابقة.. فلا يجوز حبس (توقيف) الشخص المطلوب تسليمه مدة تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ إلقاء القبض عليه.

تاسعاً: أحكام ختامية: تكون هذه الاتفاقية محلاً للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من الدول الموقعة وتودع وثائق التصديق أو القبول أوالإقرار لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في موعد أقصاه ثلاثون يوماً من تاريخ التصديق أو القبول أو الإقرار وعلى الأمانة العامة إبلاغ سائر الدول الأعضاء بكل إيداع لتلك الوثائق وتاريخه.

تسري هذه الاتفاقية بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع وثائق التصديق أو القبول أو الإقرار عليها من سبع دول عربية، ولا تعقد هذه

الاتفاقيـة بحق أية دولة عربية أخرى، إلا بعد إيداع وثيقة تصديقها أو قبولها أو إقرارهـا عليها لدى الأمانة العامة للجامعة، ومضي ثلاثين يوماً من تاريخ الإيداع.

لا يجـوز لأيـة دولة من الـدول أن تبدي أي تحفظ ينطـوي صراحة، أو ضمناً على مخالفة لنصوص هذه الاتفاقية أو خروج عن أهدافها.

لا يجـوز لأيـة دولة موقعة أن تنسـحب من هذه الاتفاقيـة، إلا بناء على طلب كتابي، ترسله إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

يرتب الانسـحاب أثره بعد مضي ستة شهور، من تاريخ إرسال الطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

الملحق الثاني

موجز التقرير النهائي

للمؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب المنعقد في الرياض

٢٥-٢٨ من ذي الحجة ١٤٢٥هـ - ٥-٨ فبراير ٢٠٠٥م

مقدمة

آن الأوان لنقل الاهتمام بمكافحة الإرهاب من دائرة التعريف والتحليل إلى دائرة العمل والتطبيق، إذ لم يعد بإمكان عالمنا أن يتساهل تجاه مستويات الإرهاب والعنف التي أصبحت تحرف الدين والسياسة لتقتل الأبرياء وتفرق الثقافات والحضارات وتعيق التقدم باتجاه السلام والإصلاح. إن دولنا وشعوبنا لا تواجه صراعاً بين الحضارات، بل تواجه صراعاً من أجل الحضارة، فجميعنا نشترك بالحاجة إلى حشد قوى الحضارة لمواجهة قوى الكراهية والعنف والمعتقدات المنحرفة التي لا تقدم أي أمل فيما عدا الهدم والتخريب.

يقدم هذا التقرير توصياتنا الجماعية المشتركة المنبثقة من المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب المنعقد في الرياض في فبراير ٢٠٠٥م لمواجهة هذه التحديات، وهو خلاصة جهود قرابة ستين وفداً مشاركاً من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمنخصصة. ويظهر التقرير الالتزام المشترك بتبني جهد موحد يتجاوز الحدود الوطنية ويوحد بين الثقافات والنظم السياسية والأديان. فهو إذن تعبير حي عن تصميم العالم بجميع دوله على وضع نهاية للإرهاب.

لكل دولة الحق في اختيار مجموعة التوصيات التي تناسب حاجاتها المحددة، لكن كان من الواضح خلال فعاليات المؤتمر أن هناك توافقاً واسعاً

في معظم المجالات مما يتيح فرصاً جديدة وعديدة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتوسيع دورها في هذا المجال. بل إن إحدى أبرز توصيات المؤتمر تتعلق بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب بالتنسيق مع الأمم المتحدة لتطوير آليات تبادل المعلومات والخبرات بين الدول في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيق الربط بين المراكز الوطنية المختصة.

ومن الجدير بالتنويه أن كثيراً من التوصيات تركز على أن العمل لمواجهة مسببات الإرهاب لا يقل أهميةً عن العمل لمواجهة الإرهابيين. فمن أبرز مضامين (إعلان الرياض) أن عمليات التحديث والتطوير والإصلاح تعد جزءاً اساسياً من استراتيجيات مكافحة الإرهاب، فالدول تستطيع إيجاد سبلها الخاصة بذلك لكنها لا تستطيع أن تقف دون حراك.

كما أن جهود مكافحة الإرهاب ينبغي أن تنشر ثقافة التسامح والحوار على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وأن تأخذ بعين الاعتبار أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لا يمكننا السماح للإرهابيين بتحقيق النصر عبر تقسيم عالمنا على أسس دينية أو ثقافية أو عرقية، أو عبر إجبار الدول على مواجهة التطرف بتطرف مقابل.

إن المملكة العربية السعودية فخورة باستضافتها لهذا المؤتمر، وممتنة لمساهمات الوفود المشاركة فيه. لقد أثبت المؤتمرون أن العالم يستطيع العمل سويةً في العديد من المجالات بالغة الأهمية، وأن الإرهاب يمكن دحره، وأن التطرف لا يمكنه أن ينجح. صحيح أن هناك اختلافات بين الدول، لكنها لن تكون في النهاية أكثر أهميةً من قوة مشتركاتنا.

سعود الفيصل

وزير خارجية المملكة العربية السعودية

أولاً: إعلان الرياض الصادر عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الرياض ٢٥ـ٢٨/ ١٢/ ١٤٢٥هـ الموافق ٥ـ٨/ ٢/ ٢٠٠٥م

إن الدول المشاركة في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ ذي الحجة ١٤٢٥هـ الموافق ٥ إلى ٨ فبراير ٢٠٠٥م، وهي: أثيوبيا، الأرجنتين، المملكة الأردنية الهاشمية، أسبانيا، أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوزبكستان، أوكرانيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إيطاليا، الجمهورية الباكستانية الإسلامية، مملكة البحرين، البرازيل، بلجيكا، تركيا، تنزانيا، تونس، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، الاتحاد الروسي، سري لانكا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، السودان، الجمهورية العربية السورية، الصين، طاجيكستان، العراق، سلطنة عمان، فرنسا، الفلبين، دولة قطر، كازاخستان، كندا، دولة الكويت، كينيا، الجمهورية اللبنانية، ماليزيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، المملكة المتحدة، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الجمهورية اليمنية، اليونان، والمنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة التي حضرت المؤتمر وهي: الأمم المتحدة، منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس وزراء الداخلية العرب، رابطة العالم الإسلامي.

- تعرب عن بالغ تقديرها للمملكة العربية السعودية لدعوتها واستضافتها هذا المؤتمر الذي انعقد تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني.

- تؤكـد عـلى أن أي جهـد دولي سـيكون قـاصراً عن التصـدي الفعال لظاهـرة الإرهـاب إذا افتقد العمـل الجماعي والمنظور الاسـتراتيجي الشـامل في التعامل معها. وفي هذا الإطـار فإنها تدعم وتتبنى اقتراح صاحب السـمو الملكي ولي عهد المملكة العربية السـعودية الوارد في خطاب سـموه في جلسـة افتتـاح المؤتمر بإنشـاء مركـز دولي لمكافحة الإرهاب. وقد شكلت فريق عمل لبلورة هذا المقترح.

- تشـيد بـروح التفاهم والتعاون التي سـادت المؤتمـر وظهور توافق في الـرؤى والمواقف حول خطورة ظاهرة الإرهـاب، وحتمية التصدي لهـا عبر جهـد دولي موحـد، ومنظم، ودائـم، يحترم مبـادئ الشرعية الدوليـة، خاصـة حقـوق الإنسـان واللاجئـين والقانون الإنسـاني، ويرسـخ الـدور المركـزي والشـامل للأمم المتحـدة، ويتبنـى معالجة شمولية متعددة الجوانب.

- تؤكـد عـلى أن الإرهـاب يمثـل تهديـداً مسـتمراً للسـلام والأمـن والاسـتقرار، ولا يوجد مبرر أو مسوغ لأفعال الإرهابيين فهو مدان دائماً مهما كانت الظروف أو الدوافع المزعومة.

- تدعـو إلى أهمية ترسـيخ قيـم التفاهم والتسـامح والحـوار والتعددية والتعارف بين الشعوب والتقارب بين الثقافات ورفض منطق صراع الحضـارات، ومحاربـة كل أيديولوجية تدعـو للكراهية وتحرض على العنف وتسـوغ الجرائم الإرهابية التـي لا يمكن قبولها في أي دين أو قانون.

- تشـدد عـلى أن الإرهـاب ليس لـه دين معـين أو جنس أو جنسـية أو منطقـة جغرافيـة محددة. وفي هـذا السـياق ينبغي التأكيد عـلى أن أية

محاولة لربط الإرهاب بأي دين سيساعد في حقيقة الأمر الإرهابيين. ومن ثم الحاجة إلى منع التسامح حيال اتهام أي دين، وإلى تهيئة جو من التفاهم والتعاون المشترك يستند إلى القيم المشتركة بين الدول المنتمية إلى عقائد مختلفة.

ـ تؤكد على التزامها بالقرارات الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب التي تدعو المجتمع الدولي إلى إدانة الإرهاب ومكافحته بكافة السبل والتصدي له بجميع الوسائل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة نظراً لما تسببه الأعمال الإرهابية من تهديد للسلام والأمن الدوليين. كما تؤكد على أن الأمم المتحدة هي المنبر الأساسي لتعزيز التعاون الدولي ضد الإرهاب. وتشكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أساساً متيناً وشاملاً لمحاربة الإرهاب على المستوى العالمي، وينبغي على كل الدول الامتثال الكامل لأحكام تلك القرارات. وتدعو جميع الدول للانضمام والمصادقة وتنفيذ المعاهدات الدولية الإثنتي عشرة الأساسية لمحاربة الإرهاب.

ـ تدعو إلى تشجيع الجهود الذاتية بهدف توسيع المشاركة السياسية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتلبية متطلبات التوازن الاجتماعي وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للتصدي للظروف المساعدة على انتشار العنف والفكر المتطرف.

ـ تؤكد على أهمية دور وسائل الإعلام والمؤسسات المدنية ونظم التعليم في بلورة استراتيجيات للتصدي لمزاعم الإرهابيين. وتشجيع وسائل الإعلام لوضع قواعد إرشادية للتقارير الإعلامية والصحفية بما يحول دون استفادة الإرهابيين منها في الاتصال أو التجنيد أو غير ذلك.

- تطلب من الأمم المتحدة تطوير معايير لمساعدة قيام الهيئات الخيرية والإنسانية غير الربحية بدورها في تنظيم أعمالها الإغاثية والإنسانية ولمنع استغلالها في أنشطة غير مشروعة.

- تدعو إلى زيادة التعاون على المستوى الوطني والثنائي والإقليمي للتنسيق بين الأجهزة المختصة بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالأسلحة والمتفجرات وتهريب المخدرات، لتبادل الخبرات والتجارب بما في ذلك التدريب لضمان الفعالية في محاربة الإرهابيين وصلاتهم بالجريمة المنظمة.

- تشدد على الحاجة إلى تقوية الإجراءات الدولية الرامية إلى منع الإرهابيين من امتلاك أسلحة الدمار الشامل ولدعم دور الأمم المتحدة في هذا المجال بما في ذلك التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠.

- تدعو إلى دعم ومساعدة الدول التي تطلب ذلك في مجالات مكافحة الإرهاب، خاصة عبر تقديم المعدات والتدريب والمساعدة في بناء القدرات.

- تدعو إلى تطوير التشريعات والإجراءات الوطنية الكفيلة بمنع الإرهابيين من استغلال قوانين اللجوء والهجرة للحصول على ملاذ آمن أو استخدام أراضي الدول كقواعد للتجنيد أو التدريب أو التخطيط أو التحريض أو الانطلاق منها لتنفيذ عمليات إرهابية ضد الدول الأخرى.

- تؤكد على أهمية نشر القيم الإنسانية الفاضلة وإشاعة روح التسامح والتعايش وحث وسائل الإعلام على الامتناع عن نشر المواد الإعلامية الداعية للتطرف والعنف. تعبر عن تضامنها ودعمها لجميع ضحايا الإرهاب.

ثانياً :توصيات فرق العمل الأربعة التي أقرتها الجمعية العامة للمؤتمر

توصيات فريق العمل الأول : جذور الإرهاب وثقافته وفكره :

١ ـ يشكل الإرهاب والتطرف تهديداً مستمراً للسلم والأمن ولاستقرار جميع البلدان والشعوب ويجب إدانتهما والتصدي لهما بصورة شاملة من خلال اعتماد استراتيجية شاملة، فاعلة، موحدة وجهد دولي منظم يركز على الحاجة إلى الدور الريادي للأمم المتحدة.

٢ ـ بصرف النظر عن أي ذريعة يسوقها الإرهابيون تبريراً لأعمالهم، فإن الإرهاب لا مبرر له. إن الإرهاب تحت كل الظروف وبغض النظر عن كل الدوافع المزعومة، يجب أن يُدان دون تحفظ.

٣ ـ غياب الاتفاق بشأن تعريف شامل للإرهاب يكون مقبولا لجميع المشاركين يعيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ومن ثم يتوجب التغلب على مشكلة تعريف الإرهاب. والمقترحات التي تضمنها تقرير فريق الأمم المتحدة عالي المستوى بشأن التهديدات والتحديات الجديدة يمكن أن يكون أساساً مفيداً للتوصل إلى توافق سريع في هذا الصدد.

٤ ـ طبيعة العنف التي يتميز بها الإرهاب تجبر المجتمع الدولي على التركيز على إجراءات للقضاء على المنظمات الإرهابية ومنع الأعمال الإرهابية، ومن ناحية أخرى، فمن الأهمية بمكان معالجة العوامل التي توفر أرضية خصبة لازدهار الإرهاب بغرض الإسهام في القضاء عليه.

٥ ـ ينبغي بذل محاولات جادة لتسوية النزاعات الإقليمية والدولية سلميا من أجل تفويت الفرصة على المنظمات الإرهابية لاستغلال

معانـاة الشـعوب التي ترزح تحـت وطأة ظروف غـير عادلة، ونشر أيديولوجيتها المضللة وإيجاد أرضية خصبة لتجنيد الأفراد وممارسة أنشطتها غير الشرعية.

٦ ـ ينتهك الإرهاب تمتع الفرد بالحقوق الأساسية للإنسان. فالإرهاب ليس له دين معين أو جنس أو جنسية أو منطقة جغرافية محددة. وفي هذا السـياق، ينبغي التأكيـد على أن أية محاولة لربـط الإرهاب بأي دين سيسـاعد في حقيقة الأمر الإرهابيين وينبغي رفضه بشدة. ومن ثم، ينبغي اتخاذ التدابـير للحيلولة دون ذلك وتهيئة جو من التفاهم والتعاون المشـترك يسـتند إلى القيم المشـتركة بين الـدول المنتمية إلى عقائد مختلفة.

٧ ـ ينبغـي لهيئـات الأمم المتحـدة المناسـبة وضع أطر وقواعد للسـلوك لمعاونـة الدول ووكالاتها لتنفيـذ القانون في مجال مكافحة الإرهاب مـن خـلال الالتـزام بالقانـون الدولي بـما في ذلك حقوق الإنسـان وبمبـادئ الإعـلان العالمـي لحقوق الإنسـان، والحقوق الإنسـانية وحقوق اللاجئين.

٨ ـ ينبغـي دعم جهود الإصلاح الوطني المبذولة من قبل البلدان بهدف توسـيع المشـاركة السياسـية والتعددية، وتحقيق التنمية المسـتدامة، والتوصـل إلى توازن اجتماعي وتعزيـز دور منظمات المجتمع المدني بغية التصدي للظروف التي تعزز العنف والتطرف.

٩ ـ ينبغي وضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز الحوار المتعدد الثقافات وفيما بين الأديان. وينبغي لهذا الغرض، وضع السياسات والآليات الرامية إلى تطوير النظم التعليمية وسائر مصادر الاختلاط بالآخرين

بغية تعزيز قيم التسامح، والتعددية والتعايش الإنساني على مستوى القاعدة الشعبية فضلا عن توفير المعارف الأساسية بالحضارات والأديان وزيادة وعي الجمهور ولاهتمام وسائل الإعلام بأخطار الإرهاب والتطرف.

١٠ ـ ينبغي تشجيع التسامح والتعايش وتعميق التفاهم المتبادل بشأن مختلف الأديان من خلال المناقشة العامة وتبادل الأفكار. وينبغي تحديد المعايير وقواعد الأخلاق لتقييم طباعة أو نشر المواد التي تعزز الكراهية أو تحرض على العنف.

١١ ـ يتعين إيلاء اهتمام خاص بموقف المهاجرين. وفي كثير من الحالات، يمثل هؤلاء الناس «الآخر»، وهم معرضون للعنصرية وكراهية الأجانب وعدم التسامح. ولا شك أن تناول الحقوق الأساسية لهؤلاء الأشخاص سوف يسهم في سد الفجوة الثقافية. وفي نفس الوقت، يتعين على المهاجرين أن يبدوا رغبتهم في الانفتاح على مجتمعاتهم المضيفة.

١٢ ـ تعتبر الأمم المتحدة بمثابة المنتدى الرئيس لتوحيد التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. والدول الأعضاء مدعوة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسة الـ١٢ بشأن الإرهاب فضلا عن المصادقة عليها دون تحفظ، وتستطيع الدول أن تستفيد حيثما يكون ذلك مناسبا، من المساعدات التقنية للجنة مكافحة الإرهاب المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومن فرع مكافحة الإرهاب التابع لـ UNDOC. كما يتعين على سائر البلدان أيضا أن تدعم اللجنة ١٢٦٧ المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فضلا عن دعم فريق الرصد التابع لها أيضا.

١٣ ـ تشكل قرارات مجلس الأمن أرقام ١٢٦٧، ١٣٧٣، ١٥٢٦، ١٥٢٦، ١٥٤٠ و١٥٦٦ أساسا متينا وشاملا لمكافحة الإرهاب على نطاق عالمي. وتقدم هذه القرارات أيضا خريطة طريق واضحة للخطوات اللازم اتخاذها. ويتعين على جميع البلدان اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية بغية الاستجابة الكاملة لأحكام قرارات مجلس الأمن الموضحة أعلاه.

١٤ ـ إن المهمة التي تتمثل في إنشاء أداة قانونية عالمية لم تستكمل بعد. وبالنسبة للمناقشات التي جرت في الأمم المتحدة بشأن اتفاقية شاملة حول الإرهاب فهي لم تحرز تقدماً بسبب الخلافات حول تعريف الإرهاب. ويتعين على سائر الدول أن تبذل المزيد من الجهود من أجل إبرام هذه الاتفاقية.

١٥ ـ يتعين إيلاء عناية خاصة للتدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من امتلاك أسلحة الدمار الشامل وحيازة وسائل نقلها. إن القيام في أقرب وقت ممكن باعتماد مشروع الاتفاقية الدولية المبرمة، برعاية الأمم المتحدة والمتعلقة بمنع أعمال الإرهاب النووي، سيشكل خطوة حاسمة لتحقيق هذه الغاية.

١٦ ـ إن الفكرة التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية من أجل إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب يتعين دراستها ودعمها على نحو إيجابي.

توصيات فريق العمل الثاني: العلاقة بين الإرهاب وغسيل الأموال والأسلحة وتهريب المخدرات

١ـ تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي بين الدول لتحديد وتفكيك الخطر المالي للإرهاب وكذلك أنشطة مجموعات الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في الأسلحة والمتفجرات والاتجار في المخدرات. وينبغي للبلدان السعي إلى إنشاء أطر قانونية تسمح بالتبادل المرن للمعلومات العملية بين السلطات المختصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

٢ـ تشجيع البلدان على التنفيذ الكامل للمعايير الدولية الحالية لمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لاسيما فريق العمل المالي المعني بتوصيات (٩+٤٠) ومعاهدات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإضافة إلى أفضل الممارسات لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال :

أ ـ تعزيز جهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

ب ـ تشجيع البلدان التي لا تخضع للتقييم المشترك لفريق العمل المالي أو الأجهزة الإقليمية لفريق العمل المالي للتطوع للتقييم بواسطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

جـ ـ تشجيع كافة البلدان لتطوير وحدات الاستخبارات المالية التي تستجيب لتعريف ومعايير مجموعة إجمونت (Egmont) وانضمام هذه الوحدات إلى مجموعة إجمونت لتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات العملية.

٣ـ يطلب من الأمم المتحدة العمل مع الأجهزة الإقليمية لفريق العمل المالي للمزيد من التطوير للمعايير الدولية لضمان قيام المنظمات الخيرية والإنسانية غير الربحية بدورها في تنظيم عملياتها، وكذلك من خلال منعها من استخدامها في أنشطة غير مشروعة. وينبغي وضع هذه المعايير في إطار فريق العمل المالي والأجهزة الإقليمية للفريق.

٤ـ العمل على ضمان تدفق المعلومات بين أجهزة تنفيذ القانون ذات الصلة، الأمن الوطني ووكالات الاستخبارات التي تضطلع بمسؤوليات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك ينبغي للبلدان كفالة التعاون بين الوكالات على أفضل نطاق ممكن على أسس ثنائية وإقليمية ودولية.

٥ـ زيادة التعاون على المستوى الوطني والثنائي والتنسيق بين أجهزة مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال والاتجار بالأسلحة والمتفجرات وتهريب المخدرات ودعم تبادل الخبرات والتجارب، على سبيل المثال عبر التدريب لضمان الفعالية في محاربة الإرهابيين والجريمة المنظمة.

٦ـ سن القوانين لمحاربة تهريب الأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال والرفع من قدرات هيئات تنفيذ القانون (بما في ذلك السلطات القضائية) لتطبيق هذه القوانين.

٧ـ ينبغي على المجتمع الدولي تنشيط جهوده من أجل تطوير وتنقيح آلياته التي تمكن البلدان من الامتثال التام لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧، ١٣٧٣ بتجميد أصول الإرهابيين

ومن يدعمهم ماليا وذلك بلا إبطاء، وبصفة خاصة، ينبغي للبلدان وضع بيانات دقيقة وموثوق بها وكاملة تحت تصرفها عن اسم أي شخص أو منظمة أو كيان بالإضافة إلى المعلومات حول المشاركة في الإرهاب قبل عرضها على لجنة القرار ١٢٦٧. ويجب وضع إجراءات لرفع الأسماء من القوائم.

٨ـ تشجيع إنشاء أجهزة محلية خاصة لإدارة الأصول المصادرة والمستولى عليها، والأموال الناتجة عن غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة. هذه الأموال يمكن استخدامها في تعزيز الوسائل المخصصة لمكافحة كافة أشكال الجريمة، فضلا عن تعويض ومساعدة ضحايا الإرهاب.

٩ـ على المستوى الوطني ينبغي تحديد الأفراد والكيانات التي يشتبه في تمويلها الإرهاب. وعلى مستوى وحدات الاستخبارات المالية، يمكن تقاسم هذه المعلومات بحرية وسرعة طبقاً لمبادئ (اجمونت)، وفي حالة اكتشاف معلومات ذات صلة، ينبغي للبلدان الإبلاغ عنها من خلال القنوات الملائمة.

١٠ ـ تشجيع البلدان على إجراء دراسة جدوى تنفيذ نظام جمع وتحليل المعلومات من قبل وحدات الاستخبارات المالية للتحويلات المالية البرقية الدولية، لتسهيل كشف المعاملات أو الأنماط التي قد تشير لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

توصيات فريق العمل الثالث: الخبرات والدروس المستفادة من محاربة الإرهاب

١ ـ إن القاعـدة الأساسـية للنجـاح تتمثـل في اسـتراتيجية حكوميـة فعالـة لمكافحـة الإرهاب تضـع أهدافاً واضحة ومدروسـة لكافة الإدارات والـوكالات المختصة بما في ذلـك وكالات إنفاذ القانون وإدارات الاستخبارات والإدارات العسكرية ووزارات الداخلية والخارجية.

٢ ـ هناك حاجة لإنشـاء آليات وطنية فعالة تقوم بتنسـيق الاستراتيجية الوطنيـة خاصـة مـا يتعلـق بأعـمال إنفـاذ القانـون ووكالات الاستخبارات والتعاون الدولي.

٣ ـ تتأثر كل أمة بنجاح أو فشل الآخرين. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك آليات فعالة على المستوى الثنائي والمتعددة الأطراف تقودها إرادة سياسـية لتعزيـز التعاون والتكامل في مجـالات تنفيذ القانون والمجـالات القضائيـة والاسـتخباراتية. وهذه بدورهـا يمكنها أن تواجه عددا من القضايا مثل الإطار القانوني للتعامل مع الجماعات الإرهابيـة وشركائها ومـع إجراءات تبادل المجرمـين والرقابة على الحدود وحمايـة الموانئ والنقل البحري.وهنـاك حاجة لعمل فعال تعـاوني في كافة مراحـل عمليات مكافحة الإرهـاب الدولية بما في ذلك الفرق المتخصصة متعددة الأطراف.

٤ ـ يتطلب النجاح تبادل المعدات والمعلومات والأسـاليب والوسائل والخـبرات على المسـتوى الدولي. وهنـاك فائدة كبيرة من تأسـيس مراكـز لبناء القدرات الخاصة بمكافحـة الإرهاب وعقد المنتديات بهدف تحسين تشريعات مكافحة الإرهاب وتوفير التدريب وتبادل

المعدات والأساليب والخبرات الكفيلة بالتعامل مع المنظمات الإرهابية الناشئة بما في ذلك منع سوء استخدام شبكات النت (السيبر).

٥ـ من الأهمية بمكان،وعلى أساس طوعي،توفير الأموال والموارد الأخرى مثل معدات التقنية العالمية لتستفيد منها الدول التي تحتاج هذه المساعدة على قدر حجم التهديد الذي تواجهه ومستوى عملياتها المناهضة للإرهاب.

٦ ـ يتعين تنفيذ إجراءات لمكافحة الإرهاب وفقا للقانون المحلي والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية، مع احترام حقوق الإنسان والإخفاق في القيام بذلك يمكن أن يؤدي إلى تغريب المجتمعات فضلا عن أنه يسبب التهميش.

٧ ـ يتمثل جزء هام من أي استراتيجية في تحديد ومواجهة العوامل التي يمكن استغلالها من قبل الإرهابيين في تجنيد أعضاء ومؤيدين جدد.

٨ ـ ينتعش الإرهابيون في أضواء الدعاية بمختلف الطرق ويمكن أن تلعب وسائل الإعلام والمجتمعات المدنية ونظم التعليم دورا هاما في أي استراتيجية للتصدي لدعاية الإرهابيين ومزاعمهم في المشروعية. بوضع قواعد إرشادية للتقارير الإعلامية والصحفية بما يحول دون استفادة الإرهابيين من الاتصال أو التجنيد أو غير ذلك.

٩ ـ يتعين أن تكفل أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب أقصى درجات الاحترام والحساسية والمساعدة المادية لضحايا الإرهاب.

توصيات فريق العمل الرابع: التنظيمات الإرهابية وتشكيلاتها

١ ـ تأييد دعوة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، الذي سوف يضطلع، من بين أمور أخرى، بتنمية آلية لتبادل المعلومات والخبرات بين الدول في مجال مكافحة الإرهاب، وربط المراكز الوطنية لمكافحة الإرهاب، مع وجود قاعدة بيانات كفيلة بالاستكمال السريع للمعلومات الممكنة والأخذ في الاعتبار بأن مكافحة الإرهاب تعتبر بمثابة جهد جماعي يتطلب أقصى درجة من التعاون والتنسيق بين الدول والاستعداد الكامل لتبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية على الفور بين الأجهزة المتخصصة من خلال معدات آمنة.

٢ ـ تشجيع الدول على إنشاء مراكز وطنية متخصصة في مكافحة الإرهاب ودعوتها لإنشاء مراكز مشابهة على الصعيد الإقليمي لتسهيل المشاركة في الاستخبارات، وتبادل المعلومات العملية في الوقت الفعلي، وتنمية آليات وتكنولوجيات لجمع البيانات وتحليلها بهدف القضاء المبرم على إعداد العمليات الإرهابية والتقليل من أهمية شبكات تجنيد الإرهابيين وتدريبهم ودعمهم وتمويلهم، والتنسيق بين الهيئات الدولية ذات الصلة والمراكز الإقليمية الأخرى.

٣ ـ دعوة الانتربول للنظر في الكيفية التي يمكن من خلالها التعزيز الفعال لعمله الموسع والموجه لمكافحة الإرهاب، ودعوة جميع أعضاء الانتربول إلى الإسهام الفوري والنشط في الاحتفاظ بقائمة حديثة تضم الإرهابيين المطلوبين.

٤ ـ تشجيع الدول على اتخاذ تدابير وتشريعات وطنية قادرة على منع الإرهابيين من استخدام قوانين اللجوء والهجرة للوصول إلى مأوى آمن، أو استخدام أراضي الدول كقواعد للتجنيد، والتدريب، والتخطيط والتحريض وشن العمليات الإرهابية ضد دول أخرى.

٥ ـ إنشاء ـ عندما يكون ذلك مناسبا ـ فرق عمل لمكافحة الإرهاب في كل بلد تتكون من عناصر من فرق عمل وإنفاذ القانون وتدريبهم على التصدي للشبكات الإرهابية.

٦ ـ تنمية قوانين محلية بشأن مكافحة الإرهاب وذلك لتجريم جميع الأعمال الإرهابية بما في ذلك تمويل الأنشطة الإرهابية.

٧ ـ دعم ومساعدة البلدان النامية في إنشاء آليات إنذار مبكر، وإدارة الأزمات وتحسين قدرات هؤلاء الذين يتعاملون مع الأزمات ومواقف الإرهاب.

٨ ـ زيادة التفاعل مع وسائل الإعلام لتعزيز وعي الشعوب بمخاطر الإرهاب، وذلك حتى لا يمكن استخدام وسائل الإعلام أو التلاعب بها من قبل الإرهابيين.

٩ ـ تعزيز العلاقات مع المنظمات غير الحكومية لضمان مساهمة فعالة في المشاركة في المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

١٠ ـ إن إنشاء قاعدة بيانات دولية لتنسيق الإجراءات فيما يتعلق بجوازات السفر المسروقة، وغيرها من وثائق السفر الأخرى، حيث يمكن تحديد مكان وأعداد تلك الجوازات بغية الحد

مـن تنقلات الإرهابيين، وتشـجيع اتبـاع معايير دوليـة لها صلة بالتكنولوجيـا المتطـورة، من خـلال التعاون الدولي والمسـاعدة التقنيـة حيثـما يتطلـب الأمر لمنـع التزويـر واسـتخدامه من قبل الجماعات الإرهابية في التنقل من بلد لآخر.

ثالثاً : المقترح السعودي بشأن إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب

اقترح صاحب السـمو الملكي الأمير عبدالله بـن عبد العزيز، ولي العهد السـعودي، خـلال خطابه أمام المؤتمر إنشـاء مركـز دولي لمكافحة الإرهاب، وقـد أبدى عدد من الوفود المشـاركة تأييدهم للفكرة مـن حيث المبدأ كما تم تضمينها في إعلان الرياض وتوصيات مجموعات العمل.

وقد تقدمت المملكة العربية السعودية بقائمة لتوصياتها الأولية المقترحة خلال المؤتمر، والتي تضمنت:

«إنشـاء مركز دولي لتطوير آليات تبادل المعلومات والخبرات بين الدول في مجـال مكافحة الإرهـاب، ولربط المراكز الوطنية المختصـة بقاعدة بيانات يمكن تحديثها باسـتمرار، ذلك أن مكافحة الإرهاب هي مسـؤولية مشتركة تتطلب أعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول والاستعداد الكامل لتبادل المعلومات الاستخباراتية والأمنية بأسرع ما يمكن بين الأجهزة المختصة عبر وسائل آمنة».

وتتشـابه هـذه التوصية بشـكل كبير مـع التوصيات التـي اقترحها وفد الإنتربول خلال المؤتمر بشأن توصل المجتمع الدولي إلى أفضل السبل الممكنة لتبادل المعلومات بشـأن الإرهابيين وتنظيماتهم بأكبر قدر ممكن من التفاصيل وعـلى نحو يتيح للـدول تعقب تحركاتهم فور حدوثها، وكذلك بشـأن تبادل معلومات معيارية حول الجوازات ووثائق السفر المفقودة والمزورة. كما اقترح

عدد من الوفود أن هناك حاجة لمراكز إقليمية إلى جانب المركز الدولي المقترح وأنـه يمكن ربط المراكـز الإقليمية بمركز موحد افتراضي عبر تقنيات اتصال آمنـة، في حـين اقترحت وفـود أخرى تلبية حاجـات تبادل برامـج التدريب والتنظيـم والتقنيات بين أجهـزة مكافحة الإرهاب، وتبادل الخبرات بشـأن التشريعات الملائمة وتقوية مؤسسـات إنفـاذ القانون مع الحفاظ على حقوق الإنسـان وحكـم القانون. وأخيراً أشـارت بعـض الوفـود أن المركز الدولي المقـترح يمكنـه تسـهيل تبادل الخـبرات بشـأن توعية المعلمـين والإعلاميين بمخاطر الإرهاب وضرورة محاربته.

وحيث إن المملكة العربية السعودية تثمن جميع هذه الأفكار التي قدمت خـلال المؤتمر وكافة الآراء التي وردت من الدول المشـاركة بعد المؤتمر، فإنها قد طورت الأفكار التالية:

بلورة دور المركز المقترح: إن مكافحة الإرهاب تعد مسـؤولية مشـتركة تتطلـب أعـلى درجـات التعاون والتنسـيق بين الـدول والاسـتعداد الكامل لتبـادل المعلومـات الاسـتخباراتية والأمنيـة بـأسرع ما يمكن بـين الأجهزة المعنية وعبر وسـائل آمنة. ومن ثم ينبغي إنشـاء مركز أو هيئة دولية بالتنسيق مـع الأمم المتحدة لتبـادل المعلومات والخبرات بين الـدول في مجال مكافحة الإرهـاب ولربـط المراكز الوطنية عـبر قاعدة بيانات موحـدة يمكن تحديثها باسـتمرار وتتيـح تبـادل المعلومـات المطلوبة بالوقـت المناسـب. وينبغي أن يعمل المركز على إيجاد وسـائل مشـتركة آمنـة للتبادل الطوعـي للمعلومات المتعلقـة بالإرهابيـين والمجموعات الإرهابية بأكـبر تفصيل ممكن وعلى نحو يدعم جهداً تعاونياً لتعقب تحركاتهم بشكل فوري وللمساعدة على اعتراض تحركاتهم وعملياتهم. كما ينبغي على المركز تسـهيل تبادل المعلومات المعيارية حول الجوازات ووثائق السفر المفقودة والمزورة، وتطوير قواعد بيانات يمكن

البحث المشترك فيها بسرعة، والتنسيق مع المراكز الإقليمية والدولية المختصة لإيجاد شبكة من الروابط عبر وسائل اتصال آمنة تشكل بمجموعها مركزاً افتراضياً. وعلى المركز تحقيق تبادل للمعلومات حول سبل تطوير الأساليب والتدريبات والتشريعات والتقنيات والتنظيمات والأنشطة النتي من شأنها تدعيم القدرات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب وتنفيذ المعاهدات الدولية ذات الصلة وتقوية مؤسسات إنفاذ القانون مع الحفاظ على حقوق الإنسان وحكم القانون. ويمكن للمركز أن يخدم كقاعدة لحوار دولي حول الحاجة للتسامح وتلافي تصنيف أي دين أو عرق أو ثقافة بأنها «إرهابية» في حين أن الموضوع الحقيقي يتعلق بأقلية محدودة من المتطرفين العنيفين. وينبغي كذلك أن يدعم المركز تبادل المعلومات والخبرات وتطوير سبل التعاون بشأن الدفاع ضد الهجمات الإرهابية، وسبل مواجهتها والتعامل معها، خاصة بشأن خطر التهديدات التي تتضمن استخدام أسلحة الدمار الشامل والإرهاب النووي أو الحيوي، أو تخريب شبكات المعلومات، أو تهديد المرافق الحيوية الأساسية. ويمكن استخدام المركز لتبادل الوسائل الكفيلة بتوعية المعلمين والإعلاميين بمخاطر الإرهاب والتطرف وبالحاجة لمكافحتهما دون تقويض للحريات الإعلامية ولكن بما يضمن حرمان الإرهابيين من الترويج لفكر الكراهية والتحريض على العنف.

مجالات العمل المقترحة:

ـ التنسيق بين المراكز الوطنية والإقليمية.

ـ تبادل المعلومات والاستخبارات في الوقت المناسب.

ـ تبادل برامج التدريب والتنظيم.

ـ تبادل التقنيات.

ـ بلورة تشريعات وأنظمة شمولية وعملية.

معايير أساسية لإنشاء المركز

ينبغي أن ينشأ المركز على نحو يحترم مبادئ الأمم المتحدة وجميع قراراتها ولجانها ذات العلاقة وتحت رعايتها.

ـ العضوية طوعية ويمكن أن تبدأ بالمشاركين في المؤتمر.

ـ ينبغي أن يحترم المركز سيادة الدول واستقلالية مواردها الأمنية.

ينبغي أن يسعى المركز لربط المراكز الوطنية والإقليمية المختصة بقاعدة بيانات موحدة يمكن تبادل وتحديث محتوياتها (على نحو مشابه لتبادل المعلومات المالية عبر مجموعة إجمونت)، ولتحقيق أفضل نطاق ممكن من تبادل المعلومات المفصلة عبر وسائل آمنة وبالسرعة المطلوبة، خاصةً بشأن تعقب واعتراض تحركات الإرهابيين وتنظيماتهم وبشأن الجوازات ووثائق السفر المفقودة أوالمزورة.

ينبغي أن يدعم المركز التبادل والنقل الطوعي للتقنيات الضرورية لمكافحة الإرهاب ومواجهة العمليات الإرهابية والوقاية منها، والتنسيق في مجال بلورة وتبادل التشريعات والإجراءات الملائمة، والتعاون في مجال توعية التربويين والإعلاميين والجمهور العام بمخاطر الإرهاب وضرورة محاربته وأهمية عدم الترويج للفكر المحرض عليه.

الدعوة لبلورة مقترح جماعي: تدرك المملكة العربية السعودية أن إنشاء المركز يتطلب جهداً جماعياً يتجاوز مقترحات أي دولة بمفردها، ومن ثم فهي تدعو الدول المشاركة بالمؤتمر إلى دراسة هذه المقترحات وتقديم مقترحاتها المحددة في هذا المجال وذلك تمهيداً لبلورة جهد مشترك من شأنه أن ينقل الفكرة إلى حيز التنفيذ.

الملحـق الثالث

ملخص الدراسـة التي قام بها كريستوفر بوسك وهو باحث في مؤسسة «كارنيجـي» للسـلام الـدولي بواشـنطن حـول طبيعـة وأهـداف ووسـائل الاستراتيجية السعودية في محاربة الإرهاب وأطلق عليها اسم «الاستراتيجية السعودية الليّنة في مكافحة الإرهاب الوقاية وإعادة التأهيل والنقاهة».

Saudi Arabia's "Soft" Counterterrorism Strategy: Prevention, Rehabilitation, and Aftercare

Christopher Boucek CARNEGIE ENDOWMENT CARNEGIE PAPER, SEPTEMBER 2008

The increasing use of unconventional, "soft" measures to combat violent extremism in Saudi Arabia is bearing positive results, leading others in the region, including the United States in Iraq, to adopt a similar approach. Understanding the successes of the Saudi strategy—composed of prevention, rehabilitation, and aftercare programs—will be important in the fight against radical Islamist extremism, says Christopher Boucek in a new Carnegie Paper.

Roughly 3,000 prisoners have participated in Saudi Arabia's rehabilitation campaign—which seeks to address the underlying factors that facilitate extremism and prevent further violent Islamism. Saudi authorities claim a rehabilitation success rate of 80 to 90 percent, having re-arrested only 35 individuals for security offenses.

Key components of the Saudi strategy:

• Prevention: Saudi Arabia has employed hundreds of government programs to educate the public about radical Islam and extremism, as well as provide alternatives to radicalization among young men. Projects from athletic competitions, to lectures, writing contests, and public information campaigns have all had a significant impact on Saudi public perceptions of terrorism.

• Rehabilitation: The centerpiece of the rehabilitation strategy is a comprehensive counseling program designed to re-educate violent extremists and sympathizers and to encourage extremists to renounce terrorist ideologies. Members of the Ministry of Interior's "Advisory Committee" frequently meet with detainees or draw from a large number of religious scholars to counsel prisoners to counter "corrupted understandings" and "misinterpretations of correct doctrine." In many cases, Saudi Arabia encourages family participation in the rehabilitation process, even providing alternative income for families whose sole breadwinner has been imprisoned.

• Aftercare programs: The Ministry of Interior employs several initiatives to ensure that counseling and rehabilitation continue after release from state custody, including a halfway house program to ease release into society and programs to reintegrate returnees from Guantanamo Bay. Through educational training, continued religious and psychological counseling, and extensive social network support, the program works to help detainees past the period in their lives when militant activity is most appealing.

Boucek concludes:

"In only a few years' time, Saudi Arabia's soft strategy to combat extremism and terrorism has generated some very promising results. It warrants greater evaluation, especially as other nations struggling with extremism look at what is being accomplished in the kingdom for lessons they can apply in their homeland. Throughout the Middle East, Europe, and Asia, similar programs are starting to emerge. That other nations emulate the Saudi program is ultimately based upon the recognition that the defeat of extremism cannot be achieved through hard security measures alone. That, in itself, is a major accomplishment."

الملحق الرابع

ملخص نـدوة عن تجربـة المملكـة العربية السـعودية في محاربـة ظاهرة الإرهاب والتطرف

Saudi Arabia's "Soft" Counterterrorism Strategy

Christopher Boucek, Marina Ottaway, Ambassador Dell L. Dailey , MONDAY, SEPTEMBER 29, 2008

Saudi Arabia's successful experience in combating violent extremism using an unconventional "soft" rehabilitation strategy has recently attracted the attention of world counter-terrorism agencies. Christopher Boucek, an Associate at the Carnegie Endowment, and Ambassador at Large Dell. L. Dailey held a discussion on Saudi Arabia's new counterterrorism approach. Marina Ottaway, Director of the Middle East program, moderated the discussion.

The Strategy's Components Christopher Boucek stated the new counter-terrorism strategy requires a significant amount of financial support and the promotion of a counter extremist ideology. The strategy consists of three major components: prevention, rehabilitation, and aftercare programs. Prevention includes cooperation among multiple ministries – including the Ministry of Education, Ministry of Interior, and Ministry of Islamic Affairs – to fight violent ideologies in schools, mosques, and internet venues. The rehabilitation stage – the best known component of the program – targets

imprisoned individuals who have been detained on security offenses. Studies show that out of roughly 3000 participants in the program, approximately 1400 have been released, and only 35 have been rearrested. The after-care stage aims to ensure the successful reintegration of participants into their communities.

Implementing the Strategy

Ambassador at Large Dailey stressed the need for the U.S. to explore a similar strategy for its counter-terrorism efforts. There are two broad steps that help lead to a successful national counter-terrorism strategy: the state must acknowledge that it has terrorism-related troubles, and then implement solutions specific to its situation. In the Saudi case, the solution was a combination of viewing both the criminals and the state as victims of terrorism. Central to the success of such strategies is an overall evaluation and modification of correction facilities, the availability of resources, and institutional persistence.

Questions & Answers

In the questions and answers session the speakers further addressed the profiles of the rehabilitation program participants, and developing country-specific versions of Saudi Arabia's strategy model for states such as Iraq. The speakers also commented on the Yemeni attempts at re-introducing a rehabilitation program and its results.

الملحق الخامس

ملخص الحملة الإلكترونية «السكينة» لمحاربة الإرهاب في المملكة العربية السعودية

The Sakinah Campaign and Internet Counter-Radicalization in Saudi Arabia

Christopher Boucek CTC Sentinel, Combating Terrorism Center, West Point, Volume 1, Issue 9, August 2008

The prominent role of the internet in propagating and perpetuating violent Islamist ideology is well known. The speed, anonymity and connectivity of the web have contributed to its emergence as a powerful source of knowledge and inspiration; it is an unrivaled medium to facilitate propaganda, fundraising and recruitment efforts. The vast scope of information available, coupled with the absence of national boundaries, facilitates ideological cohesion and camaraderie between disparate and geographically separated networks. A broad spectrum of individuals turn to the internet to seek spiritual knowledge, search for Islamist perspectives and attempt to participate in the global jihad. As such, identifying methods to short-circuit internet radicalization has become an urgent goal for numerous governments. In recent years, Saudi Arabia has quietly supported initiatives to combat internet radicalization. One of the most developed programs is the Sakinah Campaign, which began several years

ago to fight online radicalization and recruitment. Named after the Arabic word for religiously inspired tranquility, the Sakinah Campaign operates as an independent, non-governmental organization, supported by the Ministry of Islamic Affairs. Similar to other counter-radicalization and demobilization strategies in the kingdom, the Sakinah Campaign uses Islamic scholars to interact online with individuals looking for religious knowledge, with the aim of steering them away from extremist sources.

المصدر الإلكتروني للملاحق هو:

http://www.carnegieendowment.org/publications/index.